



النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف

(1900-1840)

نوار حسين مصطفى الجبوري





النشاط القنصلي الفرنسي

في القدس الشريف

(1840-1900م)

النشاط القنصلي الفرنسي

في القدس الشريف

(1840-1900م)

نوار حسين مصطفى الجبوري



محمفوظ جميع الحقوق محفوظة

- رقم التصنيف : 956.0
المؤلف ومن هو في حكمه : نوار حسين الجبوري.
عنوان الكتاب : النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف 1840-1900.
رقم الإيداع : 2014/8/3743
الوصفات : /التاريخ الاسلامي//فرنسا//القدس./.
بيانات الناشر : عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
ISBN 978-9957-32-888-7 (ردمك)

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة كانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض القاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 2015-1436هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

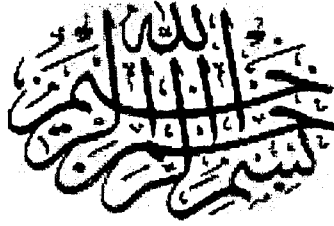
الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقبل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: +962 6 5231081 فاكس: +962 6 5235594

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان - الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com



﴿ تَتَّبِعُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
وَلْتَسْمَعْنَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ
وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً وَإِنْ تَصَابِرُوا
وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة آل عمران (الآية 186)

الإهداء

إلى والدي...

رحمك الله وأدخلك فسيح جناته

إلى والدي...

زهرة عمري ونور عيني وإشراقه حياتي

إلى إخوتي وأخواتي...

حباً ووفاءً

نوار

المحتويات

الصفحة	الموضوع
13	المقدمة
27	التمهيد: الجذور التاريخية للنشاط القنصلي الفرنسي في بلاد الشام (1535-1840م)
	الفصل الأول
47	العلاقات بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية ودور القناصل الفرنسيين الديني والسياسي في القدس الشريف
49	المبحث الأول: العلاقات بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر
65	المبحث الثاني: دور القناصل الفرنسيين في تطور العلاقات بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر
	الفصل الثاني
83	الأهمية الاقتصادية للقدس الشريف وانعكاس ذلك على دور القناصل في النشاط الاقتصادي الفرنسي فيها
85	المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لمدينة القدس الشريف
86	1- الزراعة
88	2- الصناعة
90	3- التجارة
95	المبحث الثاني: دور الامتيازات الأجنبية في دعم النشاط للقنصلي الفرنسي
106	المبحث الثالث: دور القناصل الفرنسيين في النشاط التجاري الفرنسي في القدس الشريف
114	- واجهات النشاط التجاري الفرنسي مع القدس الشريف
114	أولاً: واردات فرنسا من القدس الشريف

- 118 ثانياً: صادرات فرنسا إلى القدس الشريف
- 121 المبحث الرابع: دور القناصل الفرنسيين في تسهيل حصول الفرنسيين على الأراضي في القدس الشريف
- الفصل الثالث**
- 129 سياسة القناصل الفرنسيين في القدس الشريف
إزاء اليهود ودعمهم لقيام الدولة اليهودية
- 131 المبحث الأول: العلاقات الفرنسية اليهودية حتى القرن التاسع عشر
- 139 المبحث الثاني: دور فرنسا في الهجرة اليهودية إلى القدس الشريف خلال القرن التاسع عشر
- 151 المبحث الثالث: دور القناصل الفرنسيين في هجرة اليهود إلى القدس الشريف
- الفصل الرابع**
- 159 النشاط التنصيري والثقافي والعمراتي القنصلي الفرنسي في القدس الشريف
- 161 المبحث الأول: نشاط الإرساليات التبشيرية الفرنسية في القدس الشريف
- 170 - دور القناصل في دعم النشاط الثقافي للإرساليات التبشيرية الفرنسية في القدس الشريف
- 171 1- مدارس الإرساليات التبشيرية الفرنسية
- 174 2- إدخال الطباعة إلى القدس الشريف
- 175 - نتائج النشاط الثقافي الفرنسي في القدس الشريف
- 176 - موقف الدولة العثمانية من النشاط الثقافي الفرنسي في القدس الشريف
- 179 المبحث الثاني: دور القناصل في دعم المشاريع الفرنسية في القدس الشريف
- 180 1- المشاريع الاستعمارية الاستيطانية
- 181 2- المشاريع الاستثمارية
- 182 3- المشاريع الإنسانية الخاصة برعايا فرنسا في القدس الشريف
- 183 4- المشاريع الدينية

185	5- المشاريع الاجتماعية
185	6- المشاريع العقارية
191	المبحث الثالث: التنقيبات الأثرية الفرنسية في القدس الشريف
201	الخاتمة
203	الملاحق
225	قائمة المصادر

قائمة المختصرات

1- المختصرات العربية

د. ت	بدون تاريخ
د. م	بدون مطبعة
م	المجلد
ج	الجزء
ص	الصفحة
ع	العدد

2- المختصرات الاجنبية

No	Number	رقم
Op.Cit	In the same reference	المصدر السابق
P.	Page	الصفحة
PP.	Pages	الصفحات
Vol.	Volume	الجزء
	sayfa	الصفحة

مقدمة

تعد مدينة القدس الشريف من أعرق المدن الإسلامية في الماضي والحاضر، لما تمثله من أهمية دينية لجميع الديانات السماوية (مسلمون، نصارى، ويهود)، وهذا السبب جعلها مرتكراً تاريخياً، ومنبعاً للفكر الديني والحضاري، الأمر الذي جعلها منطقة صراع دولي، أختلط هذا الصراع في بعض الأحيان بالعواطف الدينية من خلال محاولة كل طائفة إثبات أحقيتها بهذه البقعة المباركة، يدفعها في ذلك دوافع عدة منها المكانة المقدسة التي تمتعت بها على امتداد عصور تاريخ الأديان السماوية الثلاثة، الإسلام والنصرانية واليهودية، فضلاً عن الموقع الجغرافي المميز، إذ إنها تقع في قلب العالم القديم، إلى جانب المكانة التاريخية التي اكتسبتها على امتداد العصور والأحقاب، ليس من خلال مركزيتها السياسية، بل لكونها ذات تأثير بالغ في توجيه إحداث وظواهر تاريخية كبرى في العلاقات بين الكيانات التي أفرزت حالات من الصراع على الشرق مع الغرب سواء كان ذلك في العصور الوسطى أم العصر الحديث.

لقد دخلت القدس الشريف منعطفاً خطيراً في تاريخها مع دخول العقد الثالث من القرن التاسع عشر، فقد هيأت الظروف الصعبة التي يعيشها السكان، إلى جانب القوة التي أضحي عليها الوالي محمد علي باشا والي مصر وانتهاجه سياسة توسعية، إلى استغلال حالة الضعف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، فنجح هذا الوالي في ضم القدس الشريف لسلطته، ولمدة عشر سنوات تقريباً (1831-1841م)، وكانت هذه المدة كفيلة بتغير الوضع العام في القدس الشريف، وبشكل جذري، فقد أدت سياسة التسامح التي أنتهجها الوالي محمد علي باشا مع الطوائف غير المسلمة، إلى جانب توسيع نظام الحماية الأوربية على هذه الطوائف إلى فتح باب القدس الشريف على مصراعيه لهذه الدول لتتدخل في القدس الشريف كيفما تشاء.

كان لفرنسا دوراً بارزاً ومهم في هذه الأوضاع الجديدة التي طرأت على مدينة القدس الشريف، إذ زاد الاهتمام الفرنسي في المدينة في ظل حقبة حكم الوالي محمد علي باشا لبلاد الشام مستغلين العلاقات الطيبة التي كانت بين الوالي والفرنسيين، لذلك دخلت فرنسا في صراع دولي على هذه المنطقة لحماية مصالحها، وكان هذا الصراع ممثلاً بالتوسع في تأسيس القنصليات الأوربية ونشاط الإرساليات، والسعي للحصول على الامتيازات فيما يتعلق بالأماكن المقدسة،

ورعاية الدول الأجنبية لنصارى الدولة العثمانية، إذ تسابقت فرنسا مع الدول الأوروبية الأخرى على إرسال إرسالياتها التنصيرية والمنقبون عن الآثار وذلك للعمل على إنشاء المؤسسات المختلفة من منازل أو أديرة ومدارس ومستشفيات لتوفير الظروف الملائمة خدمةً لمصلحتهم.

زاد هذا التدخل بعد إقصاء الوالي محمد علي باشا من بلاد الشام، مستغلة ما كانت تعيشه الدولة العثمانية من الضعف والانحلال، وعلى جميع الصعد، فأصبحت مسألة القدس الشريف منذ سنة 1840م في الصدارة ضمن المشكلات التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من البحوث والدراسات التي اهتمت بتاريخ القدس الشريف، إلا أن أكثر الدراسات عيّنت بالتاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني للمدينة من دون عرض النشاط القنصلي الأوربي في المدينة، ومن عرض كان بشكل عابر ومقتضب من دون استجلاء دور ومواقف هؤلاء، على الرغم من الدور الكبير الذي أدوه في الحياة العامة في القدس الشريف، والذي كان لهم تأثير على طابع المدينة، وبالتالي كان لهذا الإهمال الذي تعرض له هذا الجانب إلى حصول شرح في دراسة تاريخ القدس الشريف، فأصبح لازماً علينا نحن كباحثين أن ندخل معترك الأحداث، ونخوض في هذا المضمار لتبيان الدور الذي عمله القناصل في داخل مدينة القدس الشريف، والتأثير والضغط الذي مارسوه على السلطات المحلية في القدس الشريف للحصول على امتيازات خاصة لرعاياهم. ونوضح الدور الخطير الذي قام به القناصل في تهيئة الجو المناسب وعلى أرض الواقع، للاحتلال الفرنسي لبلاد الشام.

ومن هنا جاء اختيارنا للموضوع، إذ تمثل سنة 1840 بداية مرحلة تاريخية مهمة في تساريخ القدس الشريف، فهي أعلنت عن نهاية السيطرة المصرية على القدس الشريف، وبداية مرحلة جديدة تمثلت ببداية الأعمال القنصلية المنظمة والموسعة، وبروز القدس كبؤرة للنشاطات الدبلوماسية الأوروبية، فأصبح تدخل القناصل الفرنسيين في الشؤون العامة للمدينة إحدى الظواهر الأساسية في حياة مدينة القدس الشريف في القرن التاسع عشر. أما سنة 1900 فكان آخر امتياز حصل عليه الفرنسيين من الدولة العثمانية في القدس الشريف المتمثل بحصول اليهودي

الفرنسي ليفين (Levine) على امتياز بتأجير بعض الاراضي في المدينة، فضلاً عن شراء بعض الاراضية في مناطق أخرى في فلسطين التي تنازل بها الى جمعية التوطن اليهودية⁽¹⁾.

اقتضت الضرورة تقسيم الدراسة على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة كانت كفيلاً بإعطاء صورة بسيطة جداً عن واقع النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف، فقد تناول التمهيد (الجدور التاريخية للنشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف) والذي يمكن القول بأنه نشأ مع نشوء نظام الامتيازات الأجنبية وتطوره وذلك بعد عقد أول معاهدة في عام 1535م بين السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م) والملك الفرنسي فرانسوا الأول (François première) (1515-1547م)، بعد تحسن العلاقات بشكل كبير بين البلدين، نجحت فرنسا في تأسيس وجود لها في بلاد الشام، بعد فتح أول قنصلية فرنسية في بلاد الشام في سنة 1544م في مدينة حلب⁽²⁾.

حاولت فرنسا مرتين فتح قنصلية في القدس الشريف، فقد قدمت فرنسا في سنة 1621 طلباً إلى السلطان العثماني مصطفى الأول (1621 - 1622م) لفتح قنصلية فرنسية في القدس الشريف، فرشحت لهذا المنصب شخص اسمه المسيو دارامون (Daramn) ، والثاني كان علي عهد السلطان العثماني محمود الأول (1730-1754م) رشحت لهذا المنصب جون لومبير (M. John Omber) قنصلاً مقيماً في القدس الشريف وذلك لإدارة المصالح الفرنسية هناك، والعمل على حماية رعاياهم في القدس لكن هذان الطلبان جُوبها بالمعارضة من أهالي القدس الشريف، ومن ثم الرفض من السلطان العثماني .

عدّ نجاح الدول الأوروبية في دعم الدولة العثمانية في القضاء على نفوذ محمد علي باشا وإخراجه من بلاد الشام فرصة مهمة لتدخل فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية في شؤون القدس الشريف تحت ذريعة حماية ورعاية الأقليات الدينية، إذ استطاعت فرنسا أن تفتح لها قنصلية ثابتة في القدس الشريف سنة 1843م.

(1) احمد نوري النعيمي ، أثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1982 م، ص10.

(1) ماري مسركو السكيف، الامتيازات الأجنبية وانعكاسها على سورية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص59.

انصرف الفصل الأول إلى دراسة (النشاط القنصلي الفرنسي الديني والسياسي في القدس الشريف)، وقد قَسَمَ إلى مبحثين، ناقش المبحث الأول (دور القناصل في تطوير العلاقات بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر) وتضمن عرضاً موسعاً عن جذور العلاقة. بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية التي بدأت بعقد المعاهدة العثمانية الفرنسية لسنة 1535م، والتي استمرت منذ ذلك الحين حتى الحرب العالمية الأولى، وكيف حرصت كل من فرنسا وطائفة الكاثوليك في الدولة العثمانية على تقوية الصلات بينهم خدمةً لمصالحهم على الرغم من معارضة الدولة العثمانية لمثل هذه الصلات.

تطرق المبحث الثاني إلى (دور القناصل في تطور العلاقات بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر) وكيف مارس قناصل فرنسا دوراً مهماً إزاء ادعاءات فرنسا في حماية طائفة الكاثوليك في القدس الشريف ودخولها في صراعات مع الدول الأوروبية للعمل على الانفراد في حمايتها لهذه الطائفة، إذ كان للقناصل دور في تسهيل إصدار الفرمانات الخاصة التي تجيز لطائفة الكاثوليك وضع يدها على الأماكن المقدسة في القدس الشريف، من خلال الضغوطات التي كانوا يمارسونها على السلطات العثمانية والأساليب الملتوية التي كانوا يقومون بها.

شكل (الأهمية الاقتصادية للقدس الشريف وانعكاس ذلك على دور القناصل في النشاط الاقتصادي الفرنسي فيه) عنواناً للفصل الثاني وقد أشتمل على أربعة مباحث، حُصِّصَ المبحث الأول لإظهار الأهمية الاقتصادية للمدينة من خلال إبراز الجانب الزراعي لمدينة القدس الشريف والذي كان أقل شأنًا من الجوانب الحضارية والدينية والفكرية والاجتماعية والإدارية والعمرانية، ويعود سبب ذلك كون المدينة تفتقر إلى أهم مقومات الزراعة وهي الأتجار، وأهم المنتجات الزراعية التي اشتهرت بها مدينة القدس الشريف، شجر الزيتون، الحمضيات، العسل، الخضراوات وغيرها .

أما الجانب الصناعي للمدينة فإن الصناعة قُسمت إلى نوعين، الأولى تستعمل للاستهلاك المحلي مثل صناعة المواد الغذائية، والنوع الثاني فكان يصنع للتصدير مثل صناعة النسيج والخياطة، فضلاً عن صناعة الصابون التي تكون مادته الأساسية هي الزيتون الذي اشتهرت به القدس الشريف منذ القدم حتى وقتنا الحاضر.

وهناك بعض الصناعات المرتبطة بالجانب الديني للمدينة، تأتي صناعة الشموع في مقدمتها الذي لقي إقبالاً من الحجاج من الفرنسيين والروس واليونان والأرمن والأقباط وغيرهم الذين كانوا يأتون لحضور الاحتفالات والأعياد في المدينة.

وفيما يتعلق بالجانب التجاري لمدينة القدس الشريف فقد استفاد النصارى من الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية في القدس الشريف. بموجب خطي شريف كوخانة وهمايون، فضلاً عن استغلال أهالي القدس الشريف مواسم الحج للقيام بعملية التبادل التجاري وبيع بضائعهم المحلية على الوافدين إلى المدينة، والذين كانوا يأتون من مختلف الدول العربية والأجنبية.

عرض المبحث الثاني من الفصل الثاني دور الامتيازات الأجنبية في دعم النشاط القنصلي الفرنسي، وكيف زادت الامتيازات من نفوذ القناصل وأخرجتهم عن نطاق أعمالهم .
أهتم المبحث الثالث بالنشاط التجاري الفرنسي في القدس الشريف ودور القناصل فيه والذي شمل جميع التعاملات التجارية بين فرنسا ومدينة القدس الشريف، وأوضحنا فيه كيف كان التجار والقناصل المحرك الأساس والداعم الرسمي للنشاط الفرنسي في القدس الشريف واستطاعوا بجد ومثابرة أن يقيموا علاقات تجارية مع سكان القدس وصارت صادرات كلا البلدين تدخل ضمن إطار التجارة الخارجية، ولكن الدور البارز كان للفرنسيين وذلك بفضل تجارهم النشطة في البحر المتوسط، مما جعل الريادة تكون لهم في مسألة التبادل التجاري.

أما المبحث الرابع من الفصل الثاني فقد عني بموضوع حيازة الفرنسيين للأرض في القدس الشريف ودور القناصل في ذلك، وتحدثنا فيه عن جذور حيازة الأراضي في القدس الشريف التي ترجع بداياته إلى مدة الحكم المصري في بلاد الشام (1831-1840م)، وذلك عندما قدم القنصل الفرنسي في بيروت طلباً إلى الوالي محمد علي باشا بشأن السماح لهم بتملك الأراضي والمسباني، وذلك في عام 1831، فصدر الأمر من والي مصر محمد علي باشا في سنة 1832م بالموافقة على بناء (3-4) محلات بجوار مستشفى دير الإفرنج بالقدس⁽¹⁾، وطم كيف أدى إعلان الدولة العثمانية قانون لتملك الأجانب إلى فتح أبواب القدس الشريف على مصراعها

(1) الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين (1856-1882)، دراسات حول التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ترجمة: كامل جميل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1993. ص 67-70.

للأجانب لستملك الأراضي داخل المدينة القديمة، بحجة إقامة المستشفيات والكنائس والأديرة والفنادق والوكالات والبنوك والدور واستثمار الأراضي الزراعية والذي ترك بصمة واضحة المعالم على أراضي القدس الشريف والمناطق التابعة لها.

أما الفصل الثالث فقد عني بـ (سياسة القنصل الفرنسيين في القدس الشريف تجاه اليهود ودعمهم لقيام الدولة اليهودية) وقد عالج هذا المبحث الأول منه (سياسة فرنسا تجاه اليهود الفرنسيين حتى القرن التاسع عشر).

وبداية العلاقة بين الفرنسيين واليهود منذ تواجدهم في فرنسا وموقف السكان منهم، وكيف كان اليهود مصدراً للكراهية والحقد من قبل الفرنسيين، ومن ثم تغير وضعهم في ظل الثورة الفرنسية بعد أن قضت على سلطة النظام الإقطاعي، وبعد ذلك النداء الذي أصدره نابليون بونابرت المؤرخ في 22 آيار سنة 1799 م الذي دعا فيه اليهود إلى الانضواء تحت لوائه، وموقف اليهود في فرنسا من تصريحات نابليون بونابرت من خلال تأسيس مجلس يهودي خاص يمثل جل المؤسسات اليهودية في العالم لاتخاذ قرار يقضي في تمويل حملة نابليون بونابرت، مقابل تعهد فرنسا على تبني مشروع الوطن اليهودي في فلسطين⁽¹⁾.

وتناول المبحث الثاني (السياسة الفرنسية نحو اليهود ودور القنصل في الهجرة إلى القدس الشريف خلال القرن التاسع عشر) وتطور المسألة اليهودية في أثناء الحكم المصري بلاد الشام، فضلاً عن الدور الفرنسي لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، من خلال قيام القنصل الفرنسيين في القدس الشريف بتوسيع دائرة الحماية الفرنسية على اليهود المهاجرين إلى فلسطين، والالتفاف على القوانين واللوائح والتعليمات إلى جانب تسهيل عمليات البيوع من خلال تقديم الثبوتات عن المشتري وتسريع البت في القضايا التي يتقدم بها المتحولون برعايتها وحمايتها، ودور السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908 م) في التصدي للهجرة اليهودية ولاسيما بعد استنجد أهالي القدس الشريف به، والتي لم تجد آذاناً صاغية بسبب انتشار الرشاوى وفساد الجهاز الإداري الذي كان يسمح بهجرة اليهود إلى فلسطين بطرق غير شرعية.

في حين ركز الفصل الرابع على (النشاط التنصيري والثقافي والعمرائي القنصلي الفرنسي في القدس الشريف)، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، فقد تناول المبحث الأول نشاط

(2) موسى حبيب، الوطن اليهودي وعلاقته بالأرض المقدسة، دار دجلة، بغداد، 1947، ص 80.

الإرساليات الفرنسية في القدس الشريف، وأوضحنا كيف دعمت الحكومة الفرنسية في القدس الشريف نشاط الإرساليات التنصيري ودورها الكبير في نشر التعليم والثقافة الفرنسية في القدس الشريف من خلال إنشاء المدارس والمستشفيات والأديرة والكنائس التي كانت من مراكز الإشعاع الفكري والثقافي في ذلك الوقت، كيف قدمت المؤسسات التعليمية (مدارس، أديرة وغيرها) التي أقامتها هذه الالة من التنصرين دوراً مهماً في رفع المستوى الثقافي، والتي كان له دور كبير في رفع المستوى الثقافي في أوساط الطبقة من أبناء المدن، وكان النصارى المستفيد الأكبر من تلك المؤسسات.

كذلك دور فرنسا في إدخال الطباعة إلى مدينة القدس الشريف في سنة 1846م، والتي تعد فاتحة عهد جديد في الجانب الثقافي للمدينة، وذلك لأنه تم إدخال تقنية جديدة إليها لم تكن متوفرة، فضلاً عن دورها في إدخال العلوم والمعارف من خلال ما كتبه من مطبوعات ومنشورات ترفد الحياة العلمية والثقافية بالجديد، ودور القنصلية الفرنسية في القدس الشريف بدعم نشاط المبشرين من خلال مخاطبة السفارة الفرنسية في استانبول إلى ضرورة تقديم طلبات والتماسات عديدة للحصول على موافقة الباب العالي لإنشاء منازل وكنائس وأديرة للمتصرين الفرنسيين.

تحدث المبحث الثاني عن دور فرنسا في التنقيبات الأثرية التي حدثت في القدس الشريف، ولاسيما القنصل الفرنسي بول أميل بوتنا (Paul Emile Botta) الذي يعد من احد أهم المستكشفين الأثرين في العالم، ولاسيما بعد تعيينه قنصلاً لفرنسا في القدس الشريف سنة 1848م، الذي كان مؤشراً واضحاً على الاهتمام الفرنسي المتنامي بعلم الآثار، فقد حظي بوتنا بشرف استقبال بعثة أثرية فرنسية رسمية إلى الأرض المقدسة بقيادة لويس فيليسيان كاينار دوسولسي (Felicien Kainar Dosolci) والتي كانت سبباً في ملء خزانات متحف اللوفر بباريس بالمقتنيات الأثرية الفلسطينية .

كرس المبحث الثالث للحديث عن المشاريع العمرانية التي أقامتها المؤسسات الفرنسية في القدس الشريف والتي تعددت أسبابها، ولكن كان في النهاية يصب في مسألة رعاية أتباع المذهب الكاثوليكي إذ يوجد عدد من البنايات والعمارات والمنشآت المهمة التي قامت فرنسا ببنائها في المدينة وكان من بين أهدافها إظهار قوة الدولة التي قامت ببنائها، ودور القناصل في

دعم هذا النشاط الذي ظهر بشكل واضح وجلي بعد سنة 1856 م حتى نهاية القرن التاسع عشر

أما الخاتمة فقد اشتملت على اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة في موضوع النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف .

واعتمدت على مجموعة متنوعة من الوثائق والمصادر الأساسية والثانوية التي قدمت في مجملها معلومات تفصيلية غطت جوانب مهمة من الدراسة، وكان لها الدور الكبير بخروجها بهذا الشكل المتواضع، وتقسم حسب أهميتها كما يأتي:

أولاً : الوثائق غير المنشورة

وتعد أهم مصدر أسعفنا في المعلومات، بل وأسعف غيري من المؤرخين والباحثين في تاريخ القدس الشريف في العهد العثماني هو سجلات محكمة القدس الشرعية، التي يوجد منها نسخة مصورة ومحفوظة في الجامعة الأردنية، في مركز الوثائق والمخطوطات، وتأتي أهمية هذه الوثائق بأنها تحتوي على معلومات موسّعة عن الحياة اليومية في مدينة القدس الشريف وتفصيلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية منذ بداية الحكم العثماني إلى نهايته في المدينة ، وقد أستخدمت في جميع فصول الرسالة ومن أهم هذه الوثائق هي الوثائق الاجتماعية التي أستفدنا منها في الفصل الاول من خلال معرفة العلاقة بين المسلمين والنصارى ، الى جانب معرفة أهم الكنائس والاديرة التي تمتلكها الطوائف النصرانية ، فضلاً عن الاستفادة منها في معرفة أسعار الليرة الفرنسية مقابل العملات العثمانية من خلال البيوع وأسعار المهور في تلك المدة والتي ييناها في ثنايا الفصل الثاني، أيضاً أفادة هذه الوثائق الدراسة كثيراً في مسألة حيازة النصارى واليهود للأراضي في القدس الشريف من خلال وثائق التسجيل العقاري لهذه الاراضي ، وهذه المعلومات الواردة في السجلات في غاية الأهمية، وهي فريدة من نوعها، ولا تتوفر في المصادر الاخرى .

وأفادت الدراسة من وثائق القنصلية الفرنسية في القدس الشريف والتي خدمت الدراسة كثيراً، فقد استطاع الباحث الحصول عليها بطلب شخصي من الدكتوراة نائلة الوعري الأستاذة في الجامعة الأردنية، وهي عبارة عن مجموعة من التقارير التي أرسلها القناصل إلى الحكومة الفرنسية، وتكسب هذه الوثائق أهميتها من أن موضوع التقارير يتحدث عن نشاط القناصل،

والسّي أفادت الدراسة في الفصل الثاني من خلال معرفة أسعار نقل البضائع بين فرنسا والقدس الشريف، فضلاً عن تبيان كيفية سير عملية التبادل التجاري ، ومعرفة أوضاع الموانئ الفلسطينية ودرجة الإهمال التي لحقت بها ، فأغنت هذه الوثائق الدراسة بمعلومات علمية دقيقة.

كما أفادت الدراسة من الوثائق العثمانية التي تتحدث عن مدينة القدس الشريف والموجودة في الأرشيف العثماني في استانبول، وسجل القدس الشريف في الأرشيف المصري.

ثانياً : الكتب الوثائقية :

أغنت الكتب الوثائقية الدراسة بمعلومات على قدر كبير من الأهمية، من بينها كتاب أحمد حامد إبراهيم القضاة (نصارى القدس، دراسة في ضوء الوثائق العثمانية)، وتكمن أهمية هذا الكتاب بأنه أول كتاب يتناول ودراسة مستفيضة الأحوال العامة للنصارى في القرن التاسع عشر في ضوء معطيات سجلات محكمة القدس الشرعية، وقد أفاد الدراسة بشكل كبير جداً، ومن الكتب الأخرى كتاب فاضل بيات (الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً) (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)) والذي أعتمد في دراسته على مجموعة كبيرة من الوثائق العثمانية، وتأتي أهمية هذا الكتاب بأنه رصد أهم التطورات الداخلية في بلاد الشام في أواسط القرن التاسع عشر.

فضلاً عن كتاب (فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا (1860-1861م)) للاستاذ ياسين سويد، وهو كتاب وثائقي يتحدث عن دور فرنسا في الحرب الأهلية اللبنانية، وقد أهتم الباحث في نشر التقارير والمراسلات التي كانت تحدث بين القادة العسكريين الفرنسيين في لبنان والحكومة الفرنسية في باريس، وتأتي أهمية هذا الكتاب بأنه يوضح سير العمليات العسكرية الفرنسية في بلاد الشام، ومن ثم تأثير هذه الأحداث على المصالح الفرنسية في القدس الشريف، من الكتب الوثائقية المهمة كتاب (مذكرات تاريخ عن حملة إبراهيم باشا على سوريا) لمؤلف مجهول، ومن الملاحظ على هذا الكتاب الدقة في معلوماته، واهتمامه بمدة محددة وهي حقبة توسع محمد علي باشا وضمه لبلاد الشام، وتناول هذا المؤلف الحروب والانتفاضات الداخلية التي واجهت المصريين، وتأتي أهمية الكتاب كونه عاصر الأحداث في تلك الحقبة.

ثالثاً : كتب الرحالة

شكّلت كتابات الرحالة مصدراً مهماً في الدراسة، وتأتي في مقدمتها كتاب (رحلة كنفليك إلى الشرق (1834-1835م)) لكنغليك، فضلاً عن كتاب (الرحالة الروس في الشرق الأوسط) للمؤلف ب، م. دانستيف، وتأتي أهمية هذه الكتابات بأنها حفلت بشرح دقيق ومفصل لكثير من الأحداث التي عاصروها وشاركوا فيها.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

سهلت الرسائل والأطاريح التي قُدمت إلى الجامعات العراقية والعربية الكثير من الأحداث والتطورات التي رفدت الدراسة بالمعلومات الوافية، وفي مقدمتها رسالة الماجستير المعنونة (لواء القدس تحت الحكم العثماني (1840-1873م)) لبهجت صبري، ورسالة الماجستير المعنونة (متصرفية القدس في العهد العثماني 1874-1917م، دراسة في أوضاعها السياسية والإدارية) لهدى علي بلال الحميد، إلى جانب أطروحة الدكتوراه المعنونة (الأزمة البلقانية (1875-1878م)، دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الأوربية) لمحسن حمزة حسن حسين، فضلاً عن رسالة الماجستير المعنونة (الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى (1750-1914م))، لزهراء حميد خليل البحراني، كذلك رسالة الماجستير المعنونة (عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية (1876-1909م)) لمحمد عسبب الرحمن يونس العبيدي، وقد أعطت هذه الرسائل والأطاريح تفاصيل مهمة عن مدينة القدس الشريف وموقف الدولة العثمانية والدول الأوربية من التطورات التي حدثت في مدينة القدس الشريف أواخر العهد العثماني.

رابعاً: المصادر العربية والمقرّبة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الكتب العربية والمقرّبة، من أهم الكتب التاريخية التي قدمت معلومات مهمة للبحث كتاب (دور القنصليات الأجنبية في الاستيطان اليهودي في فلسطين (1840-1914م)) لناثلة الوعري الذي تعطي صورة واضحة عن دور القنصليات في الحياة اليومية في القدس الشريف، قد تضمن الكتاب استنتاجات علمية دقيقة تنم عن غزارة المادة العلمية وعمق الفكرة وبراعة التحليل التي تمتلكها المؤلفة، إلى جانب كتاب (مدينة القدس

وجوارها في أواخر العهد العثماني (1831-1918م)) لزياد عبد العزيز المدني، الذي غطى مدة مهمة من تاريخ القدس الشريف والذي أفاد الدراسة في جميع فصولها، فضلاً عن كتاب عبلة المهدي الزبدة (القدس تاريخ وحضارة (3000 ق، م - 1917م)) الذي سجل تاريخي عن مدينة القدس، وقد اهتمت المؤلفة بتسجيل الأحداث المهمة التي عصفت بالمدينة، وأيضاً كتاب (القدس في التاريخ) لكامل العسلي والذي أغنى الدراسة بمعلومات دقيقة عن التطورات الداخلية في القدس الشريف، وتكمن أهمية هذا الكتاب كونه أشتمل على بيانات وتقارير مهمة ومفصلة عن الإدارة العثمانية في مدينة القدس الشريف.

كان للمصادر المعربة أثر واضح في صفحات الدراسة، أهم هذه الكتب هو كتاب (تحولات جذرية في فلسطين (1856-1882))، دراسات حول التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي) لالكراندر شولش والذي يجوي معلومات مهمة ودقيقة عن تاريخ القدس الشريف في هذه الحقبة، ويتحدث عن أهم الأحداث والتطورات في أواخر العهد العثماني، فضلاً عن ازدياد النفوذ الأوربي في فلسطين، واستغلال الدول الأوربية الضعف الذي أضحت عليه الدولة العثمانية، فضلاً عن كتاب شارل عيساوي الموسوم (التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914) ويتحدث هذا الكتاب عن الحياة الاقتصادية في الولايات الشامية والعراق في ظل الحكم العثماني، وقد أهتم هذا الكتاب بإظهار هذا الجانب لمدينة القدس الشريف وأهم الجوانب الاقتصادية في المدينة، مما أفاد الدراسة بشكل واضح وجلي .

خامساً : الكتب الأجنبية

أفادت الدراسة كذلك من مجموعة من الكتب الأجنبية، إذ كان للمصادر الانكليزية والفرنسية والتركية حضور مهم في الدراسة وقد عبرت عن وجهات نظر مختلفة وأهم تلك المصادر:

1- المصادر الانكليزية : وتعد هذه الكتب من أهم المؤلفات التي تناولت النشاط الفرنسي في القدس الشريف، إلى جانب تناولها موضوع المسألة الشرقية وقد أغنت الدراسة بمعلومات قيمة معبرة عن وجهات نظر مختلفة تميل في الغالب إلى وجهات النظر السياسية لبلداتها باستثناء المؤرخ البريطاني أندرسون في كتابه، المسألة الشرقية 1774-1924م أهم هذه

المصادر كتاب Anderson : The Eastern Question , 1774 – 1924 ، فضلاً عن كتاب
Alex camel , The activities of the European power in Palestine 1799.1914
A.L. Tibawi , Jerusalem , It's place in Islam and arab history ، وغيره من
المصادر الانكليزية.

2- المصادر التركية: أفادت الدراسة من بعض الكتب التركية التي احتوت على
معلومات تخص مدينة القدس الشريف منها كتاب Resat Ekrm , Osmanli Muahedeleri
Ve Kapitulasiyonlar
(1300 -1920) ve Lozan Muahedesi 24 Temmuz1923 ,
إلى جانب كتاب

Acar TanLak Kudüs Tarihi Belge , Organization , Islamicconferenre
Yusuf Acura , Osmanli Devletinin Degilma Devri ,Turk Tarih وكتاب
Kurmu Basimevi
فضلاً عن مجموعة من الكتب العثمانية ككتاب تاريخ دولة عثمانية لعبد الرحمن شرف،
وكتاب، تاريخ عثمانى، مكاتب عسكرية شاهان هيه مخصوص لأركان حرب قائمقاي ومحمد
توفيق، فضلاً عن كتاب سليم الثالث ونابولتون سه باستيانى وغاردان لدرينو فرانسز.

3- المصادر الفرنسية: كان للمصادر الفرنسية حضور، وأن كان ضعيفاً ، في ثنايا
الدراسة وذلك لصعوبة حصول الباحث على هذه المصادر. وكانت هذه المصادر مهمة جداً في
أرداف الرسالة ببعض المعلومات القيمة ، وأهمها كتاب

Par.L. Favaer,La Russie Et La Turquie,Anciennes Et Modernes,
History

سابعاً : الجرائد

أسهمت الجرائد العربية برفد الدراسة بمعلومات وحقائق دقيقة ومفصلة عن الأحداث
السياسية، وتكمن أهميتها بأنها رصدت أحداث مهمة لا نكاد نجدها في الوثائق العربية
والأجنبية، ولا حتى في المصادر، وتأتي في مقدمتها جريدة البشير، بيروت، ويوجد منها نسخة
ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الأردنية / قاعة المصغرات الفلمية، إلى جانب جريدة الكرمل،
حيفا، وجريدة السفير وجريدة المشرق التي يوجد منها نسخة ميكروفيلم في مكتبة الجامعة
الأردنية / قاعة المصغرات الفلمية.

ثامناً : البحوث والدراسات

أفادت الدراسة من بعض البحوث المنشورة في المجلات العربية مثل مجلة القدس الشريف، مجلة اللغة العربية، ومجلة الدار، ومجلة العربي ومجلة الرياض وغيرها والتي نشرت ومن أهمها، أعتمد الدراسة على العديد من الدراسات التي عنيت بتاريخ بلاد الشام بشكل عام، والقدس الشريف بشكل خاص، وتكمن أهمية بحوث هذه المؤتمرات بأنها يحضروها الكثير من الباحثون المختصين في تاريخ بلاد الشام، من عرب وغير عرب، وكان كل مؤرخ من هؤلاء المؤرخين يعبر عن وجهة نظره الخاصة، وبالتالي انعكست على موضوع الدراسة، إذ ساهمت هذه البحوث التي أنجزها هؤلاء المؤرخون في تغطية معظم المواضيع المتعلقة.

تاسعاً : الموسوعات والمعاجم والقواميس

إن التعريف ببعض الشخصيات العربية والأجنبية التي كان لها الدور في حوادث تلك الحقبة أعتمد أساساً على الموسوعات السياسية، فضلاً عن أستخدم القواميس والمعاجم معرفة بعض ألفاظ وأسماء بعض المناطق الغامضة، كما اعتمدت الدراسة على مجموعة أخرى من الكتب والبحوث الموسوعات التي يمكن الاطلاع عليها في قائمة المصادر.

وفي النهاية أضع هذه الدراسة بين أيدي أعضاء لجنة المناقشة المحترمين أملاً في أن يكون لملاحظاتهم القيمة ووجهة نظرهم العلمية تأثير كبير في أغنائها وإخراجها بالشكل العلمي الصحيح، فغاية ما يمتناه الباحث من أعددته لمثل هكذا رسالة هو أن يكون قد وفق في مسعاه ومبستغاه، وصدق المؤرخ عماد الدين الأصفهاني حين قال (إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهو من أعظم العير، ودليل على استيلاء النقص على جملة البشر)، فإن كنت أصبت الغرض أو قاربت، فقد بلغت من عملي المراد، وإن كان سهمي قد طاش فعسى أن يشفع لي الاجتهاد، هذا ونسأل الله عز وجل السداد في القول والعمل، فإنه نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد

الجذور التاريخية للنشاط القنصلي الفرنسي في بلاد الشام

(1535-1840م)

يعد النظام القنصلي⁽¹⁾ من أهم الأنظمة السياسية والتجارية القديمة التي بنت عليه دول العالم علاقاتها الخارجية ، من خلال رغبة هذه الدول في المحافظة على عملية التبادل التجاري وحماية مصالحها التجارية خارج حدودها، أما الجذور التاريخية للنشاط القنصلي الفرنسي في بلاد الشام⁽²⁾ فيعود في نشأته إلى نشوء نظام الامتيازات الأجنبية (أو privilèges Capitulations)⁽³⁾ وتطوره ، إذ كان من أبرز مهام القنصليات الأجنبية في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها، هي متابعة متطلبات ومقتضيات الامتيازات التي حصلت عليها هذه الدول والتي كانت بداية التدخل الأوربي في الدولة العثمانية⁽⁴⁾.

(1) النظام القنصلي : يُعرف النظام القنصلي بالرغبة المتبادلة للأمم في حماية تجارها ومصالحها التجارية في الخارج، أما جذوره التاريخية فهو يعود إلى عهد السومريين والفينيقيين ، فقد جرى اختيار احد مواطنهم ليقوم بحماية ورعاية مصالحهم في البلدان الأخرى، وتطور هذا النظام مع مرور الوقت ليصل إلى ذروته في القرن التاسع عشر. ينظر : عائشة راتب، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، دار النهضة، بيروت، 1963، ص213 ؛ علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق، عمان، 2001م، ص64-65.

(2) القدس: تُعرف القدس لغتاً بأنها مشتقة من كلمة (قدس) قال تعالى: " ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك " (سورة البقرة : الآية: 30). أما التعريف اصطلاحاً : هي مدينة مقدّسة لاشتمالها على أماكن عبادة مقدّسة لدى الأديان الثلاثة (اليهودية، النصرانية، الإسلام)، ويطلق بيت المقدس على المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة ولن كانت معظم المصادر تذكر القدس ببيت المقدس . ينظر : محمد سلامة النخال، فلسطين ارض وتاريخ، دار الجليل، عمان، 1984م، ص 27 ؛ غازي ربيعة، تاريخ القدس السياسي، ج1، مطبعة السفير، عمان، 2010م، ص27.

(3) نظام الامتيازات (Capitulations أو privilèges): هي مجموعة التسهيلات والحقوق التي منحتها الدولة العثمانية للعديد من الدول الاوربية وشملت الجوانب الاقتصادية والدينية والقضائية . ينظر : عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة اسلامية مقترى عليها، ج2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص791؛ وليد العريض "تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وأثارها"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد(24)، العدد (1)، عمان، 1997م، ص145-147.

(4) عبد العزيز محمد عوض، "متصرفية القدس أواخر العهد العثماني"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (4)، بيروت، 1971م، صص126-141 ؛ رفيق شاكر الننتشة، السلطان عبد الحميد وفلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م، صص82 - 95.

كانت فرنسا الدولة الأوروبية الأولى التي نجحت في تأسيس وجود لها في بلاد الشام⁽¹⁾، وذلك بعد عقد أول معاهدة في سنة 1535م بين السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م) ، والملك الفرنسي فرانسوا الأول⁽²⁾، بعد تحسن العلاقات بشكل كبير بين البلدين⁽³⁾. كان من نتائج هذه السياسة أن فتحت أول قنصلية فرنسية في بلاد الشام في مدينة حلب سنة 1544م، ف جاء في الأمر السلطاني إلى والي حلب ما يأتي " مرسوم بمنح براءة تعيين السيد شودرلو قنصلاً للجمهورية الفرنسية في ولاية حلب وموانئها، وإعطائه الامتيازات الخاصة بالقناصل، وفي أي مكان يوجد فيه التجار الإفرنج يقتضي الرجوع إليه في رؤية مصالحهم، وحل مشاكلهم دون أي طرف آخر وعليهم إطاعة توجيهاته دون مخالفه"⁽⁴⁾.

هكذا أتاحت سياسة التسامح التي كانت تدار بما أمور الدولة العثمانية لرعايا فرنسا في الحصول على مساحة كافية للتحرك وإدارة أمورهم التجارية خارج إطار المركز، فكان القناصل والتجار الفرنسيون يقيمون في حلب، ولكن حركة تجارهم لم تكن محصورة في هذه المدينة، بل

(1) Türkaya Ataörf, kodus ve Devletler hukuku, yonca Matbaasi, Ankara, 1981, s.s.7-8 ; Acar TanLak, Kudtis Tarihi Belge, Organization, Islamic conferenre, Jeddah, 1988.S.S 21-31.

(2) فرانسوا الأول (François Ier) : وهو ملك فرنسا وابن شارل أورليان كونت لونغوليم، تولى حكم لونغوليم خلفاً لأبيه، وانتقل إليه عرش فرنسا بعد وفاة لحد أصمامه سنة 1515م واستمر في الحكم حتى سنة 1547م وقع معاهدة الامتيازات مع السلطان سليمان القانوني. ينظر : زينب عصمت راشد بتاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، للقاهرة، 1975م، ص137-138 ؛ عبد العزيز سليمان نولر ومحمود جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م، ص132-134.

(3) مع بداية القرن الرابع عشر كانت الدولة العثمانية بدأت تحاول للتدخل في الشؤون الأوربية وتتحين الفرصة المناسبة لأن تؤدي دوراً في شؤونها، وجاءت الفرصة مواتية لما أراده العثمانيين، ففي سنة 1519م برز كل من شارل الخامس من آل هابسبورغ وفرانسوا الأول ملك فرنسا كمرشحين لتاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ولكن خسارة فرانسوا الأول في الانتخابات أدت إلى اشتعال الحرب بين هذين العاهلين، وقد وقع فرانسوا الأول أمسيروا في يد شارل الخامس فاستجندت ولدته لوزير (Lozier) من سافوا بالسلطان سليمان القانوني الذي استجاب لها وساعدها في إخراجها من السجن لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات الفرنسية العثمانية . ينظر : هارولد لامب، سليمان القانوني، ترجمة : شكري محمود نديم، شركة النبرس، بغداد، 1961م، ص 118 ؛ روسلان مومسليبه، تاريخ الحضارات العام، ج4، ترجمة : يوسف وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، 1966م، ص552.

(4) ماري سركو السكيف، المصدر السابق، ص59.

كانوا يتسقلون إلى المراكز التجارية في بلاد الشام، وهذا دليل يؤكد لنا بأنه على الرغم من صدور الأمر السلطاني بفتح أول قنصلية فرنسية في حلب، إلا أن موظفي هذه القنصلية لم يكن لهم مركز ثابت، بل كانوا متنقلين بين جميع موانئ بلاد الشام⁽¹⁾.

كانت اهتمامات الفرنسيين في بلاد الشام أواسط القرن السادس عشر محدودة، وربما يعود سبب ذلك إلى المشاكل السياسية التي كانت تعاني منها فرنسا، والتي عصفت بها رداً من الزمن، واتضح للدولة العثمانية خلال المدة ما بين (1560-1566م) أن خلفاء الملك فرانسوا الأول لم يكونوا قادرين على تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الملك فرانسوا الأول للسلطان سليمان القانوني، فكان لهذا الأمر الدور الكبير في فتور العلاقات بين الدولتين⁽²⁾.

استمر الوضع على هذه الحال إلى أن جددت المعاهدة العثمانية الفرنسية في 18 تشرين الأول 1569م⁽³⁾ التي كانت سبباً في إعادة فرنسا إلى حظيرة النشاط التجاري في بلاد الشام، ومن الأهمية بمكان عرض تفاصيل تلك المعاهدة، نظراً لما تحمله من بنود، وما تركته من آثار بالغة الخطورة فيما بعد على العلاقات العثمانية الأوروبية، وانعكاسها على الولايات العربية. لقد تضمنت هذه المعاهدة البنود المهمة الآتية⁽⁴⁾:

(1) نوريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008م، ص79.

(2) يعود سبب عدم وفاء خلفاء فرانسوا بالالتزامات تجاه الدولة العثمانية هو الحروب الأهلية المتقطعة التي دارت رحاها بين الكاثوليك والنبلاء، فأضطرت كاترين دي ميديشي زوجة هنري الثاني، والتي كانت وصية على ابنها لولا ومستشارته لاحقاً، إلى حصر أعمال القنصليات في جميع الأراضي التابعة للدولة العثمانية، ومنها بلاد الشام، بسبب قلة الأموال. ينظر: نوريا فاروقي، المصدر السابق، ص92-93.

(3) حرص ملك فرنسا تشارلز التاسع (Charles IX) (1561-1574م) على متابعة العلاقات الودية والصدافة مع الدولة العثمانية، فأرسل مبعوثاً إلى مقر السلطان العثماني سليم الثاني (1566-1574م)، واستطاع أن يحصل من السلطان سليم الثاني سنة 1569م على صك بحوي (18) بنداً أو فقرة تشبه إلى حد بعيد بنود معاهدة (1535م). ينظر: ماري سركو السكيف، المصدر السابق، ص63.

(4) نانثلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين (1840-1914م)، دار الشروق، عمان، 2007م، ص55؛ قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003م، ص17-24؛ صبحي المحمصاني، الأوضاع التشريعية في البلاد العربية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1965م، ص185-190.

- (1) منح فرنسا حرية التنقل والملاحة في سفن مسلحة وغير مسلحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية.
- (2) حق التجارة والمتاجرة في أرجاء الدولة العثمانية كلها بالنسبة لرعايا ملك فرنسا.
- (3) تدفع فرنسا الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب مرة واحدة في الدولة العثمانية⁽¹⁾.
- (4) يدفع الفرنسيون في الدولة العثمانية الضرائب ذاتها التي يدفعها الرعايا العثمانيين.
- (5) منح فرنسا حق التمثيل القنصلي مع حصانة قنصلية للقنصل ولأقاربه العاملين معه في القنصلية.
- (6) يحق للقنصل الفرنسي النظر في القضايا المختلفة التي تخص رعايا دولته، وان يستعين بالسلطات المحلية لتنفيذ أحكامه.
- (7) في القضايا المختلفة التي يكون أحد أطرافها رعايا السلطان العثماني لا يستدعي ولا يستوجب رعايا الملك الفرنسي، ولا يحكم إلا بحضور ترجمان القنصلية الفرنسية.
- (8) يؤخذ بإفادات رعايا فرنسا أمام المحاكم لكونها مقبولة⁽²⁾.
- (9) السماح للفرنسيين بالإقامة والتنقل داخل السلطنة وممارسة دينهم وزيارة الأماكن المقدسة في القدس الشريف.
- (10) إصدار قوانين تحمي الفرنسيين من أعمال القرصنة⁽³⁾.

(1) علي محافظة، المصدر السابق، ص14-16؛ إدريس الناصر رانسي، المصدر السابق، ص257؛ إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1914م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990م، ص246

(2) لقد منح القناصل الفرنسيين شيء من الحصانة النسبية للأمر ذات الصلة بعملهم للرسمي فقد تم إعفائهم من الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم في القضايا المدنية، كذلك فإنهم معفون من الضرائب المحلية والرسوم الكمركية، كما أن القناصل لهم حرية الاتصال والمخاطبة مع حكوماتهم والدفاع عن رعايا دولتهم. ينظر: فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، 1992م، ص282-283؛ أحمد عبد المجيد، أضواء على الدبلوماسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1979م، ص49-59.

(3) ناتلة ألوعري، المصدر السابق، ص56؛ علي محافظة، المصدر السابق، ص17؛ جوزيف موسى حجار، القس ماضيها وحاضرها، دم، دت، ص43.

هكذا أعطت هذه المعاهدة القناصل دوراً محورياً في العمل القنصلي⁽¹⁾، لكن يلاحظ على المعاهدة إنها تكاد تكون مقتصرة على الجانب الاقتصادي، ولم تتطرق إلى الجوانب الأخرى إلا بشكل هامشي.

إن سبب ذلك كان لمواقف الملك تشارلز التاسع في علاقاته مع السلطان العثماني سليمان القانوني، التي كانت تتحاذها عاطفتان متعارضتان اشد التعارض، وهما المصلحة العليا لدولته، والمشاعر الدينية التي كانت تعيش في نفسه كملك نصراني الديانة كاثوليكي المذهب، فهو من ناحية كان يدرك إدراكاً تاماً انه بحاجة للعثمانيين كقوة عسكرية قوية يستند إليها عند حصول أي طارئ، وفي الوقت نفسه كان يعلم بان هذا التحالف أو التقارب الفرنسي- العثماني، سيضعه في موقف حرج أمام أوروبا وأمام الكنيسة، فمن جهة كانت البابوية تعد فرنسا أول الدول الكاثوليكية وحامية الكاثوليك في العالم.

ومن جهة أخرى وحسب الرأي الأوربي، بأن العثمانيين يمثلون خطر داهم يهدد كنيسة روما والشعوب النصرانية في غربي أوروبا⁽²⁾، لذلك اختار الجانب الاقتصادي ليتجنب المشاكل والعوائق التي قد تنتج عن عمله هذا، فهو يستطيع بهذا العمل أن يوازن بين مصلحة دولته العليا، من خلال إبقاء العلاقات طيبة مع الدولة العثمانية، ومن جهة أخرى يحافظ على مركزه الديني داخل أوروبا، أما الدولة العثمانية فمصلحتها في عقد معاهدة تجارية مع دولة أجنبية، يكمن في ضرورة تفعيل الجانب الاقتصادي والتجاري لحاجة الدولة العثمانية إلى الأموال لتمويل حملاتها العسكرية، والعمل على رفع مستوى الجانب التجاري من خلال عقد المعاهدات، وربط التجارة العثمانية بغرب أوروبا للديمومة تدفق الأموال وتعبئة الجيوش⁽³⁾.

(1) لليأس شوفاني، المصدر السابق، ص246؛ محمود صالح معيد، المسألة اللبنانية (1840-1860م)، جبل لبنان في السياسة الأوروبية، مكتبة الميثاق، الموصل، 2009م، ص32-61.

(2) بهجت حسين عبدالله صبري، نواء القدس تحت الحكم العثماني (1840-1873م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1973م، ص300؛ محمد رجائي ريان، "الاستيطان اليهودي في فلسطين حتى 1880م"، مجلة الباحث الصغير، العدد (11)، مركز الدراسات العربية، لندن، 1987م، ص69-70.

(3) جاك فريمو، فرنسا والسلام، من نابليون إلى ميتران، ترجمة: هاشم صالح، دار الوطن للنشر، 1991، ص19؛ روسلان موسينييه، المصدر السابق، ص552؛ محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص209.

من الجدير بالإشارة أن الدولة العثمانية في هذه المعاهدة قدمت تنازلات كبيرة ترتب عليها نتائج مهمة، منها إنها قدمت خدمات جليلة لفرنسا ولا سيما في المجالين الاقتصادي والعسكري، إذ دعمت وعززت النفوذ الفرنسي في الولايات العثمانية بشكل عام وبلاد الشام بشكل خاص، كما إنها أصبحت أداة لفتح أبواب التجارة الفرنسية أمام الشرق لتكون بعيدة عن الاحتكار التجاري الذي فرضته البرتغال بعد اكتشافها لرأس الرجاء الصالح⁽¹⁾.

علماً أن هذه المعاهدة تحطت أهداف عقدها، وأصبحت تشمل من حيث الممارسة، حماية الرعايا المحليين مع التجار والمراسلين (المتصرين) والدبلوماسيين الأجانب، ورعايا الدول الأجنبية الأخرى الذين انضموا جميعاً تحت علمها⁽²⁾، لان هذه المعاهدة اقتصر على الفرنسيين والبنادقة (الابيطاليين)، لذلك لم يكن يحق لأي دولة أوروبية المتاجرة أو التمتع بنظام الحماية ما لم تكن تحت علم أو من رعايا هاتين الدولتين، وقد ساهم هذا الأمر في زيادة أهمية ومكانة فرنسا بين الدول الأوروبية⁽³⁾.

أما الدولة العثمانية فلم تكن لها أي مصلحة ذات أهمية في هذه المعاهدة، رغم أن غايتها كانت هي تنشيط الجانب التجاري مع أوروبا، بل على العكس ساعدت هذه المعاهدة على عقد معاهدات مماثلة مع دول أوروبية أخرى على أساسها كان لها الدور الكبير في إضعاف نفوذها وإدارتها في الولايات التابعة لها، وكانت سبباً رئيساً في انهيارها في أوائل القرن العشرين⁽⁴⁾، وربما يكون السبب الذي دفع الدولة العثمانية لعقد مثل هذه المعاهدة، إنها كانت في ذروة قوتها، فلم تفكر بالآثار المستقبلية التي قد تنجم عن مثل هذه المعاهدات.

(1) إدريس الناصر رئيسي، المصدر السابق، ص 257.

(2) لقد شجعت فرنسا التجار من الجاليات الأوروبية المختلفة للإبحار تحت حماية العلم الفرنسي مقابل اخذ حصة من الأرباح المتدفقة من تجارتهم طبقاً للامتياز الممنوح لهم، كان هؤلاء التجار الأجانب من جنسيات أوروبية مختلفة مثل البريطانيون والبرتغال والأسبان وغيرهم. ينظر: ليلي الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989 م، ص 145؛ ماري سركو السكيف، المصدر السابق، ص 59.

(3) Albert Habi Hourani : Minorities in the Arab World, Oxford university press, London, 1947, pp. 42-47.

(4) سعاد أبو الروس سليم، " الروم الارثوذكس والحماية الدينية الروسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، من كتاب: الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516م، منشورات الجمعية للتاريخية اللبنانية بلبنان، 2001، ص 56-57؛ نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 50-51.

تكمن أهمية المعاهدة إنما أدت إلى إنعاش التجارة مع بلاد الشام وبدأ التجار والجاليات الفرنسية تتوافد إلى الموانئ الشامية، ولاسيما في ولاية حلب لوجود القنصلية الفرنسية هناك والتي كانت تعنى بأمور أقامتهم وإدارة تجارتهم، كما جعلت من ميناء الاسكندرونة مركزاً لتجارها⁽¹⁾.

استمر الأمر كذلك حتى مطلع القرن السابع عشر، فمع حلول هذا القرن تبدلت العلاقات الفرنسية - العثمانية، إذ استطاعت فرنسا بتجديد امتيازات سنة 1596م خلال حكم السلطان محمد الثالث (1595-1603م)⁽²⁾، وفي عهد السلطان احمد الأول (1603-1617م) سنة 1604م⁽³⁾.

عملت الظروف الجديدة، بعد توقيع معاهدة 1604م، بين البلدين إلى زيادة النشاط التجاري الفرنسي مع بلاد الشام، واستطاعت فرنسا إقامة قنصلية ثابتة لها في ولاية حلب، وغدت القنصلية الفرنسية في طرابلس الشام فرعاً لها تطال مسؤوليتها منطقتي الاسكندرونة وصيدا التي تحولت بدورها إلى قنصلية منفصلة سنة 1616م⁽⁴⁾.

(1) محمد رجائي ريان، "مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية (1535 - 1920م)"، مجلة دراسات تاريخية، السنة (8)، العدد (27-28)، دمشق، 1987، ص 37؛ ميشيل دوفير، أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر، ترجمة: إلياس مرقص، ج2، بيروت، 1980م، ص 59-64.

(2) محمد الثالث: وهو محمد بن مراد الثالث بن سليم الثاني، السلطان العثماني الثالث عشر، عاش بين عامي (1566-1603م)، وأستلم زمام الحكم سنة 1595م، كان شاعراً، وهو ابن جارية بنديفة الأصل، اشتراها السلطان مراد الثالث واصطفاها لنفسه، وكانت ذات اثر كبير في السياسة. ينظر: إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة المبيكان، الرياض، 1996م، ص 102-103؛ نزار قازان، سلاطين بني عثمان، بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992م، ص 58.

(3) احمد الأول: هو احمد بن محمد بن مراد الثالث (1603-1617م) السلطان العثماني الرابع عشر، كان شاعراً وله ديوان مطبوع، وتولى الحكم سنة 1603م، وكان عهده عهد حروب وتمردات وثورات ضد دولته. ينظر: محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، دار البعث، دمشق، 1995م، ص 279-291؛ حضرة عزتو يوسف بك أصلاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، من أول نشأتها حتى الآن، ترجمة: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مديولي، للقاهرة، 1995م، ص 73-75.

(4) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة اللطافية اللبنانية (1697-1861م)، بيروت، 1981م، ص 34؛ عبد الكريم رافق، "العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام، معطيات وثائق المحاكم الشرعية في مدن حلب"، من بحوث مؤتمر آذار، بيروت، 2004م، ص 103.

ومما تقدم نلاحظ أن النظام القنصلي الفرنسي قد ارسى قواعده في بلاد الشام مع بداية القرن السابع عشر.

كانت مهمة القناصل الفرنسيين في بلاد الشام في بداية نشأة القنصلية ، بعد فتح أول قنصلية فرنسية في حلب سنة 1544م ، تجارية إذ اقتصر عملهم على مصالح دولتهم الاقتصادية والتجارية، ومعرفة ما تملكه البلاد من مواد خام وما تنتجه من بضائع، وما تحتاج إليه بالدرجة الأولى من سلع للاستيراد وغيرها، ولم يكن يسمح لهم بالنظر في القضايا الجنائية، كما لم يُحوَّلوا بالتدخل في الاتصالات السياسية التي كانت تدور بين فرنسا والدولة العثمانية، ولكن أُعْطوا حقَّ الاتصال فقط بالسلطات المحلية في الولاية والمدن التي يباشرون عملهم فيها⁽¹⁾.

تراجع النشاط التجاري الفرنسي في بلاد الشام في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ويعود سبب ذلك إلى انشغال فرنسا بحروبها الداخلية والخارجية⁽²⁾، فضلاً عن دخول البريطانيين حيز النشاط التجاري في بلاد الشام مستغلين حروب فرنسا، من خلال السياسة التي اتبعتها ملكة أنكلترا إليزابيث الأولى (Elizabeth I) (1558-1603م)⁽³⁾، التي شجعت النشاط التجاري داخل وخارج أوروبا، وقدمت دعم لا محدود لإنجاح هذه السياسة والتي أدت إلى

(1) فاضل زكي محمد، المصدر السابق، ص 277؛ شارل تاير، للدبلوماسي، ترجمة: خيرى حماد، دار للطباعة، بيروت، 1960م، ص ص 199-203.

(2) أنهكت للحروب الدينية التي اكتسحت فرنسا لثلاثين سنة (1618-1648م) جميع مقاطعاتها دون استثناء وضربت كل تجارة وصناعة وأغرقت فرنسا في حالة من الفوضى والأضطرابات، للمزيد عن حروب فرنسا ينظر: جفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة: علي المرزوقي، الدار الأهلية، عمان، د.ت، ص ص 280-286؛ عبدالفتاح حسن أبو عطية وإسماعيل أحمد باغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط3، دار المريخ، الرياض، 1993م، ص ص 167-170.

(3) الملكة إليزابيث الأولى (Elizabeth I)، هي ملكة بريطانيا وإيرلندا، وابنة الملك هنري الثامن حكمت في (1558-1603م) وقد تولت الحكم بعد شقيقتها، عاشت الملكة عزباء طيلة حياتها ولقيت بالملكة العذراء عرفت بحيويتها الدائمة، كما تميز حكمها بالطابع الاستبدادي، فقد كانت تأخذ رأي البرلمان في جميع شؤون البلاد إلا إنها كانت تتفرد باتخاذ القرار. ينظر:

نشاط التجارة الخارجية البريطانية بشكل كبير، وبروزها كسيادة للبحار والتجارة خارج حدود أوروبا بلا منازع⁽¹⁾.

قدمت فرنسا في سنة 1621 طلباً إلى السلطان مصطفى الأول (1621-1622م)⁽²⁾ لفتح قنصلية فرنسية في القدس الشريف⁽³⁾، فرشحت لهذا المنصب شخص اسمه المسيو دارامون (Daramon)⁽⁴⁾ إلا إن هذا الترشيح اصطدم بمعارضة شديدة من قبل أهالي القدس الشريف، إذ لم يكونوا غافلين عن هذه الألاعيب الاستعمارية فقد كانوا يدركون أهداف الدول الأوروبية بشكل عام والفرنسيين بشكل خاص في القدس الشريف فنبهوا الدولة العثمانية بما يراد بالمدينة⁽⁵⁾.

ويذكر لنا كامل العسلي ردود فعل المقدسيين على هذا العمل بقوله: "وانعكس هذا القلق في عريضة وجهت إلى السلطان مصطفى الأول 1621 م، فقد ثبت فرمان سلطاني صدر في تلك السنة بتعيين مسيو دارامون قنصلاً فرنسياً مقيماً في القدس الشريف، وقوبل فرمانه بالسخط في القدس الشريف، وعقد ممثلو المدينة اجتماعاً في المسجد الأقصى وكتبوا عريضة

(1) نائلة الوعري، المصدر السابق، ص 54؛ احمد الربابعة، "الصناعة في فلسطين في العصور الحديثة"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين، م 2، مطابع الجمعية العلمية الملكية، الجامعة الاردنية، 1983، ص 174.

(2) مصطفى الأول : وهو السلطان الخامس عشر والسابع عشر العثماني، تولى حكم الدولة العثمانية مرتين الأولى (1617-1618) والثانية (1622-1623)، لم يهتم بشؤون الدولة ولعله لم يكن يدري شيئاً عنها، عمل على قتل إخوته أو حجزهم ، وفي سنة 1618 عزل ابن أخيه السلطان عثمان الثاني، إلا أنه رجع إلى الحكم مره أخرى بعد أن قتل الإنكليزية عثمان الثاني في سنة 1622 فحكم سنة واحدة ثم عزل على يد الإنكليزية ، وقيل أن عقله كان قد وهن . ينظر : محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، المصدر السابق، ص 329-338؛ حضرة عزتو يوسف بك أصف، المصدر السابق، ص 107-110.

(3) إدريس الناصر رانسي، المصدر السابق، ص 283؛ محمد رجائي ريان، المصدر السابق، ص 62؛ جاسر علي العناني، لقمس دراسات قانونية وتاريخية، أمانة عمان، عمان، 2002، ص 73.

(4) M.S. Anderson : The Eastern Question, 1774 – 1924, London, 1966, p 29.

(5) للمزيد عن المبعوثين الفرنسيين الذين زاروا القدس الشريف، ينظر : ملحق رقم (2).

أكسدوا فيها إن تعيين مسيو دارامون كان خدعة خطيرة تتعارض مع ما جرت العادة في القدس الشريف، لذلك لا بد من إلغائه" (1).

يبدو من النص السابق، إن فرنسا في هذه الحقبة كانت تتمتع بنفوذ كبير في الدولة العثمانية، ووجه الدلالة في ذلك إنما استطاعت أن تضغط على السلطان العثماني وتحصل على فرمان سلطاني، لم تحصل عليه أي دولة أوربية على مثله من قبل، وهو فتح قنصلية فرنسية في القدس الشريف، كذلك المعارضة الشديدة التي أبدتها أهالي القدس الشريف، والتي كان لها الدور الكبير في إلغاء التعيين، وطرد (المسيو دارمون) خارج القدس الشريف .

تطورت العلاقات العثمانية - الفرنسية في المدة (1630-1640م)، إذ ازدهرت التجارة الفرنسية مع معظم المدن في بلاد الشام، ويبدو أن السبب الذي جذب التجار الفرنسيون وغيرهم إلى هذه المناطق هو وفرة الموارد الأولية بشكل كبير جداً ، وعلى الرغم من الحظر الصارم الذي فرضته الدولة العثمانية على بعض المواد الأساسية كالقطن والقمح، إلا أنها حافظت على علاقاتها التجارية مع الدول الأوربية بشكل عام، والفرنسيون بشكل خاص، وذلك للمحافظة على الميزان التجاري العثماني، لاسيما أن الفرنسيين كانوا باستطاعتهم الحصول عليها وبكميات هائلة من مستعمراتها في أمريكا اللاتينية (2).

لم تشهد العلاقات بين الدولتين تطوراً جديداً حتى منتصف القرن الثامن عشر، إذ تحسنت العلاقات بشكل كبير جداً في المدة ما بين (1750-1774م)، ولاسيما بعد حصول تحالف بين الدولتين ضد التوسع الروسي الذي بدأ يهدد أراضي الدولة العثمانية في البلقان، وأدى تطور العلاقات التجارية بينهما إلى افتتاح فروع للقنصلية الفرنسية في كلٍّ من الاسكندرون، الرملة، وعكا بين سنتي (1752-1764م) (3).

(1) نقلاً عن : كامل الصلي، وثائق مقدسية تاريخية، م 1، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، 1983م، ص 289 - 290 ؛ ليلي الصباغ، المصدر السابق، ص 337 ؛ كامل الصلي، القدس في التاريخ، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ص 130 ؛ كامل الصلي، 'صدي الحملة للفرنسية على مصر وفلسطين كما تعكسه سجلات المحكمة الشرعية في القدس'، مجلة القدس، القسم الأول، ع 65، عمان، 1990 م، ص 74.

(2) A.L. Tibawi, Jerusalem, It's place in Islam and arab history, Istanbul, 1996, pp. 23-29.

(3) محمد نور الدين، "الجزائر والفرنسيون عام 1789م"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 42، بيروت، 1982م ص 62.

كما حاول الفرنسيون فتح قنصلية لهم في القدس الشريف⁽¹⁾، إذ قدموا طلباً إلى السلطان العثماني محمود الأول (1730-1754م)⁽²⁾ لتعيين المسيو جون لومبير قنصلاً مقيماً في القدس الشريف وذلك لإدارة المصالح الفرنسية هناك، والعمل على حماية رعاياهم في القدس لكن هذا الطلب جوبه بالمعارضة من أهالي القدس الشريف، الأمر الذي جعل السلطان يرفضه⁽³⁾.

إن المتتبع لتاريخ فتح القنصليات الفرنسية في بلاد الشام يرى أنها فتحت في مناطق جبل لبنان وبعض من مدن ولايات سورية كحلب، صيدا، طرابلس الشام، دمشق وغيرها، ولم تفتح في المدن الفلسطينية كإفرا وحيفا والخليل وغيرها.

أن سبب ذلك يعود للموقع المميز لهذه المدن من خلال أطلالها على ساحل البحر المتوسط، مما سهل عمليات التبادل التجاري لوجود الموانئ الجيدة فيها، فضلاً عن ما كانت تعترى التجارة مع هذه المناطق من مخاطر كقطاع الطرق، ووجود العائلات المتنفذة التي كانت لا تسمح بمرور البضائع من أراضيها ما لم تدفع الإتاوة (الخاوة) مقابل عبورها⁽⁴⁾، وهذا الأمر كان يكلف الفرنسيين ولا يأتي بفائدة كبيرة⁽⁵⁾.

(1) نائلة الوعري، المصدر السابق، ص 90 ؛ M.S. Anderson, op. cit., p.29 .

(2) السلطان محمود الأول : هو الابن الأكبر للسلطان مصطفى الرابع ، جلس على العرش مكان عمه أحمد الثالث وعمره لا يتجاوز الأربعة وثلاثون سنة، كان شاعراً وذا ثقافة عالية، تزوج من إحدى عشرة امرأة ولم يرزق بأولاد ابداً توفي سنة 1754م . ينظر : يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة : عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، أستانبول، 1988، ص 607-608.

(3) عندما علم أهل القدس بطلب القنصل جون لومبير الإقامة في المدينة اجتمع العلماء والاعيان والاشرف و عامة الناس بصحن الصخرة المشرفة بقية السلسلة المعروفة بمحكمة سيدنا داود، وكان على رأس المجتمعين مفتي الحنفية، وكتبوا عريضة إلى السلطان أوضحوا فيها ان مدينة القدس الشريف لم تعهد أن قنصلاً من دولة أوربية مكث فيها، وان جون لومبير القنصل المرفوع كان مآكناً بمدينة صيدا، ولم يأت لمدينة القدس الشريف الا في بعض أيام الاعياد، وحذر للمفتي السلطات العثمانية من أن يمكث للقنصل في المدينة، لان ذلك سيؤدي إلى دخول الأوربيين إلى المدينة شيئاً فشيئاً . للمزيد ينظر : سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 200، الصادر بتاريخ 1112هـ / 1700 م، ص 207-209.

(4) ب.م. دانستيف، الرحالة الروس في الشرق الأوسط، ترجمة: معروف الخزينة دار، دار التقدم، موسكو، 1965، ص 223 ؛ حسين شريف، فلسطين من عصر ما قبل للتاريخ حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002م، ج2، دم، دت، ص 746

(5) مجيد خدوري، المسألة السورية، مطبعة ام الربيعين، الموصل، 1934م، ص 4-9؛ احمد محمد نوري احمد العالم، أمارة ظاهر العمر في فلسطين(1750-1775م) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2007، ص 72.

وربما أن مدن ولاية سورية كحلب وصيدا وغيرها، عرفت للتجار الفرنسيين منذ القدم بأنها مدن تجارية، وكان لها علاقات تجارية مع بعض الدول الأوربية ولاسيما تجار غرفة تجارة مارسيليا، وتجار البندقية، لذلك لما أرادت فتح قنصلية لها في بلاد الشام، بدأت في مناطق معروفة بالنسبة لها، ومن هذه المناطق بدأوا يوسعون مناطق عملهم حسب خطة مرسوم لها مسبقاً.

أقام الفرنسيون في هذه الحقبة علاقات مع بعض الزعماء المحليين المتنفذين مثل ظاهر العمر⁽¹⁾ وبعده أحمد باشا الجزائر⁽²⁾ وغيرهم، وذلك لديمومة استمرار نشاطهم السياسي والاجتماعي والسديني متخفين بغطاء الجانب الاقتصادي، وكان هؤلاء الزعماء حريصون في المحافظة على هذه العلاقة⁽³⁾.

وهناك سبب مالي وراء سعي هؤلاء في تطوير علاقاتهم مع القناصل الفرنسيين، يتمثل في أن الطرق البرية لم تكن آمنة، وأصبح إرسال الضرائب إلى استانبول لإيفاء الاستحقاقات المالية لهؤلاء الزعماء غير مأمون برأ خوف الإغارة على قوافلهم ولاسيما من القبائل البدوية المنتشرة على الطريق بين بلاد الشام واستانبول، ولم تكن البنوك التي يمكن أن تتولى تحويل هذه الأموال موجودة في ذلك الوقت، وفي الوقت نفسه، كان التجار الفرنسيين أنشط الجاليات التجارية الأوربية في بلاد الشام، فكانوا يبيعون أكثر مما يشترون، وكانت لهم تجارة نشطة

(1) ظاهر العمر: ينتمي ظاهر لعمر إلى عشيرة الزيدانية وهم في الغالب من الحجاز ويرجع نسبهم إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، حضرت إلى بلاد الشام في القرن السابع عشر، وأستقروا في منطقة صغد حول بحيرة طبريا، وبعد وفاة والده، توجهت الأنظار له لتولي الحكم في صغد. قام ظاهر ببناء حكم مستقل في شمال فلسطين، ولما شكت الدولة في تمكنت بمساعدة الأسطول الروسي من القضاء عليه. ينظر: ميخائيل الصبّاغ: تاريخ ظاهر العمر لزيداني حكم عكا وبلاد صغد، بيروت، 1935، ص 13؛ قسطنطين خمار، ظاهر العمر لزيداني للتائر الفلسطيني، بيروت، 1992، ص 8.

(2) أحمد باشا الجزائر: ولد أحمد باشا لجزائر في اليومنة لأسرة نصرانية سنة 1735م وهرب إلى استانبول في مطلع شبابه وأرجع ثلاثة مؤرخين هروبه إلى أسباب عائلية أو بسبب جريمة قتل، باع نفسه إلى نخلص يهودي، ثم باعه هذا للتاجر إلى الباب العالي إذ اعتنق الإسلام بيزانته، لكتسب لقب "الجزائر" نظراً لقوته، دخل بلاد الشام متسلماً على صيدا، ثم كوالي سنة 1776م، وكان له دور كبير في فشل الحصار الذي فرضه نابليون بوناپرت على مدينة عكا سنة 1799م. ينظر: حيدر أحمد شهاب، تاريخ لحمد باشا الجزائر بمكتبة أطولون، بيروت، دت، ص 37-42؛ أحسان النصر، لمتياز ولاية الشام في عهد آل عثمان، دم، دت، ص 65-66؛ علي سلطان، تاريخ العرب الحديث (1516-1918م)، طرابلس، دت، ص 79.

(3) Tibawi, op.cit., p.31.

بشكل كبير جداً في استانبول عاصمة الدولة العثمانية وغيرها من مناطق الأناضول، فكان بوسع التجار الفرنسيين دفع ديون أي زعيم من الزعماء في بلاد الشام إلى استانبول، واستعادة هذه الأموال عندما يحتاجون إلى عقد صفقات شراء في مدينة من مدن الشام، فكان هناك من حيث المبدأ دافع كبير إلى التعاون بين الجانبين⁽¹⁾.

لم يقتصر عمل القناصل الفرنسيين على ذلك بل أدوا دور الوساطة بين السكان المحليين، ولاسيما نصارى بلاد الشام، وبين الدولة العثمانية، إذ كان القنصل الفرنسي في حلب يتكفل في بعض الأحيان بدفع الضرائب المستحقة على احد رعاياه، مقابل استمراره في العمل معه لحاجته إليه، فكانت هذه الاسباب وغيرها الدور الكبير في بروز فرنسا كاول وانشط دولة اوربية في بلاد الشام، وقد طال نفوذها جميع أراضي بلاد الشام⁽²⁾.

استمر النشاط الفرنسي في بلاد الشام على هذا الحال حتى مطلع القرن التاسع عشر، إذ حصل فتور وقطيعة في العلاقات العثمانية الفرنسية، وذلك بسبب احتلال فرنسا لمصر بقيادة نابليون بونابرت (Napoleon Bonapert)⁽³⁾ سنة 1798م⁽¹⁾، ومن ثم تحركه لاحتلال بلاد الشام ومحاصرتها لمدينة عكا 1799م⁽²⁾.

(1) Shawqi Sha'th, Al-Qods Al-Shareef, publication's of the Islamic educational, scientific and culture organization, Trapoli, 1995, pp. 38-39.

(2) Tibawi, op.cit, p.31.

(3) نابليون بونابرت (Napoleon Bonapert) وُلد نابليون في جزيرة كورسيكا في إيطاليا سنة 1769 م لأبوين ينتميان لطبقة أرستقراطية تعود بجذورها إلى إحدى عائلات إيطاليا القديمة النبيلة. لأخيه والده كارلو بونابرت، المعروف عند الفرنسيين باسم "شارل بونابرت" بـمدرسة بريان العسكرية. ثم التحق بعد ذلك بمدرسة سان سير العسكرية، وفي المدرستين أظهر تفوقاً باهراً على رفاقه، ليس فقط في العلوم العسكرية وإنما أيضاً في الآداب والتاريخ والجغرافيا. بزغ نجم بونابرت خلال عهد الجمهورية الفرنسية الأولى، وفي سنة 1799 قام بعزل حكومة الإدارة وأنشأ بدلاً منها حكومة مؤلفة من 3 قناصل، وتقلد هو بنفسه منصب القنصل الأول؛ وبعد 5 سنوات أعلنه مجلس الشيوخ الفرنسي إمبراطوراً. خاضت الإمبراطورية الفرنسية في عهده نزاعات عدة خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر، عُرفت باسم الحروب النابليونية، ودخلت فيها جميع القوى العظمى في أوروبا. أ، لكن جيشه هزمه شر هزيمة في معركة واترلو في سنة 1815 م استسلم بونابرت بعد ذلك للروس، الذين نفوه إلى جزيرة القديسة هيلانة، المستعمرة البريطانية، للزيد عن نابليون بونابرت وأهم أعماله العسكرية. ينظر: يوسف البستاني، نابليون الأول أو النسر الأعظم، ط2، مطبعة الهلال، مصر، 1924م، ص70-90؛ الياس طنوس اللبناني، تاريخ نابليون الأول، م1، مكتبة الهلال، بيروت، 1981م، ص110.

على الرغم من أن نابليون أراد أن يوضح للسلطان سليم الثالث (1789-1808م)⁽³⁾ بأن غايته هو ضرب المصالح البريطانية في الهند إلا أن السلطان لم يقتنع بذلك، الأمر الذي دفع السلطان سليم الثالث إلى إعلان الحرب على فرنسا⁽⁴⁾.

كما أوعز إلى ولاته في الأقاليم إلى إلقاء القبض على جميع القناصل الفرنسيين الموجودين في الدولة العثمانية ومصادرة أموالهم⁽⁵⁾.

مع سيطر والي مصر محمد علي باشا (1805 - 1848م)⁽⁶⁾ على بلاد الشام سنة 1831م، بدأت مرحلة جديدة للنشاط الفرنسي في بلاد الشام بشكل عام، والقدس الشريف

-
- (1) محمد سعيد العشماوي، مصر والحملة الفرنسية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1969، ص ص 45-60؛ جوزيف ماري مولرية، مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية على مصر. ترجمة: كاميليا صبحي، دار بيبليقلون، باريس، 1984، ص 15؛ عزت حسن أفسندي الراندي، للحملة للفرنسية على مصر في ضوء ضيائامة للراندي، ترجمة: جمال سعيد عبدالغني، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، 1997، ص 14.
- (2) علي محافظة، المصدر السابق ص 29؛ بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة: منصور القاضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دت، ص ص 75-83؛ محمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، دار كاظمة، الكويت، 1984، ص ص 26-29.
- (3) سليم الثالث (1789-1808م): هو سليم بن مصطفى الثالث احد سلاطين الدولة العثمانية تولى السلطة بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول سنة (1789م) تميز عهده بكثرة الحروب فقضى جل حكمه للقتال، قتل سنة 1808م. ينظر: تريبو فرانسز، سليم الثالث ونابولون مه باستيانى وغاردان، ترجمة: محمد فؤاد كوبرلي زاده، استانبول، 1329هـ، ص 26؛ محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 363؛ علي حسون، الدولة العثمانية، ص ص 148-149.
- (4) تريبو فرانسز، المصدر السابق، ص 142؛ عباس عبد الوهاب علي آل صالح، السلطان العثماني سليم الثالث وتجربته الاصلاحية (1789-1807م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002، ص 61.
- (5) أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، (دفتر مهمة)، رقم للبحث: 563، 20 ربيع الأول 1213 هـ / 1798م؛ أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، (دفتر مهمة)، رقم للبحث 564، أواخر ربيع الأول 1213 / 1798م؛ أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، (دفتر مهمة)، رقم للبحث 565، أواخر صفر 1213 / 1798م. نقلاً عن: عباس عبد الوهاب علي آل صالح، المصدر السابق، ص 61.
- (6) محمد علي باشا: هو مؤسس مصر الحديثة، وحاكمها مابين عامي (1805-1848م)، ولد في مدينة قولة التي كانت تابعة لمقدونيا شمال اليونان سنة 1769م من اسرة البانية وكان ليوه رئيس للحرس الذي كان مسؤولاً على حماية الطريق ببليته، وقيل ان اباه كان تاجر تبغ، قدم محمد علي باشا إلى مصر مع الكتيبة الايبانية التي جاءت لاجراج الفرنسيين منها ضمن معاهدة المريش سنة 1801م. ينظر: كريم ثابت، محمد علي، القاهرة،

بشكل خاص، فما إن وطئت قوات إبراهيم باشا⁽¹⁾ أرض بلاد الشام سنة 1831م، واستقر المقام بها حتى تبني سياسة جديدة مغايرة للسياسة العثمانية القديمة، محاولاً تطبيق البرنامج الإصلاحية الذي تبناه والده في مصر، والذي كان له دور كبير في بروز مصر على مسرح الأحداث السياسية العالمية في ذلك الوقت⁽²⁾.

فكان أول عمل قام به إبراهيم باشا، انه ابلغ قناصل الدول الأوروبية بان حكومته ستأخذ بعين الاعتبار مصالح تلك الدول، وان السياسة المصرية الجديدة سوف تكون متساهلة أكثر من معرفة لمصالحهم الاقتصادية في بلاد الشام⁽³⁾، وذلك لكي يأمنوا جانب الدول الأوروبية ويحبطوا أي عمل قد تقوم به تجاههم⁽⁴⁾.

1943، ص ص 10-13؛ عبد الرحمن الراجعي، عصر محمد علي، المعارف، القاهرة، 1951م، ص 23؛ خالد فهمي، كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص ص 21-26.

(1) إبراهيم باشا : هو الابن الأكبر لوالي مصر محمد علي باشا، ولد سنة 1789 ، ويعد من أهم القادة العسكريين الذين أعتد عليهم والي محمد علي باشا في تثبيت حكمه، إذ أستطاع القضاء على الدولة السعودية الأولى سنة 1818 م ثم قاد حملة عسكرية على اليونان سنة 1821م ، ومن ثم قاد حملة عسكرية على بلاد الشام، واستطاع السيطرة عليها من (1831-1832م) ، تولى الحكم من 2 آذار حتى 10 تشرين الثاني 1848م، توفي في القاهرة سنة 1848م . ينظر: سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية ببيروت، 1929، ص 17؛ جوزيف موسى حجار، أوربا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م، ص ص 114-123؛ خالد فهمي، المصدر السابق، ص 47.

(2) كانت أولى الخطوات التي اتخذها إبراهيم باشا هي إلغاء الصبغة العثمانية في الحكم وإقامة إدارة مركزية في بلاد الشام على غرار تلك التي كانت في بلادهم، فجعل من بلاد الشام مركزاً إدارياً موحداً، وجعل من دمشق مقراً لهذه الإدارة، ينظر: زياد عبد العزيز المندي، المصدر السابق، ص 23؛ لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام، مكتبة مديولي، القاهرة، 1990م، ص 45؛ عصام موسى قتيبي، المدينة المسمورة، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2004م ص 153-155.

(3) John Bowring, Report on the commercial statistic of Syria, London, 1986, p.21; A.B. Cunningham, The Early correspondence of Richard wood (1831-1840), London, 1966, p.26.

(4) خالد محمد صافي، الحكم المصري في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2010م، ص 79 ؛ لطيفة محمد سالم، المصدر السابق، ص 65 ؛ قسطنطين بازيلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة : طارق معصراني، دار التقدم، موسكو، 1989، ص 144.

كان من أهم التطورات في القدس الشريف خلال حقبة الحكم المصري هو السماح للأوروبيين بالإقامة وفتح قنصليات لهم في المدينة لإدارة شؤون رعاياهم بكل حرية وبدون أي مضايقات، إذ كتب والي مصر محمد علي باشا إلى جميع ولاياته في البلاد إلى ضرورة تسهيل مهمة هؤلاء القناصل والسماح لهم بمزاولة أعمالهم بدون أية عوائق⁽¹⁾، فكانت حقبة الحكم المصري هي بداية الأعمال القنصلية المنتظمة والموسعة، وبرز القدس الشريف كبؤرة للنشاطات الدبلوماسية الأوروبية⁽²⁾، إذ ساعدت سياسة المساواة التي اتبعتها محمد علي باشا على التغلغل السياسي والديني والثقافي الأوربي في القدس الشريف، من خلال منح الأقليات الدينية الحقوق ذاتها التي يتمتع بها المسلمون⁽³⁾ فاستغل القناصل الأوربيون، ولاسيما الفرنسيون والبريطانيون نظام الحماية، ووظفوا الامتيازات الممنوحة لهم لخدمة مصالح دولهم وزيادة نفوذهم وسيطرتهم، ورفع وتيرة تدخلهم في الشؤون الداخلية⁽⁴⁾.

تحول عمل القناصل في تلك الحقبة من الجانب التجاري ليشمل جميع جوانب الحياة اليومية في القدس الشريف، فقد استغل القنصل الفرنسي انشغال الحكومة المصرية في القضاء على الثورات التي قامت في عموم بلاد الشام ليجعل من دولته الراعي لكل الجنسيات الأوربية

(1) كان من الصعوبة قبل الحكم المصري للشام افتتاح قنصلية في القدس الشريف، فهي ثالث مدينة مقسمة في الإسلام، وعلى الرغم من أن دخول السياح والحجاج الأوربيين، كان مسموحا بها، فإنه لم يكن مسموحا قط لأي أجنبي سواء بشكل فردي أو كمثل دبلوماسي بالإقامة بها، ينظر:
A.L.Ti bawi, British interest in Palestine, 1800-1901, Astude of Religious and Educational Enterprise
، London, 1961, pp.31-32.

(2) عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969، ص ص 71-91؛ خالد محمد صافي، المصدر السابق ص 185، نانلة الوعري، المصدر السابق، ص 245.

(3) عبد اللطيف الطيباوي، " القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام "، مجلة مجمع اللغة العربية، م(54)، ج(4)، دمشق، 1979، ص 804؛ إسماعيل احمد ياغي، "جهاد شعب فلسطين ضد الهجرة اليهودية والصهيونية"، مجلة الدارة، السنة (14)، العدد (2)، الرياض، 1988م، ص 287، ميار كوكب الجميل، "تبنايات مجتمع مدينة القدس فسي المركز والمحيط أبان العهد العثماني"، من بحوث ندوات القدس 5000 عام من الحقوق العربية، جامعة اليرموك، 1997، ص ص 36-40.

(4) شمس الدين الكيلاني ومحمد جمال باروت، الطريق إلى القدس، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، د.ت، ص 36؛ مجلة المهتدي الزيدة، القدس تاريخ وحضارة (3000 ق، م-1917م)، بيروت، 1987، ص 346-376؛ بشارة دوماني، إعادة اكتشاف فلسطين أهالي جبل نابلس (1700-1900م)، ترجمة: حسني زينة، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002 م، ص 58-61.

الموجودة في القدس الشريف⁽¹⁾، وجرت محاولات جادة من قناصل فرنسا وبريطانيا للدخول في معترك الحياة اليومية في القدس الشريف وجبل نابلس وعكا وحيفا في محاولة منهم لتأكيد حضورهم، وبسط نفوذهم على الزعماء المحليين تحت ذريعة المساعدة في إنعاش الحياة الاقتصادية وتسويق السلع والبضائع⁽²⁾، فضلاً عن تعاونهم مع الولاة العثمانيين الذين كانت لديهم مشاكل مع السوالي محمد علي باشا، ومحاولتهم إثارة الفتن والمشاكل والعمل على ترويج الإشاعات الكاذبة⁽³⁾.

لقد كانت الإدارة المصرية على علم بمواقف القناصل ولاسيما الفرنسيين والبريطانيين وعلى الرغم من تدمير إبراهيم باشا من تصرفاتهم، وإرساله العديد من الرسائل لأبيه يشكو فيها من كثرة تدخلاتهم في الحياة اليومية للسكان ومحاولتهم إثارة المشاكل والفتن بين السكان متذرعين بنظام الحماية التي منحها إياهم الإدارة المصرية، إلا أن السوالي محمد علي باشا لم يقدم على أية إجراءات عنيفة إزاء ما كان يفعل هؤلاء⁽⁴⁾.

(1) Alex camel, The activities of the European power in Palestine 1799.1914, Asian and African, Vol.19, London, 1985, p.51.

(2) كان وكيل القنصل الفرنسي في دمشق دائم التردد بين مدن الشام ومنها القدس الشريف، واتضح أن له علاقة مع عثمان باشا متسلم طرطوس في ذلك الوقت، فضلاً عن انه كان عوناً للسانس العثمانية المحركة ضد الحكم المصري، وكان محركاً أساسياً في الثورة التي قامت في فلسطين سنة 1834م ضد الحكم المصري. ينظر: لطيفة سالم، المصدر السابق، ص73.

(3) كتب إبراهيم باشا إلى أبيه رسالة بين فيها أن وكلاء القناصل في حيفا وعكا وصيدا وبيروت يتبعون إبناء مثيرة، منها ما كتبه وكيل القنصل الفرنسي للقنصل الأمريكي في بيروت يخبره بأن الإلاي الثامن أيبدي عن آخره، وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات لمنع هؤلاء من التعرض لأحداث خارجة عن اختصاصهم. ينظر: المصدر نفسه، ص73.

(4) أسد رستم وآخرون، إبراهيم باشا، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص123؛ م. ريجنكوف، ب.أ. سميليا نساكيا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مذكرات رحالة، تقارير علمية واقتصادية ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية، ترجمة: يوسف عطا الله، دار النهار، بيروت، 1993م، ص10-16؛ رجا عبد الحميد عرابي، الكافي في تاريخ القدس، دراسة حول تاريخ القدس منذ عصور ما قبل التاريخ حتى العصر الحاضر، دار الاوائل، دمشق، 2009م، ص220-225.

هكذا جاء عمل القناصل الأجانب وأصحاب الحميات لتحطيم الوجود المصري، وتركوا ما قدمه لهم جانباً، فتحالفوا مع الدولة العثمانية، واستطاعوا أن يقضوا على جيوش محمد علي باشا، وإجباره على توقيع معاهدة لندن سنة 1840م⁽¹⁾.

بعد نجاح الدول الأوروبية في دعم الدولة العثمانية في القضاء على نفوذ محمد علي باشا وإخراجه من بلاد الشام، ومن ثم إعادته إلى حظيرة الدولة العثمانية ازدادت نتيجة لذلك حجم التدخلات الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية، وساعدت على اتساع نفوذها وتدخلاتها في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب تدخلها تحت ذريعة حماية ورعاية الأقليات الدينية، وكان على الدولة العثمانية أن تقبل على مضمض الوضع الجديد، فمن جهة لم تستطع أن تقف بوجه الدول الأوروبية التي كانت قد خلصتها من سيطرة محمد علي باشا على بلاد الشام وإعادتها إلى حظيرتها، ومن جهة أخرى كانت لا تستطيع أن تغير النظام السياسي، وسياسة الانفتاح التي أوجدها الوالي محمد علي باشا في بلاد الشام وإعادة الحكم فيها إلى ما كان عليه قبل الحكم المصري، وهكذا سمحت الدولة العثمانية وهي مضطرة إلى إطلاق يد الدول الأوروبية في عموم المناطق التابعة لها ومنها القدس الشريف⁽²⁾.

خلاصة القول أن النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد حدثين خطيرين دفعا الدول الأوروبية، ولاسيما بريطانيا، فرنسا، النمسا، روسيا إلى توجيه اهتمامها إلى الشرق، وقادها إلى التدخل الفعلي في شؤون الدولة العثمانية وممتلكاتها وهي، الحملة التي قام بها نابليون على مصر وبلاد الشام خلال الحقبة ما بين (1798-1801م)، فضلاً عن ما شهدته الشرق من تعاطم قوة محمد علي باشا وما حققه من نجاحات وانتصارات عسكرية في مواجهة الدولة العثمانية،

(1) لقد عقدت المعاهدة في العاصمة البريطانية لندن في 15 تموز سنة 1840م بين بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، وكان الغاية منها هو تنظيم العلاقات بين محمد علي باشا والسلطان العثماني عبد المجيد الأول (1839-1861م) وتسوية المسألة المصرية، وقد عارضت فرنسا اتخاذ أي عمل عسكري ضد محمد علي باشا نتيجة للعلاقات الطيبة التي كانت بينهما، وخوفاً على مصالحها الاقتصادية في مصر وبلاد الشام. ينظر: الأرشيف العثماني باستانبول، إدارة داخلية، ملف رقم 1، وثيقة رقم 4، 29 رجب 1225هـ/ 1839م.

(2) عز الدين فوده، المصدر السابق، ص 91.

ولاسيما في زمن السلطان محمود الثاني (1808-1839م)⁽¹⁾ خلال المدة ما بين (1830-1839م) إذ كان الحدث الأول تدخل بريطانيا عسكريا في مصر لمواجهة نابليون بونابرت، بينما أدى الحدث الثاني إلى تدخل روسيا ومن ثم بريطانيا وفرنسا في شؤون الشرق، ليشهد عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر فتح العديد من القنصليات الأوربية في القدس الشريف⁽²⁾.

كانت فرنسا من الدول السباقة في هذا المجال، إذ استطاعت أن تفتح لها قنصلية ثابتة في سنة 1843م في القدس الشريف⁽³⁾، كان لهذه القنصلية حجاجها وتجارها وأنصارها المحليين الواجب حمايتهم⁽⁴⁾.

وبذلك استطاع النظام القنصلي الدخول إلى فلسطين بشكل عام والقدس الشريف خاصة من أوسع الأبواب من خلال حماية المصالح الحيوية للدول التي يتبعون لها، فضلا عن الادعاء بحماية الأقليات الدينية في المنطقة، مستغلين بطء استعادة النظام العثماني في هذه المناطق، ليشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تنافسا أوربيا على بيت المقدس، وظهور مشاريع

(1) محمود الثاني (1808-1839م) : تولى الحكم في سنة 1808م وعمره أربع وعشرون سنة، استفاد من إقامته الجبرية مع سليم الثالث إذ أطلعه الأخير على خطط الإصلاح. إلا أن السلطان الجديد أرغم في البداية على الانحناء أمام رغبات الانكشارية، فأمر بإلغاء كل الإصلاحات حتى يرضيهم الى أن تحين الفرصة لتطبيق وتنفيذ خطط الإصلاح. وكان محمود يتذرع بالصبر وانتظاراً لساعة الخلاص من الانكشارية الذين هدودوا كيان الدولة العثمانية ولكن الفرصة لم تتح له حتى قضى على الانكشارية، لاسيما وأن عهده قد امتلأ بالحروب والتطورات المهمة التي استنزفت معظم جهوده وكافة إمكانياته توفي سنة 1839م واستلم ابنه عبدالمجيد الحكم من بعده . ينظر : يلاماز أوزتونا، المصدر السابق، ص 295.

(2) Anderson, op. cit., p.30.; Derek Hopwood, The Russian presence in Syria and Palestine, 1843-1914, London, 1969, pp.60-61.

(3) كانت أول قنصلية أوربية تفتح في القدس الشريف هي القنصلية البريطانية سنة 1838م، وتلا ذلك تسمية قنصائل لكل من بروسيا (1842م)، وسردينيا (1843م) وفرنسا (1843م)، والنمسا (1848م)، واسبانيا (1854م)، والولايات المتحدة (1856م)، وروسيا (1857م) . ينظر : كامل العسلي، القدس في التاريخ، ص 276 ؛ عبلة المهدي الزبدة، المصدر السابق، ص 380-383؛ بشارة خضر، المصدر السابق، ص 92.

(4) Miriam Hoexter, " The role of the days and yaman faction in local political divisions : Jabal Nablus compared with the Judean Hills in the first half of the nineteenth century ", Asian and African studi, vol 9, 1973, pp.36-37 ; Shimon Shamir, " Egyptian rule, (1832-1840) and the modern period in the history of Palestine", in Egypt and Palestine : A millennium of association, 868-1948, edited by Amnon cohen and Gabriel baer, Jerusalem, 1984, p.224.

أوربية خاصة، كان الهدف منها هو إعادة تنظيم الشرق، وكان لكل دولة من هذه الدول القول الفصل في ذلك⁽¹⁾.

لقد أصبح جلياً للعيان حقيقة أن سيطرة قوة أوربية مطلقة على القدس الشريف بات صعباً لذلك سعت كل قوة أوربية إلى بناء حضورها وتوسعها في القدس الشريف من خلال التغلغل الديني وحماية الأقليات الدينية.

في ضوء ذلك دعمت كل قوة نشاطات مواطنيها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنصيرية، كما أوجدت لها قاعدة من الأتباع والمناصرين لمواجهة أي خطر يهدد مصالحها في المستقبل، وتجلت الأطماع الاستعمارية الفرنسية في أوضح صورها في الولايات من خلال إرسال الإرساليات والبعثات التنصيرية وزيادة النشاط القنصلي وإقامة علاقات تجارية واقتصادية واسعة مع النصارى والمسلمين موظفاً بذلك ما منحه إياه الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية⁽²⁾.

هكذا بدا واضحاً إن كلاً من فرنسا وبريطانيا حددتا لنفسيهما مناطق نفوذهما في الولايات الشامية، إذ أخذت فرنسا على عاتقها تطوير إطماعها الاستعمارية اقتصادياً وتجارياً ودينياً ومن ثم عسكرياً في كسل من سوريا ولبنان، بينما تولت بريطانيا توجيه أطماعها الاستعمارية تجاه العراق وفلسطين⁽³⁾.

-
- (1) ارتأى بعض البريطانيين ضمن إطار فكرة تحقيق النبوءات إنشاء مملكة يهودية نصرانية تحت الحماية البريطانية، في حين رأى عدد من ممثلي حزب الشريعة الفرنسي إلى ضرورة إنشاء مملكة كاثوليكية تكون خلفاً لدولة الصليبيين التي سقطت على يد صلاح الدين الأيوبي، وتمنح للدوق دو بورديو، الوريث الشرعي لا آل بوريون في فرنسا، وبشكل أكثر جدية، تقترح بروسيا خطة حقيقية لتدويل القدس الشريف تحت الحماية المشتركة للدول النصرانية الأوربية، في حين تعارض روسيا هذا التحرك الأوربي الجماعي المبذول لحساب نصارى ويهود الشرق وتطالب بتوسيع امتيازات الأرثوذكس على هذا الأساس كان الصراع بين الدول الأوربية على القدس الشريف . ينظر: هنري لورنس، المملكة المستحيلة، فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث، ترجمة: بشير السباعي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1997م، ص 172-17.
- (2) جورج سلامه، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، مكتبة الفغارين، حيفا، 1980، ص 129؛ حسين لبيب، المصدر السابق، ص 94-102.
- (3) احمد طربين، فلسطين في الخطط الصهيونية والاستعمارية، معهد للبحوث والدراسات للعربية، 1970م، ص 15؛ عصام مخينيني، فلسطين والفلسطينيون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003م، ص 91-93.

الفصل الأول

**العلاقات بين فرنسا وكاثوليك الدولة
العثمانية ودور القناصل الفرنسيين
الديني والسياسي في القدس الشريف**

الفصل الأول

العلاقات بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية ودور القناصل

الفرنسيين الديني والسياسي في القدس الشريف

المبحث الأول

العلاقات بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية

حتى القرن التاسع عشر

عاشت في مدينة القدس الشريف معظم الطوائف النصرانية، نتيجة للأهمية الدينية لهذه المدينة كونها موطن السيد المسيح عيسى والدته السيدة مريم بنت عمران (عليهما السلام) ومسرى رسولنا الكريم محمد ﷺ، كما وجد الكثير من النصارى في المدينة ملاذاً آمناً يلجأون إليه من الاضطهاد السديني والمذهبي الذي مارسه معظم الطوائف النصرانية لإجبار مخالفيهم على الدخول في مذهبهم، ويعلق بورشاد على ذلك بقوله " وتقيم في الأرض المقدسة رجال من جميع الأمم التي تقطن تحت السماء، فهناك المسلمون والمسيحيون المتنوعون اللاتينيون والسريريون واليونان والأرمن والأجباش والأثيوبيون من الأقباط المصريون وشعوب أخرى تعشق المسيحية " (1).

أقام النصارى في مدينة القدس الشريف في الجهة الشمالية الغربية، ولم يشاركهم في سكناتهم في هذه الحارات غير المسلمين، باستثناء محلتي الشرف والريشة، إذ سكن معهم المسلمين واليهود⁽²⁾، واتسمت العلاقة بين هذه الطوائف بالهدوء والاستقرار في بداية الحكم العثماني لفلسطين، نظراً لما وفرته الدولة العثمانية من أساليب ووسائل من خلال الإشراف المباشر على مركزية المدينة، فضلاً عن سياسة التسامح التي اتبعتها الدولة العثمانية معهم بحسب ما أوصت به الشريعة الإسلامية في مسألة التعامل مع أصحاب الديانات الأخرى، ومن خلال

(1) الحاج بورشاد: وصف الارض المقدسة، ترجمة: سعيد عبدالله البشاوي، دار الشروق، عمان، 1995م، ص71.

(2) Amnon Cohen, Economic Life in Ottoman " Jerusalem", London, 1989, p.94 ; Bernard Lewis " The Jews in Palestine in The 16 th Century" Oriental Notes and studies, Jerusalem, 1952, pp.7-8.

نظام الملل⁽¹⁾، الذي تبناه سلاطين الدولة العثمانية الأول، فقد سُنَّت الدولة العثمانية جُملة من القوانين والتشريعات التي نظمت من خلالها طبيعة العلاقات بين هذه الطوائف سواء في داخل المدينة أم في أطرافها أو في أديرتها⁽²⁾.

وبقدر ما أولت الدولة رعايتها للمسلمين، فقد وفرت غطاء من الحماية الكاملة للنصارى واليهود في تدبير شؤونهم، إذ سمح لهم بأداء مناسكهم وشعائهم بكل حرية، كما أقرت لهم بطريركياتهم، وأعطوا حق إدارة وتدبير شؤونهم وشؤون رعاياهم بمثابة رؤساء سياسيين إلى جانب مركزهم الديني⁽³⁾.

فضلاً عن السماح لأصحاب هذه الطوائف بترميم ما كان قائماً من الكنائس، وبيعها للمسلمين إذا ما أصابها الخراب، ولم تتدخل الدولة في شؤونهم الدينية والمدنية⁽⁴⁾ فعاشت هذه الطوائف في كنف الدولة العثمانية على أساس أتم رعاياها، يجري عليهم ما يجري على أقرانهم

(1) نظام الملل: وجد هذا النظام على عهد السلطان أبو الفتح محمد الفاتح العثماني (1451 - 1481م)، وكان يقضي بمنح غير المسلمين حق الاستقلال بانتخاب رؤسائهم للدينيين، وحق ممارسة شؤونهم الخاصة في التعليم والقضاء (الجنائي والمدني) والضررائب تحت إشراف هؤلاء الرؤساء، وكانت كل مجموعة من غير المسلمين تمثل طائفة مستقلة يتحدد وضعها ووضع المنتسبين إليها وفقاً لانتمائهم الديني، ويُعين البطريرك المنتخب عن طريق براءة سلطانية. ينظر: عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914)، دار المعارف للقاهرة، 1969م، ص129؛ محمد والسي، "نظام الملل"، من بحوث المؤتمر الثامن عشر للجمعية المصرية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2006م، ص89.

(2) على الرغم من أن حماية الأقليات الدينية كانت بمثابة الباب الذي دخلت منه المصالح الأوربية إلى عموم الدولة العثمانية، إلا إن السلاطين العثمانيين على امتداد حكم الدولة العثمانية كانوا يوصون ولاتهم بضرورة تمتع هذه الطوائف في إقامة طقوسها الدينية بكل حرية ودون أي مضايقات، وقد أصدرت فرمانات كثيراً تأكيداً لذلك. ينظر: الأرشيف العثماني باستانبول، دولت عليه عثمانية تلغراف أداره سي، جلالة عليية ومذاهب نظارة جليلية، وثيقة رقم 127، للصادرة في 1227هـ / 1812م؛ الأرشيف العثماني باستانبول، داخلية نظارتي مخابرات عمومية دائرة سي، عليية ومذاهب نظارة جليلية، وثيقة رقم 310، للصادرة في 1227هـ / 1812م.

(3) عبدالعزیز محمد عوض، "نصارى القدس وتولبعها في أواخر العهد العثماني"، الحلقة الأولى، مجلة القدس الشريف، العدد (20)، 1986م، ص64؛ محمد أحمد سليم اليعقوب، ج2، ص53.

(4) عبدالقادر أنيب جودة آل غضية، سلالة آل غضية، مكتبة عبدالحميد شومان، عمان، 1991، ص184؛ محمد أحمد سليم اليعقوب، التطور العمراني لمدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، من بحوث السنودة العلمية "للدولة العثمانية بدايات ونهايات"، جامعة آل البيت، منشورات آل البيت، عمان، 1999م، ص157-158.

من المسلمين، فلم تفرق الدولة العثمانية بين رعاياها، على الرغم من أن الأغلبية منهم كان على الدين الإسلامي⁽¹⁾.

فحافظت من خلال سياسة التسامح على الوضع، وتعايشت مع هذه الطوائف لقرون عدة من دون أن تثار مسألة الدين إلا في حالات استثنائية، وكثيراً ما كانت الدولة العثمانية تتدخل بسرعة لحل المشاكل إن وُجِدَتْ⁽²⁾.

أما عن علاقة الكرسي البابوي، أو العالم النصراني في القدس الشريف فيعود إلى ما قبل السيطرة العثمانية، وهذا ليس محور حديثنا، والذي يهمننا من هذه المسألة هو أن الكرسي البابوي لم يجعل الحج إلى تلك الديار فريضة على النصارى الأوربيين، ولكن كثير من الرهبان والزهاد كان يرون لزاماً عليهم أن يقوموا بزيارة الأراضي المقدسة لما يعث في النفس الطمأنينة والهروب من المعاصي والذنوب الموجود في العالم، لذلك من كان يقصدها في ذلك الوقت كان لأغراض العبادة⁽³⁾.

تغيرت الأحوال الداخلية والأوضاع العامة، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية للنصارى في مطلع القرن السادس عشر نظراً لانعكاس أوضاع الدولة العثمانية إزاء أوربا⁽⁴⁾، إذ حددت الدولة العثمانية توسعها في أوربا، واتجهت نحو الشرق في عهد السلطان سليم الأول بعد تغير ميزان القوى هناك لصالح الدولة الصفوية⁽⁵⁾، التي بدأت تشكل خطراً على الدولة العثمانية من

(1) نقولا زيادة، "فيلكس قابري للفرنسي في فلسطين"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين، م2، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1983، ص192.

(2) حسن عزوزي، "ملاحظات حول التسامح الديني في العهد العثماني"، من بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م، ص351.

(3) لويس شيخو، "اتحاد طائفة الروم الكاثوليك الملكيين بوحدة الايمان مع كنيسة روما"، جريدة المشرق، يوجد نسخة مصورة ومحفوظة في الجامعة الأردنية، مركز الوثائق والمحفوظات، عمان، السنة (1)، ع (1)، بيروت، 1899م، ص741.

(4) سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 30؛ نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 53.

(5) الدولة الصفوية: تنتسب الأميرة الصفوية إلى الشيخ صفي الدين الأربيلي (1252-1334م) الذي كان واعظاً صوفياً في مدينة أربيل، ويعد الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية وذلك سنة 1501م بعد أن أقام كيائها وأرسي قواعدها، إذ استولى على مناطق غيلان (غيلان)، سنة 1499م، واستمر في توسعه حتى شملت سيطرته كامل بلاد فارس، ثم قام في سنة 1507م بالهجوم على دولة القره قوينلو واستولى العراق. أقر المذهب الشيعي الإثني عشري مذهباً رسمياً للدولة، انهزم أمام العثمانيين في موقعة جالديران سنة

جهة الشرق، فضلاً عن أسباب أخرى لا يسعنا المقام لذكرها، مما حدا بالدولة العثمانية إلى أقامت علاقات صداقة مع بعض الدول الأوروبية للحفاظ على مصالحها وأراضيها هناك، فعقدت معاهدات دينية مع الدول الأوروبية تمثلت بصيانة كلتا الدولتين لأصحاب الديانات، والعمل على توفير الظروف المناسبة ليتسنى لهم القيام بشعائهم بكل حرية، وكانت هذه المعاهدات والامتيازات حتى أواخر القرن الثامن عشر محكومة بكرم السلاطين⁽¹⁾.

بدأت العلاقة في البداية ضمن هذا الإطار، وبقيت مرتبطة بالتقلبات التي كانت تطرأ على العلاقات بين العثمانيين وتلك الدول ولكنها أدت في النهاية إلى زيادة التدخل الأجنبي في شؤون الدولة مع ترسيخ الفوارق بين النصارى والمسلمين، إذ كان من نتائج هذه الامتيازات والمعاهدات إنَّ وُجِدَتْ هذه الدول فيها مجالاً لبسط حمايتها على الطوائف النصرانية المقيمة في الدولة العثمانية⁽²⁾.

فأصبحت حماية الأقليات الدينية في الدولة العثمانية بمثابة أداة متميزة وذريعة مهمة لتعزيز وجودها في المنطقة، كما أوضحت مصدر قلق ونزاع بالنسبة للدولة العثمانية، فكانت هذه الدول، باسم حماية الأقليات غير المسلمة، تتدخل في العلاقة بين السلطان وراعيه، ولاسيما أن هذا التدخل أخذ أشكالاً قانونية بعد توقيع معاهدة 1535م مع الدولة العثمانية⁽³⁾، فبرزت بفضل ذلك فئات من أهل الذمة⁽⁴⁾ كانت مؤهلة ومستعدة لخدمة القنصليات الأوروبية وعمليات

-
- 1514 م. ثم توالت الحروب بينهم وبين العثمانيين على الحدود الغربية من البلاد. ينظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران 907-1148هـ / 1501-1736م، دار النفائس، 2009م، ص 7-9.
- (1) عسائل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني (1700-1918)، قراءة جديدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999م، ص 186.
- (2) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 21؛ سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت للدولة العثمانية، دار القاسم للنشر، الرياض، 1989، ص 12-13.
- (3) فسوى أحمد محمود نصيرات، للمسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت، ص 51.
- (4) أهل الذمة: يُعَرَّف لُغَةً بالعهد والأمان والضمآن، أما اصطلاحاً فهم المعاهدون من اليهود والنصارى وغيرهم ممن يقيمون في بلاد المسلمين، ولطلق عليهم ذلك كونهم دفعوا الجزية وأصبحوا في نمة للمسلمين، وبذلك لمنوا على أرواحهم وأعراضهم وأديانهم. للمزيد ينظر: توفيق سلطان البيوزبكي، تاريخ أهل الذمة في العراق (12-247هـ)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1972م، ص 35؛ نايف عبد نايف، اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (9)، جامعة تكريت، 2011م، ص 158.

التبادل التجاري بين الدولة العثمانية والبيوتات المالية الأوربية⁽¹⁾.

كانت فرنسا أول دولة أوربية حصلت على امتيازات دينية في الدولة العثمانية، وذلك ضمن معاهدة 1535م⁽²⁾، إذ حصلت على حق حماية الكاثوليك الأوربيين المقيمين بكنائسهم وأديرتهم في أراضي الدولة العثمانية من دون أن يحق لها شمول الرعايا الكاثوليك العثمانيين⁽³⁾. فنشأت بفضل المعاهدة سنة 1535م علاقة وطيدة بين فرنسا وكاثوليك الدولة العثمانية، فنالت فرنسا بفضل ذلك حضوة الطوائف الكاثوليكية التابعة للدولة العثمانية إلى جانب كنيسة روما التي عدتها الحامية الرسمية لجميع الكاثوليك وفي العالم التابعين للبابوية⁽⁴⁾. كان أساس هذه العلاقة يقوم على جانبين ديني وديوي، فمن جهة كانت فرنسا تعد نفسها الابن الأكبر، والراعي الأول للكنيسة الكاثوليكية، لأسباب ذكرناها سلفاً، وبما انه كان في بلاد الشام، ولاسيما في القدس الشريف ولبنان، مجموعة كبيرة من الكاثوليك الذين اعترفوا بتبعيةهم الدينية للبابوية، فإن فرنسا عدت نفسها الحامية الرسمية لهؤلاء⁽⁵⁾.

(1) Philip.k. Hittia, Syria Ashort History, Being Acond ensation of Author's History of Syria in chiding Lebanon and Palestine, Macmillan and Coltd,London,1959, p.p 216 -217.

(2) كان السلطان سليمان القانوني قد اقر المبدأ التالي (أن الرهبان الفرنسيين لايعترض لهم احد في إقامة أرائهم الدينية في كنيسة القبر المقدس، وإذا احتاج ذلك المكان إلى ترميم فعلى الحكومة العثمانية أن تأذن بذلك بناءً على طلب سفير فرنسا) فأقر المصلطين الذين أتوا من بعده هذا المبدأ . ينظر: الكزندار شولش، المصدر السابق، ص 83 ؛ ليلي الصباغ، المصدر السابق، ج2، ص782.

(3) ليف ن. كوتلوف، تكوّن حركة التحرر الوطني في المشرق العربي، ترجمة: سعيد أحمد، وزارة الثقافة، دمشق، 1981م، ص429.

(4) نص أحد بنود المعاهدة على إمكانية استعادة البابا من الامتيازات الممنوحة لملك فرنسا فرانسوا الأول في غضون ثمانية أشهر من عقد المعاهدة، وبالفعل فإن البابا قبل منحة السلطان العثماني وأرسل سفيراً إلى إستانبول لإدارة شؤون النصارى التابعين للبابا، فظهر، ملك فرنسا الذي تم الأمر بواسطته، وكأنه الممثل الحقيقي للمذهب الكاثوليكي. للمزيد عن بنود المعاهدة . ينظر:

. Resat Ekrm, Osmanli Muahedeleri Ve Kapitulasiyonlar (1300-1920) ve Lozan Muahedesi 24 Temmuz1933 Turkiye Matbaasi, 1934,ss.41-42,.

(5) عبد العزيز محمد عوض، " نصارى القدس وتوابعها في أواخر العهد العثماني "، الحلقة الاولى، ص 64 ؛ الكزندار شولش، المصدر السابق، ص83.

أما من جانب الكاثوليك فإن كنيستهم لم يكن لها ثقل ديني ومدني في القدس الشريف لقلّة أتباعها مقارنة بالكنائس الأخرى، فضلاً عن تأخر اعتراف الدولة العثمانية بها، كما أنّها كانت سورية النشأة (أي في بعض مدن سوريا ولبنان كدمشق وحلب مناطق جبل لبنان)⁽¹⁾.

هكذا تطورت العلاقات بين الجانبين منذ القرن السادس عشر وبشكل كبير جداً، على الرغم من معارضة الدولة العثمانية لمثل هذه الصلات، إلا أنّها (أي الدولة العثمانية) كانت ترضخ للواقع الجديد كلما شعرت بالحاجة إلى دعم فرنسا ضد الأطماع الروسية، وهو ما مكن فرنسا من ممارسة الابتزاز السياسي والديني مع الدولة العثمانية بشأن توسيع صلاتها مع الطائفة الكاثوليكية التي توغلت من خلالها المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية في الولايات العربية⁽²⁾.

ففي سنة 1553 م تعززت الامتيازات التي منحت لفرنسا بينود جديدة، إذ منح السلطان سليمان القانوني لملك فرنسا هنري الثاني امتيازات ثقافية ودينية، كما سمح لمبعوث فرنسا في استانبول بزيارة القدس الشريف ومقابلة الرهبان والقساوسة وجعل جميع الكاثوليك المستوطنين في أرض الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا، وبموجب هذا الامتياز أصبح للآباء الفرنسيين⁽³⁾ أحياء رئيسة داخل الأماكن المقدسة في القدس الشريف⁽⁴⁾.

-
- (1) عبد العزيز محمد عوض، "نصارى القدس وتوابعها في أواخر العهد العثماني"، الحلقة الأولى، ص 64.
- (2) الأب يوسف الشماس، خلاصة تاريخ الكنيسة الملكية، ج3، من انفصال الكاثوليك والارثوذكس في البطريركية الانطاكية إلى جلوس غبطة البطريرك مكسيموس الرابع صانغ (1724-1947م)، المطبعة المخصصة، صيدا، 1947، ص 39؛ أحمد حامد ليراهيم القضاة، المصدر السابق، ص 90-93.
- (3) الآباء الفرنسيين: رهبنة كاثوليكية أسسها القديس فرنسيس الأسيزي في القرن الثالث عشر، وينقسمون إلى ثلاث طوائف، الرهبان الصغار أو المنتمون، للكبوشيون، والديرين، وقد أرسلهم البابا غريغوريوس التاسع (Gregory IX) قد عهد إليهم بخدمة الكنيسة سنة 1236م، ويشكلون نسبة كبيرة من الكاثوليك في القدس الشريف، وكان لهذه الطائفة دير يعرف بدير سائطة، ينظر: الأب هنري لامنس اليموعي، "الأخ فرا غريفون وجبل لبنان"، جريدة المشرق، السنة (1)، العدد(1)، 1898، ص 11؛ ميشيل يتيم وأغناطوس ديك، تاريخ الكنيسة الشرقية وأهم أحداث الكنيسة الغربية، مطبعة الاحسان، حلب، 1963 م، ص 219-221؛ حليم نجيم، "الاقواف الفرنسيين في القدس"، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2006، ص 4-5؛ الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة، بيروت، 1990 م، ص 371.

وعندما تسولى هنري الرابع عشر(HenryXIII) عرش فرنسا في سنة 1590 جعل التعامل مع الدولة العثمانية مبدأ أساسياً في سياسته، فأرسل مبعوثاً جديداً إلى استانبول وحمله تعليمات تقضي بإجراء مفاوضات مع السلطان أحمد الأول بهدف تجديد الامتيازات، ويبدو أن السفير الفرنسي نجح في مهمته، وتمكن من عقد معاهدة مع السلطان في شهر أيار سنة 1604م والتي تعد أول معاهدة يذكر فيها النصارى من رعايا الدولة العثمانية، فقد أضيف إلى بنود المعاهدات السابقة فقرات أهمها هو⁽²⁾:

1- الاعتراف لملك فرنسا بحق حماية النصارى الكاثوليك من رعايا ممالك أوروبا في الشرق.

2- السماح لرعايا ملك فرنسا ورعايا أصدقائه وحلفائه بزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين بكل حرية ودون أي اعتراض أو خطر، وبفضل هذه المعاهدة سمح لرجال الدين الأوربيين إذا شاءوا أن يعيشوا في الأماكن المقدسة أو في أماكن أخرى من أراضي الدولة العثمانية، وأن ينعموا بالطمأنينة وحرية التنقل⁽³⁾.

ضَعُفَت العلاقة بين الدولتين بعد وفاة هنري الرابع عشر في سنة 1610 م، ويبدو أن انفصام فرنسا في الصراع مع النمسا أدى ضعف مكانتها، بالتالي إلى ضعف دفاع فرنسا عن امتيازاتها الدينية في القدس الشريف⁽⁴⁾.

لكن هذا لا يعني أن فرنسا تخلت كلياً عن إتباعها، بل كانت تتدخل كلما استعانوا بها، وهذا التدخل كان له التأثير في الحفاظ على العلاقة ولو بشكل بسيط أو أسمى بين فرنسا وأتباعها،

(1) سعيد أحمد برجوي، الامبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري، بيروت، 1993م، ص176 ؛ محمد سعيد ككتانة، الترك والعرب، دراسة مختصرة لعلاقات الترك والعرب من العصور القديمة إلى أواخر القرن العشرين، أنقرة، 2001م، ص219 .

(2) أحمد حسين عبد الجبوري، القدس في العهد العثماني (1516-1640م)، دراسة سياسية، عسكرية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ج2، دار الحامد، عمان، 2010م، ص93.

(3) أرشيف رئاسة الوزراء بأستانبول، رقم البحث (1660)، دفتر مهمة (2115)، صص106-108.

(4) محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (698-1343هـ/1299-1924م)، دار بيروت المحروسة، بيروت، 1995م، ص 304 ؛ محمد صابر عرب، " التسامح الديني (-) (-) في ظل الإدارة الإسلامية للقدس "، من بحوث الندوة العلمية حول القدس وتراثها الثقافي في إطار الحوار الإسلامي - المسيحي، الرباط، 1995م، ص152.

ففي سنة 1620م أرسل الفرنسي مسكان إلى سفير فرنسا في إستانبول رسالة يبلغه فيه أن الأرثوذكس قد رفعوا القناديل والشموع التي أقاموها فوق مكان عيد الميلاد، فبعث الملك لويس الثالث عشر رسالتين إلى السلطان مصطفى الأول تطلبان منه إعادة حقوق الكاثوليك في القبر المقدس، وبيت لحم، وقبر العذراء، وأرسل في العام نفسه المسيو ديهيه دو كورفيمان (Dhia Dokorfiman) "ليلاحظ تنفيذ المرسوم السابق، وليعاقب وقاحة الغاصبين (بحسب زعمه) ويحمل إلى رجال الدين اللاتين الراحة والحماية، اللتين يتأملونهما من سلطة ملك فرنسا"⁽¹⁾.

دخل المسيو ديهيه إلى القدس الشريف باحتفال كبير وبدأ بأعماله في القدس الشريف التي كان من شأنها الاطلاع على واقع أبناء الطائفة الكاثوليكية، وتلبية ما يحتاجون من طلبات، إلا أن هذه الأعمال لم تعجب حاكم القدس الشريف، فبدأ بمضايقته حتى اضطر المبعوث إلى ترك المدينة والعودة إلى باريس⁽²⁾، ونتيجة لذلك رأت فرنسا ضرورة إقامة قنصلية فرنسية دائمة في القدس الشريف، وفعلاً سمح للقنصل الفرنسي الجديد لومبير وبالالتحاق بعمله والتعرف على الخلاف بين الطوائف النصرانية وحماية الحجاج النصارى الكاثوليك وتأمين ما يحتاجون إليه، إلا أن مهمة لومبير لم تكن أكثر نجاحاً من ديهيه، إذ قبض عليه بحجة أنه يعمل كجاسوس للأمير فخر الدين المعني الثاني⁽³⁾، الذي ثار على الدولة العثمانية، ولم يفرج عنه إلا بأمر من السلطان مصطفى الأول⁽⁴⁾.

(1) Yilmaz Oztuna, Buyuk Türkiye Tarihi, Türkiye'nin Siyasi, Medeni, Kultur, teskilat ve san'at tarihi, otuken Yayinevi, Istanbul, 1983, vol1, p.240.

(2) شمس الدين محمد بن محمد شرف الدين الخليلي، تاريخ القدس والخليل، نسخة محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، شريط مايكرو فلم رقم (506)، ص 18؛ خليل ابراهيم قرانيا، تاريخ الكنسية الرسولية الاورشليمية، للقاهرة، 1924 م، ص ص 133-134.

(3) فخر الدين المعني: الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير هو أحد أمراء جبل لبنان حكم في الحقبة (1572 - 1635م)، يعد مؤسس لبنان الحديث، إذ استطاع أن يمد إمارته لتشمل معظم مناطق بلاد الشام، ويحصل على اعتراف الدولة العثمانية بسيادته على كل هذه الأراضي، على الرغم من أن الدولة في ذلك الوقت كانت لا تزال في نزوة مجدها وقوتها ولم تكن لترضى بأي وال أو أمير يُظهر أي محاولة توسع أو استقلال أو ما يُشابه ذلك، ازدهرت البلاد طيلة أيامه وكثرت فيها أعمال التجارة مع أوروبا والدول المجاورة، استطاع السلطان مراد الرابع على أمارة فخر الدين المعني الثاني وذلك بعد أن أرسل حملة عسكرية تمكنت من القبض على الأمير وإرساله إلى إستانبول حيث أعدم. ينظر: بولص قرالي، فخر الدين المعني الثاني أمير لبنان، سياسته وإدارته (1590-1635م)، بيروت، 1937م، ص 12؛ ميلر كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث (1516-1916م)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999 م، ص 160-162.

(4) محمد سهيل طقوس، للمصدر السابق، ص 305؛ ليلي الصباغ، للمصدر السابق، ج 2، ص 791.

نستنتج من ذلك أن السلطات العثمانية كانت تشك بتحركات رعايا ودبلوماسي فرنسا التي كانت ترسلهم بين الحين والآخر إلى القدس الشريف للإطلاع على أوضاع رعاياهم، فضلاً عن سلوك الرهبان الفرنسيين، وتحس أن الأمر مُدبّرٌ ضدها لذلك كانت تراقب أي تحرك يقوم به هؤلاء، بالمقابل كانت فرنسا حريصة على ترضية الدولة العثمانية حتى لا تفقد مركزها في القدس الشريف، وللحصول على امتيازات جديدة، فعندما بدر من القنصل الفرنسي لا مبرور تصرفه الذي أدى به في النهاية إلى شكوك الدولة العثمانية بنواياه اضطرت فرنسا إلى سحبه بسرعة من القدس الشريف للحفاظ على مصالحها هناك.

اتخذت قضية حماية الأماكن المقدسة وملكيتهما في القرن السابع عشر طابعاً دولياً وأصبحت عنصراً أساسياً في المفاوضات العثمانية - الفرنسية وكان مجال التدخل فيها واضحاً وقوياً في بداية العقدين الأول والثاني من القرن نفسه⁽¹⁾.

لكن تغير الأوضاع بين الدولتين في أواخر العقد الثاني وبداية العقد الثالث من القرن السابع عشر، على إثر طرد السلطان مراد الرابع (1623-1640م) اليسوعيون⁽²⁾ من جميع أراضي الدولة العثمانية سنة 1628م بتحريض من سفيري بريطانيا وهولندا، فضلاً عن إصدار ثلاث فرمانات سلطانية تمنح الأرثوذكس التصدر والتقدم على الكاثوليك في الاحتفالات الدينية في القبر المقدس، وكنيسة القيامة، وأماكن الزيارة في المدينة المقدسة⁽³⁾، مما أثار ثائرة الكاثوليك،

(1) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1516-1914 م)، القاهرة، 1960 م، ص 187؛ ليلي الصباغ، المصدر السابق، ج 2، ص 787.

(2) اليسوعيون: رهبنة كاثوليكية أسسها إغناطيوس دي لويولا (Ignace de Loyola) سنة 1540م، يعرف عضو هذه الجماعة باليسوعي نسبة لیسوع المسيح الشخصية المحورية للديانة المسيحية، وتشتهر الرهبنة اليسوعية بعملها التبشيري للرسولي خاصة في مجال التعليم ولها في الشرق الأوسط عدد من المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات. ففي لبنان لها جامعة شهيرة هي جامعة القديس يوسف في بيروت وكذلك مدرسة الجمهور وفي مصر مدرسة العائلة المقدسة في القاهرة، ولا يطلق اليسوعيون على أنفسهم عادة صفة راهب، بل يفضلون لقب أخ أو أب لهذا فهم يعرفون أيضاً بالأباء اليسوعيين. ينظر: اليسوعيون في الشرق الأوسط، الموسوعة العربية الميسرة، بأشرف: محمد شفيق غربال، دار الجيل، القاهرة، 2001م، ص 67-83.

(3) كامل جمبول الصلبي، 'صراع الطوائف المسيحية في القدس على الأماكن المقدسة'، مجلة للقدس، العدد (6)، 1985م، ص 28؛ عيلة المهندي الزبدة، المصدر السابق، ص 344.

فطلبوا وساطة ملك فرنسا والبابا أوربانوس الثامن (Oraanons huitième) ولم ينته الأمر حتى صدر فرمان جديد سنة 1636م يؤيد حقوق الكاثوليك كان أهم بنوده⁽¹⁾:

1- حق تقدم الكاثوليك على الأرثوذكس في احتفالات كنسية القيامة ولاسيما احتفال سبت النور⁽²⁾.

2- منع الأرثوذكس من التعرض للكاثوليك في كنيسة القيامة.

3- إرجاع جميع أماكن الزيارات للكاثوليك إلى أصحابها.

استغلت فرنسا الصعوبات التي كانت تتعرض لها الدولة العثمانية لفرض نسخة جديدة من الامتيازات الدينية وتأکید دورها كحامية للكاثوليك، ففي سنة 1670م تقدم سفير فرنسا لدى الباب العالي المسيو نواتيل (Nointel) بطلب تجديد الامتيازات من خلال الاعتراف بملك فرنسا حامياً للكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية على أن تشمل الحماية الفرنسية رعايا الدولة العثمانية من النصارى الكاثوليك، وان يعترف بما تطالب به فرنسا من حقوق رعاياها على الأرثوذكس وغيرهم من الطوائف النصرانية في القدس الشريف وبيت لحم، وجرت في هذا الصدد مفاوضات طويلة بين الصدر الأعظم احمد باشا كوبرلي والمبعوث الفرنسي نواتيل من دون التوصل إلى اتفاق⁽³⁾.

وفي سنة 1673م قام نواتيل بزيارة القدس الشريف وساند الكاثوليك في صراعهم مع الأرثوذكس، وأستطاع الحصول على نسخة جديدة من الامتيازات الدينية وتأکید دور فرنسا كراعية وحامية للكاثوليك⁽⁴⁾، من خلال تحقيق مكاسب في كنيسة القيامة، إذ تمكن من

(1) Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Empire of the Gazis, The Rise and Decline of Ottoman Empire (1280 - 1808), vol.1. Cambridge university press, London, p.p 189-195.

(2) يعتقد النصارى بأنه في يوم السبت تخرج من القبر المقدس الشعلة المقدمة إلى السماء، لذلك يحتشدون لإضاءة شموعهم، ينظر: كنتليك، رحلة كنتليك إلى الشرق (1834-1835 م)، ترجمة: محمود العليدي، عمان، 1971، ص 86؛ احمد حامد للقضاء، المصدر السابق، ص 308.

(3) FE. Peter, Jerusalem holy city in Eeyes of Chroniders, Visitors, Pilgrims and Prophets from the dayes of Abraham to the Beggining of Modern time, London, pp.537-538; عبلة المهدي الزيدة، المصدر السابق، ص 344.

(4) Oded pri, Christianity Under Islamic in Jerusalem the Question of the holy sites in early, London, 2001, pp.62-63.

الحصول على أمر سلطاني يسمح للكاتوليك أن يقيموا القداس في القبر المقدس، فضلاً عن الاحتفاظ بما تحت تصرفهم من الأملاك، والحصول على حق زيارة الأماكن المقدسة بدون مانع⁽¹⁾.

تمس الكاتوليك بعد حصولهم على هذه الامتيازات فهجموا على الرهبان الأرثوذكس في داخل الكنيسة وجرحوا اثنين منهم وقتلوا راهباً، ولم يتمالك نواتيل نفسه فحرّض مرافقيه على شتم الرهبان الأرثوذكس الواقفين على باب ديرهم أثناء مروره من أمامهم، وعلى أثر ذلك أستحصل الأرثوذكس فرماناً من السلطان محمد الرابع (1648-1687م)⁽²⁾ سنة 1675م يعطيهم امتيازات مماثلة للكاتوليك، وجاء قاضي القدس الشريف ومعه المفتي ونقيب الأشراف وأعيان المدينة إلى كنيسة القيامة، فقرأ المفتي الفرمان أمام الحاضرين ونزع كل ما وضعه الكاتوليك فوق القبر المقدس وسلم القبر للأرثوذكس، فانقلبت العلاقات بين الأرثوذكس والكاتوليك إلى صراع مريع في أواسط القرن السابع عشر، إذ أخذت الخلافات تجري مجرى الصراع الدولي وأصبحت تلك الحقبة، حقبة مشحونة بالنازعات والخصومات وكان جوهر الصراع على من له الحق منهما في أماكن الزيارة⁽³⁾ فضلاً عن القيام بعمليات الترميم داخل كنيسة القيامة⁽⁴⁾.

(1) أركان حرب قائمقاسي ومحمد توفيق، تاريخ عثماني، مكاتب عسكرية شاهان هيه مخصوص، ألكنجي طبع، أستانبول، 1890م، ص 215-219؛ كامل العسلي، صراع الطوائف المسيحية، ص 31.

(2) محمد الرابع: محمد الرابع بن إبراهيم الأول بن أحمد الأول تولى الحكم في المدة (1648-1678م)، تميز عهده بالفوضى إذ عمت البلاد الاضطرابات، وقد حاول السلطان أن يعيد الأمور إلى نصابها، ويقضي على رؤوس (-) (-) للفتنة من الإنكشاريين، لكن السلطان لم ينجح في مسعاه، وكان الإنكشاريون أسرع منه، فاشتدت ثورتهم التي اندلعت في 1648م، ولم تنته ثورتهم إلا بخلع السلطان وتولية ابنه بدلاً منه. ينظر: وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، الدار الأهلية للنشر، عمان، 2011م، ص 167.

(3) Jams Parks, Apeli can originl, whose land? A history of the peoples of palestine, Now york, 1970, pp 125-126.

(4) تقدم ناتسوار (Natsuar) رئيس طائفة الكاتوليك بطلب ترميم العتبة المعروفة بمغسل عيسى ~~عيسى~~ بعد أن تشققت وسقط بعض منه، وقد حصل السفير الفرنسي في إستانبول على الموافقة لطلب ناتسوار، وقام بعملية الترميم بينما كان جرمانوس (Jermanous) بطريك الأرثوذكس غائباً في عجلون، ولما علم جرمانوس بذلك أعترض مؤكداً أن الكنيسة هي وقف جده قسطنطين (Costantine) وأن ناتسوار وضع على المغسل حجراً رخامياً فوق الحجر القديم فرفعه بمقدار أربع أصابع، كما ادعى أن وضع الحجر يسبب انقطاع الزوار نتيجة لهذا أمر القاضي سنان الحنفي بإزالة لوح الرخام الجديد. ينظر: أميل الخوري وعادل أسماعيل، المصدر السابق، ج3، ص 167؛ احمد حسين عبد الجبوري، المصدر السابق، ج2، ص 334.

ساعدت المشاكل التي كانت تعيشها الدولة العثمانية في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر فرنسا كثيراً، إذ كانت الدولة العثمانية في حالة حرب مع كل من النمسا والدولة الصفوية، وأسفرت الحروب مع النمسا عن خسائر فادحة مني بها الجيش العثماني أمام أسوار العاصمة فينا (Vienna) سنة 1683م⁽¹⁾، كما اشتركت روسيا وبولندا والبندقية في حربها ضد الدولة العثمانية في الحقبة (1683-1689م) التي أسفرت، بعد الهزائم العسكرية للدولة العثمانية، عن عقد صلح اطلق عليه صلح كارلوفيتز (Karlowvitz)⁽²⁾ سنة 1699، والذي نتج عنه خسائر فادحة وكبيرة في أراضي الدولة العثمانية سواء في البلقان أو جنوبي روسيا كما حصلت النمسا بموجبه على حق تمثيل المصالح النصرانية فيما يتعلق بالاماكن المقدسة في القدس الشريف، فوجدت فرنسا في ذلك فرصة لتحقيق غايتها في القدس الشريف، إذ طلبت من الدولة العثمانية أن تعطي الأماكن المقدسة في القدس الشريف للربان الكاثوليك مهددة إياها بالانضمام إلى أعدائها في حال رفضت ذلك، وقد قال الصدر الأعظم محمد باشا كوبرلي حينها "كل الحق للروم، ولكن مضطرون إلى إجراء هذا العمل المنافي للدولة"⁽³⁾.

فصدر فرمان في نيسان 1699م يعطي الكاثوليك عقدين، عقد في كنيسة القيامة، وعقد في القبة التي في كنيسة القيامة مع المغسلة، فضلاً عن الحق بأن يقوموا على القبر المقدس والمغارة الشرقية في بيت لحم، فاستلموا مفاتيحها من الأرثوذكس رغم الاعتراضات الأرثوذكسية⁽⁴⁾، كما صدر فرمان سلطاني آخر بتمكين رهبان الكاثوليك في القدس الشريف

(1) James parkes, op.cit., pp125 -126.

(2) صلح كارلوفيتز (Karlowvitz): وهو صلح عقد بين الدولة العثمانية والنمسا وروسيا والبندقية في 26 كانون الثاني 1699م، بمقتضاه تنازلت الدولة العثمانية عن بلاد المجر وإقليم ترانسلفانيا لدولة النمسا، ومدينة أزاق لروسيا. ينظر:

Sydney Nettleton Fisher, The Middle East a History, Routledge and Kegan paul Ltp, London,p.243-244.

(3) M.C.F. Volney, Travels through Syria and Egypt in the years (1783-1785),vol2,London,1988, p.313.

(4)L. Favaev, La Russie Et La Turquie, Anciennes Et Modernes, Histoire, Légendes, Moeurs, Arts, Littérature,Ed Allouard Et Kaepplin, paris, 1976, p.p 335-344 ; Resat Ekrm, op.cit.,s.s 67-68.

على الأماكن المقدسة، فَعَدَّ هذان الفرمانان بمثابة وثيقة لها مهمة رجعت إليها فرنسا فيما بعد في جميع الاتفاقيات والمؤتمرات التي تناولت موضوع الأماكن المقدسة وحقوق الطوائف فيها⁽¹⁾.
لم تكتف فرنسا بذلك بل استطاعت الحصول من السلطان علي فرمان سلطاني في السنة نفسها يقضي بإعادة القنصلية الفرنسية في القدس الشريف وتعيين المسيو دي بريموند (De Bremond) قنصلاً دائماً فيها، وكانت فرنسا تعتقد أنه باستطاعة المسيو دي بريموند أن ينجح في تحويل القدس الشريف ذات المركز الديني البحت إلى مركز نشاط تجاري للفرنسيين، لكنه كان مرفوضاً من قبل جميع الأهالي في القدس الشريف، فقد صرح مفتي القدس بمعارضته وجود القنصل ومتهماً إياه بكونه جاسوساً، كما بدأ أمير اللواء يثير له المشاكل عندما لاحظ محاولته التدخل في الخلافات الدينية بين الطوائف النصرانية حتى انتهى به الأمر أن حوضر من قبل السكان في بيته، وأضطر إلى الفرار في سنة 1700م إلى بيت لحم ومنها إلى صيدا، حيث مقر إقامة القناصل الفرنسيين⁽²⁾.

أثار هذا العمل الأرثوذكس الذين استنجدوا بقيصر روسيا بطرس الأول (1689-1725م) (Peter I)⁽³⁾ فقد توجه البطريرك ذرسثيوس الثاني (DhirsthyosII) بطريرك

(1) Rev. T. Milner, Turkish Empire, The Sultans, The Territory, and The people, The Religious Tract Society, London, 1964, p.150-154.

(2) رؤوف ابو جابر، "المسيحية العربية في القدس حتى بداية الحكم المصري في عام 1831م"، من ابحاث ودراسات التاريخ العربي، عمان، 2001م، ص 359.

(3) بطرس الأول (Peter I): ولد في الكرملين سنة 1682 حكم روسيا من سنة 1682 خلفا لفيودر الثالث وكان صغيراً تحت وصاية أخته صوفيا للمدة من 1682-1689م، وقد كان يحكم روسيا بدايةً حتى 1696 مشاركاً لأخيه غير الشقيق إيغان الخامس في الحكم، إذ كان الأخير يعاني المرض. ويعد بطرس الأول أعظم من حكموا روسيا على مدار تاريخها. وقد قاد سياسة التحديث وسياسة التوسع التي حولت روسيا القيصرية إلى الإمبراطورية الروسية والتي باتت إحدى أهم القوى على مستوى أوروبا، وهو مؤسس مدينة سانت بطرسبرغ والتي مثلت عاصمة لروسيا على مدى أكثر من قرنين من تاريخها، كما جرى عدة إصلاحات في الإدارة والمالية والصناعة والمجتمع، كما أسس جيشاً حديثاً، وبنى اسطولاً بحرياً عظيماً لروسيا. انتهج بطرس الأكبر سياسة ثقافية جديدة للدولة وقد اراد تغيير أذواق الروس وتعريفهم بالتراث الثقافي الأوروبي. كان هدف بطرس الأكبر انذاك جعل روسيا دولة أوروبية سياسياً وثقافياً. ورعى مهمة إرسال الطلبة الروس إلى الجامعات الأوروبية للدراسة، توفي سنة 1752م خلفته على عرش روسيا كاترين الأولى. ينظر: علي شعيب، بطرس الأكبر قيصر روسيا، دار الفكر، بيروت، 1992، ص 30-33.

الأرثوذكس في القدس الشريف (1669-1707م) إلى بطرسبرك والتقى هناك بقيصر روسيا بطرس الأول وأوضح له أن الوضع في القدس الشريف حرج جداً، وإن روسيا إذا لم تتحرك فسوف تخسر جميع مناطق نفوذها، مما حدا بالقيصر إلى التحرك سريعاً خوفاً على مصالح روسيا هناك، ليكسب الخلاف بين الطوائف النصرانية في القدس الشريف على الأماكن الدينية المقدسة⁽¹⁾.

كان موقف فرنسا أقوى من موقف روسيا في مطالبها بالأماكن المقدسة، ويعود سبب ذلك بأنها استطاعت أن تحل مشاكلها العالقة مع الدول الكاثوليكية الأخرى (إيطاليا، أسبانيا، النمسا)⁽²⁾، كما أنها عززت الامتيازات الدينية في القرن الثامن عشر⁽³⁾.

هكذا كان لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية من خلال تبني كل دولة لطائفة معينة انعكاسات سلبية على هذه الطوائف من خلال ظهور الخلافات بينهما والتي كادت

(1) عبدالرحمن شرف، تاريخ دولت عثمانية، م2، قره يت مطبعة سي - باب عالي جاده سنده، أستانبول، 1318 هـ، ص81.

(2) أدى الصراع على الأماكن المقدسة في أواخر القرن السابع عشر إلى توزيع المناصب الرئيسية في الرهينة بين مختلف تلك الطوائف ومن مختلف الجنسيات، وأستطاع الكاثوليك من السيطرة على المناصب الرئيسية، فكان منصب حارس الأماكن المقدسة من جنسيه ليطالية، أما نائبه الذي يملك سلطة الحارس الروحية أثناء غيابه فهو فرنسي، وقد حرم عليهم الكلام بالسياسة، لان ذلك ليس من مصلحة أقرانهم وكان ضرورياً جداً أن لا يخوضوا في مثل تلك الموضوعات لان ذلك يثير مشادات عنيفة، وكان من الصعب وضع حد لها ولاسيما بين الفرنسيين والاسبان . ينظر: ليلي الصباغ، مذكرات الفارس درافيو (1635-1702م)، البنية الطبيعية والبشرية *من بحوث المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين م2، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1981م، ص350.

(3) في عهد السلطان محمود الأول (1730-1754م) عقدت معاهدة فرنسية مع الباب العالي، أذ أبرمت في 28 أيار سنة 1740م، وكان ممثل فرنسا في تلك الحقبة لويس ماركيز دي فليب (L.M. De Fleab) السفير الخامس والعشرين للحكومة الفرنسية في استانبول، وقد جاء فيها فيما يخص مدينة القدس الشريف ((انا السلطان محمود بن السلطان مصطفى يأمر بما يأتي)):

بند 1: لا يعارض الفرنسيون الذاهيون لزيارة القدس الشريف، وكذلك للرهبان والقسيسون المقيمون في كنيسة للقبر المقدس المسماة بكنيسة القيامة.

بند 33: إن الرهبان الفرنسيون يقيمون كما كانوا قديماً داخل مدينة أورشليم وخارجها، وفي كنيسة القبر المقدس المسماة ب (القيامة) لا يعارضون بشأن أماكن الزيارة التي يسكنونها والتي في حوزتهم، وتبقى تملكهم كالمسابق بدون أن تسوغ معارضتهم بهذا الصدد، لا بحجة وضع الضرائب، وأذا حدث لهم دعاوى، ولم تحل في موضع أقامتها يحال أمرها إلى بابنا العالي، ينظر: علي حسون، الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ط3، بيروت، 1994م، ص 188. طه احمد مارديني، المصدر السابق، ص 110-111.

تتحول إلى صدامات عنيفة⁽¹⁾، فضلاً عن التسابق في السيطرة على أماكن الزيارة، والذي تطور في تلك الحقبة إلى الحصول على فرمانات تسمح بإعادة أعمار الكنائس والأديرة القديمة⁽²⁾، وبناء العديد من المؤسسات العلمية والثقافية، وحينما أدركت الدولة العثمانية خطورة الموقف كان الزمن قد مضى، وكانت الدولة العثمانية في حالة تدهور، فتكالت عليها المطامع الأوربية التي أودت بحياتها في النهاية⁽³⁾.

في الربع الأول من القرن التاسع عشر اخذ نفوذ فرنسا لدى الباب العالي في الضعف شيئاً فشيئاً⁽⁴⁾، إذ أدت أحداث الثورة الفرنسية وما رافقها من انهماك فرنسا بالحرب في أوروبا وما نتج عن ذلك من إهمال القضايا الدينية، إلى ازدياد نفوذ الرهبان الأرثوذكس في القدس الشريف، وتراجعت مقابل ذلك مكانة الرهبان الكاثوليك، فاستطاعت روسيا أن تضع الأماكن المقدسة تدريجياً تحت إشرافها مستغلة ضعف نفوذ فرنسا في الشرق⁽⁵⁾، ليشتد نتيجة لذلك الصراع بين الكاثوليك والأرثوذكس على الأماكن المقدسة وكان رهان هذا الصراع هو السيطرة على الأماكن المقدسة في المدينة، وبطبيعة الحال لم تتوقف النزاعات الطائفية على دواخل المدينة، بل امتدت إلى الكنائس والأديرة المنتشرة في أطرافها⁽⁶⁾.

(1) على سبيل المثال لا الحصر حدث اصطدام بين الكاثوليك والأرثوذكس في كنيسة القيامة سنة 1757م، ولم ينته هذا الصراع حتى أصدر السلطان عثمان الثالث (1754-1757م) فرماناً أعاد فيه تأكيد حق الأرثوذكس في بعض الأماكن المقدسة، وشمل كذلك أعباءات كثيرة لعل أخطرها السماح للأوروبيين بممارسة نشاطهم الديني في بلاد الشام عامة والقدس الشريف خاصة. وعن هذه الحادثة وغيرها ينظر: نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 59.

(2) حصل الكاثوليك في سنة 1710م على أمر بتعمير الأماكن المقدسة، فحاولت فرنسا التعاون مع روسيا بشأن ترميم الأماكن المقدسة، إذ قابل سفير فرنسا في إستانبول بوناك (Bonnace) بطريرك الأرثوذكس فريلسانتو (Frelsato) في سنة 1714م للاتفاق بشأن ترميم المزارات، لكن البطريرك لم يوافق على اقتراح السفير، وأتفق الطرفان على أن يصلح كل طرف ما يخصه من الأماكن المقدسة، ينظر: احمد حسين عبد الجبوري، المصدر السابق، ج 2، ص 94.

(3) محمد صابر عرب، المصدر السابق، ص 152؛ ودع ابو زيدون، المصدر السابق، ص 196.

(4) أحمد سراج الدين، "سوريا وفلسطين بين فرنسا وروسيا والدولة العلية"، مجلة الجامعة، يوجد منها نسخة ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الأردنية/قاعة المصغرات الفلمية، السنة (22)، ع (22-24)، الاسكندرية، 1901م، ص 73-75.

(5) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص 390؛ أحمد سراج الدين، المصدر السابق، ص 73-75.

(6) رؤوف ابو جابر، "المسيحية العربية في القدس حتى بداية الحكم المصري في عام 1831م"، من ابحاث ودراسات التاريخ العربي، عمان، 2001م، ص 359.

أما عن موقف الدولة العثمانية من ذلك الصراع فأثما لم تقف عاجزة عن الحلول بل كانت تتدخل لحسم المشاكل بإصدار فرمانات التي كان من شأنها إطفاء نار الفتنة بين هذه الطوائف، كتقسيم أماكن الزيارة المهمة بين الطرفين، والعمل على تجنب اختلاط الطائفتين في مواسم الاحتفالات، من خلال تقسيم الأيام بينهم⁽¹⁾. ألا أن الوضع كان أكبر من أن يحل بمجموعة من القرارات التي لم تجد من الحزم الذي يجريها على التنفيذ، إذ كانت الرشاوى منتشرة، وكان من مظاهر نفوذ القناصل على الرعايا والأعيان ورجال الدين المحليين تلك الهدايا والأعطيات التي كانوا يوزعونها عليهم في كل مناسبة⁽²⁾، فكان من الصعب جداً تنفيذها، ليشهد القرن التاسع عشر مرحلة صراع شديد على الأماكن المقدسة.

(1) سيار كوكب الجميل، تباينات مجتمع القدس...، ص32.

(2) وليد العريض، "المؤسسات العثمانية في القدس في الوثائق العثمانية"، من بحوث ندوات القدس (5000) عام من الحقوق العربية، الندوة الثانية، جامعة آل البيت، الأردن، 1997م.

المبحث الثاني

دور القناصل الفرنسيين في تطور العلاقات بين فرنسا وكانتليك الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر

لم تكن العلاقة بين الدولة العثمانية وفرنسا مستقرة خلال القرن التاسع عشر إذ تعرضت إلى هزات كبيرة كادت أن تؤدي بالحماية الفرنسية على كانتليك بلاد الشام لولا تدخل الدبلوماسية الفرنسية لاستعادة هذه المكانة، واختلفت العلاقة باختلاف الظروف والأحداث، مع دخول حقبة الحكم النابليوني كانت فرنسا متمسكة باستعادة نفوذها وتعزيزه بعد فقدان مركزها السياسي والديني في ظل الأوضاع التي عصفت بفرنسا أواخر القرن الثامن عشر، وما غزو نابليون لمصر سنة 1798م⁽¹⁾، وحملته على بلاد الشام 1799م⁽²⁾، إلا دليل واضح على تلك السياسة لكن فشل حملة نابليون على عكا سنة 1799م، ومن ثم موقفه المذل في مصر أدى إلى هز مكانة فرنسا في بلاد الشام بشكل عام⁽³⁾.

مع دخول العقد الثاني من القرن التاسع عشر على كان فرنسا أن تستعيد مكانتها في بلاد الشام وذلك لخدمة مصالحها ولاسيما في القدس الشريف وجبل لبنان⁽⁴⁾، فألقت فرنسا جميع ثقلها وتحرك دبلوماسيتها وقناصلها للحفاظ على هذا المركز، وزيادة الامتيازات بما يجدم مصالحها الآتية، وجاءت الظروف كما أرادت، فبعد سيطرت الوالي محمد علي باشا على بلاد

(1) Yusuf Acura, Osmanli Devletinin Degilma Devri, Turk Tarih Kurmu Basimevi, Ankara, 1988, p.p 69-77;

ديبران كلكيان محرري، أون طقوزنجي عصرده أجتماي وسياسي أوربا، اسانبول، د.ت، ص ص 368-395؛ هنري لورنس، المصدر السابق، ص 172.

(2) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, oxford, London, 1961, p.p 71 ;L. Favae, op. cit, p.p343-344.

(3) حسنا سعيد كلدانسي، المسيحية المعاصرة في الاردن وفلسطين، تطور بنية المؤسسات المسيحية في الاردن وفلسطين، مطبعة الصفدي، عمان، 1992م، ص 148؛ عادل مناع، المصدر السابق، ص 186.

(4) فيليب حتي، تاريخ لبنان، منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة: أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت، 1972م، ص 301-304.

الشام بقيادة أبنه إبراهيم (1832-1840م) فتح القدس الشريف أمام الأوربيين⁽¹⁾، في محاولة لكسب رضى الدول الأوروبية على سياسته التوسعية، فأزال جميع أشكال التمييز ضد أتباع الطوائف الدينية غير المسلمة⁽²⁾، إذ ساوى بين المسلمين والنصارى واليهود، فأعفى النصارى واليهود من عادة الزول عن دوابهم إذا ما صادفوا مسلماً في طريقهم، كما أتاح للتجار الأجانب البيع والشراء في داخل البلاد وألغى الضريبة التي كانت تفرض على حراس الكنيسة، والتي كانت تجبى منذ عهد صلاح الدين الأيوبي⁽³⁾، فأصبح هؤلاء يعاملون على قدم المساواة مع سائر رعايا الحكم الجديد، وجعل الفرق الوحيد الذي رضى به هو أن يدفعوا الجزية لقاء تجنيد المسلمين⁽⁴⁾.

فاستغلت فرنسا العلاقات الطيبة التي كانت بين الوالي محمد علي باشا والفرنسيين، إذ عدوا أن دعم الوالي محمد علي باشا باسم المشروع التقدمي الموروث من الحملة الفرنسية على مصر، فضلاً عن التحالف الذي كان بين إبراهيم باشا والأمير بشير الشهابي (1788-1840م)⁽⁵⁾، الذي كان نصراني كاثوليكياً، كلها كانت ظروف جاءت في خدمة مصالحهم في المنطقة، ويجب عليهم أن لا يفوتوا هذه الفرصة⁽⁶⁾.

(1) عبدالعزيز محمد عوض، "فلسطين في أواخر العثماني، ملامح اجتماعية واقتصادية، مجلة الرياض، م (4)، السنة (4)، 1975م-1976م، ص 30؛ نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 66؛ بشارة خضر، المصدر السابق، ص 86.

(2) عبد الكريم غربية، سوريا في القرن التاسع عشر، مصر، 1961م، ص 57-58.

(3) محافظة الشام، محافظة رقم 0006-008099-0001، 1247هـ/1832م، وللمزيد ينظر: ملحق رقم (3).

(4) محمد عوض الهزيمة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ج 2، دار الحامد، عمان، 2011م، ص 44؛ عارف العارف، المسيحية في القدس...، ص 116؛ الكزاندرشولش، المصدر السابق، ص 61.

(5) بشير الشهابي الثاني: هو أحد أمراء جبل لبنان من آل شهاب، الذين حكموا المنطقة للمدة (1697 - 1842م)، يعد أحد أشهر الأمراء في تاريخ لبنان وبلاد الشام عموماً، ولحد أبرز ولاية الشرق العربي في العصور الحديثة، كما أنه آخر الأمراء الفعليين للبنان، إذ أن الأمير الذي تلاه كان مجرد أمير صوري تم تعيينه من قبل العثمانيين على عكس الأمراء السابقين الذين كان أعيان الشعب يختارونهم، حكم الأمير بشير الثاني جبل لبنان خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وصولاً حتى منتصف القرن التاسع عشر، وبهذا كان الأمير الثاني الذي حكم لفترة طويلة كهذه، بعد الأمير فخر الدين المعني الثاني. ينظر: أسم رستم، بشير بين السلطان والعزير، ج 1، ط 2، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1966م، ص 23-27؛ حيدر احمد الشهابي، لبنان في عهد الامراء الشهابيين، وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار الزمان، تحقيق: أسد رستم وقواد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، 1969 م، ص 37-38.

(6) هنري لورنس، المصدر السابق، ص 173؛ الكزاندرشولش، المصدر السابق، ص 61.

لذلك كان على فرنسا أن تخوض صراعاً دولياً على هذه المنطقة لحماية مصالحها وكان هذا الصراع ممثلاً بالتوسع في تأسيس القنصليات ونشاط الإرساليات والسعي للحصول على الامتيازات فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، ولاسيما أن التغلغل الأوربي نفذ إلى معظم فلسطين، إلا أنه كان أوضح ما يكون في القدس الشريف، إذ تسابقت الدول الأوربية وإرسالياتها الدينية والمنقبون عن الآثار فيها إلى أنشاء المؤسسات المختلفة⁽¹⁾.

فضلاً عن بناء منازل للحجاج وأديرة ومدارس ومستشفيات لتوفير الظروف الملائمة خدمةً لمصلحتهم⁽²⁾ فدخل النشاط الفرنسي في القدس الشريف مرحلة جديدة منذ عودة بلاد الشام الى حضرة الدولة العثمانية سنة 1840م، بعد القضاء على نفوذ الوالي محمد علي باشا، إذ لم تستطع الدولة العثمانية سد الثغرة التي خلفها خروج الوالي من بلاد الشام في ظل التركة الصعبة فيما يتعلق بالامتيازات التي منحها للطوائف النصرانية، فتح المكاتب القنصلية، تملك الأراضي، وبناء المؤسسات الثقافية والتبشيرية الأوربية ، فوقعت المدينة في دوامة تضارب المصالح بين الدولة العثمانية والدول الأوربية الكبرى ، إذ تيقظت الأطماع وحيكت الخطط وأطلق العنان للرؤى التي ما كان لها أن تجد طريقاً سياسياً للنفوذ لولا حاجة السلطان للدول الأوربية لإقصاء الوالي محمد علي باشا من بلاد الشام⁽³⁾، إذ زاد تبعاً لذلك تدخلها في شؤون الدولة العثمانية عامة، وبلاد الشام خاصة، مستغلة ما كانت تعيشه الدولة العثمانية من الضعف والانحلال، وعلى جميع الصعد، فأصبحت المسألة حماية الاقليات الدينية منذ سنة 1840م في الصدارة ضمن المشاكل التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر⁽⁴⁾.

(1) زياد عبدالعزيز المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215-1245 م/1800 - 1830 م، بنك الأعمال، عمان، 1996م، ص 167.

(2) زياد عبدالعزيز المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215-1245 م/1800 - 1830 م، ص 167.

(3) Tibwi, op. cit, p73.

(4) كارين أرمسترونج، القدس، مدينة واحدة وعقائد ثلاث، ترجمة: فاطمة نصر ومحمد زكريا عناني، دار سطور للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 129.

أما فيما يخص فرنسا فقد منحها السلطان عبد المجيد امتياز حماية الكاثوليك في جميع ولاياته⁽¹⁾، ولاسيما في القدس الشريف لقاء تخليها عن محمد علي باشا فأصبح قناصلها يتحدثون في الصغيرة والكبيرة في القدس الشريف، وأصبحت الدولة العثمانية نتيجة لذلك عبارة عن دولة قناصل تعمل جهدها لإرضائهم، فأقترح قناصل كل من (فرنسا وبريطانيا وروسيا) فصل نابلس عن القدس الشريف لاعتقادهم أن أفنديا القدس الشريف هم أكبر عامل في توسيع النزاع، فجعلت نابلس لواء ألحق ببيروت⁽²⁾.

ولكن على الرغم من كل هذه الأطماع لم يؤدي هذا الوضع بأي شكل من الأشكال إلى قيام نفوذ سياسي خاص لروسيا أو فرنسا في القدس الشريف، على الرغم من الدور التقليدي لحامي نصارى الشرق لكلا الدولتين، لأن الوضع في المدينة كان لا يسمح بذلك نتيجة لتعصب كل طائفة لأتباعها من خلال استنادها على إحدى الدول الأوربية التي لم تكن تسمح لأي دولة التدخل في شؤون أتباعها، لذلك كانت سياسة الدول الأوربية منذ بداية الأربعينيات تقوم على أساس تأمين الامتيازات والوجود الديني والثقافي الأوربي في القدس الشريف، لا السيطرة الفعلية بالكامل على المدينة لأنه أمر كان أشبه بالمستحيل في وضع كهذا، فحاولت فرنسا تأكيد حقوقها الممنوحة لها من خلال إعادة تفعيل نشاطها في المدينة الذي تعطل لمدة طويلة، فقامت في سنة 1843م بفتح قنصلية في المدينة لإدارة شؤون رعاياها الكاثوليك⁽³⁾.

شهد النشاط السياسي والديني الفرنسي في القدس الشريف أواخر النصف الأول وبداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازدهاراً كبيراً جداً، ولاسيما بعد تولي نابليون الثالث (apoléonN Charles Louis) (1848-1870م)⁽⁴⁾، السلطة في فرنسا، إذ بدأ يعمل على

(1) زياد عبدالعزيز المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215-1245م/1800 - 1830 م، ص167.

(2) الكزاندرشولش، المصدر السابق، ص61 ؛ أحسان النمر، المصدر السابق، ص345 ؛ هنري لورنس، المصدر السابق، ص173.

(3) زياد عبدالعزيز المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (1246-1336 هـ/1831-1918م)، ص181 ؛ هنري لورنس، المصدر السابق، ص172.

(4) نابليون الثالث (CharlesLouis Napoléon): ولد نابليون في باريس. وهو ابن لويس بوناپرت ملك هولندا وأخو نابليون الأول. نفى مع امرة بوناپرت من فرنسا، بعد صدور قانون فرنسي في سنة 1816م ، وقضى لويس نابليون شبابه في إيطاليا وألمانيا وسويسرا، حاول الإطاحة بحكومة لويس فيليب الملكية سنة 1836م في ستراسبورج، وعاود محاولته في بولونيا سنة 1840م،سجن في حصن اسمه هام عقب المحاولة الفاشلة سنة

على استعادة وتوسيع احتكار فرنسا للحماية على الكاثوليك، كما عمل على محاربة الأطماع الروسية في بلاد الشام بشكل عام، والقدس الشريف بشكل خاص، فضلاً عن مواجهة التبشير البروتستانتي الذي تدعمه بريطانيا وبروسيا والولايات المتحدة⁽¹⁾.

ساعدت العلاقات التقليدية التي كانت بين فرنسا والكاثوليك في نجاح سعي فرنسا في تمثيل هذا الدور في القدس الشريف على أمم وجه، إذ قامت فرنسا، التي كانت تراقب نشاط الأسقفية البروتستانتية والكنيسة البريطانية، بإحياء البطريركية الكاثوليكية (وتسمى اللاتينية أيضاً) التي توقفت أعمالها منذ الحروب الصليبية، وكان جوزيف فاليرجا (Joseph Valerja) (1848-1872م) هو أول بطريرك في المدينة بعد إعادة فتحها، الذي دخل القدس الشريف سنة 1848م ليحدد نشاط بطريركية الكاثوليك، وكانت التعليمات الموجهة له تقوم على مزاحمة روسيا حامية الأرثوذكس، وبريطانيا حامية البروتستانت واليهود، والعمل على احتكار حماية الطائفة الكاثوليكية لفرنسا أمام محاولات كل من أسبانيا والنمسا وإيطاليا⁽²⁾.

يعد هذا التعيين نقطة تحول في النشاط الفرنسي في خارج القدس وداخلها، ففي خارج القدس كان التعيين سبباً في حصول صراع بين فرنسا والدول الأوربية الكاثوليكية كإيطاليا والنمسا وأسبانيا، فبدلاً من أن تتعاون فرنسا وتحالف مع هذه الدول، لصد التحالف البريطاني-الروسي في المدينة، انفردت في تقديم الحماية للكاثوليك⁽³⁾، فأشدد الخلاف بين الفرنسيين وبين الدول الكاثوليكية الأخرى التي طالبت بحقوقها في الحماية لنفسها على الأقل في المسائل التي تخص

1840م. لكنه فر إلى بريطانيا سنة 1846م، وعندما حدث ثورة 1848م في فرنسا والتي أطاحت بحكومة لويس فيليب الملكية، رجع لويس نابليون وتم انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية الثانية من 1848 إلى 1852 ثم إمبراطوراً لفرنسا تحت اسم نابليون الثالث من 1852 إلى 1870، ينظر: أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوربا والقرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة، محمد علي أبو درة ولويس أسكندر، مؤسسة مجل العرب، القاهرة، 1967م، ص 335؛ آمال السمبكي، أوربا في القرن التاسع عشر، فرنسا في مئة عام، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، 1985، ص 279.

(1) مؤلف مجهول، أصل الروم الكاثوليك، مخطوطة محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، شريط مايكروفلم، رقم (709)، ص 802؛ هنري لورنس، المصدر السابق، ص 172.

(2) حيدر أحمد الشهابي، المصدر السابق، ص 825؛ رؤوف أبو جابر، المسيحية العربية في القدس...، ص 360.

(3) Yehosh Ben - Arich, Jerusalem in the 19 th century, The old city, Martin's press, New York, 1984, p.231:

بشاره خضر، المصدر السابق، ص 96.

رعاياهم، وعلى الرغم من تسوية هذه المسألة بشكل عملي عندما تم الاعتراف بحق فرنسا بتمثيل كل المصالح الكاثوليكية في المدينة، بينما عدت الدول الكاثوليكية الأخرى مسؤولة عن حماية مواطنيها، فقد أستمروا الوضع بتأزم بينهم بين الحين والآخر، ولاسيما في مواسم الاحتفالات والأعياد⁽¹⁾.

أما داخل مدينة القدس الشريف فلم يكن هناك ترحيب بعودة عمل البطريركية اللاتينية من جانب الطوائف النصرانية الأخرى، فما أن أعاد البابا بيوس التاسع (Pius IX) (1846-1878م)⁽²⁾ تفعيل البطريركية الكاثوليكية في القدس الشريف سنة 1847م، وإعلان البطريرك يوسف فاليرجا رئيساً عليها، حتى نشأ خلاف بينه (البطريرك جوزيف فاليرجا الذي عينه البابا)، وبين الآباء الفرنسيين، الذين اعتقدوا بأنهم أحق من غيرهم في إدارة الأماكن المقدسة الخاصة بالكاثوليك في المدينة، كما أن إعادة عمل البطريركية سوف يؤدي إلى تحويل الكنيسة الكاثوليكية العربية إلى لاتينية، ولاسيما أن غالبيتهم كانوا فرنسيين وإيطاليين وأسبان⁽³⁾.

وأنقسم الكاثوليك إلى فئتين، فئة تؤيد البابا ومبعوثه البطريرك، وأخرى تعضد الآباء الفرنسيين، حراس الأماكن المقدسة، وهم الذين كان البابا غريغوريوس التاسع قد عهد إليهم بخدمة الكنيسة سنة 1236م⁽⁴⁾.

(1) هدى علي بلال الحميد، متصرفية القدس في العهد العثماني 1874-1917م، دراسة في أوضاعها السياسية والإدارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2005م، ص33.

(2) بيوس التاسع: ولد في إيطاليا وتعد فترة حكمه الأطول في تاريخ الكنيسة، إذ خدم من سنة 1846 حتى وفاته سنة 1878م، وهي مدة ما يقرب من 32 سنة. وخلال توليه البابوية دعا المجمع الفاتيكاني الأول في سنة 1869م والذي أصدر مرسوم العصمة البابوية. حدد البابا عقيدة حمل مريم العذراء بلا دنس، وهذا يعني أن مريم كانت من دون خطيئة أصلية وأنها عاشت حياة خالية تماماً من الخطيئة، كما كان له أفكار أصلحية استفادت منها الوحدة الإيطالية، فضلاً عن دعمه لها في بداية نشأتها. ينظر: هـ. أ. ل. فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789-1950م)، ترجمة: أحمد نجيب ووديع الضبيح، ط7، دار المعارف، مصر، ص177-2834.

(3) Yehosh Ben - Arie, op.cit, p.214.

(4) الامير رودلف، رحلة الامير رودلف الى الشرق (مصر وفلسطين)، ترجمة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، ج3، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1996م، ص34؛ عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص245.

وعلى الرغم من المضايقات التي تعرض لها البطريرك آنذاك، إلا أن ذلك لم يمنع فاليرجا من المسير في سياسته التي كان مقرر أن يتبعها في القدس الشريف، لاسيما بعد أن وجد في القدس الشريف من يؤيد سياسته ويعضده وهو القنصل الفرنسي بول أميل بوتا⁽¹⁾، وكان هذا القنصل صديق بطريرك الكاثوليك، تعرف عليه أثناء عمله كنائب للقنصل في الموصل، بينما كان البطريرك يرأس الطائفة هناك، وفي 17 حزيران 1848م باشر البطريرك عمله في المدينة بكل حماسة وشوق يؤازره في ذلك قنصل متحمس مستعد للحضور الدائم خلال حفلات الكنيسة المعهودة في القدس الشريف، وتأييده في سياسته هذه وزارة الخارجية الفرنسية التي كانت تشك في نية البطريرك لطائفة الأرثوذكس والحكومة الروسية على حد سواء، لاسيما أن الأخيرة كان لها في هذا المضمار قنصل متحمس هو القنصل قسطنطين بازيلبي⁽²⁾.

فبدأ البطريرك من مقره الجديد يعمل على تقوية مركزه لمواجهة النشاط الذي تقوم به القنصليات الأوروبية الأخرى، والعمل على توحيد الجهود الكاثوليكية لتحقيق هذه الغاية، من خلال سيطرته على شؤون البطريركية، وحصر صلاحيات الرهبان الفرنسيين بإشرافهم على الحجاج و لاسيما ان صلاحياته كانت تمتد على الكنائس من فلسطين حتى الأردن⁽³⁾، وعمل البطريرك يوسف وفريق من الكهنة على بناء الكنائس والأديرة ومنها دير في عين كارم في حارة النصارى⁽⁴⁾.

فضلاً عن حث الرهبان الكاثوليك الأوروبيين على الهجاء إلى القدس الشريف، فراح الرهبان والنصارى الكاثوليك من الفرنسيين وغيرهم يزورون القدس الشريف⁽⁵⁾، وكان من نتائج ازدياد الوفود النصارى الفرنسيين إلى القدس الشريف أن مكنت البطريرك فاليرجا من

(1) رؤوف أبو جابر، الوجود المسيحي...، ص62؛ الامير رود لف، المصدر السابق، ص34.

(2) قسطنطين بازيلبي: أصبح قسطنطين بازيلبي في سنة (1843م) قنصلاً لروسيا في بيروت وأشرف على

القنصليات الممثلة في حلب واللاذقية والقدس، ينظر: رؤوف أبو جابر، الوجود المسيحي... ص63.

(3) جريدة البشير، 2 تشرين الأول، العدد (962)، 1889، ص1.

(4) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 360، 1288هـ/1871م، ص8.

(5) عارف العارف، تاريخ القدس...، ص245؛ حلیم نجيم، المصدر السابق، ص2.

تقوية مركزه وتقديم الخدمات الرعوية إلى الجمعيات الكاثوليكية بشكل أفضل في مناطق الناصرة ونابلس والقدس الشريف وبيت لحم وغيرها من المناطق في فلسطين وشرق الأردن⁽¹⁾.

واستطاع إنشاء معهد اللاهوت في القدس الشريف، الذي بدأ التعليم فيه قبل نهاية سنة 1852م في بيت قريب من منزل البطريرك، بعد أن حصل عليه من حراس الأماكن المقدسة في نهاية سنة 1851م⁽²⁾، فكان فاليرجا البطريرك وبوتا القنصل الفرنسي مصدر إلهام للنشاط الفرنسي في القدس الشريف، إذ استطاعوا أن يهددوا مصالح بقية الدول الأوربية في المنطقة، وهذا ما أكده القنصل البريطاني فن (Fun)، الذي كان قنصلاً في القدس الشريف خلال المدة (1853م-1856م)، بقوله "حاول أول قنصل فرنسي قبل سنتين أن يرفع العلم الفرنسي فوق القنصلية، مما أدى إلى ثورة غضب لدى السكان، وأما القنصل في هذه الحقبة، فكان أميل بوتنا وصديقه البطريرك فاليرجا اللذين كانا من أنشط الجاليات الأوربية التي كانت تعمل من أجل خدمة مصالح دولتهم"⁽³⁾، فكان على قناصل الدول الأوربية التحرك بكل الإمكانيات لصد النشاط الفرنسي في القدس الشريف الذي بدأ يتعدى غير الكاثوليك، لتشهد خمسينيات ومستينيات القرن التاسع عشر صراعاً أوروبياً على الأماكن المقدسة.

لم يكنف نابليون الثالث بالأعمال التي قام بها البطريرك فاليرجا والقنصل بول أميل بوتنا التي خدمت المصالح الفرنسية في مدينة القدس الشريف، بل عمد إلى تشجيع رجال الدين، الجاليات، والإرساليات الكاثوليكية للهجرة من شتى بقاع العالم إلى مدينة القدس الشريف والإقامة فيها، إذ عدّ تعزيز الوجود الكاثوليكي في القدس الشريف من أكثر الأمور إلحاحاً للسياسة الفرنسية في الأراضي المقدسة، كما عمل على إثارة مسألة الأماكن المقدسة، وذلك

(1) عارف العارف، المفصل تاريخ القدس...، ص 531؛ للكزندر شولش، للمصدر السابق، ص 81.

(2) كانت للدار التي حصل عليها البطريرك يوسف في الاصل للخوافة دلود سليمان اللاتيني، وقد أعطاها الخوافة للبطريرك يوسف الذي جعلها وقف لخدمة البطريركية الكاثوليكية، وحولها فيما بعد إلى معهد اللاهوت، للمزيد ينظر: سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 342، 1275هـ/1859، ص 84.

(3) نقلًا عن: رؤوف أبو جابر، الوجود للمسيحي...، ص 63.

للحصول على امتيازات جديدة تكون بمثابة حاجز أمام المطالب الروسية في التمكين في الأماكن المقدسة⁽¹⁾.

جاءت الظروف بما تحدم مصالح فرنسا في المدينة، إذ أثرت مسألة حماية النصارى في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، بين روسيا وفرنسا والدولة العثمانية، ففي سنة 1847م فقدت من كنيسة المهد في بيت لحم نجمة مزخرفة بالنقوش الفضية فأتهم الأرثوذكس بسرقتها⁽²⁾، وعلى الرغم من أن التحقيق لم يتوصل إلى نتائج حاسمة، إلا أن الحكومة الفرنسية اتخذت من قضية اختفاء النجمة من كنيسة المهد ذريعة لمقاومة النفوذ الروسي في الشرق، وطلبت، استناداً إلى امتياز ممنوح لها ضمن معاهدة بلغراد⁽³⁾ سنة 1740م، توسيع حقوق الكاثوليك التقليدية، لكن روسيا هددت الدولة العثمانية بالحرب إذا ما أدخلت تعديلات على

(1) حميين لبيب، المصدر السابق، ص 74؛ أ. ج جرانث وهارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص 417؛ الكزاندر شولس، المصدر السابق، ص 336.

(2) لقد أحتفظ السرهبان الأرثوذكس بمفاتيح الكنيسة منذ سنة (1672م)، أما الكاثوليك فقد منعوا حق بناء كنيسة ملاصقة خاصة بهم، لكن أعطوا حق التمتع بحقوق المرور للوصول إلى المغارة المقدسة، ولتحديد المكان المقدس بدقة، وضعت نجمة فضية نقشت على الصخرة في المغارة التي يعتقد أن المسيح ~~تبع~~ ولد فيها، وفي سنة 1717م سمح لملك فرنسا لويس الخامس عشر (1715-1774م)، بوصفه حامى الكنيسة الكاثوليكية في الأرض المقدسة بتقديم نجمة هدية عوضاً عن النجمة القديمة، فوضع نجمة فضية كانت تحمل زهرة الزنبق، مما أثار غضب الارثوذكس وحمايتهم الروس، لان زهرة الزنبق كانت شعار ملوك فرنسا السابقين، فعدت روسيا ذلك تعدياً على حقوقها في الأرض المقدسة، وبقي الوضع بين الطرفين بين مد وجزر إلى أن تفجرت أخيراً في حرب مكشوفة عشية عيد الميلاد في سنة 1847م. ينظر: نادر العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، ج 2، مطبعة الأنشاء، دمشق، 1962م، ص 108؛ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه فارس ومثير البعلبكي، ط 11، بيروت، 1988م، ص 567-568.

(3) معاهدة بلغراد: تعد هذه المعاهدة من اهم المعاهدات التي وقعت بين فرنسا والدولة العثمانية بعد معاهدة 1535م، إذ جسد السلطان محمود الأول الامتيازات الفرنسية بشكل دائم، بعد أن قام السفير الفرنسي المركزي فيلنوف (Villeneuve) بوساطته المثمرة لصالح الدولة العثمانية في مؤتمر بلغراد سنة 1739م الذي بحث مشاكل الحدود بين الدولة العثمانية وروسيا، ومنعت الروس نتيجة لمعاهدة بلغراد من المتاجرة في البحر الأسود إلا بولسطة السفن العثمانية وذلك بضمنان فرنسا وتأييدها. ينظر:

Yilmaz Oztuna, op.cit.,v011, p.311; Amnon cohen, Palestine in the 18th centure, patterns of Government and Administration, The Hebrew university, Jerusalem, 1973, p.158.

الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، فرفضت الدولة العثمانية طلب فرنسا، استجابة لما أرادت روسيا⁽¹⁾.

بقي الوضع على حاله حتى سنة 1850م عندما أظهر نابليون الثالث اهتماماً بالمسائل الدينية لأسباب سياسية داخلية، أهمها⁽²⁾:

- 1- تعزيز الشعور الديني لدى الكاثوليك في فرنسا.
- 2- كسب ود كنيسة روما ولينال مباركتها في الأعمال التي سوف يقوم بها.
- 3- يقضي على الخصومات القومية والمطامع السياسية المثارة ضده داخل فرنسا.

ثم وجه مذكرة إلى السلطان عبدالمجيد الأول يطالب فيها استعادة الامتيازات الفرنسية القديمة في الأماكن المقدسة، وهدد باستخدام القوة لتحقيق ذلك، فاستجاب السلطان لطلب الإمبراطور الفرنسي ووافق بعد تردد ومماثلة على منح الرهبان الكاثوليك حقوقهم القديمة، وأن يعطوا المفاتيح الثلاثة الخاصة بالأبواب الرئيسة لكنيسة العذراء والسراديب القائمة تحت كنيسة المهد في بيت لحم، مما جعل السيطرة الفعلية للكاثوليك 'أما الروس فقد تمكنوا من إقناع الباب العالي بإصدار أمر بتدوين جميع حقوق الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في سجلات محاكم المدينة وعُد كل مطلب من مطالب الكاثوليك باطلاً⁽³⁾.

اشتدت الخلافات بين نيقولا الأول (Nicholas I)⁽⁴⁾ قيصر روسيا (1796-1855م) ونابليون الثالث إمبراطور فرنسا في سنة 1851م حول إدارة الأماكن المقدسة في القدس الشريف وبيت لحم، وعجزت الدولة العثمانية في التوفيق بين الطرفين، إذ هاجم القيصر نيقولا

(1) كارلتون هيز، للتاريخ الأوربي الحديث (1789 - 1914 م)، ترجمة: فاضل حسين، للموصل، 1987م، ص391؛ عبدالرؤوف منو، "العلاقات الروسية العثمانية"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ح (77-78)، بيروت، 1985، ص 26؛ محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص391.

(2) H.Temperley, England Land and Near East, The crimea, London, 1959, p26 ; Anderson, op.cit., p.200.

(3) للكزاندر ثولش، المصدر السابق، ص336؛ محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص391.

(4) نيقولا الأول (Nicholas I): وهو قيصر روسيا، نصب قيصراً سنة 1825م خلفاً لأخيه الكسندر الأول (1777-1825م)، بعد أن كان مسؤولاً عن الشرطة السرية، وقمع الثورة البولندية بقسوة سنة 1830م، وهو أول من أطلق مصطلح (رجل أوربا المريض) على الدولة العثمانية، توفي بعد نهاية حرب القرم (1853-1856م)، واستلم الحكم بعده أخوه الكسندر الثاني. ينظر: كارلتون هيز، المصدر السابق، صص 208-209.

الأول، بصفته المدافع عن الأرثوذكسية، سلطان الدولة العثمانية وأتمه بأنه لم يفلح في المحافظة على السلام في الأرض المقدسة، طالباً الاعتراف بحق روسيا في حماية النصارى الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية استناداً إلى بنود معاهدة كوجك كينارجي لسنة 1774م⁽¹⁾ لكن الإمبراطور نابليون الثالث أشار إلى أن حقاً مزعوماً كهذا يتناقض مع حقوق فرنسا القديمة التي حصلت عليها⁽²⁾.

بالمقابل طلب نابليون الثالث من السلطان أن يعلن وثيقة رسمية يؤكد فيها أحقية رجال الدين الكاثوليك في القدس الشريف بإدارة الأماكن المقدسة، بحسب الامتيازات التي وردت في معاهدة بلغراد 1740م، التي لم يعد رجال الدين الكاثوليك في القدس الشريف قادرين على التمتع بها بسبب الدعم الروسي للرهبان الأرثوذكس، وانشغال فرنسا بمشاكلها الداخلية وحروبها الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد أيدت الدول الكاثوليكية (مثل النمسا وأسبانيا وبلجيكا والبرتغال) مطالب الإمبراطور نابليون الثالث بهذه، فأضطر السلطان العثماني إلى الاستجابة إلى مطالب فرنسا، لكن هذه الخطوة التي أقدم عليها السلطان العثماني سببت امتعاضاً شديداً لدى القيصر الروسي نيقولا الأول، فطلب من الدولة العثمانية العدول عن ذلك القرار⁽³⁾.

لم تستجب الدولة العثمانية لطلب القيصر الروسي نيقولا الأول، فعين الباب العالي لجنة مشتركة من عدة أعضاء ينتمون إلى طوائف نصرانية مختلفة للنظر في هذه القضية، فأعطت اللجنة

(1) معاهدة كوجك كينارجي: وهي معاهدة عقدت بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية إثر حرب الأعوام الستة (1768-1774) التي انتصرت فيها روسيا، وقد عقدت في مدينة كوتشوك كينارجي في بلغاريا. كان ممثل روسيا في عقد المعاهدة الفيلد مارشال بيوتر روميانتسيف (Field Marshal Pyotr Rumyantsev)، بينما وقع عن الجانب العثماني موصل زاده محمد، جاءت تلك المعاهدة في 28 مادة ومادتين منفصلتين، ومثلت المعاهدة هزيمة للعثمانيين في صراعهم ضد الروس - إذ تعهدت الدولة العثمانية بكفالة حرية الأقليات بموجب المادة (رقم 7) من المعاهدة، فضلاً عن حصول روسيا على حماية الأرثوذكس في جميع الدولة العثمانية، للمزيد على المعاهدة وتفصيلها. ينظر: جوزيف أبو نهر، "المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني"، من بحوث المؤتمر الدولي خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحولات، جامعة القديس يوسف، بيروت، 2013 م، ص 24.

(2) W. Miller, The ottoman Empir and Its Successors (1801 -1924), London, 1966, p.295.

(3) بهجت حسين صبري، لواء القدس (1840-1873م)، المؤتمر الدولي للتاريخ بلاد الشام، فلسطين، 1م، القدس، مطابع الجمعية العلمية الملكية، جامعة اليرموك، 1983، ص 29-31.

بعد مشاورات واجتماعات عديدة الأولوية للكاتوليك في امتلاك عدة كنائس وأديرة في القدس الشريف، فعارضت روسيا هذه الاتفاقية، وهددت الباب العالي بالحرب في حالة قبول تنفيذها⁽¹⁾. أصرت فرنسا من جانبها على التمسك بحقوقها السابقة وقرارات اللجنة المشتركة الأخيرة، على اعتبار أن الدولة العثمانية هي التي شكلت هذه اللجنة فلا مجال لها إلا الإقرار بما وتنفيذ وصاياها الأخيرة بشأن حقوق فرنسا، وطائفة الكاثوليك في القدس الشريف⁽²⁾. لكن الدولة العثمانية لم تهتم لتهديدات روسيا⁽³⁾، وصدر في سنة 1852م الأذن للكاتوليك أن يستلموا مفاتيح البابين الشمالي والجنوبي لكنيسة بيت لحم وأن يضيفوا نجمة من الفضة عليها شعار فرنسا، يضعونها في مزار تلك المغارة، فعدت روسيا ذلك خرقاً لحرمتها، فطالبت تعويضاً على ذلك، وأمرت جنودها بالزحف جنوب الحدود العثمانية، وبعثت سفيرها منتسشيكوف (Mentehikov) إلى استانبول⁽⁴⁾، للمطالبة في حق روسيا في الحماية على أرثوذكس الشرق، ولما رفض الباب العالي هذا الطلب، أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في سنة 1853م متذرة بأنها اضطرت إلى ذلك بقصد الاحتفاظ في حماية النصارى الأرثوذكس⁽⁵⁾.

جاءت الظروف كما أراد نابليون الثالث، ولاسيما أن فرنسا لم تكن هي من أعلنت الحرب، فصرح في 2 آذار 1854م بأن فرنسا ليس لديها نية في التوسع، ولكنها سوف تشارك في الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، ومع الذين يتمنون انتصار القانون والعدالة⁽⁶⁾.

(1) وديع ابوزيدون، المصدر السابق، ص 255.

(2) مصطفى مراد الدباغ، المصدر السابق، ج10، ق2، صص 39-41.

(3) محمود عامر، "الأوضاع العامة للقدس في ظل الإدارة العثمانية"، مجلة دراسات تاريخية، ع(59-60)، دمشق، 1997م، ص 101.

(4) وديع ابوزيدون، المصدر نفسه، ص 255.

(5) الكزاندر شولش، المصدر السابق، ص 71.

(6) B.D.Dooch, "Acentury of historigrahy on the origins of the crimen war", American historical review, Jul, 1952, vol 27, No13, p.34.

في تلك الأثناء اتصلت فرنسا ببريطانيا، بشأن تقديم الدعم للدولة العثمانية ومساعدة السلطان العثماني في تنفيذ القرارات الخاصة بالأماكن المقدسة، فأستطاع نابليون الثالث إقناع الملكة البريطانية فكتوريا (Victoria) (1837-1901م)⁽¹⁾ بوجهة نظره.

فوقفت فرنسا وبريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية، وأعلنت الحرب على روسيا في 27 آذار 1854م، ووقفت بروسيا والنمسا على الحياد، وانتهت الحرب بانتصار الدولة العثمانية وحلفائها والتي سميت بحرب القرم سنة 1856م⁽²⁾.

لم يتناسى القناصل الدور الذي قام به نابليون الثالث من خلال وقوفه بجانب الدولة العثمانية في حربها ضد الروس (كما ذكرنا سابقاً)، وإليها يرجع الفضل الأكبر في الانتصار في تلك الحرب، فحجراً هذا العمل القنصل الفرنسي في تلك الحقبة بول أميل بوتوا وراح يطلب رفع العلم الفرنسي على دار القنصلية الفرنسية وتم ذلك سنة 1856م، واشترك القنصل والرعايا الفرنسيين الموجودين في المدينة في مظاهرات الفرح والسرور التي قامت في المدينة، وأقام حفلة دعا إليها جميع الموظفين الرسميين، فحفاء هؤلاء يبدلواهم الرسمية⁽³⁾.

وما أن أرتفع العلم الفرنسي على دار القنصلية، حتى أطلقت مدافع القلعة بإحدى وعشرين طلقة، وأدى هذا العمل إلى غضب أهالي القدس، وأوقعوا اللوم على أمير اللواء كامل باشا (1855-1858م) الذي كان متساهلاً في هذا الأمر والذي عرف عنه بضعف شخصيته مما أدى إلى كونه عرضة للخروقات التي كان قناصل الدول الأوروبية يرتبونها بها⁽⁴⁾.

(1) للملكة فيكتوريا (Victoria): ولدت فكتوريا في سنة 1819م، وتنتمي إلى أسرة هانوفر، أصبحت ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا (1837-1901 م) خلفاً لعمها وليام الرابع، ثم أضحت إمبراطورة الهند (1876-1901 م) أيضاً. كانت فيكتوريا آخر حاكم بريطاني يترك بصماته على الحياة السياسية في البلاد. يشار إلى حقبة حكمها بالعصر الفكتوري (The Victorian era) وهي حقبة تاريخية في المملكة المتحدة تميزت بكونها قمة للثورة الصناعية في بريطانيا وأعلى نقطة في الامبراطورية البريطانية، وهو يشير إلى مدة حكم الملكة فكتوريا بين 1837 و1901 توفيت سنة 1901 وخلفت العرش لأبنتها الوحيدة إدوارد السابع. ينظر: لئن تشرينشي، الملكة فيكتوريا، ترجمة: وديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، 1951م، ص 25-30.

(2) عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية، ص 31؛ وديع ابو زيدون، المصدر السابق، ص 256.

(3) عبدالعزيز محمد عوض، الاطماع للصهيونية في القدس، الموسوعة للفلسطينية، ق 2، م 2، مؤسسة أعمال الموسوعة، بيروت، 1990 م، ص 843؛ نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 137.

(4) عارف العارف، تاريخ القدس....، ص 213؛ الكزاندر شولس، المصدر السابق، ص 277.

نستنتج من سلوكيات القنصل ونوابهم أنها كانت تنمي عن رغبة قوية في التدخل في القدس الشريف ومن كافة النواحي، وهذا ما نلاحظه من الأعمال التي يقومون بها، إذ من المفروض أن يقتصر عملهم على رعاية أتباعهم والحرص على كسب راحتهم، ولكن الذي حصل هو تدخلهم بالصغيرة والكبيرة، والغريب في الأمر أن السلطات العثمانية في القدس الشريف لم تتخذ أي إجراء ضدهم، مما يدل على النفوذ الذي أضحووا عليه، وكان هذا بطبيعة الحال يصب في مصلحة فرنسا التي كانت تواقاً للحصول على هذا المركز، وفي هذا الوقت بالذات، الذي أتسم بانطلاق الاستعمار خارج أوروبا في ظل قيام الثورة الصناعية، وذلك للبحث عن أسواق لتصريف بضائعها⁽¹⁾.

جاء إصدار السلطان عبد الحميد التنظيمات العثمانية في سنة 1856م عنواناً توجه لدى الجميع للقبول بالأمر الواقع، إذ أكدت المادة التاسعة منه على أن "سلطان الدولة العثمانية قد تفضل بإصدار منشور غايته إصلاح ذات بينهم وتحسين أحوالهم بغض النظر عن اختلافهم في الأديان والجنس، وأخذ في ذمته مقصده الخيري نحو النصارى القاطنين في بلاده وحيث كان من رغبته أن يبدي شهادة جديدة عن نية، لذلك عزم على أن يطلع الدول المعاهدة بذلك المنشور الصادر عن طيب نفس منه"⁽²⁾.

وأمام تضارب المصالح بين الدول الأوروبية رأت فرنسا ضرورة زيادة العمل للمحافظة على الوضع في القدس الشريف، والحيلولة دون استئثار دولة من الدول الأوروبية بالسلطة في المدينة، ولكن الدبلوماسية الفرنسية في هذه الأثناء لم تكن بالوضع الذي يسمح لها في الدفاع عن حقوقها أمام الدبلوماسية البريطانية، لذلك كان على فرنسا أن تتخذ سياسة جديدة للحفاظ على مصالحها في القدس الشريف، فظهرت دعوة داخل فرنسا في المدة ما بين التنظيمات العثمانية حتى أواخر القرن التاسع عشر تدعو إلى ضرورة استعادة الأماكن المقدسة في القدس الشريف، في مقابل حث الكاثوليك في غرب أوروبا إلى القيام برحلات حج منظمة إلى الأرض

(1) ردينة جميل صدقي عبد المجيد، للقدس تاريخ وحضارة، مكتبة الفلاح، بيروت، 2004 م، ص 116-124؛ نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 137.

(2) نقلاً عن: سلوى علي مولاد، وثائق أهل النمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983م، ص 107.

المقدسة، وجرى خلال تلك الحقبة بوجه خاص تنشيط تراث الحروب الصليبية، وبات يبشر بتاريخها في صورة مثالية، من خلال تكريس بعض المجالات الفرنسية جزءاً معتبراً من أعمدها لهذا الموضوع، وكان يراد من ذلك إلهاب المشاعر النصرانية والعمل على استعادة الأرض المقدسة من العثمانيين "الفاصين" بحسب زعمهم⁽¹⁾.

إذ كتب فرنسي معاصر لحرب القرم قائلاً " ما أسعد العيون التي ستري القدس بل الشرق كله خاضعاً مرة أخرى لدولة الصليب، وكما كان الأمر من قبل في زمن الحروب الصليبية المجيدة فما هي فرنسا تنال اليوم ثانية دور طليعة الشعوب، أن فرنسا ستحذو الآن مرة ثانية أداة بيد الرب لتنفيذ خطته"⁽²⁾.

في حين أعلن أحد فرسان القبر أن مصير نصارى الشرق لم يتحسن تحسناً جوهرياً بعد الحرب الأهلية في لبنان، ومذبحة النصارى في دمشق سنة 1860م، وهي المذبحة التي أدت إلى تدخل فرنسا عسكرياً، وأن حملة فرنسية جديدة أصبحت ضرورية، إذا كان له أن يرى راية الحملة الصليبية وهي تحلق ثانية فوق أسوار القدس⁽³⁾.

وكتب مرشد روجي للحجاج النصارى يحمل اسم دي داماس (de damas)، وكانت كتاباته تصدر في فرنسا في صحف وجرائد عديدة، بقوله " ما أسعد تلك الأيام وكيف يحكون على فتور هذا الزمان، أنه لمن سوء الطالع أنه حلم الحروب الصليبية لم يولد وفيه قابلية الحياة، أن الاستيلاء وحده لا يكفي فلكي تحافظ على ما تستولي عليه يجب أن تستعمر،.... يبدو أنه حانت الآن خطة التمسك بتراث الحروب الصليبية... أن السلطان لم يبق طويلاً على المدينة المقدسة، وربما سيشهد المرء حتى في نهاية القرن التاسع عشر نظراً جديداً للصليب"⁽⁴⁾، وأقام هذا المرشد مع فريق من الحجاج احتفالاً دينياً في بقايا كنيسة نصرانية قرب القدس الشريف، وقد لاقت هذه الدعوة إقبالاً كبيراً لدى الكاثوليك غرب أوروبا، ولاسيما الفرنسيين، ففي سنة 1882م نظم رحلة إلى القدس الشريف كانت نداءً من حيث الضخامة والتنظيم للحشد

(1) محمد رجائي ريان، " القدس في العهد العثماني (1516 - 1917 م)، من كتاب: القدس عبر العصور، أريد،

2001م، ص 254-255؛ علي حسون، العرب والدولة العثمانية، ص 207.

(2) نقلاً عن: الكزاندر شولش، المصدر السابق، ص 81.

(3) المصدر نفسه، ص 81.

(4) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 82.

الجماهيري للحجاج الروس، وقد اشترك في رحلة الحج المذكورة أكثر من ألف كاثوليكي من غرب أوروبا، وكان كلٌّ مشتركٍ يحمل الصليب الأحمر، إلى جانب الأعلام التي الصق عليها عبارة "هذه مشيئة الله" وكتب قائلاً "أن الحجاج كانت لهم مقاصد الصليبيين ذاتها؟ وإنما بمعنى أكثر شمولاً وبأسلحة غير دموية"⁽¹⁾.

لم تطرأ على مكانة القدس الشريف الدولية وأماكنها المقدسة أي تغيير إلى أن تازم الوضع الدولي أثر النزاع المسلح بين روسيا والدولة العثمانية سنة 1877-1878م، والذي كاد أن يطيح باستقلال وسيادة الدولة العثمانية، لولا تدخل بريطانيا سياسياً وعسكرياً⁽²⁾.

اجتمع على اثر ذلك ممثلو الدول العظمى في برلين في شهر تموز 1878م لإعادة النظر وإلغاء معاهدة سان ستيفانو⁽³⁾ الثنائية التي وقعتها الدولة العثمانية وروسيا في آذار 1878م، أما فرنسا صاحبة الامتيازات الدينية في فلسطين، فإنها اشترطت لاشتراكها في مؤتمر برلين أن تبقى القضايا المتعلقة بالأماكن المقدسة في القدس الشريف خارج جدول ونطاق المناقشات، وكان لها ما أرادت إذ اتفق مندوبو الدول على صيغة تعاد بموجبها امتيازات فرنسا التقليدية والدولية مع توسيع صلاحيات بقية الدول العظمى، فيما يخص الحماية الدولية للأشخاص ورعايا الدول الأجنبية، فضلاً عن مؤسستهم الدينية، فأدرجت نتيجة لهذه المفاوضات في المادة 62 من معاهدة برلين الحقوق الراهنة (Status qu) لكل الدول الموقعة على هذه المعاهدة ولاسيما فيما يخص الامتيازات الفرنسية، وبقية الوضع الراهن للحقوق الكنيسة حتى قيام الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 83-86.

(2) محسن حمزة حسن حسين العبيدي، الأزمة البلقانية (1875-1878م)، دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الأوروبية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001م، ص 42.

(3) معاهدة سان ستيفانو: وهي معاهدة عقدت بين روسيا والدولة العثمانية في (3 آذار 1878) وكانت بمثابة إقرار دولي بوجود قضيتة أرمنية. ذلك لأن هذه المعاهدة دعت إلى مساعدة الشعب الأرمني، وتجنبيه الإعتداءات المتكررة عليه داخل أرمنيا للتركية، كما أنها مكنت روسيا من السيطرة على مناطق واقعة في أرمنيا للتركية: باطوم، أردهان، قارص، لشكرده، غير أن مجمل بنود معاهدة "سان ستيفانو" سقطت نتيجة للمساومات الدولية على الحقوق الوطنية للشعب الأرمني. للمزيد عن هذا الموضوع . ينظر: ، المصدر نفسه ، ص 42.

(4) ريدنة جميل صنقي عبد المجيد، المصدر السابق، ص 118 ؛ محمد حسين محاسنة وآخرون، المصدر السابق، ص 253.

من ذلك نستنتج أنه على الرغم من أن فكرة فرنسا حول الحماية الدينية للكاثوليك قد تعرضت لبعض الهزات في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بسبب الأوضاع الخارجية والهزائم التي منيت بها فرنسا والتي أثرت سلباً على مركزها داخل القارة الأوروبية وخارجها، إلا إن مركزها في القدس الشريف ظل غير متنازع عليه بشأن حماية الأقليات الدينية في المدينة.

ووجه الدلالة في ذلك ان بريطانيا في سياق التخطيط لما بعد الحرب العالمية الأولى وجدت نفسها، كما كانت الحال من قبل، إزاء ادعاءات فرنسية عديدة في القدس الشريف، وكانت الوسيلة الأنجح للحفاظ على مشاريعها في بلاد الشام بشكل عام، والقدس الشريف بشكل خاص، وهذا ما أكده لامي (lamy) في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة إلى مركز فرنسا في شرقي البحر المتوسط فيقول "خلافًا لتفوقنا السياسي وصدارتنا التجارية فإن حمايتنا الدينية لم تخيب توقعنا"⁽¹⁾.

هكذا لم تعد مشكلة الأماكن المقدسة في القدس الشريف خلافاً كنائسياً وطائفياً داخلياً بين النصارى فقط، وإنما أصبحت غطاءاً للتدخل السياسي والأطماع الاستعمارية من قبل الدول الأوروبية التي كانت ترغب في أن تنال شيئاً من التفسخ العثماني الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى مع دخول القرن العشرين، وقد تمحورت الخلافات الطائفية بالدرجة الأساسية حول كنيسة القيامة، إذ دار الخلاف حول أولوية الدخول إلى الكنيسة، وإقامة الشعائر الدينية والأشراف على الخدمات اللازمة لها لأي طائفة، ومحاولة كل طائفة جذب أفراد طائفة أخرى إليها⁽²⁾.

ولما كانت الدول الأوروبية غير متفقة على رؤية واحدة في الموقف تجاه النصارى بسبب تشابك المصالح بينهما واختلافها، فقد بدأت كل دولة تدعم طائفة معينة لتحقيق مصالحها فأدى ذلك إلى تفكيك نظام الملل العثماني وإحلال النظام الطائفي بدلاً منه⁽³⁾.

والذي ساعد هذا الخلاف على الظهور في الدولة العثمانية هي الإجراءات التي كانت تتخذها الدولة، فقد كانت تصدر فرمان يكون أحياناً إلى جانب طائفة، ثم ما تلبث أن تصدر

(1) عارف العارف، تاريخ القدس...، ص 213.

(2) جوزيف حجار، القدس ماضيها وحاضرها...، ص 44.

(3) مصطفى وليد، القدس، سكان وعمران، مركز القدس للأعلام والاتصال، القدس، 1997م ص 8-23.

فرماناً آخر لصالح طائفة أخرى، ولا ننس التدخلات الأجنبية (القناصل) التي كانت تؤدي إلى عدم اتخاذ الدولة إجراءً حاسماً ضد هذه الخلافات وحلها⁽¹⁾، إلى جانب المشاكل التي كان يقوم بها القناصل، من خلال إشعال فتيل الفتنة والعمل على عدم استقرار الأوضاع في المدينة ليمارسوا أعمالهم بما يخدم دولهم فضلاً عن الضغوطات التي كانوا يمارسونها ودولهم على السلطات العثمانية لتسهل إصدار فرمانات الخاصة التي تميز هذه الطائفة أو تلك وضع يدها على الأماكن المقدسة في القدس الشريف⁽²⁾.

(1) زياد عبدالعزيز المنفي، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (1246-1336 هـ/1831-1918م)، ص227.

(2) أحمد حسين عبدالمصدر السابق، ص276.

الفصل الثاني

**الأهمية الاقتصادية للقدس الشريف
وانعكاس ذلك على دور القنصل في
النشاط الاقتصادي الفرنسي فيها**

الفصل الثاني

الأهمية الاقتصادية للقدس الشريف وانعكاس ذلك على دور الفناصل في النشاط الاقتصادي الفرنسي فيها

المبحث الأول

الأهمية الاقتصادية لمدينة القدس الشريف

كان الجانب الاقتصادي في القدس الشريف أقل شأنًا من الجوانب الحضارية والدينية والاجتماعية والفكرية والإدارية والعمرانية، ويعود سبب ذلك كون المدينة تفتقر إلى أهم مقومات الزراعة وهي الأتجار، إذ اعتمدت على بعض العيون التي كانت لا تنفع للزراعة، فضلاً عن بعض الآبار التي كانت منتشرة هنا وهناك، لكن رغم ذلك النقص حاول سكان القدس الشريف التأقلم مع الوضع من خلال محاولتهم تفعيل الجانب الاقتصادي بالإمكانيات المتاحة، وقد ساعد عاملي المناخ والأرض في نشوء حياة اقتصادية في المدينة رغم النقص في مردوداتها، فقد كان يسود القدس الشريف مناخ البحر المتوسط، إذ تتعرض في الشتاء إلى رياح عكسية غربية تؤدي إلى سقوط الأمطار والثلوج ولكن ليس بشكل مستمر، بينما تتعرض في الصيف إلى رياح شمالية وشمالية شرقية جافة، أما في فصلي الربيع والخريف، ولاسيما بين شهري نيسان وحزيران، وشهري أيلول وتشرين الأول فتهب رياح شرقية حارة جافة⁽¹⁾.

أما العامل الثاني فهو خصوبة أرضها التي تتراوح ما بين الطينية الحمراء والكلسية، وساعد تنوع تضاريسها ما بين جبال وسهول إلى تنوع الزراعة فيها، إذ زرعت المناطق الجبلية بالأشجار المثمرة، بينما زرعت المناطق السهلية بالحبوب، وساعد المناخ المعتدل والتربة الخصبة على تربية أنواع مختلفة من الحيوانات والطيور، وقد أدى ذلك إلى إنشاء عدد من الصناعات التي تدخل المواد الزراعية الخام في إنتاجها، إذ ساهمت مع غيرها من الصناعات في ازدهار الحياة

(1) حبیب البوفی، سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر، كما وصفها مشاهير الغربيين، ج2، المطبعة المخلصية، صيدا، 1949 م، ص ص70-71؛ محمد سلامة النحال، المصدر السابق، ص ص26-32.

الاقتصادية⁽¹⁾، وسنحاول أن نعرج على كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية في القدس الشريف لنعرف من خلالها على ما تتمتع به هذه المدينة من مزايا اقتصادية إلى جانب أهميتها الدينية ونبدأ بالجانب الزراعي:

1- الزراعة:

يعد قطاع الزراعة من أضعف القطاعات الإنتاجية في المدينة⁽²⁾، ويعود سبب ذلك (كما أوضحنا مسبقاً) لعدم وجود الأتجار، ولم يكن هنالك سوى عيون لا تنتفع الزراعة بها، وكانت أشجارها، أن وجدت، فهي التي تتحمل الجفاف كالزيتون والتين ، أما الحبوب والخضراوات، فإنما تتوقف زراعتها وإنتاجها على الأمطار، فإذا قلت الأمطار شح المحصول⁽³⁾.

ساهمت ظروف أخرى في إضعاف قطاع الزراعة في القدس الشريف تمثلت بضيق الأراضي الزراعية التابعة لها، واقتراب أراضي بعض القرى من أسوارها، فضلاً عن طبيعتها الوعرة⁽⁴⁾، وقد عانت الزراعة من مشاكل أخرى منها ما يتعلق بالملكية⁽⁵⁾ والضرائب⁽⁶⁾، والآفات الزراعية⁽⁷⁾، ومنها ما يتعلق بالجفاف⁽⁸⁾.

يعد شجر الزيتون من أكثر الأشجار انتشاراً في المدينة وذلك لملائمة المناخ لزراعته وشدة تحمّله للجفاف، كونه مادة رئيسة لغذاء السكان، ولاستعماله في أغراض أخرى كصناعة السبج

(1) Karl Baedeker, Jerusalem and its surrounding, Oauta, 1976, p.34.

(2) جريدة الكرمل، حيفا، يوجد منها نسخة ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الأردنية / قاعة المصغرات الفلمية، ع 1223، 25 شباط، 1927م، ص6.

(3) فاطمة الطراونة، الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقدس العثمانية والتدخل الأوربي فيها في العصر الحديث والمعاصر، دم، دت، ص38، نقلاً عن: موقع مركز الدراسات للفلسطينية، www.palestino-studies.org

(4) جريدة الكرمل، العدد (1562) ، 11 آذار، 1931م، ص4.

(5) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 407، الصادر بتاريخ 1330هـ/1912م، ص177-178.

(6) المصدر نفسه ، ص177-178.

(7) جريدة البشير، بيروت، يوجد منها نسخة ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الأردنية / قاعة المصغرات الفلمية، للعدد (401، 2) حزيران، 1878م، ص4؛ جريدة البشير، بيروت، للعدد (1635، 29) شباط، 1904م، ص3.

(8) جريدة البشير، بيروت، للعدد 395، 6 شباط، 1877م، ص6.

والتحف والصابون الذي اشتهرت به مدينة القدس الشريف، لذلك كانت لا تكاد تخلو زراعته في أي منطقة أو قرية من قرى القدس الشريف⁽¹⁾.

تأتي زراعة الحمضيات بالمرتبة الثانية بعد زراعة الزيتون والتي كانت تنتشر زراعة بساينه في مدينة القدس الشريف وقرائها، فضلاً عن انتشاره حول مدينة يافا في السهل الساحلي⁽²⁾، إذ شهدت زراعته تطوراً كبيراً بعد سنة 1830م، ومن خلال دخولها (الحمضيات) التجارة الدولية، ولاسيما بعد تحسن وسائل التصدير من خلال تغليف البرتقال وتعبئته بصناديق خشبية للحفاظ عليه خلال عمليات النقل، واستطاعت مدينة يافا سنة 1875م من تصدير كميات كبيرة منها للحدول الأوربية مثل (فرنسا وألمانيا وروسيا)⁽³⁾، وكان البرتقال الشموطي، الذي يشبه البيضة وذا القشرة السمكية مناسباً للتصدير والنقل لمسافات طويلة أكثر من غيره، أما البرتقال الأصغر حجماً والمعروف بالبلدي فمعظمه يستهلك في السوق المحلية⁽⁴⁾.

اشتهرت القدس الشريف بزراعة الكروم وبكميات كافية للتصدير، بعد أن لقي رواجاً كبيراً لدى الأوربيين الذين استعملوه في صناعة المشروبات الروحية، ومن المنتجات الزراعية المهمة التي بدأت تزرع في القدس الشريف ولكن بوقت متأخر من القرن التاسع عشر والتي ازدهرت بسرعة كبيرة⁽⁵⁾، ونالت اهتمام الأوساط الأوربية زراعة التبغ والذي تنافست على أنتاجه جميع الدول الأوربية، ودفعت أموال كثيرة لدعم إنتاجه⁽⁶⁾، فضلاً عن إنتاج محاصيل زراعية أخرى كانت تستهلك محلياً كالتين والذرة والحنطة والشعير والعدس والخضراوات،

(1) زياد المدني، "الزراعة في مدينة القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي (1800_ 1900م)"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م، ص 26.

(2) بعد سنة 1830م دخل الاقتصاد الفلسطيني في عهد جديد، إذ أصبحت يافا بدلاً من عكا ميناء النقل والعبور الرئيسي، وجذبت إليها كبار التجار من مختلف المناطق، فدفق ذلك تجار يافا إلى استثمار أموال طائلة، إلى جانب تجارة الاستيراد والتصدير، في زراعة أشجار البرتقال وإنشاء البيارات المعدة لزراعته لتتصدر هذه الزراعة الاقتصاد الفلسطيني. ينظر: محمود يزبك، "برتقال يافا وأثره في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مدينة يافا ومحيطها في القرن التاسع عشر"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م، ص 6.

(3) علي حسن اليواب، موسوعة يافا الجميلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ج 2، ص 67.

(4) إحسان عباس، "الحياة العمرانية والثقافية في فلسطين في القرن السابع عشر (1010-1112هـ)"، مجلة المستقبل العربي، العدد (3)، ص 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979 م، ص 136.

(5) محمود يزبك، المصدر السابق، ص 7.

(6) فاطمة الطراونة، المصدر السابق، ص 37.

وأستفادت مدينة القدس الشريف من نشاط المدن والقرى المجاورة للمدينة والتي تعد تابعة إدارياً لها، فقد قدمت هذه المدن والقرى الكثير من المنتجات الزراعية التي ساعدت على سد العجز الحاصل في إنتاجها الزراعي، لا سيما فلاحات بيت لحم وقرى أرتاس والخضر وبتير ووادي فوكين اللاتي كن يحملن إنتاجهن اليومي إلى السوق في المدينة ويعبئه هناك⁽¹⁾.

2- الصناعة:

اعتمدت الصناعة في القدس الشريف على المواد الخام الموجودة في المدينة والقرى المجاورة لها، أو المواد التي استوردت من خارج القدس الشريف⁽²⁾، وقد تعددت الصناعات في المدينة فمنها ما يصنع لسد الحاجة والاستهلاك المحلي كصناعة المواد الغذائية، الخشبية، الحديدية وغيرها، ومنها ما يصنع للتصدير، وأهمها صناعة الصابون الذي ازدهرت صناعته بشكل كبير جداً وذلك لوفرة زيت الزيتون ومادة القلي المستوردة من البلقاء وشرق الأردن، وهي مادة عرفت باسم (البلس)، وتستخرج من نوع من الأعشاب يطلق عليها العرب اسم الاشنان، إذ كانت تجمع وتحرق ويستخدم رمادها في صناعة الصابون، لذلك عرفت هذه المادة بعشبة الصابون⁽³⁾، وكذلك صناعة النسيج والخياطة التي شهدت ازدهاراً كبيراً في القدس الشريف وساعد على انتشارها توفر المواد الخام اللازمة لها من الصوف والشعر لوفرة الثروة الحيوانية في المدينة⁽⁴⁾.

هناك بعض الصناعات المرتبطة بالجانب الديني للمدينة، وتأتي صناعة الشموع في مقدمتها، فقد أستعمل النصارى الشموع في الأديرة والكنائس، وأقبل عليها آلاف الحجاج من

(1) عبدالكريم رافق، بحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في بلاد الشام، دم، دمشق، 1985، ص 74-75؛ إبراهيم أبو رميس، الزراعة في بيت لحم وقراها في القرن التاسع عشر، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م، ص 29.

(2) حبيب البوفي، المصدر للمبليق، ص 90؛ زياد المنفي، الزراعة في القدس....، ص 35.

(3) ليونهارت راوولف، رحلة المشرق إلى العراق وسوريا وفلسطين سنة 1573م، ترجمة: سليم طه التكريتي، دار الحرية، بغداد، 1978م، ص 34-35؛ كامل جميل العسلي، القدس تحت حكم العثمانيين، الحلقة الأولى، مجلة القدس للشريف، السنة (4)، ع(56)، 1989م، ص 38-39.

(4) أحمد حامد إبراهيم القضاة، نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص 306-307.

الفرنسيين والروس واليونان والأرمن والأقباط الذين كانوا يأتون لحضور احتفال سبت النور، وقد دفع رواج هذه الصناعة في القدس الشريف وزيادة الطلب عليها ولاسيما في الاحتفالات الدينية معظم النصارى إلى إقامة شركة لإنتاج الشموع تكونت من إلياس الهوبي وياقوب الهوبي وغيرهم⁽¹⁾، ومن الصناعات الأخرى التي ارتبطت بالجانب الديني هي صناعة التحف الدينية التي تخص الحجاج من كلا الديانتين (المسلمون، النصارى)، وقد شملت صناعة السبج⁽²⁾، والصلبان والصدف والعظام⁽³⁾، والتحف الصغيرة المصنوعة من خشب الزيتون التي تمثل شكل قبة الصخرة وكنيسة القيامة⁽⁴⁾، وبعض المصنوعات الجلدية والمطرزات البدوية⁽⁵⁾.

شهد قطاع الحرف والصناعة تقدماً ملحوظاً في المدينة بعد سنة 1840م، ويعزى سبب ذلك إلى زيادة الطلب على منتجاتها بفضل أنماط الاستهلاك السائدة، وارتفاع مستويات المعيشة، وارتباط جزء كبير منها بالحجاج والزوار الوافدين لزيارتها وانفتاحها على الأسواق المحلية والإقليمية والدولية أمام منتجاتها ولاسيما الصابون المقدسي الذي استطاع بروائحه العطرة، وأشكاله الدائرية المميزة، أن يحظى باهتمام الحجاج والزوار والمستهلكين في الأسواق الأوروبية⁽⁶⁾.

فضلاً عن الدور الذي قامت به بعض الأسر التجارية المعروفة، أمثال آل الخالدي، آل طوقان، آل سمحان، آل البراغثة وآل الخواجة وغيرهم، والتي فهمت روح الاقتصاد وامتازت بحسن الاستدبير وبعد النظر، فاستقدموا الصناع المهرة من حلب، حماة، حمص، دمشق وإستانبول، وفتحوا الورش والمتاجر في المدينة، ووفروا للأهالي ما يحتاجونه من المواد الأساسية، ونتيجة لذلك ازدهرت أسواق القدس بمختلف أنواع السلع سواء المصنوعة في المدينة أم المستوردة من دمشق وحلب وغيرها من المدن المشهورة، وباشر التجار بتصدير الفائض من الإنتاج إلى الدول المجاورة⁽⁷⁾.

(1) سجلات محكمة القدس للشرعية، سجل رقم 290، الصادر بتاريخ 1227هـ / 1812 م، ص 93.

(2) سجلات محكمة القدس للشرعية، سجل رقم 283، الصادر بتاريخ 1216هـ / 1802م، ص 129.

(3) سجلات محكمة القدس للشرعية، سجل رقم 297، الصادر بتاريخ 1234هـ / 1819م، ص 197.

(4) سجلات محكمة القدس للشرعية، سجل رقم 355، الصادر بتاريخ 1285هـ / 1868م، ص 153.

(5) الكزاندر شولش، المصدر السابق، ص 161.

(6) فاطمة الطرلونة، المصدر السابق، ص 38.

(7) Yehosh Ben-Arieh, Jerusalem in the 19th century (The old city), St. Martin's press, New York, 1984, p.167.

ومن الجدير بالذكر انه بالرغم من إغراق أسواق المدينة بالسلع المستوردة، فإن صناعة القدس الشريف بقيت خارج أطار المنافسة، وذلك بسبب اعتمادها على الموارد الأولية المحلية كزيت الزيتون، ونواته وأخشابه التي تدخل في صناعة الهدايا والتحف والصلبان التي تخص الجانب الديني، والتي لقيت إقبالاً لدى النصارى الأوربيين، ليس لقيمتها المادية بل لقيمتها المعنوية، لأنها من بيت المقدس⁽¹⁾.

3- التجارة:

شكلت التجارة بفرعيها (الداخلية والخارجية) عصب الحياة الاقتصادية لسكان القدس نظراً لارتباطها بأنماط استهلاكية، وقد ساعدت ظروف كثيرة إلى اهتمام سكان المدينة بالتجارة، فكان للموقع الجغرافي أثر كبير في الجانب التجاري، إذ كانت القدس تقع على طريق القوافل التجارية بين -القاهرة- دمشق -الحجاز⁽²⁾، كما أدى استتباب الأمن بعد عام 1840م⁽³⁾ وقلّة الاضطرابات، وعدم تأثرها بالحرب الأهلية منذ اشتعالها في لبنان⁽⁴⁾ حتى تم إخمادها عام 1860م، نظراً لمواقف أعيانها المحايد ومكاتها المقدسة⁽⁵⁾.

(1) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 372، الصادر بتاريخ 1301هـ/ 1883م، ص2.

(2) مؤلف مجهول، حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، تحقيق: اسد رستم، ج1، المطبعة السورية، القاهرة، 1927، ص14.

(3) هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص 37-39؛ حبيب لبيب، المصدر السابق، ص 95-98؛ محمود ثابت الشاذلي، المعاملة الشرقية، المصدر السابق، ص 69-75.

(4) للحرب الأهلية اللبنانية: هي حرب أهلية حدثت بين الدرّوز والموارنة، كانت بدايتها بأن ثار الفلاحون للموارنة على الإقطاعيين اللبنانيين الدرّوز، وانتهت بموجة من الحرق والنهب المتبادل شملت جميع أنحاء لبنان وامتدت إلى بعض المدن السورية، مما أثار الرأي العام الأوربي بشكل عام والفرنسي بشكل خاص، الأمر الذي جعل إمبراطور فرنسا نابليون الثالث يطلب من الدول الأوروبية الكبرى عقد مؤتمر لبحث الوضع الناجم في بلاد الشام، وتم عقد المؤتمر في باريس بتاريخ 3آب 1861م، إذ ضم مندوبين عن كل من فرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا وبريطانيا، ومندوب عن الدولة العثمانية، وانتهى الاجتماع بوضع بروتوكول تقرر بموجبه توجيه حملة عسكرية أوربية يبلغ تعدادها 12 لاف جندي، على أن تقدم فرنسا نصف العدد، للمزيد عن الحرب الأهلية اللبنانية وأسباب قيامها، واهم نتائجها، ينظر: مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص34؛ عبدالكريم رافق، "العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام، معطيات وثائق للمحاكم الشرعية في مدن حلب"، من بحوث مؤتمر آذار، بيروت، 2004م، ص103؛ ياسين مسويد، فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا (1860-1861م)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992م، ص5.

(5) مسعود ضاهر، "الزراعة في بلاد الشام في القرن التاسع عشر من خلال تقارير امريكية"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م، ص10.

فضلاً عن اهتمام العثمانيين بالمدينة من خلال ترميم الخانات، التي هي مؤسسات تجارية لاستقبال التجار وبضائعهم ومكان لعقد الصفقات التجارية، فادى ذلك بالمقابل إلى دخول تجارة القدس الشريف معترك التجارة الخارجية على نطاق واسع⁽¹⁾، فشهدت المدينة منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتعاشاً اقتصادياً وازداد حجم النشاط التجاري الداخلي، وانعكس ذلك على مختلف الفئات الاجتماعية في المدينة وان كان ذلك بشكل متفاوت⁽²⁾.

حقق اقتصاد المدينة نقله نوعية إلى الأمام في ظل حركة التنظيمات العثمانية⁽³⁾، وما واكبها من استتباب للأمن، وفرض مركزية الدولة، ونمو قطاعها الإنتاجية والتمثلة بالخدمات والزراعة والصناعة والحرف والتجارة وانفتاحها المحلي والإقليمي والدولي، الأمر الذي ترك بصمات واضحة المعالم على بنائها الاجتماعي، فأدت سياسة التسامح والمساواة التي تبنتها الدولة العثمانية مع الطوائف والجناليات غير المسلمة في ظل هذا النظام الجديد إلى اشتغال معظم سكان القدس الشريف في التجارة بفرعيها الداخلية والخارجية، وكان الدور الرائد للنصارى الذين عمل بعضهم كوكلاء ووسطاء تجارين للدول الأوروبية فحققوا بذلك أرباحاً وجنوا الثروات⁽⁴⁾.

فضلاً عن استفادات هؤلاء من الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية في القدس الشريف، إذ كان أتباع تلك الدول يعفون من بعض الضرائب بفضل حماية القناصل لهم، مما أدى إلى تركيز التجارة في أيديهم، وكانوا يصدرن بضاعتهم إلى أوروبا عن طريق ميناء يافا الذي يعد الميناء الرئيسي من موانئ فلسطين والذي شهد حركة تجارية انعكست

(1) زياد عبدالعزيز المدني، مدينة القدس وجوارها في اواخر العهد العثماني (1831-1918م)، د.م، عمان، 2004م ص151.

(2) امين ابو بكر مسعود، ملكية الاراضي في متصرفية القدس 1858-1918، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، 1996، ص220.

(4) Roderic. H. Davison, Reform in the Ottoman Empire (1856-1876), Princeton university, New Jersey, 1963, p.3.

أنكه لهارد: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة: محمود عامر، دار الزمان، 2008م، ص40-45؛ محمد عصفور سليمان، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي (1839-1908م)، أطروحة دكتوراه (غير منشور)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م، ص28-43.

(4) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 329، الصادر بتاريخ 1262هـ/ 1846م، ص20.

على القدس الشريف، إذ استغل أهالي القدس الشريف مواسم الحج للقيام بعملية التبادل التجاري وبيع بضائعهم المحلية على الوافدين إلى المدينة، والذين كانوا يأتون من مختلف الولايات العربية والأجنبية⁽¹⁾.

ويذكر الرَّحالة كنفليك (Alexander William Kinglake)⁽²⁾ الذي زار القدس الشريف بمجودود 1834-1835م " أنه يوجد سوق لمتنوعات متنوعة بالقرب من باحة كنيسة القيامة، والدروب المؤدية إليها، إذ يجلس البائعون من النصارى على الأرض لبيع الشمع والصلبان الدينية والمسابح للحجاج، وكان هذا السوق يشكل شبكة من العلاقات بين جميع الفئات، وهناك الباعة المتجولة في ساحة الكنيسة الذين كانوا يبيعون البضائع والهدايا"⁽³⁾.

ووصف كنفليك تجارة النصارى بتجارة الصليب والسبحة، وذكر بأنها أعالت سكان القدس الشريف، وإن الباحة الصغيرة أمام مدخل كنيسة القيامة مستعملة باستمرار كسوق صغيرة بمجموعة متنوعة من التحف، والتي يرجع بها الحجاج إلى أوطانهم، وهناك يعطونها لأسرهم وأصدقائهم لأنها من القدس الشريف⁽⁴⁾، بالمقابل كان الكثير من هؤلاء الحجاج هم عبارة عن تجار، فكانوا يعرضون بضائعهم على النصارى في القدس الشريف ويتم التبادل التجاري بينهم وبين سكانها⁽⁵⁾.

وانعكس التنوع التجاري وعلاقات القدس الشريف الخارجية على تنوع العملة، إذ كان الحجاج والتجار يأتون القدس الشريف وهم يحملون عملات بلادهم الأصلية معهم، مما حدا

(1) فاطمة الطراونة، المصدر السابق، ص38.

(2) وهو مؤرخ بريطاني قام بجولة في الشرق الأوسط في حقبة الحكم المصري لبلاد الشام، وقام بتسجيل مجموعة من مشاهداته في كتابه للموسم (رحلة كنفليك إلى الشرق 1834-1835م) ولمعرفة المزيد عن الكتاب الإنجليزي الكسندر ويليام كينفليك ورحلته إلى الشرق، ينظر: كنفليك، رحلة كنفليك إلى الشرق 1834-1835م، ترجمة: محمود العالدي، عمان، 1971، ص82-97.

(3) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص82-97.

(4) فاطمة الطراونة، المصدر السابق، ص38.

(5) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 329، للصادر بتاريخ 1262هـ/ 1846م، ص60، ص90.

بالدولة العثمانية إلى قبول التعامل في البيوع ببعض العملات الأجنبية ومنها الليرة الفرنسية⁽¹⁾ التي كانت رائجة في المدينة أكثر من الأفجة⁽²⁾ والليرة العثمانية⁽³⁾ والقرش الاسدي⁽⁴⁾ وغيرها من العملات العثمانية.

ومما يدل على ذلك ما ذكره عمر صالح وخليل طوطح بقولهما " لقد راجت الليرة الافرنسية أكثر من الليرة العثمانية، فكان إذا باع احد دابته أو ساوم على سلعة بليرات انصرف الذهن إلى الليرات الافرنسية، ومن أراد غيرها لزم عليه التعيين"⁽⁵⁾.

(1) الليرة الفرنسية: وهي إحدى العملات الأجنبية الذهبية التي راج استخدامها في عمليات البيع والشراء، وأختلفت قيمتها خلال القرن التاسع عشر، وللمزيد عن أسعار الليرة الفرنسية مقابل العملات العثمانية في القدس الشريف ضمن حقبة الدراسة، ينظر: ملحق (4).

(2) الأفجة: يتفق الباحثون على أن أول عملة ضربت في العهد العثماني كانت تسمى أفجة، وأن الكلمة مغولية الأصل، ومعناها القطعة البيضاء، ضربها علاء الدين باشا آخر السلطان أرخان سنة 1326م، كانت الأفجة قديماً، ذات قيمة عالية، إذ اتخذت راتباً يومياً لجندي واحد، وقد بلغت قيمتها ثلث درهم من الفضة، أو ثلث بارة أي أن كل ثلاث أفجات تساوي بارة واحدة، في القرن السادس عشر كانت الضرائب في الدولة العثمانية تجبى بالأفجة، استمر التداول والتعامل بالأفجة حتى سنة 1818م، إذ توقف سكها بسبب تخفيض وزنها وتغيير محتواه باطراد نتيجة تدهور أوضاع الدولة العثمانية الاقتصادية. ينظر: شوكت باموك، النقود في الامبراطورية العثمانية (1326-1914م)، من كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، م2، ترجمة: قاسم عيده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م، ص744-745.

(3) الليرة العثمانية، وهي إحدى أهم العملات التي ضربت في العهد العثماني، ضربت في عهد السلطان عبد المجيد الاول، وأصبحت في سنة 1844م وحدة النقد الرئيسية، أشارت إليها السجلات بالمجيدية نسبة للسلطان عبد المجيد، وعرفت عند العامة بإسم العصمانية. للمزيد ينظر: سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 339، الصادر في 1272-1273 / 1855-1856م، ص60، ص90؛ سجلات محكمة القدس للشرعية، سجل رقم 354، الصادر بتاريخ 1284-1273 / 1867م، ص21.

(4) القرش الاسدي: وهو وحدة نقد فضية من أصل هولندي، وعرفت بالأسدي لأنها تحمل صورة الأسد، وقد قامت الدولة العثمانية بضرب قرش أسدي على غرار الهولندي في عهد السلطان مصطفى الثاني 1649م. ينظر: زياد عبدالعزيز المدني، مدينة القدس وجوارها في اواخر العهد العثماني (1831-1918م)، ص154.

(5) نقلاً عن: عمر صالح البرغوثي وخليل طوطح، تاريخ فلسطين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006م، ص232

هكذا انتعشت الحياة الاقتصادية في القدس الشريف، نتيجة لاستتباب الأمن وغيرها من الأسباب والتي كان من نتائجها ان انطلق التغلغل الأجنبي فيها، ومن خلال فتح مكاتب القنصليات والذي بدوره عمل على تنشيط حركة الاستيراد والتصدير⁽¹⁾، مما دفع الدوائر والهيئات العامة والخاصة المشرفة عليها إلى تطويرها وتحويلها من قطاع محدود الفعالية يعنى بخدمة الاماكن المقدسة وزوارها، إلى قطاع إنتاجي يعمل على مدار العام ويقوم على خدمة فعاليات الحياة العامة من ناحية واستقطاب الاستثمارات الرأسمالية من ناحية ثانية⁽²⁾.

(1) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 329، الصادر بتاريخ 1262هـ / 1846م، ص200.

(2) أمين أبو بكر مسعود، المصدر السابق، ص220.

المبحث الثاني

دور الامتيازات الأجنبية في دعم النشاط القنصلي الفرنسي

تعد الامتيازات التجارية من العوامل الرئيسية للتبادل التجاري الدولي، كما أنها تحدد طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية مع الدول الأخرى، وقد اتخذت هذه الامتيازات شكل الاتفاقيات والمعاهدات كان الهدف منها هو مساواة الرعايا الأجانب برعايا الدولة العثمانية إلى حد ما، وفي الجانب الاقتصادي لم تكن هذه الامتيازات عادلة، بل أنها كانت غير متكافئة⁽¹⁾، فقد أعطت الدولة العثمانية امتيازات كان الغاية منها هو تفعيل الجانب الاقتصادي، والعمل على استعادة الأهمية التجارية لبلاد الشام التي فقدتها بعد معركة مرج دابق سنة 1516م⁽²⁾، ولكن خطورة هذه الامتيازات ظهرت بعد ضعف الدولة العثمانية مباشرة، وأدت إلى ترسيخ النفوذ الأجنبي فيها بعد أن أخذت تفرض على السلاطين العثمانيين مباشرة، كما أنها ساعدت وبشكل ملحوظ على انهيار الاقتصاد العثماني، لعدم وجود التكافؤ بين الطرفين في الحقوق والواجبات في بنودها، فجعلت الدولة تحت الوصاية الأجنبية وبالتالي كانت سبباً في زعزعة أركان الدولة العثمانية، فأصبحت الدولة العثمانية دولة محكومة بعد أن كانت حاكمة، ومكبلة بمعاهدات واتفاقيات لم تأت لها بخير، بل على العكس من ذلك، فقد صار الاقتصاد العثماني مرتبط بالاقتصاد الغربي بوجهه كيفما يشاء، وانعكس ذلك على الولايات التابعة للدولة العثمانية، ومنها القدس الشريف، التي تأثرت بما تأثرت به الدولة، فصارت بؤرة للصراع بين

(1) زهاء حميد خليل البحراني، الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى (1750-1914م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006م، ص33.

(2) مرج دابق: معركة قامت في 24 آب 1516 بين العثمانيين والمماليك قرب حلب في بلاد الشام، قاد العثمانيين سليم الأول وقاد المماليك قانصوه الغوري. وانتهت بانتصار العثمانيين بعد تفشي الخلافات الداخلية بين المماليك فضلاً عن أسباب أخرى. ينظر: راسم أحمد، عثمانلي تاريخي رسملي وخریطلي، أيكنجي طبع، أستانبول، 1908م، صص 199-200؛ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب العربية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1973م، صص 447-448.

هذه الدول، كلاً له مصالحه فيها يحاول دعمها والعمل على ديمومتها على حساب غيره من أقرانه من الدول الأوروبية الأخرى⁽¹⁾.

لم تتمكن الدول الأوروبية في عهد السلطان سليمان القانوني من إرسال جيوش لفرض سيطرتها على بلاد الشام، التي كانت القدس الشريف إحدى المناطق التابعة لها، نتيجة للقوة التي أضحت عليها الدولة العثمانية في عهده، فقد كانت تعيش في ذروة قوتها ونشوة انتصاراتها، كما أن المصالح ووجهات النظر بين هذه الدول كانت تختلف اختلافاً كلياً، فوجدوا أن الباب التجاري أو الاقتصادي خير وسيلة لتحقيق مآربهم، فأن إرسال التجار يحقق غايتين مهمتين تتمثلان بأن يعمل كتاجر فيدعم اقتصاد دولته، ومن جهة أخرى يكون جاسوساً ينقل الأوضاع العامة في المناطق التي كان يتاجر بها إلى دولته لتقييم الخطط على ذلك، وكان من الضروري تعيين شخصية مقيمة هناك لإدارة أعمال هؤلاء التجار، والعمل على توفير كافة احتياجاتهم التي كانت تمثل مصالح دولته، والحرص على تطبيق بنود الامتيازات التي حصلت عليها دولته فحاء تعيين القناصل خير أداة لتحقيق ذلك⁽²⁾.

مما لا شك فيه أن من أبرز المعاهدات التجارية التي عقدت بين الدول الأجنبية والدولة العثمانية هي المعاهدة العثمانية- الفرنسية لسنة 1535م (السابقة الذكر)⁽³⁾، التي كان لها أكبر الأثر على تجارة بلاد الشام، فقد حل النفوذ التجاري الفرنسي محل النفوذ التجاري لتجار جنوة والبندقية، وكان من نتائج ذلك التغيير الجديد إن ربط اقتصادها باقتصاد غرب أوروبا، وازدهرت تجارتها بشكل كبير جداً، فأصبحت محطة تجارية مهمة وحلقة وصل بين القارات الثلاثة (آسيا- أفريقيا- أوروبا) ومنطقة تبادل تجاري، ومكان مهم تلوذ إليه جميع الدول الصناعية والتجارية لتوفر المواد الأولية فيها، وكانت فرنسا هي الرائد الأول في ذلك نتيجة لمنح السلطان سليمان القانوني امتيازات لها⁽⁴⁾.

(1) فرانتس تشنر وآخرون، تاريخ العالم العربي، دار صادر، بيروت، 1975م، ص 178-179.

(2) محمود صالح سعيد، المصدر السابق، ص 32-33.

(3) أكمل الدين أحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، م 1، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون، استانبول، 1999، ص 686.

(4) زهراء حميد خليل البحراني، المصدر السابق، ص 30-31.

لقد أجمع كثير من المؤرخين أن عظمة الدولة العثمانية قد انتهت بوفاة السلطان سليمان القانوني، وأن نظام الامتيازات الذي أوجده كان واحداً من أبرز الأسباب الخطيرة التي تجمعت لتشكّل مؤشراً في بداية ضعف وانحدار الدولة العثمانية، بعد أن وصلت إلى قمة العظمة والمجد في عهده، وذلك لأنه سمح للدول الأوروبية، وعن غير قصد، في التدخل في شؤون الدولة العثمانية، وأصبحت هذه الدول مع مرور الزمن جزءاً من نظامها، ومحرك أساسي للأحداث في جميع الولايات التابعة لها، وحاجز منيع لا يمكن الخلاص منه، وحجر عثرة أمام تقدمها، فجاءت الامتيازات التي منحها السلطان سليمان القانوني بنهاية الدولة العثمانية⁽¹⁾.

لقد بدأ نظام الامتيازات بالعمل الفعلي منذ نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر فكانت فرنسا تتقدم الدول الأوروبية من حيث كثرة الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية⁽²⁾.

وقد رجحت هذه الامتيازات من نفوذها في الدولة العثمانية على حساب الدول الأخرى، ونظراً للمنافسة الشديدة بين الدول الأوروبية، وللحفاظ على هذه المكانة سعت فرنسا دائماً لتجديد اتفاقيتها مع الدولة العثمانية وتوسيع نطاق عملها بما يتناسب مع الظروف الجديدة، وبشكل يتجاوز ما كانت تحصل عليه الدول الأخرى، ومن ذلك تجديدها الاتفاقية في الأعوام 1569م، 1597م، 1604م، 1686م، ومعاهدة 1740م⁽³⁾ التي تعد البداية الحقيقية لنظام الامتيازات لأنها كانت فاتحة تنازلات عثمانية لهذه الدولة، فضلاً عن أنها كانت إشارة لبداية سياسة جديدة تقوم على أساس التعاون الذي أسترر لعدة قرون بين الدولتين⁽⁴⁾.

فكانت هذه الامتيازات بمثابة المنطلق الرئيسي لفرنسا لبسط سيطرتها على بلاد الشام، ومنها القدس الشريف، الذي كان بالنسبة لها منطقة نشاطها التجاري، فحاولت من خلال هذه الامتيازات ليس فقط دفع عجلة تقدمها الاقتصادي والتجاري، بل استعادة هيبتها

(1) محيي الدين قاسم، التعاملات والمراسيم الدبلوماسية في الدولة العثمانية، دار الاجتهاد، بيروت، 1999، ص 58.

(2) وليد العريض، المصدر السابق، ص 157؛ بشارة خضر، المصدر السابق، ص 88.

(3) للمزيد عن تفاصيل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الدولة العثمانية وفرنسا وبنود هذه المعاهدات. ينظر:

Resat Ekrm, op.cit.,s.s 67-123

(4) عجلة المهتدي الزبدة، المصدر السابق، ص 352.

الدولية التي خسرتها بسبب مشاكلها الداخلية وحروبها الخارجية، فحاء فتح قنصلية فرنسية في القدس الشريف ليؤكد حقيقة وطبيعة النوايا الفرنسية⁽¹⁾.

بالمقابل زادت الامتيازات من نفوذ القناصل وأخرجتهم عن نطاق أعمالهم، فأصبح هؤلاء بفضل هذا التغير الذي حصل في الامتيازات يتدخلون في الأمور السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، وبدأوا يعقدون المعاهدات ممثلين لدولتهم في مناطق عملهم، وصاروا يحكمون أنفسهم بأنفسهم وضمن قوانين دولتهم إذ لا تسري عليهم القوانين العثمانية، رغم أنهم في ارض عثمانية⁽²⁾.

كما استطاعوا الحصول على فرمانات⁽³⁾ من السلطان العثماني نفسه، وهذا دليل واضح على مدى تطور النظام القنصلي وخروجه عن نطاقه المألوف⁽⁴⁾، فكان لهذا التطور الحاصل في النظاميين أسوأ الأثر على الميزان الاقتصادي للدولة العثمانية⁽⁵⁾، إذ ترتب عليه تداعيات خطيرة متوالية ومتعاقبة أثرت على كيان ومستقبل الدولة العثمانية، فقد كبلت الامتيازات أيدي السلطة والقانون في داخل الدولة العثمانية وخارجها⁽⁶⁾.

كما قامت بتأهيل النظام القنصلي من خلال منح القناصل حرية أكثر في نشاطهم من خلال إلغاء التخصص في عملهم، وعدم حصره في جانب معين، ليتحول هذين النظامين إلى أداة

(1) نائلة الوصري، المصدر السابق، ص 92-98.

(2) صدرت عدة أوامر سلطانية تدعو للولاية والقضاة في عموم الولايات العثمانية إلى تطبيق الاحكام القضائية الخاصة بالشكاوى بين رعايا الدولة العثمانية ورعايا الدولة الاوربية على القوانين نفسه الموجودة في دولهم، واتخاذ عدة اجراءات يكون من شأنها تسهيل مهمة البت في الحكم بما يخدم رعايا هذه الدول منها، تحديد موعد للجلسة وإيلاخ المشتكى عليه بالموعد، وعدم أدلاء شهادته أمام المشتكى، وحضور أحد موظفي القنصلية جلسات المحاكمة على أن تكون سرية، وللمزيد عن ذلك . ينظر: Resat Ekrm, op.cit,s.s 67-123

(3) فرمان: لفظ فارسي معناه "امر أو حكم أو دستور موقع من السلطان". والفرمان العثماني هو قانون بأمر من السلطان العثماني نفسه وموقع بتوقيعه وهو نافذ من دون رجعة عنه، وعادة يتبع كلمة فرمان لدى استعمالها كلمات أخرى مثل، فرمان شريف، فرمان همايوني، فرمان رقيق، فرمان مطاع..إلخ . ينظر تسهيل صلبان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية للتاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 164.

(4) زهراء البحراني، المصدر السابق، ص 36.

(5) اميل توما، فلسطين في العهد العثماني، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، 1978، ص 71.

(6) قيس العزاوي، المصدر السابق، ص 20-26.

مهمة، ووسيلة سافرة للتدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية تحت ذرائع كثيرة، فأصبحت الامتيازات بمثابة طوق يخنق الدولة العثمانية والتي كان الغاية منها إنهاء الحكم العثماني في القدس الشريف، والحفاظ على المصالح الفرنسية من المنافسة الدولية، فحاولوا التغلغل داخل المجتمع المقدسي وإيجاد ثلة من الإلتباع المواليين لفرنسا لا للدولة العثمانية، مستغلين وجود مجموعة كبيرة من الكاثوليك وادعاء حماية فرنسا لهم فضلاً عن الامتيازات التي كانت تحميهم من أي إجراء يتخذ ضدهم⁽¹⁾، ومع مرور الوقت أصبحت هذه العلاقة بين القناصل الفرنسيين والسكان المحليين، من غير المسلمين، تمثل علامة واضحة للا مساواة مع الرعايا العثمانيين الآخرين، إذ أوجد القناصل، من خلال الامتيازات، حصانة لرعاياهم في داخل الدولة العثمانية، فأصبح هؤلاء الرعايا يتمتعون بحمايتها بعد أن كانوا يعيشون في كنف الدولة العثمانية وحمايتها، وصاروا بصورة تدريجية أتباعاً لفرنسا لا مواطنين عثمانيين⁽²⁾.

لقد خدمت الظروف السياسية في بعض الأحيان النشاط الفرنسي في القدس الشريف، وكانت سبباً في استمرار هذا النشاط إلى بداية القرن العشرين رغم الإخفاقات والعثرات التي كانت تمر بها بين الحين والآخر والتي كانت مرهونة كذلك بأوضاعها السياسية داخل القارة الأوربية، ومن أهم الظروف التي خدمت فرنسا هي سيطرة الوالي محمد علي باشا على بلاد الشام (1831 - 1840م) فبعد استتباب الأمن فيها، أزداد نشاط القناصل الفرنسيين وبشكل كبير جداً، مستغلين العلاقات الطيبة التي كانت بين الوالي محمد علي باشا وفرنسا، فضلاً عن الدعم الذي قدمته فرنسا للوالي محمد علي باشا ووقوفها إلى جانبه ضد الدول الأوربية في الثورة اليونانية⁽³⁾.

(1) محمد مخزوم، أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1986، ص 20-25.

(2) بشارة خضر، للمصدر السابق، ص 88.

(3) للثورة اليونانية: هي حرب الاستقلال التي شنها الثوار اليونانيون ضد الدولة العثمانية بين سنتي 1821-1832م وقد أفضت تلك الحرب إلى تأسيس المملكة اليونانية، للمزيد عن الثورة اليونانية وعوامل قيامها ونتائجها. ينظر: جميل عبدالله، قصة أحتلال اليونان (1824-1827م)، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، 1990م، ص 113-119؛ جمسيل عبسيد ومكسي المؤمن، موقف محمد علي من مشكلة المورة، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، 16، 1976م، ص 65؛ حسين عبدالواحد بدر، المسألة اليونانية (1821م-1832م)، دراسة تاريخية في ثورة اليونان واستقلالها عن الدولة العثمانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003، ص 45-78.

كان لهذا الموقف الوقع الطيب في نفس الوالي محمد علي باشا، فكافأ الفرنسيين نتيجة لمواقفهم بأن أعطاهم امتيازات تجارية مهمة في جميع المناطق التابعة لحكمه وصار التجار الفرنسيين يغدون ويروحون في جميع موانئ بلاد الشام، على العكس من بريطانيا التي تراجعت تجارتها في بلاد الشام إذا ما قيست بتجارة فرنسا في تلك المدة بسبب سوء النية، وسياسة عدم الاطمئنان التي كانت بينهما⁽¹⁾.

ازدهرت التجارة الفرنسية ازدهاراً كبيراً، وسمح للتجار الفرنسيين بشراء البضائع من جميع الأماكن في ولايته من دون أن يدفعوا أي ضرائب تزيد عن العوائد الجمركية للواردات، فضلاً عن دفع 12% على الصادرات، و3% على تجارة العبور (الترانزيت)، بالمقابل وافق التجار الفرنسيين على أن يدفعوا فضلاً عن الرسوم الجمركية للواردات 2% بدلاً من الضرائب الداخلية التي يدفعها المستوردون⁽²⁾.

كان تولي السلطان عبد المجيد نقطة تحول في سياسة الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية، التي أصبحت منطقة صراع للدول الكبرى (بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا، وبعد ذلك بروسيا)، إذ لم يستطع أن يلغى هذه الامتيازات التي منحت للتجار الأوروبيين بشكل عام، والفرنسيين بشكل خاص، فاضطرت إلى قبولها وإبقائها على حالها⁽³⁾.

كانت هذه الإصلاحات سبباً في زيادة النشاط الاقتصادي الفرنسي، إذ عقد الفرنسيون معاهدة مع السلطان عبد المجيد الأول سنة 1859م، ومن خلالها تم تأكيد الامتيازات التجارية القديمة وتقديم امتيازات جديدة أكثر مما أعطوا خلال حكم الوالي محمد علي باشا في بلاد الشام، إذ أضاف السلطان إليها امتيازات أخرى تمثلت:

1- حق التجار الفرنسيين في إن يشتروا من أي منطقة من المناطق التابعة للدولة العثمانية بلا استثناء⁽⁴⁾.

(1) جوزيف حجار، اوربا ومصير الشرق، ص117.

(2) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب 1800-1914، ترجمة: رؤوف عيلاس حامد، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، 1990، ص203 - 204؛ نائلة ألوعري، المصدر السابق، ص84؛ علي محافظة، المصدر السابق، ص16.

(3) شارل عيساوي، المصدر السابق، ص204.

(4) شارل عيساوي، المصدر السابق، ص252.

2- ألغى التعريفات المفروضة من جانب السلطات المحلية على شراء السلع أو نقلها من مكان شرائها إلى مكان نقلها⁽¹⁾،

مما تقدم نستنتج أن الامتيازات التي منحت للفرنسيين جعلت معظم التجار العرب، يتوجهون إلى القناصل ويرتمون في أحضانهم، وذلك للهرب من الضرائب التي كانت تفرض عليهم من السلطات المحلية والحصول على بعض الامتيازات التي يحصل عليها رعايا هذه الدولة، لاسيما إذ ما علمنا أن الشركات الفرنسية كانت لا تتعامل إلا مع الوكالات التجارية الفرنسية أو مع من تحت رعايتها، فتحولت هذه الامتيازات إلى مصدر رزق للقناصل يكسبون منها رزقهم من خلال بيع الحماية والحصانة التي تمتع بها الفرنسيين ضمن بنود الامتيازات إلى التجار العرب ليحافظوا على تجارتهم على اعتبار أنهم رعايا فرنسيين لا تسري عليهم القوانين التي تسري على إقرانهم ممن ليس لديهم حصانة⁽²⁾.

أدت الامتيازات إلى تنامي المصالح الفرنسية في القدس الشريف، وأخذ رأس المال الفرنسي يحدث تقدماً في نموه على حساب الرأس المال المحلي، وأصبحت التجارة الخارجية للتجار المقدسيين بأيدي أجنبية⁽³⁾، لأن من نتائج نظام الامتيازات، أنه أوجد تقارباً بين القناصل وهؤلاء التجار العرب، الذين كان أغلبهم من غير المسلمين، وكان هذا موجهاً بالدرجة الأولى ضد الدولة العثمانية وأخذ هذا التقارب يتعدى الأهداف الاقتصادية، وكان سبباً في توتر العلاقات التي أخذت تظهر بين المدة وأخرى بين المسلمين وغيرهم في الدولة العثمانية⁽⁴⁾، فأصبح القناصل مصدر قلق للحكومة العثمانية من خلال دعمهم لإعمال غير مشروعة بل وممارسة الكثير من الأمور التي كان يحاسب القانون فاعلها، منها قيام بعض القناصل بدعم تجارة التهريب، فضلاً عن دعمهم للتمردات التي كانت تحدث بين الحين والآخر ضد الدولة العثمانية،

(1) ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص 252.

(2) هاملتون جب وهارولدبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: احمد عبد الرحيم مصطفى، ج 2، القاهرة، 1971، ص 159-160.

(3) محمود صالح سعيد، المصدر السابق، ص 34.

(4) نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 62.

كما حاول بعض القناصل الفرنسيين فرض سلطتهم على موانئ خالية من أية تجارة ولا تقصدها أي دولة أوربية ليكون مركزاً ومستودعاً لتجارته⁽¹⁾.

لذلك كان القناصل سبب إزعاج كبير للسلطة بسبب متطلباتهم التجارية⁽²⁾ ولم تستطع الدولة العثمانية اتخاذ أي إجراء ضدهم لأنها كانت مكبلة بنظام الامتيازات، ولكنها حاولت في بعض الأحيان الحد من نفوذهم فأصدرت في سنة 1848م قانوناً حددت فيه عدد الموظفين لدى القناصل والذين يمكن إعفائهم من الضرائب والتجنيد وهم المترجمون والسقاة والطباخون والكناسون والخدم⁽³⁾، ولكن مساعي الدولة العثمانية لم تكن لتحقيق الأهداف المرجوة منها لتعمق الوجود والتغلغل الفرنسي فيها وتأثيرها على الدولة العثمانية بفضل الامتيازات⁽⁴⁾.

تراجع النشاط الفرنسي في القدس الشريف أثناء أحداث لبنان (1860-1861م)، وربما يعود السبب إلى موقف فرنسا العسكري تجاه الموارنة والذي كان له تأثير كبير جداً في مشاعر الأهالي في القدس الشريف، فقد نظروا إلى الفرنسيين بأنهم يشكلون خطراً عاماً على الدولة العثمانية، وإنهم كانوا سبباً في إثارة فتنة بين مجتمع كانت تسود المحبة والألفة ويعيش تحت مظلة واحدة هي الدولة العثمانية، ومن هنا لم تحظ المصالح الفرنسية في القدس الشريف بنفس المؤازرة التي حصلت بالنسبة للمصالح البريطانية. ولكن ذلك لم يمنع الفرنسيين من محاولة فرض نفوذهم في القدس الشريف مستغلين وجود مجموعة كبيرة من النصارى الكاثوليك الذين يعدون فرنسا الحامي الرسمي لهم، فحاولوا توظيف هذه الطبقة لخدمتهم⁽⁵⁾، وزاد هذا الأمر بعد تولي السلطان عبد العزيز العرش (1861-1876م)⁽⁶⁾، إذ استطاعت فرنسا في سنة 1861م من

(1) نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 62.

(2) هدى علي بلال الحميد، المصدر السابق، ص 38.

(3) خالد محمد صائفي، المصدر السابق، ص 193.

(4) جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق، ص 119.

(5) زهراء البحراني، المصدر السابق، ص 54.

(6) السلطان عبدالعزیز: هو السلطان العثماني الرابع والعشرين من سلاطين آل عثمان، وابن السلطان محمود الثاني، ولد في سنة 1830م، حكم بعد وفاة شقيقه السلطان عبد المجيد الأول في سنة 1861، ومكث في السلطة خمس عشرة عاماً حتى خلعه وزراهه وسائر رجال الدولة في سنة 1876 وتوفي بعدها بأربعة أيام، قيل انتحر وقيل أيضاً أنه قتل. امتاز عهده بكثير الإصلاحات التي تمت على يد صدره الأعظمين محمد أمين عالي باشا وفؤاد باشا، اللذين كمبا شهرة في التاريخ العثماني، كما أنه السلطان العثماني الوحيد الذي قام بزيارات خارجية سياسية إلى مصر وإلى كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ولم يشهد عهده أي حروب خارجية للدولة. ينظر: ماري ملزباترك، سلاطين بني عثمان، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت، 1986م، ص 44-45.

تعزير امتيازاتها التجارية مع الدولة العثمانية باتفاقية جديدة كان أبرز بنودها⁽¹⁾:

- 1- عدم مصادرة أية بضائع محملة على سفن فرنسية أو اعتقال رجالها.
- 2- عدم الاستيلاء على أي نوع من البضائع لأي فرد تكون دولته في حالة حرب مع الدولة العثمانية إذا كانت هذه البضائع منقولة على السفن الفرنسية.
- 3- إعفاء البضائع الفرنسية المخزونة في مخازن الموانئ من ضرائب التخزين.
- 4- العمل على توفير مخازن لتخزين البضائع من قبل الموظفين العثمانيين، إذا لم يكن ذلك متوفراً.

كما حصل القناصل على امتيازات دبلوماسية أخرى تمثلت بأنه لا يحق إصدار الحكم بحق إي أجنبي من رعايا الحكومة الفرنسية إلا بعد أن يصادق عليه القناصل، وفي حال اختلاف وجهات النظر بين المحكمة والقنصلية تحال الدعوى إلى استانبول، كما حصل القناصل ضمن هذه الاتفاقية على امتيازات قضائية، أصبح بموجبها لا يجوز محاكمة أي فرنسي في المحاكم العثمانية إلا بحضور مترجم من القنصلية الفرنسية في القدس الشريف.

تنبه السلطان عبد العزيز بعد ذلك للنفوذ الذي أضحق عليه القناصل الفرنسيين وغيرهم من قناصل الدول الأوروبية، فحاول إصلاح الأمر بأن أصدر في سنة 1863 نظام الإدارة الخارجية الذي كان الغاية منه هو كبح جماح القنصليات الأجنبية وتحديد كيفية استخدام نظام الحماية الذي يتمتعون بها ضمن نظام الامتيازات⁽²⁾.

كما أصدر في سنة 1869م قانوناً آخر تضمن تحديد امتيازات القناصل فيما يتعلق بوارداتهم عن طريق الجمارك من الأصناف التجارية وغيرها⁽³⁾.

لكن هذه القوانين التي صدرت لم تدخل حيز التنفيذ وذلك لانتشار الفساد والمفسدين في عموم الإدارة العثمانية، فإن القوانين التي كانت تصدر في تلك المرحلة لم تكن أكثر من محاولة لتأكيد الإصلاحات التي سبقتها، مما يدل على ضعف الاستجابة لتلك القوانين، ويبين

(1) زهراء البحراني، المصدر السابق، ص 51.

(2) عبد العزيز عوض، "القدس وسياسة الدولة العثمانية (1874-1918م)"، من بحوث ندوة القدس بين الماضي والحاضر، جامعة البتراء، الأردن، 2001، ص 39.

(3) نوفل أفندي نعمة الله نوفل (المترجم)، الدستور، مراجعة: خليل أفندي، م1، بيروت، ص 527.

درجة التغلغل الذي وصلت إليه الدول الأوروبية، ولاسيما فرنسا وبريطانيا، في الدولة العثمانية، فأصبحت كالمريض الذي لا يرجى شفاؤه، وزاد في الأمر سوءاً إعلان الدولة العثمانية في سنة 1875م إفلاسها الأمر الذي أدى إلى وضع خزينة الدولة تحت الإشراف الأجنبي⁽¹⁾.

هكذا نلاحظ مما تقدم أن قمة طموح فرنسا في القدس الشريف، تجلّى على غير العادة في إبداء الاهتمام الكبير بالحياة الاقتصادية للسكان المقدسين، فنشط القناصل والتجار بشكل كبير جداً خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر في تشغيل رأس المال الفرنسي، " وكان ذلك النشاط مدعاة للفخر والاعتزاز"⁽²⁾.

هكذا كانت الامتيازات الأجنبية ذات حدين فمن جهة استفادت مدينة القدس الشريف من مزايا قانون الامتيازات العثماني، إذ بدأت البضائع الأوربية تفيض على المدينة، كما شهد ميناء يافا حركة تجارية نشطة للتجار والسفن الأوربية التي كانت تحمل منتجات الشرق إلى أوروبا وبالعكس، كما تأسست الوكالات والفنادق الأوربية في هذه المدينة وغيرها من مدن فلسطين، فأصبح الأوربيين، ولاسيما الفرنسيين والبريطانيين، يرون في هذه المناطق محطات رئيسية لطموحاتهم، ومكان متميز لتحقيق مصالحهم الحيوية⁽³⁾.

وترتب على هذه الاتفاقيات أن عرف أهالي القدس الشريف عدداً كبيراً من المؤسسات المهمة التي أنشئت بموجبه كالمؤسسات الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والإدارية كالنوادي الاجتماعية، الجمعيات الخيرية، المدارس، المستوصفات والمستشفيات⁽⁴⁾.

لكن في الوقت نفسه كان للامتيازات آثاراً سلبية على الحياة الاقتصادية للدولة العثمانية فقد أدى تسرب البضائع الأوربية وبشكل كبير جداً بفضل نظام الامتيازات إلى تدهور التجارة الداخلية وارتباط التجارة الخارجية بتجارة الدول الأوربية أي لم تكن مستقلة، وليس لها حرية التصرف، ويعلق كل من عمر صالح ألبرغوثي وخليل طوطح بهذا الشأن بقولهما ((ما عرفنا حكومة كانت معرضاً تجارياً لسلع وبضائع دول أوروبا مثل الدولة العثمانية، فأما كانت مقيدة

(1) زهراء حميد خليل البحراني، المصدر السابق، ص 48-49.

(2) نائلة آلوعري، المصدر السابق، ص 97.

(3) ماري سركو السكيف، المصدر السابق، ص 51.

(4) نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 58-59.

بمسلسل الامتيازات الأجنبية مغلولة بأغلال المذاهب الدينية حتى لعبت بما الأهواء وطوحتها المنازع وقذفت بما من عالٍ إلى درك الاستعمار⁽¹⁾.

وبالإجمال فقد تنامت حركة التجارة بين فرنسا والقدس الشريف، وقوي مقابل ذلك نفوذ رعايا فرنسا ولاسيما الاقتصادية والفكرية، وأصبح الكثير من السكان المحليين بعد عملهم مع القناصل الفرنسيين كترجمين وسماسرة ووكلاء، إلى منافسين لتجارة فرنسا في الموانئ الفلسطينية مما جعل القناصل يحاولون الحد من نشاطهم كما أوجد طبقة من الأثرياء العرب الذين بدعوا يتمردون على الدولة العثمانية على اعتبار أنهم من رعايا دولة أجنبية وهي فرنسا، ولم تكن السلطات المحلية تستطيع أن تتخذ أي إجراء ضدهم لأنها كانت مكبلة ببند الامتيازات⁽²⁾.

لقد تولى 18 شخصية فرنسية منصب القنصل في القدس الشريف، وكان هؤلاء القناصل يمارسون سلطاتهم وصلاحياتهم بوسائل مختلفة تدعمهم في ذلك بنود الامتيازات⁽³⁾. هكذا تطورت العلاقة بين نظام الامتيازات والنظام القنصلي، فقد أتاحت الامتيازات فرصة ذهبية لفرنسا للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، في حين كان القناصل الأداة لتحقيق هذه المصالح، وإجمالاً فإن الامتيازات والقناصل كانوا الآسفين الأول الذي دق في نعش الدولة العثمانية، وجاءت آثار هذين النظامين بنهاية الدولة العثمانية.

(1) عمر صالح البرغوثي وخليل طوطح، المصدر السابق، ص 232.

(2) هند فتال ورفيق مكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت، 1988، ص 92-93.

(3) لمعرفة المزيد عن القناصل الفرنسيين في القدس وسنوات توليهم الحكم انظر ملحق رقم (5).

المبحث الثالث

دور القناصل الفرنسيين في النشاط التجاري الفرنسي في القدس الشريف

حظيت القدس الشريف بأهمية كبيرة من جانب الدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى زيادة اهتمام الدولة العثمانية فيها، ومحاولتها تفعيل وإنعاش الجانب التجاري إلى جانب مركزها الديني، على اعتبار أن معظم الوافدين إليها، كأن يكون مسلمين أو نصارى أو يهود، هم من التجار فكان قدومهم إلى القدس الشريف يحقق غايتين الأولى دينية وهي زيارة الأماكن المقدسة في المدينة، والأخرى دنيوية تتمثل بالتبادل التجاري بين الحجاج الوافدين إليها من جميع بقاع الأرض، وبين السكان المحليين، فدفع ذلك الإدارة العثمانية على إنشاء الخانات والأسواق المغطاة وتأجيرها، فأصبحت تلك المناطق عبارة عن مؤسسات تجارية لاستقبال التجار، ومركزاً للتبادل التجاري ومكاناً لعقد الصفقات التجارية⁽¹⁾.

عقدت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول⁽²⁾ معاهدة تجارية مع فرنسا في سنة 1859م كان الغاية منها تسهيل العمليات التجارية، فقد منحت الدولة العثمانية تسهيلات كمركية للتجار الفرنسيين من خلال وضع قانون ثابتة للرسوم لا تتجاوز (3%) على البضائع الفرنسية⁽³⁾، وكان هدف هذه المعاهدة هو تسهيل مهمة النشاط التجاري بين الدولتين، وحققت فرنسا من ذلك نقلة نوعية في تجارتها مع الدولة العثمانية⁽⁴⁾.

عندما تولى السلطان عبد العزيز الحكم حاول أن يولي الجانب التجاري أهمية أكبر فاصدر في سنة 1861م قانوناً خاصاً بالتجارة البحرية⁽⁵⁾، وعلى ذلك النحو شهد الجانب

(1) فاطمة الطراونة، المصدر السابق، ص38.

(2) شكيب أرسلان، المصدر السابق، ص288.

(3) إبراهيم رضوان الجندي، التجارة والرسوم الكمركية في فلسطين أبان عهد الانتداب البريطاني، مجلة أفاق عربية، المنة للمناصرة، ع 1، 1980، ص67.

(4) شارل عيساوي، المصدر السابق، ص252.

(5) Moshe Mazo, Ottoman reform in Syria and Palestine 1800-1861, oxford, 1968, p.175.

التجاري في القدس الشريف ازدهاراً كبيراً ، وأصبح تأجير الخانات والأسواق المغطاة والرسوم الكمرية تشكل جزءاً رئيساً من موارد الدولة العثمانية⁽¹⁾.

تعرضت التجارة الفرنسية إلى منافسة شديدة جداً في عموم بلاد الشام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من قبل التجار والقناصل البريطانيين، وكذلك الألمان والنمساويين الذين استطاعوا بعد مدة من دخولهم حيز التجارة الخارجية أن يثبتوا وجودهم كتجار نشطين هددوا مصالح الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا) في المنطقة، وهذا ما أكده معظم القناصل الفرنسيين في تقاريرهم، ففي تقرير للقنصل الفرنسي في القدس الشريف بول أميل بوتان في سنة 1853م عكس فيه تناقص مصالح تجار بلادهم أمام مصالح التجار الألمان والنمساويين⁽²⁾. وأن النمساويين كانوا أكثر دقة، إذ كان لديهم 40 باخرة، الكثير منها بواخر جديدة، بينما كان لدى الشركة الفرنسية العاملة في الموانئ الفلسطينية 18 باخرة، والكثير منها قديم ولا يعمل بكفاءة⁽³⁾.

واشتكى القنصل الفرنسي في القدس الشريف تشارلز ليدولكس (M.Charles Ledoulx) (1893-1898م) في إحدى تقاريره من أن التجار الفرنسيون كانوا لا يبذلون جهوداً كافية وان منافسيهم من الألمان والنمساويين يهتمون اهتماماً كبيراً بطلبات السكان ويختارون أذواق زبائنهم، فيذهبون إلى حد إيجاد أصناف جديدة حسب الطلب تتناسب مع نمط الحياة الشرقية، وأهم قد درسوا السوق بعناية، فعرفوا ما يحتاجه الفرد هناك⁽⁴⁾.

ربما يعود سبب تعثر مصالح فرنسا في القدس الشريف إلى أنها اهتمت بالجانب السياسي والديني ومسألة حماية الكاثوليك، في غضون تلك المدة، ولم تهتم بالجوانب الأخرى إلا بصورة عابرة، أو قد يكون السبب هو ان الحروب والمشاكل الداخلية والخارجية أدت إلى نقص رؤوس

(1) دونالد كواترت، "عصر الإصلاحات (1812-1914م)"، من كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 2م، ترجمة: قاسم عبده قاسم، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2007م، ص 580-581.

(2) France, Ministere Des Af Faires Et Rangres, Correpondance Commericale, Report of 24 february 1853, Beyrouth, vol 5.p.26.

(3) France, Ministere Des Af Faires Et Rangeres Correpondance Commericale ,Bertand to Moustier 22 February 1868, vol,34.p42.

(4) France, Minister Des Af Faires Et Rangeres, Correpondance Commerciale, Trade Report, 1895 (Alepo), vol.38.p.13.

الأموال المستثمرة في الخارج على عكس بريطانيا وألمانيا والنمسا ، دفعت هذه الأسباب وغيرها الحكومة الفرنسية إلى ضرورة تفعيل الجانب الاقتصادي، حتى لا تخرج من نطاق المنافسة الدولية في هذه المنطقة، على اعتبار أن هذه المنطقة مركزاً لنشاطهم التجاري، لذلك عملوا بكل إمكانياتهم المتاحة للحفاظ على هذه المركز.

خدمت الظروف السياسية والأحداث الجارية في الدولة العثمانية النشاط الفرنسي، إذ استفادت فرنسا من إلغاء الاحتكار الذي فرضته الدولة العثمانية على بعض المنتجات الزراعية كالقطن والحنطة، وفتحت باب الاستيراد والتصدير أمام البضائع الأجنبية، فضلاً عن إعلان عجز الدولة العثمانية على سداد ديونها الأوربية في سنة 1875م لزيادة نشاطها وبشكل ملحوظ⁽¹⁾، وكان التجار والقناصل المحرك الأساسي والداعم الرسمي للنشاط الفرنسي في القدس الشريف، فقد استطاعوا أن يشكّلوا منظومة من العلاقات التجارية التي خدمت المصالح الفرنسية هناك، وكان كل طرف يقوم بإعماله، التي كانت في النهاية تصب في مصلحة دولتهم، على أتم وجه، وقد خدم هذا التعاون فرنسا في مراحل عدة من القرن التاسع عشر وأنقذت نشاطها من السقوط في وقت مبكر، ولاسيما بعد أن عصفت الأحداث الداخلية والثورات المتتالية بنشاطها الخارجي، وأعاقته مدة من الزمن وان لم يكن بشكل كلي⁽²⁾.

بدأت التحركات النشطة للتجار والقناصل بعد تنسيق الأمور للنهوض بواقع التجارة الفرنسية في القدس الشريف، وعلى ذلك لم تكن أعمال التجار والقناصل مقتصرة على التجارة مع المدن الفلسطينية فحسب، بل تعدى أكثر من ذلك فكان التجار الفرنسيين يتحركون بخطوات متزنة ومنظمة للحيلولة دون الوقوع في أي خطأ ربما يؤدي إلى تعكير صفوة نشاطهم، لذلك استخدموا طرق عدة للحفاظ على مركزهم التجاري من المنافسة، منها سياسة التسليف التي دفعت بالتجار الساحليين ومعظم التجار الأجانب ممن أراد توسيع التجارة في الداخل إلى

(1) كان إعلان الدولة عن سداد ديونها الأوربية هو خير وسيلة للتغلب الرأسمالي الأجنبي، ففي سنة 1881م قامت الدول الأوربية، بتأسيس إدارة الدين العام العثماني، وأدى ذلك للنظام الجديد إلى ان توضع بعض (-) موارد الدولة تحت سيطرة الرأسمال الأجنبي كضمان لوفاء الديون . ينظر: بدر الدين السباعي، أضواء على الرأس مال الأجنبي في سوريا 1850-1958، دار الجماهير، دمشق، دبت، ص40.

(2) نيسل الكسندر وفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999م، ص48.

طلب العون منهم ، وبالتالي جاءت النتائج بما يخدم تجار وقناصل فرنسا في القدس الشريف، على اعتبار أن هذه السياسة قد أوجدت مجموعة من التجار الذين ارتبطوا بالتجارة الخارجية الفرنسية من خلال المستحقات المالية التي كانت بذمتهم⁽¹⁾.

استغل التجار الفرنسيين عزوف التجار الفلسطينيين، نوعاً ما، عن التجارة البرية، وذلك بسبب غارات البدو، وتفضيلهم للتجارة البحرية، فضلاً عن عدم امتلاكهم أسطول من السفن، فقاموا بتأجير السفن على التجار الفلسطينيين ، فشهد هذا العمل إقبال جموع كبيرة من تجار بلاد الشام على تأجير هذه السفن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى أنهم كانوا يفضلون السفن الفرنسية على السفن العثمانية الموجودة في موانئهم⁽²⁾، ومن الممكن أن السبب الذي دفعهم لذلك هي الغارات التي كان يقوم بها القراصنة على سفنهم وبضائعهم، والتي لم يستطع الأسطول العثماني مجاقتها، فأتجه عدد كبير منهم إلى نقل بضائعهم على سفن يملكها نصارى غير مسلمين، التي كانت أغلبها فرنسية⁽³⁾.

ومن الأمور الأخرى التي مارسها التجار الفرنسيون والتي جاءت بالنفع على النشاط الفرنسي في القدس الشريف هو استخدام سفنهم في نقل البضائع من مدينة مرسيلى إلى ميناء يافا وبأسعار زهيدة، وذلك لحصولهم على أكبر عدد ممكن من التجار المحليين فتكون لهم الحظوة التجارية في الموانئ الفلسطينية، وفي تقرير لقنصل فرنسا في القدس بول أميل بوتا في عام 1851م يذكر فيه أسعار النقل من وإلى الموانئ الفلسطينية، فيذكر قائلاً أن السعر لنقل 60 ثوباً من القماش السويسري من مدينة مرسيلى إلى الموانئ الفلسطينية يقدر بـ(4062) قرشا أسدياً على السفن الشراعية الفرنسية، أما سعر نقل قنطار⁽⁴⁾، من النولون من مدينة مرسيلى إلى فلسطين على السفن الشراعية الفرنسية فهو ما بين 4 و5 ليرة⁽⁵⁾.

(1) ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص252.

(2) المصدر نفسه ، ص252.

(3) زياد عبدالعزيز المنفي، مدينة القدس وجولها في اواخر العهد العثماني (1831-1918م)....، ص154.

(4) قنطار: هو مقياس يوزن به، قيل أن وزنه أربعمائة أوقية من ذهب، ويقال ألف ومائة دينار وقيل مائة وعشرون رطلاً، ولا يعرف سعره ووزنه في العهد العثماني نظراً لتقلب الميزان التجاري وأسعار العملة بين الحين والآخر وعدم وجود حجم ووزن ثابت لها . ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، ج 5، دار صادر، بيروت، دت، ص118

(5) France, Le Ministere Des Affaires Etrangères, Correspondance Commerciale, Rapport sur le commerce, Beyrouth, 1873, Beyourth, vol, 2.p67.

وذكر في تقرير أحر أن شركة المساجيري امبريال (AL.Massajery Amperial)، وهي شركة نقل فرنسية، كانت تصل إحدى سفنها من مدينة مرسيليا إلى الموانئ الشامية يوم الثلاثاء من كل أسبوع، وتبقى في كل ميناء يوماً واحداً لتحمل البضائع ثم تعود إلى مرسيليا، وتعد أكثر البواخر الأوربية انتظاماً في عملها⁽¹⁾.

من الملاحظ على تقارير القناصل الفرنسيين، السابقة الذكر، أن التجارة بين فرنسا والقدس الشريف كانت أكثرها تقوم مع مدينة مرسيليا على خلاف غيرها من المدن الفرنسية، ومن الممكن أن يكون السبب هو يعود إلى الاستقرار السياسي الذي حظيت به هذه المدينة من دون غيرها من المدن الفرنسية الأخرى التي كان فيها تجارة نشطة ولكن سوء الأحوال السياسية أدى إلى اندثار هذه التجارة في مدينة ليون مثلاً التي كانت تشتهر بصناعة النسيج، كما أنها كانت مطلة على البحر ويوجد فيها ميناء كبير جداً مما أدى إلى تسهيل عملية التبادل التجاري، فضلاً عن وجود بعض الأسر التجارية الإيطالية المستقرة فيها والتي انتقلت إلى هذه المدينة نتيجة الاستقرار السياسي ووجود تجارة نشطة فيها، وكان لهذه الأسر الدور الكبير في تنشيط العمليات التجارية من خلال رؤوس الأموال التي كانت تملكها والتي دعمت الاقتصاد في هذه المدينة، كما أن هذه المدينة اشتهرت بإنتاج العديد من المنتجات الزراعية المهمة في التصدير كالسكر، فضلاً عن بعض الصناعات المهمة كصناعة القرميد والتي راجت بشكل كبير جداً في القرن التاسع عشر⁽²⁾.

أدى أصحاب السفن من التجار الفرنسيين دوراً كبيراً في نقل الحجاج المسلمين من الموانئ الفلسطينية إلى العتبات المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويبدو أن قلة الأمن وانتشار قطاع الطرق الذين كانوا يغيرون على كل قافلة، هي التي دفعت الحجاج إلى تفضيل الطرق البحرية على الطرق البرية، وكان لهذا العمل الدور الكبير في دعم النشاط التجاري

(1) France, Le Ministere Des Affaires Etrangères, Correspondance Commerciale, Rapport sur le commerce, Beirut, 1845, beyrouth, vol,4,p18.

(2) شارل عيسلوي، المصدر السابق، ص252؛ الكزاندر شولس، المصدر السابق، ص74-77؛ وجية كوثراني، بلاد الشام السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، معهد الإنماء العربي، ليبيا، 1980، ص391.

الفرنسي في عموم بلاد الشام، ومنها القدس، إذ كسب التجار الفرنسيين احترام المسلمين إلى جانب النصارى، وكان له الوقع الطيب في نفوسهم⁽¹⁾.

أما القناصل فلم يكن عملهم أقلّ شأناً من عمل التجار فقد أخذوا يقيمون علاقات حميمة مع بعض الزعماء المتنفذين، وذلك لديمومة استمرار نشاطهم السياسي والاجتماعي والسديني المتخفي بالغطاء الاقتصادي، وكان هؤلاء الزعماء حريصون في المحافظة على هذه العلاقة، وثمة سبب مالي وراء سعي هؤلاء في تطوير علاقاتهم مع القناصل الفرنسيين، يتمثل في أن الطرق البرية لم تكن آمنة، وأصبح من المتعذر إرسال الضرائب إلى استانبول، ولم تكن البنوك التي يمكن أن تتولى تحويل هذه الأموال موجودة في ذلك الوقت، وفي الوقت نفسه، كان التجار الفرنسيين أنشط الجاليات التجارية الأوربية في بلاد الشام، فكانوا يبيعون أكثر مما يشترون، كما كانت لهم تجارة نشطة بشكل كبير جداً في استانبول عاصمة الدولة العثمانية، فكان بوسع التجار الفرنسيون دفع الضرائب المترتبة على أي زعيم من زعماء السلطة الشامية في استانبول، واستعادة هذه الأموال عندما يحتاجون إلى عقد صفقات شراء في مدينة من مدن الشام، فكان هناك من حيث المبدأ دافع عظيم إلى التعاون بين الجانبين⁽²⁾.

حاول القناصل الحصول على المزيد من الامتيازات التي تخدم مصالحهم، وكان أسلوب الأعمال التطوعية والخيرية خير وسيلة لتحقيق ذلك الغرض والذي كان نافذة لهم لزيادة نشاطهم ومنافسة أقرانهم من القناصل وتجار الدول الأوربية الأخرى، إذ كتب القنصل الفرنسي أيدموند دي بارير (Edmund de Barrière) في سنة 1864م تقريراً طالب فيه حكومته إلى ضرورة تأهيل ميناء يافا كونه ميناء التصدير الوحيد في وسط وجنوب فلسطين⁽³⁾.

وقال في تقريره وهو يوضح طبيعة الفوضى ودرجة الإهمال التي طالت هذا الميناء "... مع كل هذه البواخر القادمة والمغادرة ومقدار الحركة الناجمة عنها ليس لدينا إلا حاجز من بعض الكتل الخشبية لا يمكن الاقتراب منه اقتراباً تاماً إلا عند اعتدال الطقس، لذلك لا تستطيع

(1) Shawqi Sha'th, Al-Qods Al-Shareef, publication's of the Islamic educational, scientific and culture organization, Trapoli, 1995, pp. 38-39.

(2) مسعود ظاهر، الزراعة في بلاد الشام، ص3.

(3) France, ministere des affaires etranger coespondance commerciale, Rousseau to moustier, 10 July 1868, beyrouth, vol, 9.

البواخر التي تحتاج إلى الفحم أن تنقل أكثر من عشرين طناً يومياً... وأجور العمال مرتفعة ولكن يبدو أن عنصر التنظيم مفقود عند كل الأوربيين والأهالي المحليين... فباستطاعة التجار والوكلاء التجاريين بناء حواجز متينة لو جمعوا 500 قرش من كل واحد منهم، ولكن لما كان هؤلاء في الوقت نفسه وكلاء قنصلين يسمون أنفسهم نواب قناصل، فأثم بالطبع أسوأ من يحملون هذا الاسم، وأثم يصرون على رفع الأعلام سيئة الخط للبلدان التي يمثلونها في كل صراع أو نزاع تجاري محدود حول بضع غرارات من بذور السمسم... وكان تبادل الشتائم علناً أمر شائع يعطي الأهالي فكرة سيئة عن الوقار الأوربي ((سيدي)) كيف تجرؤ على مصادرة بضاعة صاحب الجلالة ملك كذا وكذا⁽¹⁾.

استجابت الحكومة الفرنسية لهذا التقرير، فقامت ببناء منارة حديثة في الميناء في سنة 1864م كما قامت بتدشين وبناء أرصفة جديدة لرسو السفن، وبيعها قاطرة بخارية تجارية لبعض التجار الفلسطينيين لدعم نشاطهم التجاري مع مدينة مرسيليا الفرنسية فتحول ميناء يافا من ميناء مهم إلى ميناء كبير يتسع للبواخر الحديثة⁽²⁾، وكان لهذا العمل الأثر الكبير في بروز النشاط التجاري الفرنسي، وأصبح التجار الفرنسيين لهم نفوذاً كبيراً جداً في ميناء يافا، فكان قبطان السفينة الفرنسية غير ملزم بتقديم أي أوراق ثبوتية، بل يكفي القنصل أو احد عمال القنصلية بالتعريف عنه⁽³⁾.

(1) France, Ministère des Affaires etranger coespondance commerciale, Rousseau à Moustier, le 10 Juillet 1868 beyrouth, vol, 9.

(2) ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص 128 ؛ عبد للكريم رافق، "الاقتصاد دمشق والرسالمالية الأوربية في القرن التاسع عشر، بلاد الشام في العهد العثماني"، من بحوث الندوة المنعقدة في دمشق، استانبول، 2005م، ص 31.

(3) أصدرت للدولة العثمانية مجموعة من الفرمانات التي تعطي للفرنسيين تسهيلات كمركية تجارتهم في مع الموانئ العثمانية، ولاسيما موانئ بلاد الشام، للمزيد، ينظر: أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، نوع الوثيقة: دائرة أمور تجارات ونافعة، تجارت دائرة عمومية سي، رقم الوثيقة: 70، رقم الاوراق: 2 / 212/15875، رقم الظرف: 10 / 11، رقم الكارتون: 207، للصادر بتاريخ 1310هـ / 1892م ؛ أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، نوع الوثيقة: دائرة أمور تجارات ونافعة، تجارت دائرة عمومية سي، رقم الوثيقة: 60، رقم الاوراق: 8 / 212/15875، رقم الظرف: 10 / 11، رقم الكارتون: 207، للصادر بتاريخ 1310هـ / 1892م ؛ أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، نوع الوثيقة: باب عالي، نظارات موجات الجة، ترجمة وطرسى، رقم الوثيقة: 100، رقم الاوراق: 7 / 15875 / 212، رقم الظرف: 10 / 11، رقم الكارتون: 207، للصادر بتاريخ، 1293هـ / 1876 م ؛ أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، نوع الوثيقة: باب عالي، دائرة خارجية، مكتوبي قلعي، رقم الوثيقة: 1373، رقم الاوراق: 5 / 212/15875، رقم الظرف: 10 / 11، رقم الكارتون: 207، للصادر بتاريخ، 1310هـ / 1892م.

كان من نتائج هذه السياسة أن اوجدوا ثلة من التجار غير المسلمين الذين يدينون بالولاء لفرنسا لا للدولة العثمانية، كما استطاعوا أن يحيطوا أنفسهم بعدد كبير من الأتباع الذين كان لهم الدور الكبير في تعزيز مكانة القنصل الفرنسي بالمقارنة مع أقرانه ومنافسيه الأوربيين الآخرين⁽¹⁾ في حين شكلت الأموال التي كان يتقاضاها مقابل الحماية مصدراً مهماً للربح المالي لهم⁽²⁾، فقد كان من حق القنصل الفرنسي أن يعطي براءة لخمسين شخصاً، ولم يكن القنصل يلتزم بهذا العدد وخدمت الظروف السياسية فرنسا، في هذا الجانب لأن الإدارة العثمانية في متصرفية القدس الشريف كانت فاسدة وكان من الصعب السيطرة على الوضع⁽³⁾.

لم تكن حركة القناصل محصورة بأماكن وأحياء معينة، بل كانوا ينتقلون بين المراكز التجارية والأماكن الزراعية وكانوا كثيرون الارتداد إلى الموانئ فيسجلون تقاريرهم بأدق التفاصيل، ويرسلونها إلى حكومتهم بشكل دوري، وإذا ما حدثت مشكلة أو تقاعس من قبل التجار في جانب من الجوانب التجارية، فأهم يكتبون إلى حكومتهم بضرورة تفعيل وإنعاش ذلك الجانب، كما أنهم كانوا يسجلون جميع تحركات تجار وقناصل الدول الأخرى⁽⁴⁾.

هكذا كان التعاون بين التجار والقناصل سبباً في إنعاش وتنشيط الجانب الاقتصادي في القدس فشكّلوا هم والذين يملكون رأس المال اللازم وتصريحات الإقامة الرسمية طائفة خاصة بهم، وكانت هذه الطائفة تعقد اجتماعات منتظمة برئاسة القنصل، ويناقش فيها قضايا التجارة والعمل على رفع المستوى التجاري لمنافسة الدول الأخرى، وفي حالة غياب القنصل أو نائبه يتم اختيار احد الأعضاء للقيام بدور الممثل لهم أمام السلطات الفرنسية-العثمانية⁽⁵⁾.

ولكن رغم ذلك كانت السلطة الحقيقية بيد القناصل لا بيد التجار، فقد فرض القناصل الفرنسيين السلطة على جميع التجار التابعين لدولتهم، فكان القناصل هم الذين يحددون ما يشتريه وما يبيع التجار الفرنسيين، وما يدفعون من الضرائب، وإذا ما حاول التجار الخروج عن

(1) نائلة الوعري، المصدر السابق، ص114.

(2) نايف عبد نايف نجم الجبوري، موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية (1839-1914 م) مدار الحامد، عمان، 2011م، ص58.

(3) ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص128.

(4) بدر الدين السباعي، المصدر نفسه، ص52؛ ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص217.

(5) بشارة دوماني، المصدر السابق، ص161.

سلطة القنصل، فان بإمكانه أن يجبرهم على العودة إلى الوطن عنوة، وهذا السبب دفع الكثير منهم إلى التردد إلى القناصل لينالوا رضاهم لأنهم كانوا يعلمون النفوذ الذي يتمتع به والسطوة التي أضحت عليه وظيفته (القنصل)، على اعتبار انه يمثل مصالح فرنسا، في ارض خارج فرنسا⁽¹⁾.

أدى اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية في بعض الأحيان بين القناصل والتجار إلى نشوب العديد من الصراعات العنيفة والتي اضطرت إدارة المدينة في القدس الشريف في بعض الأحيان إلى التدخل وحلها، ولكن بالإجمال كانت العلاقة بين القناصل والتجار هي علاقة حميمة تربطها المصالح الشخصية لكلا الطرفين، فضلاً عن المصالح العامة لدولتهم لأن كل طرف منهم يعمل على خدمة دولته، لذلك نشأت علاقة على أساس المصلحة، وتحركت جهودهما لدعم النشاط الاقتصادي هناك⁽²⁾.

واجهات النشاط التجاري الفرنسي مع القدس الشريف

كان من نتائج تعاون التجار والقناصل في القدس الشريف، أن أضحت التجارة الفرنسية مع المدينة تدخل ضمن إطار التجارة الخارجية والدولية لكلا الطرفين، فكانت فرنسا تستورد بضائع من القدس الشريف، وفي الوقت نفسه تصدر بضائعها إلى هناك⁽³⁾، وتقسم واجهات النشاط التجاري الفرنسي مع القدس الشريف إلى:

أولاً: واردات فرنسا من القدس الشريف

طرأت تغيرات جذرية في التجارة بين فرنسا والقدس بظهور الانقلاب الصناعي في أوروبا، إذ أصبحت البضائع أكثر رخصاً، وبالتالي منحها التفوق في منافسة المنتجات المحلية، وأزداد مع هذه المنافسة اهتمام فرنسا في بلاد الشام بشكل عام، بعد أن وجدت فيها سوقاً لتصريف بضائعها والحصول على المواد الأولية، وغدت فرنسا أكثر الدول الأوروبية تجارة معها، فكانت تستورد المواد الزراعية الخام وتصدر بضائع وبأسعار منافسة للمنتجات المحلية أما فيما

(1) إبراهيم رضوان الجندي، المصدر السابق، صص 67-68.

(2) شارل عيساوي، المصدر السابق، صص 226-227.

(3) شارل عيساوي، المصدر السابق، صص 226-227.

يخص القدس الشريف، فقد ذكر تقرير مجلس غرفة تجارة مرسيليا⁽¹⁾، أن بعض المدن الفلسطينية، ومنها القدس الشريف، كانت تصدر مواد خام أهمها القطن والحرير⁽²⁾.

وتمكن التجار الفرنسيين من فرض سيطرتهم على تجارة القطن الفلسطيني بعد أن اخذ الطلب الأوروبي عليه بالازدياد في عقد الستينيات من القرن التاسع عشر على اثر اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865م)⁽³⁾، والجدول الآتي يوضح لنا واردات فرنسا من القدس الشريف في سنة 1862م:

جدول رقم (1-2)

واردات فرنسا من القدس الشريف في 1862م

النسبة المئوية * %14	السعر بالليرة الفرنسية	السعر بالقرش العثماني	المواد
44%	160000	5003636	المنتجات الزراعية (مشمم، قطن، زيتون)
16%	58100	13760000	الفواكه (الحمضيات)
29%	105400	9069091	المنتجات الاستثمارية (التبغ والكروم)
11%	40000	3440000	المنسوجات والأقمشة (حرير، صوف)
100%	363600	3127200	المجموع

* كان سعر الصرف لليرة الفرنسية 86 قرش عثماني.

* تمثل %14 نسبة الصادرات بين فرنسا والقدس الشريف من مجموع صادرات القدس الشريف إلى الخارج، وهكذا بقية الجداول.

(1) مجلس غرفة مرسيليا: هو مجلس أنشأته الحكومة الفرنسية للإشراف على الرعايا الفرنسيين من تجار وقناصل ووكلاء خارج فرنسا بعد أن اقتضت بأن فكرة التجارة في الولايات التابعة للدولة العثمانية يجب أن لا تترك للنشاط الفردي غير المقيد، وإنما يجب أن تشرف عليها هيئة رسمية لأسباب، أهمها، أن هذه المؤسسة تتمتع بالثروة والغنى اللذان يستطعان تأييد الحكومة عند اللزوم، فضلاً عن حمايتها للتجارة في بلاد كان الأوروبيون يعتقدون أنها مسرح للفتن والاضطرابات، وقد أصبحت هذه الغرفة تضع النظم واللوائح لتنشط العلاقات التجارية بين فرنسا والشرق العربي، كما أصبحت تعين القناصل وتمنحهم مرتباتهم، وتكفي برأيها في اختيار السفير الفرنسي في استانبول. ينظر: نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 138.

(2) محمد حافظ يعقوب، "الأوضاع الفلسطينية قبل الاحتلال البريطاني"، مجلة صوت فلسطين، المجلة العسكرية الفلسطينية، السنة الأولى، العدد (11)، 1973، ص 50.

(3) عبد الكريم رافق، "مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني"، مجلة دراسات تاريخية، ع(4)، دمشق، 1980م، ص 52-53؛ الكز اندر شولش، المصدر السابق، ص 97.

كذلك اهتم الفرنسيون باستيراد السمسم، وكان التجار الفرنسيين المستوردين الرئيسيين له، لاسيما بعد سنة 1851م نتيجة لاستعماله في صناعة الزيوت النباتية في مدينة مرسيليا⁽¹⁾، كما حرص التجار الفرنسيين على شراء الزيتون من القدس الشريف والذي استخدم في صناعة الصابون في مدينة مرسيليا أيضاً⁽²⁾ (أنظر جدول 3-2):

جدول رقم (2-2)

واردات فرنسا من القدس الشريف في 1867م

النسبة المئوية * 21%	السعر بالليرة الفرنسية*	السعر بالقرش العثماني	المواد
43%	65100	6515000	المنتجات الزراعية (سمسم، قطن، زيتون)
10%	15100	1515000	الفواكه (الحمضيات)
33%	50000	5000000	المنتجات الاستثمارية (التبغ والكروم)
14%	21200	2121000	المنسوجات والأقمشة (حرير، صوف)
100%	151500	15151000	المجموع

* كان سعر الصرف لليرة 100 قرش.

وازداد الطلب الفرنسي على الحبوب الفلسطينية مع ظهور الثورة الصناعية وازدياد عدد السكان وحاجتهم للمواد الغذائية⁽³⁾، فضلاً عن اهتمام الفرنسيين باستيراد البقول والبرتقال الذي كانت تكثر زراعته في يافا التابعة إدارياً لمدينة القدس الشريف⁽⁴⁾، (أنظر جدول 3-3)

(1) شارل عيساوي، المصدر السابق، ص 270.

(2) زهير عبد اللطيف غنایم، لواء عكا في عهد التنظيمات (1864-1918م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999م، ص 449.

(3) محمود يزبك، "برتقال يافا واثره في للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مدينة يافا ومحيطها في القرن التاسع عشر"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م، ص 6؛ شامخ علاونة، "نظام الالتزام في فلسطين في اواخر العهد العثماني"، مؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م، ص 11؛ محمد سالم الطراونة: قضاء يافا في العهد العثماني - دراسة ادارية اقتصادية اجتماعية - (1864-1914م)، منشورات وزارة الثقافة عمان، 2000م، ص 644.

(4) عبد الكريم رافق، مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني، ص 52؛ بدر السباعي، المصدر السابق، ص 44.

جدول رقم (2-3)

واردات فرنسا من القدس الشريف في 1870م

النسبة المئوية * %32	السعر بالليرة الفرنسية*	السعر بالقرش العثماني	المواد
10%	16660	1566600	المنتجات الزراعية (سمسم، قطن، زيتون وغيرها)
43%	71660	6736600	الفواكه (الحمضيات)
14%	23330	2193300	المنتجات الاستثمارية (التبغ والكروم)
33%	55000	5170000	المنسوجات والأقمشة (حرير، صوف)
100%	166600	15666000	المجموع

* كان سعر الصرف لليرة 94 قرش.

من الملاحظ على الجداول السابقة الذكر أن أسعار العملات العثمانية أمام العملة الفرنسية، وهذا دليل على ضعف الميزان التجاري للدولة العثمانية في هذه المدة على الرغم من وفرة المواد الأولية فيها، ومن الملاحظ على الجداول أنه على الرغم من وجود تجارة خارجية بين القدس الشريف والعالم، إلا أن حصة فرنسا كانت م هذه التجارة تراوحت بين (14-32) هذه تجارة تعد جيدة قياساً بقله أمكانيات هذه المدينة.

ومن أكثر الأمور التي نالت اهتمام الفرنسيين هي تجارة التبغ، إذ استطاع الفرنسيون أن يحصلوا في سنة 1883م على امتياز يقضي باحتكاره في الولايات الخاضعة للدولة العثمانية وأصبحت تجارة التبغ محتكرة من قبل شركة الريجي الفرنسية (Rigey company)، وكانت هذه الشركة هي المسؤولة عن تجارة التبغ وتحديد أسعاره من دون أن تتدخل الحكومة العثمانية في ذلك، أما التباك فكان الفلاح يملك حق بيعه داخل البلاد، على أن يدفع ضريبة للشركة تعادل (4) فروش ذهبية لقاء بيعه، وقد أصدرت الحكومة العثمانية في عام 1904 قانوناً منح الشركات الفرنسية حق الرقابة على زراعة التبغ وشراء المحصول كله⁽¹⁾.

(1) شارل عيسلوي، المصدر السابق، ص 270.

ثانياً: صادرات فرنسا إلى القدس الشريف

أما أهم صادرات فرنسا إلى القدس الشريف فيأتي في مقدمتها السكر، إذ كانت فرنسا تصدر ما يقارب مائة الف شوال سنويا إلى فلسطين وكان معظمه يذهب إلى القدس الشريف، كما كانت مرسليليا تزود القدس الشريف بنسبة 75% من البن المستورد، فضلاً عن الجلود والأحذية التي كانت تصدر منه بنحو ثمانية آلاف ليرة سنوياً، وقد تزايد الطلب عليه في السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

واشتهر الفرنسيين بتجارة المنسوجات الصوفية التي نشأت صناعتها في داخل مدينة كاركاسون (Carcassonne)، وما حولها في إقليم لانغيدوك (Languedoc)، والتي أثرت منتجاتها إعجاب المستهلكين المقدسين، ونالت استحسانهم، وراجت بينهم بشكل كبير جداً، حتى أنها أثرت على الصناعة المحلية وكادت تقضي عليها نظراً للجودة الكبيرة التي كانت تتمتع بها، فضلاً عن رخص ثمنها، وكانت فرنسا تصدر للقدس الشريف ما قيمته أربعون ألف ليرة فرنسية سنوياً⁽²⁾.

ومن صادرات فرنسا المهمة لمدينة القدس الشريف هو القرميد، والذي اشتهرت بصناعته مدينة مرسليليا وكان قيمة ما تصدره يقدر بـ (1500) ليرة فرنسية سنوياً، وقد تزايد الطلب عليه مع زيادة الطلب على مواد البناء في الربع الأخير من القرن التاسع عشر⁽³⁾، ويبدو أن السبب الذي دفع إلى زيادة الطلب على هذه السلعة هو زيادة الهجرة اليهودية إلى القدس الشريف وقيام هؤلاء الوافدين الجدد، والذين كان أغلبهم من جنسيات أوربية (روسيا، بولندا، بريطانيا، فرنسا، وغيرهم) ببناء مستعمرات خاصة بهم بعيداً عن السكان الأصليين، (أنظر جدول 2-4):

(1) ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص 250.

(2) شارل عيساوي، المصدر السابق، ص 270.

(3) بشارة دوملني، المصدر السابق، ص 198.

جدول رقم (2-4)

صادرات فرنسا إلى القدس الشريف في 1881م

النسبة المئوية 14	السعر بالليرة الفرنسية*	السعر بالقرش العثماني	المواد
%			
8%	4000	376000	مواد استهلاكية (السكر، البن)
82%	41000	3854000	المنسوجات والأقمشة
8%	4000	376000	سلع كمالية (الجلود والأحذية)
2%	1000	94000	سلع إنشائية (القرميد، والأحشاش)
100%	50000	4700000	المجموع

* كان سعر الصرف لليرة 94 قرش.

كان من نتائج هذه التعاملات التجارية أن راحت الليرة الفرنسية في البيع والشراء بشكل كبير جداً، وأصبح التعامل بها أكثر من العملة العثمانية، وسجلات محكمة القدس الشرعية تزخر بالوثائق التي تثبت الانتشار الواسع التي أضحت عليه الليرة الفرنسية في القدس الشريف، فمثلاً اشترى عيسى جريس الديكي من حميدان نصره من قرية لفتا⁽¹⁾، ستة قراريط⁽²⁾ في قطعة الأرض الواقعة بجهة باب الخليل المعروفة بكرم الزير بثمن قدره عشرون ليرة فرنسية⁽³⁾، كما

(1) قرية لفتا، وهي إحدى القرى التابعة إدارياً لمدينة القدس وتبعد عنها ما يقارب 1 كم . ينظر: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج 4، بيروت، 1990، ص 49.

(2) القراريط: جمع قيراط قال الجوهري هو نصف دانق وأصله قراط بالتحديد لأن جمعه قراريط فأبدل من أحد حرفي تضعيفه باء على ما ذكرناه في دينار وقال أبو السعادات القيراط نصف عشر الدينار في أكثر البلاد وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً . ينظر: محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي أبو عبد الله، للمطلع على أبواب الفقه، المكتب الإسلامي، بيروت، 1981 م، ص 305.

(3) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 354، الصادر بتاريخ 1258 هـ / 1867م، ص 45؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 386، الصادر بتاريخ 1311 هـ / 1893م، ص 30.

اشترى مصطفى علي قرش من الحاج جمعة شختورة الفران اثني عشر قيراطاً في دار بمحلة باب العامود بستين ليرة فرنسية⁽¹⁾.

هكذا أدى توسع التجارة الأوربية بشكل عام، والفرنسية بشكل خاص مع القدس الشريف إلى تغيير جذري في بنية الاقتصاد المقدسي، وكان لهذا التغيير أثره على جميع مرافق الحياة في المدينة، وأدى التغير بدوره إلى أيجاد قاعدة تجارية محلية لرأس المال الأجنبي، كما شكل التجار المحليين حلقة الوسطة مع التجار الأجانب، فارتفع نتيجة لذلك الضغط الأوربي على الدولة العثمانية للحصول على امتيازات جديدة، كما زاد التغلغل الأجنبي المدعوم بالقناصل وبشكل كبير جداً في جميع جوانب الحياة العامة في القدس الشريف .

(1) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 354، للصادر بتاريخ 1258 هـ / 1867م، ص177؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 383، الصادر بتاريخ 1313 هـ / 1895م، ص245، سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 383، الصادر بتاريخ 1310 هـ / 1892م، ص271.

المبحث الرابع

دور القناصل في تسهيل حصول الفرنسيين على الأراضي في القدس الشريف

كانت حيازة الأراضي من أخطر المشاكل والأطماع التي واجهتها القدس الشريف في العهد العثماني، إذ ظهرت في وقت كانت الدولة العثمانية تعاني من ضعف شديد نتيجة للمشاكل الداخلية والخارجية التي أهكتها وجعلتها تستعين بالدول الأوروبية التي كانت تتربص وتتحين الفرص لمثل هذا النداء.

ترجع بدايات نظام حيازة الأراضي للأجانب في القدس الشريف إلى عهد الحكم المصري في بلاد الشام ، إذ قدم القنصل الفرنسي في بيروت طلباً إلى الوالي محمد علي باشا بشأن السماح لهم بتملك الأراضي والمباني وذلك في سنة 1832م، فصدر الأمر من الوالي محمد علي باشا في سنة 1833م بالموافقة على بناء (3-4) محلات بجوار مستشفى دير الإفرنج بالقدس الشريف⁽¹⁾ ، وسمح للبريطانيون في سنة 1838م بعد عقد معاهدة بلطة ليمان التجارية بين الدولتين بفتح أول قنصلية أجنبية في القدس الشريف⁽²⁾، وكان ذلك من أهم التطورات في تاريخ القدس الشريف في القرن التاسع عشر، إذ كان قبله لا يحق لأي أجنبي استملاك الأراضي في القدس الشريف لأي سبب من الأسباب⁽³⁾، بل حتى لا يحق لأي احد الإقامة بها، على الرغم

(1) الكزاندر شولش، المصدر السابق، صص 67-70.

(2) تم الإعزاز إلى القنصل العام البريطاني في الإسكندرية باترك كامبيل (Patrick Campbell) للتحنت مع الوالي محمد علي في هذا الموضوع، وضمنان موافقته، فاشترط الوالي الحصول أولاً على موافقة السلطان، بصفته السيد الشرعي، لذلك أوعز إلى السفير البريطاني في استانبول بونموني (ponsonby) أن يقدم طلباً إلى الباب العالي من اجل الحصول على فرمان، وان يبين بأن شكاوى كثيرة قدمها إلى الحكومة البريطانية السياح الذين زاروا البلاد المقدسة، ولم ينجح بونموني في الحصول على فرمان المطلوب إلا في تموز 1838م، ينظر:

Tibawi, op.cit., pp.31-32.

(3) محمد عيسى صالحية، مدينة القدس السكان والأرض (العرب واليهود) 1858-1948م، مركز الزيتونة، بيروت، 2009م، صص 15.

من أن دخول الحجاج والسياح الأوروبيين كان مسموحاً به⁽¹⁾ وأكثر ما كان يتمتع به هؤلاء هو الامتيازات التجارية والحماية⁽²⁾.

كانت معاهدة لندن (1840-1841م) الرصاصة الأولى التي أعلنت بدء السباق الأوربي على بلاد الشام ، إذ استغلت تلك الدول الموقف العام الذي ساد عقب التوقيع على المعاهدة، لتعلن كل دولة حقيقة نواياها وإطماعها في المنطقة قبل وبعد انسحاب الوالي محمد علي باشا من بلاد الشام⁽³⁾، فأدى ذلك إلى انطلاق عجلة النشاط القنصلي الثقافي، الديني والاقتصادي في القدس الشريف ما بين (1840-1858م)، وأخذت أراضي القدس الشريف تتعرض إلى هجمة شرسة لم يسبق لها مثيل من جانب القناصل والرعايا المنظوين تحت حمايتهم⁽⁴⁾.

فبدأ السفراء والقناصل أعمالهم، ونشطت جهودهم للحصول على منطقة نفوذ في المدينة مستغلين الأوضاع والفوضى التي سادت عقب عقد المعاهدة، وصعوبة استعادة النظام في داخل القدس الشريف، فكان القناصل في الداخل يعملون على تسهيل عمليات البيوع من خلال تقلب الثبوتات عن المشتري والبائع، والعمل على تسريع البت في القضايا التي يتقدم بها المشمولين برعايتها، ولاسيما أن تعلقت المسألة بديون مسجلة أو ضمانات أو رهانات عقارية وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الأراضي المسجلة بأسماء رعاياهم، وبالتالي يكون ذلك دافع كبير لزيادة نشاطهم في المنطقة⁽⁵⁾.

أما على الصعيد الخارجي فقد جاءت الاختراقات عن طريق الضغوط التي يمارسها السفراء في استانبول على الحكومة العثمانية بشأن منح قنصلياتهم ورعاياهم الموافقات الرسمية

(1)Tibawi, op. cit., p.32.

(2) محمد عيسى صالحية، المصدر السابق، ص15.

(3) نائلة اللوعري، المصدر السابق، ص134.

(4) أحمد جدي، نظام ملكية الارض في فلسطين في العهد العثماني، المجلة للتاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد (65)، منشورات الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زاغون، 1992 م، ص 109 ؛ الأمين أبو بكر مسعود، المصدر السابق، ص295.

(5) محمد صالحية، المصدر السابق، ص32-ص33.

لشراء الأراضي في القدس الشريف بشكل عام، ومدينة القدس الشريف خاصة، بهدف بناء القنصليات والمؤسسات الدينية والثقافية والتنصيرية عليها⁽¹⁾.

وبعد انتهاء حرب القرم (1853-1856م) بدأت أنظار الأجانب تتجه نحو القدس الشريف للتملك فيها، واستطاع الأوربيين شراء الأراضي داخل المدينة تحديداً، بواسطة القناصل والمترجمين وأبناء الطوائف النصرانية من رعايا الدولة العثمانية إذ قام قنصل فرنسا المسيو بارير في سنة 1859م بشراء مزرعة صغيرة مساحتها (300) ذراع بمبلغ (35000) قرش أسدي، وذلك بهدف إلحاقها كخولة لدير صهيون الفرنسي بعد أن حصل على إذن شرائها وتعميرها بواسطة السفير الفرنسي في استانبول توفينيل (Thouvenel) (1858-1861م) سنة 1858م⁽²⁾.

وكان هناك أيضاً الدور الكبير للمستوطنين اليهود الفرنسيين في رفع وتيرة التملك الفرنسي في القدس الشريف، إذ اهتم الصهاينة بالسيطرة على الأراضي بكل السبل الممكنة، ورأوا أن الزراعة من أهم وسائل تثبيت المستوطنين في الأرض، فكانت الأرض ركيزة أساسية من ركائز الفكر الصهيوني، والتي دعا إليها جميع المفكرين الصهاينة الأوائل من خلال غزو الأرض واحتلالها وطرد أهلها الأصليين منها، وخلق رابط قوي بينها وبين المستوطنين الجدد، ورأى غالبية أولئك المفكرين ضرورة الاهتمام بالزراعة، لأنها تزيد الارتباط بالأرض⁽³⁾.

فدأب الزعماء الصهاينة والمستعمرين الأوائل لإنجاح ذلك، ونجح هيرش كالشير (T.Herish Kalisher)⁽⁴⁾ سنة 1868م في التأثير على مجموعة من أثرياء اليهود في فرنسا

(1) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 342، الصادر بتاريخ 1275-1276هـ / 1858-1859م، ص25.
(2) لقد نجم عن حاجة العثمانيين الى تمويل حرب القرم الحصول على اول قرض دولي، ثم جاءت القروض واحدة تلو الاخرى حتى اخفقت الدولة العثمانية في تسديد ديونها فاستغلت الدول الاوربية هذه الظروف للحصول على الاراضي في القدس وغيرها من الاراضي التابعة للدولة العثمانية لمداد هذه الديون. ينظر: دونالد كواترت واخرون، للمصدر السابق، ص507.

(3) زكريا السنوار، * الزراعة الصهيونية في فلسطين في اواخر العهد العثماني (1882-1914م) *، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م، ص2.

(4) نفسي هيرش كالشير (T.Herish Kalisher): من زعماء حركة احياء صهيون، ولد في روسيا سنة 1795م، واقام في طهران حتى سنة 1842م، وبادى الى استيطان اليهود في فلسطين في كتابه (البحث عن صهيون) الذي اصدره سنة 1862م، توفي سنة 1874م. ينظر: سهيل الفتلاوي، جذور الحركة الصهيونية بدار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2002م، ص 67.

بفكرة استثمار أمواهم في زراعة الأراضي في القدس الشريف، كما حصل أدولف كريميه (Adolph Cremieux) النائب في البرلمان الفرنسي في العام ذاته على فرمان سلطاني سمح بموجبه لجمعية الأليانس العالمية (الاتحاد اليهودي العالمي) (Israelite Universelle Alliance)⁽¹⁾ باستئجار (2600) دونم من أراضي قرية يازور القريبة من يافا ولدة (99) سنة، وفي سنة 1870 أقامت الأليانس عليها أول مدرسة زراعية لليهود أطلق عليها اسم (مدرسة مكافية إسرائيل الزراعية) (Agricultural School Mikve Israel)⁽²⁾، وذلك بتمويل من البارون الفرنسي الأصل ادموند دي روتشيلد (Admond De Rotcheld)⁽³⁾، والبارون موريس دي هيرش (Moris De Herish)⁽⁴⁾.

وقامت هذه المدرسة بالتعاون مع خبراء صندوق استكشاف فلسطين⁽⁵⁾، بدراسات مكثفة للتربة وأنواع المزروعات التي تصلح لها، كما ساهمت في تدريب المهاجرين اليهود على أعمال الزراعة⁽⁶⁾، وفي سنة 1894 كان يتدرب فيها (120) طالباً⁽⁷⁾، وقد ركز المستوطنون

(1) للمزيد عن الأليانس (Israelite Universelle Alliance) ودورها في دعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ينظر الفصل الثالث من الدارسة.

(2) S.Landman, History of Zionism, The Zionist 4 kings, Londn, 1915, p.14

(3) ادموند دي روتشيلد (Admond De Rotcheld): أحد قادة الصهيونية التوطنية، وهو من الفرع الفرنسي لعائلة روتشيلد، شارك في دعم المشروع الصهيوني ملياً من خلال شراء الأراضي، ومتابعة شؤون المستوطنات وغير ذلك، ولد سنة 1845م، وتوفي سنة 1934م. ينظر: عبد الوهاب الميسري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج6، دار الشروق، القاهرة، 1998م، ص179-180.

(4) موريس دي هيرش (Moris De Herish): ولد في ميونخ بألمانيا سنة 1831 م، تلقى تعليمه في ميونخ وبروكسل، ورث ثروة كبيرة عن أبيه، وأعد عدة مشروعات لخدمة الحركة الصهيونية، وأهمها دعم الأليانس، توفي في هنغاريا سنة 1896م. ينظر، مروان جرار، "جهود البارون اليهودي مورس دي هيرش في تخفيف معاناة اليهود في شرق أوروبا وروسيا"، مجلة الجامعة الإسلامية، م 17، العدد (1)، 2009م، ص406-416.

(5) صندوق استكشاف فلسطين: بعثة بريطانية احتكرت عمليات التنقيب الأثري والمصح الجغرافي في فلسطين، بدأت عملها منذ سنة 1865م، وارتكبت أخطاء متعددة ومتعمدة في الحسابات والنتائج بهدف إثبات صحة تاريخ التوراة، وحق اليهود في فلسطين. ينظر: بيان الحوت، فلسطين القضية الشعب الحضارة، دار الاستقلال، بيروت، 1991م، ص302؛ خيرية قاسمية، "صندوق استكشاف فلسطين نشاطاته (1865-1915 م)"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، 1974 م.

(6) امين محمود، الاستيطان اليهودي منذ قيام الحرب العالمية الأولى، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984 م، ص ص47-48؛ صبري جريس، تاريخ الصهيونية، ج1، القمص، 1987م، ص68؛ عبدالفتاح أبو علي، الامس الاجتماعية والحضارية للإضافات والترميمات العمرانية العثمانية في القدس الشريف، المجلة للتاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع(65)، منشورات الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زاغون، 1992 م ص41.

(7) Aaron Friednwald, Lovers of zion, The zion Association of Baltimore, 1894, P.8.

الأوائل على أن تكون حقول المستوطنات التابعة لهم على النموذج الزراعي في جنوب فرنسا، فحاولوا زراعة اللوزيات وكروم العنب ليتمكنوا من صناعة الخمر للتصدير، وذلك ضمن مشروع استثماري خاص⁽¹⁾.

على الرغم من تصدي بعض رجال الإدارة في القدس الشريف والتشدد في الموافقة انتقال الأراضي لليهود والتي أسهمت إلى حد ما من التوسع في حيازة الأراضي في القدس الشريف سواء في داخل السور أم خارجه، أو في عدد من المدن والأراضي التابعة لها، إلا أن فساد الإدارة العثمانية في استانبول، فضلاً عن الإدارة المدينة، علاوة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، دفع البعض لبيع أجزاء من أراضيهم وممتلكاتهم⁽²⁾، وكان للقناصل الدور الرائد في ذلك من خلال اللجوء إلى سفرائهم في استانبول لتبرير الصفقات المتعلقة بالأراضي والالتفاف على القوانين واللوائح والتعليمات التي أصدرها السلطان⁽³⁾.

قامت الدولة العثمانية بإصدار قانون تملك الأجانب سنة 1858م المؤقت⁽⁴⁾ الذي يوحى للوهلة الأولى بأنه فتح الباب على مصراعيه للأجانب بتملك أراضي الدولة العثمانية نظراً للصيغة العمومية التي صدرت بها الإرادة السلطانية⁽⁵⁾، والذي ترك بصمة واضحة المعالم على أراضي الدولة العثمانية بما فيها القدس الشريف والمناطق التابعة لها، فقد جاء هذا القانون نتيجة للضغوط الخارجية التي حتمتها تدخلات الدول الأوروبية والتنافس فيما بينها على ممارسة النشاط القنصلي والاقتصادي والديني والثقافي، وضغوط سفرائهم في استانبول والقنصليات المنتشرة في المدن الأخرى، ومطالبتهم السلطات الحاكمة بالسماح لرعاياهم بتملك الأراضي والعقارات

(1) عادل مناع، المصدر السابق، ص230.

(2) للكزاندر ثولش، المصدر السابق، ص276.

(3) محمد عيسى صالحية، المصدر السابق، ص190-200.

(4) قانون تملك الأجانب سنة 1858م: وهو قانون التنظيمات الخيرية لإصلاح اللادارية الذي أرتبط بقانون الأراضي المؤقت الذي ألغى رسمياً الإقطاعية العسكرية في الدولة العثمانية وتبعية الفلاحين لأراضي الزعامات والتسيارات، للمزيد عن قانون الأراضي العثماني المؤقت لسنة 1858م، ينظر، نوفل نعمة الله نوفل، المصدر السابق، م، ص 2-5.

(5) أحمد جدي، المصدر السابق، ص108؛ نائلة الوعري، المصدر السابق، ص134.

وتحصيلها في المحاكم الشرعية منذ انسحاب الجيش المصري وحتى صدور القانون سنة 1868م⁽¹⁾.

كان من نتائج هذا القانون أن سمح للأجانب سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات أم شركات بالاستفادة من حقوق التصرف وتملك الأراضي في جميع أجزاء الدولة (عدا الحجاز وأضيفت إليها القدس الشريف في سنة 1881م) ولهم حق تسجيلها في المحاكم الشرعية⁽²⁾. لقد استهدف نشاط الدول الأوربية من خلال هذا القانون المناطق السهلية والساحلية والزراعية⁽³⁾، بحجة إقامة المستشفيات، الكنائس، الأديرة، الفنادق، الوكالات، البنوك، الدور واستثمار الأراضي الزراعية، أما الدول الأوربية التي دخلت ضمن هذا النظام فهي كلاً من (فرنسا، روسيا، بريطانيا، إيطاليا، اليونان وأمريكا)⁽⁴⁾.

لم تخرج فرنسا من إطارها الإداري بهذا الشأن (حيازة الأرض)، إذ حصلت كغيرها من اقرانها من الدول الأوربية على أراضي في القدس الشريف، واستخدامها في خدمة مصالحها، وتقسيم الأراضي التي حصل عليها قسمين، فيشمل القسم الأول أراضي مستعمرة، أي هي التي انشأوا عليها مصلحة عامة كبناء المستشفيات أو الكنائس أو الأديرة وغيرها فمن المنشآت التي تأتي بالنفع على العامة، ومنها الأبنية الفرنسية قرب باب العمود⁽⁵⁾، فضلاً عن الأراضي التي امتلكها دير صهيون الفرنسي⁽⁶⁾، كذلك الأراضي التي امتلكها دير ورهبان الكرمل الفرنسيات في قرية الطور⁽⁷⁾، وقطعة الأرض التي امتلكها الفرنسيون قرب الباب الجديد أقاموا عليها مستشفى⁽⁸⁾.

(1) عبد اللطيف الطيباوي، "القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام"، مجلة مجمع اللغة العربية، م54، دمشق، 1979م، صص 804-809.

(2) أمين أبو بكر مسعود، المصدر السابق، ص326.

(3) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 341، 1274-1275هـ / 1857-1858م، ص121.

(4) زياد المنني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (1831-1918م)، ص119.

(5) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 400، الصادر بتاريخ 1330هـ / 1912، ص3.

(6) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 383، الصادر بتاريخ 1311هـ / 1893م، ص207.

(7) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 385، الصادر بتاريخ 1314هـ / 1897م، ص222.

(8) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 360، 1289هـ / 1872م، ص231.

أما النوع الثاني من الأراضي التي امتلكها الفرنسيون في القدس الشريف فهي الأملاك الفردية لمن يحمل الجنسية الفرنسية والذين امتلكوا مجموعة من الأراضي في القدس الشريف والقرى المجاورة لها، فقد امتلك قنصل فرنسا مارتن توين اولاً توسيكو (Martin Twen Aula Tosiku) قطعة أرض مختلفة الأشجار تقع خارج قرية عين كارم⁽¹⁾، وامتلك خريستوف موسى البروتستانتي (Khrestoph Moses Protetant) مزرعة صغيرة تقع في محلة باب حطة⁽²⁾.

واشترى ديمتري (Demetry) مستشار دولة فرنسا قطعة أرض خارج سور القدس الشريف، واشترى فيلاسكي انطون (Vilasky Anton) قطعة أرض في بيت لحم تسمى قناطر الدهيشة⁽³⁾، وامتلك يوسف جيروتس جويرا (Joseph Jerotes Jobera) قطعة أرض خارج سور القدس الشريف⁽⁴⁾، واشترى توكستلر (Tokestiler) قنصل فرنسا جميع الأشجار القائمة بأصولها بقطعة أرض خارج قرية عين كارم بمبلغ 627 ليرة ذهب فرنسي⁽⁵⁾، كما اشترى شالدوا (Shaldua) قنصل فرنسا في القدس الشريف داراً في محلة باب حطة⁽⁶⁾.

هكذا استطاع القناصل وبجهودهم الحثيثة أن يحصلوا على مجموعة من الأراضي في القدس الشريف التي كانت بمثابة مرتكزاً مهماً لنشاطهم في المدينة، إذ أصبح لهم صوت مسموع في مسألة الأراضي المقدسة وحقوقهم فيها، فضلاً عن أنها كانت ذريعة مهمة للحصول على امتيازات جديدة في الدولة العثمانية في ظل حالة الوهن والانحطاط التي أضحت عليه الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكان قناصل فرنسا يتصرفون في هذه الأراضي كيفما شاؤوا وبما يخدم مصالح دولتهم، فبعضها استخدمت لإغراض استعمارية والبعض الآخر لأغراض إنسانية، وخصص بعضها لأغراض اجتماعية ودينية.

(1) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 337، الصادر بتاريخ 1270-1271هـ / 1853 - 1854م، ص73.

(2) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 360، الصادر بتاريخ 1280هـ / 1864م، ص123.

(3) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 383، 22 محرم، 1311هـ / 15 تموز 1893م، ص131.

(4) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 343، الصادر بتاريخ 1276هـ / 1859م، ص3، ص9.

(5) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 409، الصادر بتاريخ 1332هـ / 1914م، ص204.

(6) المصدر نفسه، ص200.

الفصل الثالث
سياسة فرنسا إزاء اليهود
في القدس الشريف ودعم القناصل
لقيام الدولة اليهودية

الفصل الثالث

سياسة فرنسا إزاء اليهود في القدس الشريف ودعم القناصل لقيام الدولة اليهودية

المبحث الأول

سياسة فرنسا إزاء اليهود حتى القرن التاسع عشر

تعود العلاقات الفرنسية اليهودية إلى زمن بعيد حتى قبل دعوة ثيودور هرتزل (Theodor Hertzl)⁽¹⁾ إلى الدولة اليهودية في فلسطين، وقد ارتبطت هذه العلاقات والصلات بين الطرفين بالجانب الديني أكثر من الجوانب الأخرى فقد نظر كاثوليك فرنسا إلى اليهود من خلال تقاطع نظرتين⁽²⁾:

الأولى: تذهب إلى أن اليهود هم من تنكروا للسيد للمسيح عليه السلام، ومن ثم هم من كانوا وراء صلبه.

⁽¹⁾ ثيودور هرتزل: (Theodor Herzl): هو صحفي يهودي نمساوي مجري مؤسس الحركة الصهيونية، ولد في بودابست سنة 1860 م، وتوفي في إيدلاخ بالنمسا. تلقى تعليمه في بودابست حتى سنة 1878. ثم انتقل مع عائلته إلى فينا وفور وصوله مباشرة التحق هرتزل بكلية القانون حتى حصل على الدكتوراه سنة 1884 ثم اشتغل بعدها مدة قصيرة في محاكم فينا وسالتمبورغ، ثم توجه إلى الأدب والتأليف. وفي سنة 1885 نشر مجموعة من القصص الفلسفية. كما كتب عددا من المسرحيات التي لم تلق نجاحا كبيرا، اشتغل هرتزل أيضا بالصحافة إذ عمل في باريس كمراسل لصحيفة نويه فراية براسه (Neue Freie Presse) من 1891 إلى 1896، وهنا بدأت تتشكل أفكار هرتزل الصهيونية بعد أن عايش مسألة دريفوس (Dreyfus) وتابع أحداثها في مراسلاته الصحفية في حقبة ازدادت فيها معاداة السامية. أصبح يفكر في المشكلة اليهودية وفي ضرورة إيجاد حل غير الانتماج والانصهار في مجتمعات أوروبا الشرقية والغربية، فأصدر كتابه المشهور "الدولة اليهودية" الذي دعى فيه إلى إنشاء وطن خاص لليهود. ينظر: الفريد ليلينثال، ثمن إسرائيل، ترجمة: حبيب نحولي وياسر هواري، دار الكتب للملايين، بيروت، 1954م، ص26؛ أنيس الصايغ، يوميات هرتزل، ترجمة هدا شعبان صايغ، ط2، بيروت، 1973م.

⁽²⁾ إسماعيل ناصر الصمادي، التاريخ التاريخي ما بين السبي البابلي وإسرائيل الصهيونية، التاريخ التوراتي المزيف بين إسرائيل للكنعانية وإسرائيل العبرية وإسرائيل الصهيونية، حفرة نصية تاريخية أركولوجية في المتخيل الافتراضي لليهود، دار علاء الدين، دمشق، 2008م، ص177.

الثانية: تذهب إلى أن اليهود هم الشعب المنتبئ لمجيء السيد المسيح عليه السلام والشاهد على ظهوره، لذلك كان النصارى حريصون على بقاء اليهود بوصفهم الشعب الشاهد على انتصار الكنيسة المسيحية.

لكس في كلتا الحالتين كان الفرنسيون يمتنون اليهود، ويحتقروهم لأنهم يعدوهم سبباً في المصائب والكوارث التي أصابت فرنسا، وذلك من خلال سيطرتهم على الحياة الاقتصادية في فرنسا، وهناك بعض الآراء لبعض الشخصيات الفرنسية التي تعطي صورة واضحة عن درجة كره الفرنسيين لليهود، فقد تقدم دي الانجالوي ((de Alangaloy) -1656- 1717)، وهو جنرال فرنسي، بعرض غريب جداً إلى الدولة العثمانية، وهو أن يقود بنفسه جيشاً من الحجاج المتكبرين إلى الفاتيكان، فيلقي القبض على البابا ويسلم روما للعثمانيين مقابل أن يمنحه السلطان العثماني جزيرة في البحر المتوسط لتوطين يهود أوروبا ويكونوا تحت الحماية العثمانية حتى تأمن أوروبا شرهم⁽¹⁾.

كما كتب المفكر الفرنسي فولتير (Voltaire) بحدود سنة 1770م يقول "لماذا اليهود مكروهون؟ أن ذلك هو النتيجة الحتمية لشرائعهم، فهم أما يجب أن يحتلوا الجميع أو أن يكرهوا. كافة البشر..... أنهم يولدون وفي قلوبهم تعصب هائج..... لن أفاجئ على الإطلاق أن كان هؤلاء الجنس السبب في هلاك الجنس البشري في يوم من الأيام"⁽²⁾.

ويستمر فولتير في حديثه "اليهود همجيون لأنهم أذلاء في العسر ووقحون في اليسر ستجدون في اليهود شعباً همجياً جاهلاً عدواً للقيم الإنسانية الرفيعة، وقد عرفوا بالبخل والكرهية منذ زمن طويل"⁽³⁾.

على العموم يعود تواجد اليهود في فرنسا إلى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، إذ انتقلت بعض العائلات اليهودية من ايطاليا إلى مرسليليا، بعد طرد هؤلاء من اسبانيا

(1) رفيق الحسيني، على خطى يهوشع، أفكار قيادات الحركة الصهيونية ومخططاتها تجاه الفلسطينيين (1850- 1948 م)، دار الشروق، عمان، 2011، ص31.

(2) نقلاً عن: ميساء سخيلة، "الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة والاستزراع الاقتصادي"، مجلة شؤون عربية، العددان (33-34)، تونس، 1983، ص50.

(3) رفيق الحسيني، المصدر السابق، ص31.

سنة 1492م، واستطاعوا بعد حقبة وجيزة السيطرة على قسم من تجارة مرسليليا، مما أثار قلق غرفة تجارة مرسليليا التي طالبت أكثر من مرة بطرد المنافسين الجدد من المدينة، وقد استجاب كولبير (Colbert)⁽¹⁾ الذي كان وزير للمالية في عهد الملك لويس الرابع عشر، لهذا الطلب فأصدر مرسوماً ملكياً سنة 1682م أرغم بموجبه اليهود على مغادرة مرسليليا⁽²⁾.

كان المرسوم الذي أتخذه كولبير يخص فقط اليهود الموجودين في موانئ مدينة مرسليليا، أما اليهود الموجودين في المرافئ والمدن العثمانية فقد شملهم نظام الحماية الفرنسية لذي شمل الجاليات الأوروبية الأخرى ضمن معاهدة الامتياز التي أبرمت بين فرنسا والدولة العثمانية، ولكنهم كانوا ينافسون التجار الفرنسيين، وقد تدمر هؤلاء من هذا الوضع وطالبوا الحكومة الفرنسية بإلغاء الحماية الفرنسية عن اليهود، ولكن السفير الفرنسي في استانبول والقنصل في بلاد الشام ترددوا في الأمر، لأن اليهود كانوا يتحملون جزءاً من الأعباء المكلفة بها القنصليات، كما أن فرنسا كانت تخشى أن يطلب اليهود الحماية من إحدى الدول المنافسة لها في ذلك الوقت كهولندا وبريطانيا، لذلك أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوماً بهذا الخصوص في 4 شباط 1727م ارضاءً للتجار الفرنسيين، سمح بموجبه لليهود ولغيرهم من الأجانب الاحتفاظ بالحماية الفرنسية، ولكن فرض عليهم حظراً في القيام بأي عمل تجاري بين فرنسا والدولة العثمانية، أما تجارهم مع إيطاليا وبقية الدول الأوروبية فظلت حرة ولم تتدخل فيها الحكومة الفرنسية وقد كانت هذه الحماية في الواقع

(1) كولبير (Colbert): ولد جان باتيست كولبير في فرنسا سنة 1619م، وكان أبوه أحد تجار الصوف، وقع عليه الاختيار لإدارة مزرعة (الكردينال مازاران) فأدى مهمته بنجاح مما جعل الأخير يوصي به لدى الملك لويس الرابع عشر، يعد كولبير من دعاة المذهب التجاري في فرنسا، حتى سميت هذه السياسة التي أنتهجها في هذا الميدان باسمه (colbertism). وقد عمل كولبير على تنمية الصناعة والتجارة، وحصر همه في خدمة قوة الدولة وعظمتها، وكان من إجراءاته لتحقيق هذا الغرض فرض الرسوم على الاستيرادات، وتقديم الدعم المادي إلى الملاحمة الفرنسية وإجراء التحسينات على وسائل النقل في الداخل، وأصدار القوانين التي تمنع العمال الفرنسيين من مغادرة البلاد بهدف تأمين الأيدي العاملة الرخيصة، وشجع الأختكارات وخاصة فيما وراء البحار وأقام الصناعات النموذجية وروج المخترعات، وبذلك تمكن خلال فترة قصيرة من مضاعفة إيرادات الملك، وجعل من بلاده أقوى دولة في أوروبا. وتوفي كولبير سنة 1683. ينظر: حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، مديرية مطبعة الإدارة المحلية، بغداد، 1977م - ص 63.

(2) لظوان للحكيم، المصدر السابق، ص 44.

حماية مدنية، أي لم تكن دينية ولكنها اتخذت طابعاً دينياً فيما بعد لأن هؤلاء حصلوا عليها كمجموعة لا أفراداً¹.

هكذا كان الفرنسيون يكونون حقداً وكراهية لليهود، إذ كانت لهم مجتمعات وأقاليم خاصة بهم، ولم يحاولوا أن يختلطوا بالمجتمع الفرنسي، وبقي هذا الأمر كذلك حتى قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م، التي جاءت لخدمة اليهود في عموم أوروبا من خلال العبارات التي دعت لها (العدل، المساواة، الإخاء)⁽²⁾، إلى جانب تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي لليهود في أوروبا، بعد أن قضت على سلطة النظام الإقطاعي، وسلّمت الحكم إلى الطبقة البرجوازية، فعجلت بهذا العمل على نمو الرأسمالية الصناعية ومن ثم دخول اليهود إلى صفوف البرجوازية⁽³⁾، كذلك سنت الحكومة الفرنسية قوانين خاصة بهم، ليجد اليهود الفرنسيين أنفسهم في حدود (1791-1803م) مواطنين كاملين مع حقوق والتزامات مساوية لكل المواطنين الفرنسيين⁽⁴⁾.

ومنذ ذلك الحين أضحى جلياً أن القوة الاقتصادية لليهود بدأت تأخذ منحى جديد، وبالتالي رأت الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، أنها إذا أرادت دعم مشاريعها الاستعمارية خارج أوروبا فعليها أن تستعين برأس المال اليهودي، وهذا السبب الذي دفع فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية إلى تغيير مواقفها ضد اليهود، وتبني المسألة اليهودية بشكل لافت مع دخول القرن

(1) للمصدر نفسه ، ص 44 .

(2) من. دافيد لانديس، الصيرافة والباشوات، الشؤون المالية الدولية والاستعمار في مصر، هاينمان، لندن، 1958م، ص 8 ؛ إسماعيل ناصر الصمادي، المصدر السابق، ص 181.

(3) هناك بعض الصعوبات التي اعترضت سبيل هذا التحرر في المناطق التي بقيت واقعة تحت هيمنة النظام الإقطاعي، فقد أستطاع يهود مدينة بوردو أن يندمجوا تماماً في المجتمع الفرنسي، في حين بقي يهود الإلزاس على طبائعهم ولم يحاولوا أن يندمجوا في المجتمع فحافظوا على عاداتهم التي لم تختلف بشيء عن عادات أسلافهم في العصور الوسطى، وهذا دلل على أن الثورة الفرنسية قد خدمت فئة معينة من اليهود، ولكنها كانت الفئة الميسورة الحال والتي دعمت مشاريع فرنسا الاستعمارية خارج فرنسا. ينظر: أبراهام ليون، المفهوم اللامادي للمسألة اليهودية، ترجمة: عماد نويهض، دار الطليعة، بيروت، 1969م، ص 150.

(4) أدت الفتن الفلاحية الموجهة ضد الربا اليهودي إلى إجبار نابليون على سن قوانين استثنائية لليهود الإلزاس، وعندما سأل نابليون بوناپرت عن ذلك قال " لا يمكن لأي إنسان أن يعمل على تصنيف صفات اليهود مهما بذل من جهد، ولا يمكن له إنقاذهم بالحجج والبراهين لذلك ترجب علينا أن نسن لهم قوانين تخصهم وتتحصر فيهم". ينظر: س. دافيد لانديس، المصدر السابق، ص 8-9 ؛ بديعة أمين، المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية، دار الطليعة، بيروت، 1997م، ص 113.

التاسع عشر⁽¹⁾، لذا ما كاد جيش نابليون ينتصر على المماليك في حملته على مصر سنة 1798م، ومن أن يتوجه زاحفاً إلى فلسطين فيصطدم بأسوار عكا المنيعه، حتى لجأ إلى الدعوة الصهيونية، فأصدر نداءه المؤرخ في 22 أيار سنة 1799 م، الذي دعا فيه اليهود إلى الانضواء تحت لوائه، والقتال معه من أجل استعادة القدس الشريف وتأسيس مملكة (إسرائيل) وتسليمها لهم، كونهم الورثة الشرعيين لفلسطين (بحسب زعمه)⁽²⁾.

من الملاحظ على نابليون بونابرت سياسته المتناقضة، فقد عُرف عنه بأنه كان كاثوليكياً فرنسياً متعصباً باغضاً لكل ما هو يهودي أو بروتستانتي أو أجنبي، ولكن حال امتلاكه قيادة الجيش الفرنسي دعا اليهود في العالم إلى دعم حملته إلى الشرق، وربما يعود السبب الذي دفعه إلى ذلك وبشكل لافت وكبير جداً هو الصراع الفرنسي - البريطاني على الشرق، ففي سياق هذا الصراع وجد نابليون أن مصلحة فرنسا تقتضي بالضرورة وضع يده بيد اليهود، لأنه أدرك طبيعة اليهودية وكيفية استغلالها في مخططاته الاستعمارية وهذا ما أكده في إحدى تصريحاته وهو يتكلم عن اليهود بقوله: "كم هو ملح أن تنشط المشاعر الأخلاقية الحديثة للذين يدينون بالديانة اليهودية في البلاد الخاضعة لطاعتنا، والتي مع الأسف قد تموت عند كثير منهم جراء الانحطاط الذي رزخوا تحته لفترة طويلة"⁽³⁾.

لذلك رأى نابليون أن أحلال اليهود في فلسطين قد يضمن شعب موالٍ له من جهة، ومن جهة ثانية يشكل هذا الوجود اليهودي حاجزاً بين سوريا ومصر، وبذلك فإنه سيقدّر بهذا الشعب أن يغلق طريق المواصلات البريطانية نحو الهند، لذلك أتخذ نابليون من الجانب الديني لليهود دعاية لحملته، لأنه كان يعلم تأثير هذا الجانب باليهود، لذلك أدعى بقوله: " أن العناية

(1) الأرشيف العثماني بأستانبول، رقم البحث (544)، دفتر مهمة (201)، الصادرة في 1213هـ / 1798م، ص56-85؛ الأرشيف العثماني بأستانبول، رقم البحث (568)، دفتر مهمة (207)، الصادرة في 1216هـ/1801م، ص98-99؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم (283)، حجة رقم (3)، الصادرة في 1216هـ / 1801م، ص2.

(2) عبد الرحمن للجبرتي، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، تحقيق: حسن محمد جوهر وعمر اللوموتي، ج2، القاهرة، 1969م، ص 50 - 150؛ نقولا الترك، حملة بونابرت إلى الشرق، تحقيق: أمل بشور، طرابلس، 1993م، ص 79-200.

(3) Qoutedin General Sir James Marshall Cornwall, Napoleon as military, First Published, London, 1967, pp.85 - 92 ; Jean Tulard, Napoleon the myth of savior, London, 1980, pp. 68 -71.

الإلهية قد بعثني على رأس جيشي هذا، وقد جعلت هذه العناية الإلهية نشر العدالة وتحقيقها مطلباً، وتكفلت بإرادته ياورثة فلسطين الشرعيين... أن الأمة الفرنسية العظيمة ورائي لتجمل من القدس الشريف مقرم، بعد أن تجمل مقرى دمشق، وسوف أكون جاراً لبلد داوود"⁽¹⁾.

أما موقف اليهود في فرنسا من تصريحات نابليون بوناپرت، فمع تحرك الجيوش الفرنسية إلى الشرق في سنة 1799م وجهَ توماس كوربت (Tomas corpet)، الشخصية اليهودية ذو الأصول الأيرلندية خطاباً إلى اليهود في فرنسا وغيرها من دول غرب أوروبا، اقترح فيه إنشاء مجلس يهودي من كل يهود العالم يسعى لدى الحكومة الفرنسية من اجل المطالبة بإعادة اليهود إلى وطنهم الأصلي، وقال في منشوره " أن البلاد التي تطالب بان تحتلها ستضم - وهو مرهون بكل الاتفاقيات التي تراها فرنسا مقبولة - مصر السفلى بالإضافة إلى منطقة تكون حدودها خطأ يجري من عكا إلى البحر الميت، من الطرف الجنوبي لهذه البحيرة حتى البحر الأحمر"⁽²⁾، ثم تابع توماس كوربت خطابه لتبيان الفوائد الاقتصادية بالنسبة للجميع من وراء ذلك، وموجهاً قوله لليهود " يجب أن لا تدخروا وسيلة أو تضحية في سبيل الوصول إلى هذه الغاية- أي الرجوع إلى بلادنا- إذ يمكن أن نعيش في ظل شرائعها الخاصة"⁽³⁾.

كما بعث برسالة إلى نابليون يقول فيها " أن اليهود يَكُونون عنصراً استعمارياً ثابت الأركان يحل في آسيا محل الدولة العثمانية الأخذة بالانحلال، وسوف يقدم لكم هذا العنصر اليهودي أهم الضمانات لبث القوضى وهدم الدين، وإشعال الأزمات في المناطق التي سيدخلها الجيش الفرنسي بقيادة نابليون بوناپرت، والذي أطلق وعده فور وصوله إلى الشرق"⁽⁴⁾.

(1) نقلاً عن: الياس طنوس الحويك اللبناني، تاريخ نابليون الاول، ج1، بيروت، 1981 م، ص 128 ؛ عزت حسن أفندي الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانى (مخطوطة ضيانامة) للدارندلي، ترجمة: جمال سعيد عبد الغني، القاهرة، 1998 م، 1998، ص ص 50 -198.

(2) نقلاً عن: محمد أديب العامري، دور فلسطين في التاريخ، بيروت، 1970، ص 225 ؛ بديعة أمين، المصدر السابق، ص 187.

(3) بديعة أمين، المصدر السابق، ص 187.

(4) Qouted in ,Felix Markham, Napoleon, London, 1964, pp.50 -51 ; H.A. Fisher, Napoleon, second edition, London, 1967,pp. 38 - 39.

وعلى أثر هذا النداء، أجمع اليهود في باريس في سنة 1799 م في مجلس يهودي خاص يمثل جل المؤسسات اليهودية في العالم لاتخاذ قرار يقضي في تحديد الوطن الذي يرغب اليهود فيه، وتعيين حدود هذا الوطن، والدولة التي يمكن أن تكون مؤهلة لإنشاء النواة الأولى للدولة اليهودية، وبعد مداوات كثيرة بين المجتمعين قرر المجلس اعتبار فلسطين الوطن الذي يجب على اليهود أن ينشدوه، وأوضحوا الأهداف اليهودية في التوسع من فلسطين إلى البلاد المجاورة حتى يبلغ الوطن اليهودي من قناة السويس إلى ميناء أزمير، ومن جنوب البحر الميت إلى البحر الأحمر، وأخذ المجلس القرارات المهمة الآتية بعد نهاية اجتماعهم " يتعهد هذا المجلس بأن يضمن للحكومة الفرنسية أن هي قدمت لنا المساعدة اللازمة التي تساعدنا على العودة إلى وطننا وعلى تثبيت أنفسنا في ذلك الوطن، واستراحة ملكيتنا له، بتعهد المجلس بأن يضمن للحكومة الفرنسية ما يأتي، حصول فرنسا على جميع الامتيازات المالية، ومساهمتها في التجارة مع الهند، وقصر هذه التجارة على تجار فرنسا وحدهم، أما الامتيازات الأخرى التي تمنح لفرنسا في ميناء سيمرنا فلا يمكن إعلانها لأن دائما تترك إلى حكمة المجلس، وإلى الأمة الفرنسية بقضيتنا " (1).

هكذا أتفق الفرنسيون مع الجماعات اليهودية على أن تمول حملة نابليون بوناپرت، مقابل تعهد فرنسا على تبني مشروع الوطن اليهودي في فلسطين عمل نابليون بوناپرت على تجنيد اليهود لتنفيذ مخططاته في الشرق، وقام باستدعاء وجهاء اليهود في فرنسا للعمل على تنوير الجماعات اليهودية، والعمل على نشر أفكار الثورة الفرنسية، ونشر الوعي الديني بينهم. بمسألة العودة إلى أرض الميعاد، ولاسيما في المناطق التي بقيت تحت هيمنة النظام الإقطاعي، ومنها يهود الإلزاس (2)، الذين بقوا متمسكين بالمفاهيم الإقطاعية رغم إلغاء الثورة الفرنسية للنظام الإقطاعي (3).

(1) نقلًا عن: موسى حبيب، المصدر السابق، ص80.

(2) محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة، د.ت، صص 117-118.

(3) Amon Cohen, Palestine in the 18th century patterns of government and administration, Jerusalem, 1973, p.49 ;

فرانس السمواح، تاريخ اورشليم والبحث عن مملكة اليهود، ط3، دمشق، 2003، صص 277-283 ؛ عيد اللطيف اللطيباوي، " القدس الشريف في تاريخ العرب والاسلام "، الحلقة الثانية، مجلة مع الدولة العربية بدمشق، م54، ج4، دمشق، 1979م، ص800.

لكسن مشروع نابليون بوناپرت لتوطين اليهود في المنطقة تُخْلِ عنهُ بعد هزيمة فرنسا في المنطقة على يد احمد باشا الجزائر في بلاد الشام⁽¹⁾، ثم مات ودفن معه، فأهملت الدعوة اليهودية رداً من الزمن، لحين إنهاء الفوضى التي أحدثها نابليون في القارة الأوروبية.

(1) الأرشيف العثماني باستانبول، رقم البحث (568)، دفتر مهمة (207)، الصادرة في 1213 هـ / 1798 م، ص 98-99؛ الأرشيف العثماني باستانبول، رقم البحث (569)، دفتر مهمة (207)، الصادرة في 1216 هـ / 1801 م، ص 165-167.

المبحث الثاني

دور فرنسا في الهجرة إلى القدس الشريف

خلال القرن التاسع عشر

بدأ مع بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر التأثير الفعلي والحقيقي لليهود في فلسطين بشكل عام، والقدس الشريف بشكل خاص، وذلك بجهود بعض البيوتات المالية اليهودية في كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وغيرها من الدول الأوروبية، إذ اتجهت أنظار فرنسا إلى فلسطين لاستغلال تطلعات اليهود إليها، على اعتبار أنها المنطقة التي يفضلها اليهود لإقامة وطن لهم⁽¹⁾.

ففي أثناء حقبة الحكم المصري لبلاد الشام اتخذت قضية القدس الشريف طابعاً دولياً، وبدأت المشاورات الدولية عن مصير فلسطين وهل من الأفضل إبقائها في أيدي المصريين أو إعادتها إلى العثمانيين أو إقامة دولة مستقلة خاصة؟ وفي ظل هذه الظروف الدولية اكتسب فكرة إقامة الدولة اليهودية تأييد الكثير من السياسيين الأوروبيين والكثير من اليهود⁽²⁾.

أما في فرنسا فقد روج للفكرة أحد الشخصيات الفرنسية المهمة وهو النائب اليهودي في البرلمان الفرنسي ادولف كريميه في خطاب له في البرلمان الفرنسي، إذ أوضح فيه أن على الحكومة الفرنسية أن تستغل اليهود في هذه الظروف لخدمة مصالحها في المنطقة، وقد جاء هذا الخطاب بعد مقابلة كريميه للوالي محمد علي الذي باشا أوضح له قائلاً " أنا وأولادي لنا في الأديان المخالفة لدياننا آراء... فنحن لا نتدخل في أمور الغير، بل كلاً يمارس ديانته حسبما

(1) عبد العزيز محمد عوض، " للقدس وسياسة الدولة العثمانية (1874-1918م) "، بحوث ندوة القدس بين الماضي والحاضر، كلية الآداب، جامعة البتراء، 2001م، ص 105؛ عبد اللطيف الطيباوي، " القدس الشريف في تاريخ

العرب والاسلام "، مجلة مع الدولة العربية بدمشق، الحلقة الأولى، م 54، ج 4، 1979، ص 35.

(2) سمير جريس، القدس والمخططات الصهيونية، الاحتلال، للتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، دت، ص 68؛ عبد الوهاب الكيالي، " الجنور التاريخية للتحالف الصهيوني الامبريالي، مجلة آفاق عربية، العدد (5)، بغداد، 1966، ص 2.

يراه موافقاً، وتجنب كل تدخل لثلا نعكر كأس الأمن العام، فنحن نصب ميزان المساواة بين الجميع" (1).

يلاحظ مما تقدم أن التعاون الفرنسي اليهودي بدأ منذ ذلك الوقت يضع الارتباط الوثيق بين الوجود الفعلي لليهود في فلسطين، وكان توسع الوالي محمد علي باشا في بلاد الشام بداية لقاء بين المصالح الفرنسية وتوطين اليهود في القدس الشريف، وذلك لان فرنسا كانت تهتم بضرورة تأمين استمرار نفوذها في بلاد الشام، لذا اقترنت مصالحها الاستعمارية بإيجاد شعب في فلسطين يتوافق وجوده مع مصالحها.

كان بروز فكرة البعث القومي اليهودي من جديد في الثقافة الغربية الأوروبية في أكثر الأوقات ملائمة من الناحية السياسية، فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبح الوجود اليهودي في فلسطين، بغض النظر عن دلالاته التنبؤية الدينية، فضلاً عن دلالاته في مناصرة السامية، قضية سياسية بالنسبة للدول الأوروبية التي كانت تصبوا إلى التوسع فيما وراء البحار وإقامة المستعمرات، إذ تم ربط الأفكار الدينية والإنسانية بذلك مع السياسة الدينية والدينية، وأصبحت الأفكار اليهودية يتاجر بها بين هذه الدول نظراً لجدواها المحتملة في الوضع السياسي السائد، ووجدت القدس الشريف نفسها تدور فحاة في فلك تلك السياسة الأوروبية وواقعه تحت قوى النفوذ للدول الكبرى المتصارعة عليها (بريطانيا، فرنسا، روسيا) وكان ذلك تحت شعار (المسألة الشرقية) (2)، ليشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر حركة استيطانية

(1) نقلاً عن: عارف العارف، تاريخ القدس...، ص456؛ عبد اللطيف الطيباوي، المصدر السابق، الحلقة الثانية، ص805.

(2) المسألة الشرقية: وهي مجمل الصراع بين الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر حول تقسيم أملاك الدولة العثمانية الناجم عن ضعفها ويعرفها بعض المؤرخين بأنها مسألة وجود العثمانيين للمسلمين في أوروبا وطردهم منها، تعود جذورها إلى النصف الأول من القرن السادس عشر أي في عهد القيصر إيفان الرابع (Ivan IV) (1533-1584) الذي اتبع سياسة التوسع على حساب أملاك الدولة العثمانية، للسيطرة على شبه جزيرة القرم وأستانبول، لإيجاد منفذ لروسيا إلى المياه الدافئة (البحر الأبيض المتوسط)، ذلك أن روسيا إعتبرت نفسها وريثة الإمبراطورية البيزنطية لذلك عملت على تمزيق الإمبراطورية العثمانية كلما سمحت لها الفرصة، لذا وقعت عدة حروب بين الدولتين، أما في القرن التاسع عشر فقد كشفت حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن نفسها، فطمعت الدول الكبرى في أملاكها الشاسعة، لأنها تحتل مكانة إستراتيجية لذا تدخلت في شؤونها وانقسمت بين معادية ومناصرة، فنتج عن ذلك سلسلة من الأزمات السياسية والحروب، أصطلح على تسميتها بالمسألة الشرقية. ينظر: حبيب لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مطبعة الهلال،

منظمة يدعمها عدد من أثرياء اليهود في هذه الدول من خلال تقديم ما تحتاجه الجماعات اليهودية من مساعدة لتحقيق غايتها، فضلاً عن وضع الخطط الأساسية للاستيطان اليهودي التدريجي في فلسطين تمهيداً لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها⁽¹⁾.

لم تكن فرنسا لتغفل التطور الأهمية الكبرى التي أضحت عليه اليهود في العالم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لذلك تبنت عملية الهجرة إلى فلسطين، وسخرت لها إمكانات كبيرة وكان يدفعها لذلك عدة أمور أثرت على قراراتها وكان لها دور كبير في تسريع عملية تشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين منها:

1- كانت فرنسا تعلم انه في حال استمر هذا التطور التدريجي لليهود فأنهم سوف يسيطرون على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في داخل فرنسا⁽²⁾.

2- أدى مشروع بنما⁽³⁾ إلى كارثة مالية في خزينة فرنسا قبل إتمامه، مما أدى إلى تحطيم عشرات الألوف من المساهمين الصغار، وكان لليهود الدور الكبير في هذه الكارثة،

القاهرة ، 1921م ، ص 95-98 ؛ محمود ثابت الشاذلي ، المسألة الشرقية ، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1299-1923م) ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1989م ، ص 69-75 ؛ هاشم صالح التكريتي . المسألة الشرقية ، المرحلة الأولى 1774-1856 ، دار الحكمة ، بغداد ، 1990 ، ص 37-39.

(1) أسعد السحمراني، من اليهودية إلى الصهيونية، الفكر الديني اليهودي في خدمة المشروع السياسي اليهودي، دار السفانس، القاهرة، 1989 م، ص 201 ؛ جاسر علي العناني، القدس، دراسات قانونية وتاريخية، منشورات أمانة عمان الكبرى، عمان، 2000 م، ص ص 77-78.

(2) عبد الله كنعان، المصدر السابق ص 9 ؛ احمد نوري النعيمي، لثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1982 م، ص 10.

(3) مشروع بنما: وهو مشروع قناة تربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، وطولها 64.500 كم، بدأ العمل فيها في سنة 1879 بشركة يرأسها فرديناند دي ليمبس، ومن ثم توقف في عام 1888 بسبب نضوب المال، ومن ثم استأنفت شركة فرنسية جديدة اعمال الشركة السابقة في سنة 1894، وفشلت هي الأخرى، وكان لهذا المشروع الدور الكبير في تحطيم الاف المستثمرين الفرنسيين، ويعتقد أن اليهود كانوا سبباً في هذه الكارثة . للمزيد ينظر: عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية التي احاطت بانشائها، ج 1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 76.

والتي هيأت دعاية جيدة لهجمات عنيفة ضد الجمهورية الثالثة، ولاسيما ضد الممولين اليهود المسؤولين عن الفضيحة⁽¹⁾.

على ذلك أضحت مسألة هجرة اليهود من فرنسا إلى فلسطين ضرورة ملحة جدا في ظل القوة التي أصبح عليه رأس المال اليهودي داخل فرنسا، وبالتالي عملت على طردهم من فرنسا بكل الوسائل الممكنة

خدمت الظروف في الدولة العثمانية والعالم المشروع الفرنسي للهجرة اليهودية إلى فلسطين وعجلت فيه، منها:

1- معاهدة باريس 1856م التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية بوساطة كل من فرنسا وبريطانيا على أثر الحرب حرب القرم بينهما والتي جاءت نصراً مؤزرًا لليهود القاطنين في الدولة العثمانية وخارجها، إذ منحت الأقليات القاطنة في الدولة العثمانية حرية العبادة بموجب خط همايون 1856م، فاستغل اليهود هذه الحرية لتشكيل الجمعيات المدعومة من الدول الأوربية ولاسيما (بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا وغيرها)⁽²⁾.

2- تأثر الكثير من اليهود بالحركات القومية التي ظهرت في أوروبا، وبرزت جماعة منهم تعتقد أن الديانة اليهودية والرابطة العنصرية المزعومة لليهود، بوصفهم منحدرين من أصل واحد، تجعل منهم امة واحدة وقومية يهودية متميزة ذات حقوق طبيعية كسائر القوميات، ومن هذه الحقوق الحق في أن يكون لهم كيان سياسي منفصل يتمثل في

(1) شفيق جاسر احمد محمود، " للتغيرات الديموغرافية في القدس عبر تاريخها حتى عام 1995م"، مؤتمر القدس في الخطاب المعاصر، جامعة الزرقاء، الاردن، 1998، ص344؛ حسان علي الحلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، (1879-1909م) مط2، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص46.

(2) صموئيل أتينجر، لليهود في البلدان الاسلامية (1850 -1950م)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص12-13؛ اسماعيل ياغي، المصدر السابق، ص288؛ شفيق جاسر، المصدر السابق، ص322.

إقامة دولة يهودية على ارض خاصة بهم، فوجدوا ضالتهم في فلسطين، على اعتبار أنها أرض الميعاد⁽¹⁾.

3- الاضطهاد الديني والدعاية الإعلامية التي تعرضت له اليهود في داخل القارة الأوروبية، ففي الوقت الذي كانت فيه مذابح اليهود كثيرة الوقوع في روسيا وبولونيا، عمل الفرنسيون على تضييق الخناق على اليهود الفرنسيين ليولدوا مشكلة الانفصال والعمل على تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وقد زاد هذا الاضطهاد بعد سنة 1881م، أي بعد اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني 1881م واشترك فتاة يهودية في اغتياله، فأدى ذلك كله إلى تسعير العداء عند اليهود ضد مجتمعهم، فاضطروا إلى الهجرة خارج أوروبا⁽²⁾.

تبنت الحكومة الفرنسية فكرة استرجاع اليهود إلى فلسطين من خلال تنشيط الباعث الديني لديهم، وكانت خطتها تقوم على تحقيق أمرين، يتمثل الأول بإخراج اليهود من فرنسا بكل الوسائل الممكنة، لأنه بخروج اليهود من فرنسا سيخرج رأس المال الفرنسي والاقتصاد الفرنسي مسن أيدي هؤلاء، ومن جهة ثانية فان دعم فرنسا لليهود في هجرتهم سوف يخدم المصالح الفرنسية في فلسطين، لأن فرنسا ستجد فيهم الوسيلة التي ستساعدهم لحماية مصالحهم في المنطقة⁽³⁾، وعلى ذلك عملت فرنسا على تحقيق هاتين الغايتين بعدة طرق منها:

1- استعمال الدعاية الإعلامية داخل فرنسا ضد اليهود:

عملت فرنسا على إثارت الرأي العام ضد اليهود داخل المجتمع الفرنسي من خلال التشهير بهم في الصحف والمجلات، وخصصت أعمدة في بعض الصحف والمجلات لتحقيق ذلك،

(1) محمد صالحية، المصدر السابق، ص 20؛ اسماعيل احمد باغي، جهاد شعب فلسطين ضد الهجرة اليهودية والصهيونية...، ص 287.

(2) جاد اسحق ونائل سليمان، القدس وتحديات طمس الهوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القدس، 2004، ص 13.

(3) ياسين غادي، مكانة القدس والمسجد الأقصى الدينية، جامعة مؤتة، 1996، ص 139؛ زروق أسعد، إسرائيل الكبرى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1968م، ص 44؛ أحمد سوسه، المصدر السابق، ص 352.

إذ كتب المصلح والمفكر الفرنسي كاننوت (Kannot) يقول " يا أيها اليهود... اتركونا اعبروا إلى البحر الأحمر من جديد واذهبوا إلى ارض الصحراء إلى ارض الميعاد... ارحلوا إلى هناك" (1).

كما كتب الكاتب الفرنسي صموئيل ميشيل (Samuel Michel) " أن اليهود منذ أقدم العصور كانوا وما زالوا تلك العلقة الشرهة التي تعيش عالة على جسد كل مجتمع حلت فيه، وهي تعيش على حساب شعبه ومقدراته، وهي تشكل باستمرار معول الهدم الذي يخرب كل قيمة أخلاقية" (2).

وفي أعقاب فضيحة بنما أصدرت صحيفة الكلمة الحرة الفرنسية (Lalibreparole) مقالة في عدد خاص دعى فيها صاحب المقالة إلى محاربة رأس المال اليهودي، في حين اصدر الكاتب الفرنسي ادوارد درمون (Edward Drmon) كتاباً في فرنسا سنة 1886م باسم (يهود فرنسا، أو فرنسا واليهود) (La france Juive) هاجم فيه اليهود المهاجرين من أمثال روتشيلد، فضلاً عن قادة فرنسا والبابا والكنيسة الكاثوليكية (3).

2- تشجيع اليهود الفرنسيين على الاستيطان في فلسطين:

ظهر هذا الاتجاه بشكل واضح وجلي في حقبة الستينيات من القرن التاسع عشر، وقد تبنت مسؤولية الترويج إلى قيام الدولة اليهودية في فلسطين، على أن تكون تحت الوصاية الفرنسية، وتمثل هذا الاهتمام في نوعين:

أولاً: عن طريق الأشخاص:

ظهر هذا النوع على يد مجموعة من المفكرين اليهود الذي يعود بعضهم إلى يهود فرنسا في حين ينتسب البعض إلى غير الجنسية الفرنسية، ولكن كلاهما كان يدعو إلى هجرة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم فيها كحل للمسألة اليهودية على أن تتبنى فرنسا حماية هؤلاء اليهود، وقد كانت بدايتهم مجرد أفكار ثم تبلورت إلى أفعال، ودعموا أفعالهم باتصالهم مع الدولة العثمانية

(1) نقلاً عن: الن تليلر، مدخل إلى أسرائيل، ترجمة: شكري محمود نديم، وزارة الثقافة والارشاد، بغداد، 1965م، ص16؛ رفيق الحسيني، المصدر السابق، ص40.

(2) Jay.y. Gonen, A psycho, History of Zionism, Mansen charter, New York, 1975, p.44.

(3) رياض أحمد، الصهيونية العالمية، نشأتها وطبيعتها، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1983 م، ص31؛ بدية أمين، المصدر السابق، ص199؛ إسماعيل ناصر الصمادي، المصدر السابق، ص184.

لتسهيل عملية الهجرة والاستيطان في فلسطين، ثم بناء المستوطنات والمدارس الزراعية التي تدعم هذه المستوطنات⁽¹⁾.

ومن أهم الشخصيات الفرنسية التي دعت إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين هو ارنست لاهاران (Ernest Lahoranne) وهو السكرتير الخاص لامبرطور الفرنسي نابليون الثالث، وكان الممثل الرئيسي للصهيونية غير اليهودية، كما كان مؤيداً وبشكل سافر لخطط نابليون الثالث لاحتلال الشرق، وفي سنة 1860م وضع كتاباً بعنوان "المسألة الشرقية اليهودية، الامبراطورية المصرية العربية واهياء القومية اليهودية ((La Nouvelle Question D'orient plecontruption de nationale Juive))، دعى فيه إلى إعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين تحت الوصاية الفرنسية، واقترح على التجار الأثرياء اليهود تقديم الهدايا والأموال إلى السلطان العثماني لدعم مشروعهم، واستعرض في الكتاب مناقشات البريطانيين المؤيدة للاستيطان اليهودي في فلسطين، وأكد المكاسب الاقتصادية التي ستجنيها فرنسا إذا ما أقاموا اليهود في وطنهم القلم⁽²⁾.

تحدث لاهاران بإعجاب كبير عن اليهود الذين كما يقول "شقوا طريقاً جانبية إلى الحضارة الأوربية"، وقد عبر لاهاران عن فكرته عن اليهود كجنس بقوله "يا لهم من مثل يحتذى بهم، ويا لهم من جنس اننا نحني رؤوسنا لكم أيها الرجال الاشداء... لقد كنتم اقرباء بعد مأساة القدس لأنكم كنتم كذلك طوال تاريخكم القديم... أن الباقين منكم يمكن أن ينهضوا من جديد ويعيدوا بناء بوابات القدس"⁽³⁾، وأكد فيه على ضرورة إعادة الدولة اليهودية إلى الحياة ثانية، وأن تكون تحت رعاية فرنسية إذ تشكل منارة أوروبا وطريق جديد ومعبد للحضارة الغربية وأسواق جديدة للصناعة الغربية⁽⁴⁾، فكان هدف لاهاران غير المعلن التخلص من اليهود في

(1) روجيه كارودي، قضية أسرائيل والصهيونية السياسية، ترجمة: أبراهيم الكيلاني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984 م، ص78.

(2) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص48.

(3) نقلاً عن: صموئيل أتينجر، المصدر السابق، ص 24 ؛ ريجينا الشريف، المصدر السابق، ص112.

(4) أمين عبدالله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي، منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، سلسلة عالم المعرفة، 1984 م، ص59 ؛ سمير جرجيس، المصدر السابق، ص68.

فرنسا من خلال حثهم على الهجرة إلى فلسطين قائلاً لهم " بجهدكم وعملكم ستنتقدون الشرق المليء بالكسل والسرقة " (1).

لم تسفر هذه الدعوة، التي تعيد للأذهان بيان نابليون بونابرت سنة 1799م، عن نتائج آنية، ومع ذلك فإن الجيل اليهودي الذي كان آخذاً بالظهور على مسرح التاريخ اليهودي تبين تلك الأفكار، ففي عام 1862م نشر موسى هس (Moses Hess) أحد الآباء المؤسسون للصهيونية كتابه (روما والقدس)، الذي أكد فيه إقامة وطن يهودي في فلسطين بمساندة القوى الاستعمارية ولاسيما فرنسا، وأكد انه واثق من أن فرنسا ستدعم المساعي اليهودية في فلسطين (2)، فيقول هيس " أن فرنسا تبتغي بالتأكيد أن تكون الطريق إلى الهند والصين مسيطراً عليها من قبل شعب يدافع عنها حتى الموت، ومن هو أحسن من اليهود لهذا المهمة، أولئك الذين كان قدرهم منذ قديم الزمان أن يقوموا بهذا العمل.... أن الفرنسيين واليهود خلقوا لبعضهم البعض " (3).

ويستمر هيس موضحاً ((أنه ما أن تستعيد فلسطين تاريخها بمساعدة فرنسا حتى تقوم يهوذا بتعليم الحضارة للشعوب البدائية في الهند والصين.... وسيزرع رأس المال اليهودي أراضي فلسطين البور)) (4).

كان برنامج هيس يقوم على ما يأتي (5):

1- تخصيص رأس مال كافٍ لشراء ما يمكن من الحقول ومزارع الكروم بواسطة جمعيات يهودية.

2- تشجيع هجرة اليهود من روسيا وبولندا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرهم إلى فلسطين.

(1) نقلاً عن: محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، لقاهرة، 1994 م، ص 177-178 ؛ حسان علي الحلاق، المصدر السابق، ص 292.

(2) ميم كامل لوكي، السلطان عبد الحميد الثالث بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة: أسماعيل صادق، الزهراء لاعلام العربي، القاهرة، 1992 م، ص 55 ؛ ريجينا الشريف، المصدر السابق، ص 112.

(3) نقلاً عن: محمد حرب، المصدر السابق، ص 285 ؛ رجاتي ريزن، المصدر السابق، ص 76.

(4) صموئيل إيتنجر، المصدر السابق، ص 159 ؛ إبراهيم النديمي، المصدر السابق، ص 50-51.

(5) شفيق جاسر، المصدر السابق، ص 322، نجيب الاحمد، المصدر السابق، ص 71.

- 3- تأسيس نظام أمني لحماية المستعمرين من هجمات البدو ولتحقيق القانون والنظام.
- 4- إنشاء مدرسة زراعية يتلقى فيها الشبان المهاجرين برنامج تدريب على الحياة الزراعية.

لكن رغم ذلك بقيت الحركات اليهودية أشبه بجمعية خيرية يهودية إلى أن ظهر ثيودور هرتزل، فاستغل قضية دريفوس اليهودي الفرنسي المشهور (A.Dreyfus)⁽¹⁾، ليتبنى مشروع تحقيق أحلام اليهود وإنشاء دولة في فلسطين.

ثانياً: عن طريق الاتحادات أو الجمعيات:

واهم الجمعيات اليهودية الفرنسية في القدس الشريف هي الاليانس الإسرائيلي العالمي⁽²⁾ التي بدأت بإرسال مندوبين إلى فلسطين لدراسة أوضاعها والبحث عن سبل لاستملاك الأراضي لتكون بمثابة نواة لمستعمرات يهودية تعد لاستقبال المهاجرين اليهود⁽³⁾، ووصل مندوبها واسمه (كارل نيتر) إلى القدس الشريف سنة 1868م وهو يهودي فرنسي، وأعلن في تقرير قدمه بعد

(1) في سنة 1894م اعتقلت السلطات الفرنسية ضابطاً في الجيش الفرنسي من أصل يهودي يدعى دريفوس (A.Dreyfus) بتهمة التجسس لصالح ألمانيا وبعد إرساله إلى السجن وقضائه خمسة سنوات من أصل الحكم بالسجن المؤبد تم إثبات براءته وطلق سراحه في عام 1899م وفي عام 1896م، وبينما كان هرتزل في باريس وكان دريفوس ما يزال في السجن بلغ الحقد والكراهة لليهود من قبل الفرنسيين لوجه ولا سيما في لوساطة الإعلاميين الذين كان هرتزل يعمل بينهم. هذا السبب الذي دفع هرتزل إلى نشر أهم كتيبته وهو الدولة اليهودية (Derjudcustat) فنكر من خلاله ما حمله من مفاهيم سابقة بخصوص الحاجة إلى وطن جغرافي لليهود، واضحياً داعياً مهماً لإقامة هذا الوطن، بل أصبح متأثراً إلى بعد الحدود بضرورة أن يكون لليهود وطن وكيان خالص بهم. ينظر: محمد حسن الزيات، "المؤامرة على فلسطين"، مجلة العربي، الكويت، العدد (220)، 1977، ص25.

(2) الاليانس الإسرائيلي العالمي: وهي إحدى أهم الجمعيات اليهودية التي أنشأت في العالم والتي خدمت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تأسست سنة 1860م بفرنسا من قبل ستة أشخاص من اليهود الفرنسيين البارزين، وكان هدفها الأول والمعلن هو تحرير اليهود من الجهل والتشتت والدفاع عن مصالحهم حيثما وجدوا، وكان لهذه الجمعية أثر واضح في تدعيم عمليات الهجرة والاستيطان. ينظر، الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، بيروت، 1969م، ص35؛ يوسف سامي اليوسف، تاريخ فلسطين عبر العصور، دار الاهلي، دمشق، 1989م، ص17.

(3) الياس سعد، المصدر السابق، ص17.

زيارته أن " كل أولئك الذين زاروا فلسطين من قبل وصلوا بالإجماع إلى نتيجة مفادها انه بواسطة العزل في الأراضي فقط يمكن مساعدة اليهود في فلسطين" (1).

كما نجح في الوقت نفسه رئيس الاليانس (اودلف كرميه) النائب اليهودي في مجلس النواب الفرنسي في الحصول على فرمان من السلطان العثماني عبد العزيز بمنح الاليانس أرضاً تبلغ مساحتها (2600) دونم بالقرب من يافا والتي كان يزرعها أبناء قرية يازور العربية، وقد نص فرمان على إيجار هذه الأرض بموجب عقد مدته (19) سنة لإنشاء مدرسة زراعية، وكان هذا تحقيقاً للاقتراح الذي قدمه كارل نيظر والمبني على أساس إقامة مؤسسة جديدة يتقف فيها الجيل الجديد على العمل في الأرض، وهو الاقتراح الذي وافق عليه الاليانس (2).

وقد تم بناء مدرسة زراعية في سنة 1870م بالتعاون مع البارون (ادموند دي روتشيلد) وعرفت باسم مدرسة (تشارل نتر) ممول عملية الشراء والبناء وهو يهودي فرنسي، وعرفت أيضاً باسم (مكفة إسرائيل) أي (أمل إسرائيل) (3).

كذلك استطاع كاليشر تأسيس جمعية استعمار ارض إسرائيل سنة 1864م، وقد تعاونت هذه الجمعية تعاوناً وثيقاً مع جمعية الاليانس (4)، في حين شارك ماموزيك، وهو يهودي فرنسي، في سنة 1875م في تأسيس الجمعية الصهيونية، وكان هدف هذه الجمعية هو جمع

(1) جوستورك، " الأبعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1977 م، ص ص 43-44؛ خالد عابد، للتوسعية الصهيونية وأسرائيل الكبرى، الموسوعة الفلسطينية، للدراسات الخاصة، ج6، مؤسسة أعمال الموسوعة، بيروت، 1990 م، ص 49.

(2) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1972م، ص 14؛ زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 1977 م، ص 34.

(3) فايز صالح أبو جابر، التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، دار البشير، عمان، 1989م، ص 131-143؛ أريه أنديري، دعوى نزع الملكية (1878-1948م)، ترجمة، بشير البرغوثي، دار الجليل، عمان، دت، ص 23.

(4) ز.ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني، بيروت، 1973 م .

الأموال من الأثرياء اليهود في العالم من أجل شراء الأراضي في فلسطين لتسهيل عملية استيطانهم هناك⁽¹⁾.

لكن المساعدات الكبيرة جاءت من البارون (ادموند وي روتشيلد) الذي أسس على نفقته الخاصة سبع مستعمرات، وكان من أوائل المستعمرات اليهودية في فلسطين، كما أنشأ صندوقاً للتوسع في أعمال الاستيطان وذلك بتأهيل المستوطنين وشراء الأراضي وبناء البيوت وإرسال المدرسين الزراعيين لتعليم المستوطنين أعمال الزراعة، ولاسيما زراعة الكروم التي قامت عليها صناعة الخمر إذ أصبحت صناعة أساسية في بعض المستعمرات⁽²⁾.

كذلك قام آدموند دي روتشيلد بتأسيس الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين (البيكا) (Palestine Jewish colonization Associaton) سنة 1883م بهدف إيجاد طبقة من المستوطنين الزراعيين القادرين على الارتباط بالأرض، وشرع في شراء الأراضي، وقدر الرأسمال الذي استثمره روتشيلد في الاستيطان بحوالي 5.6 مليون جنيه إسترليني ما بين 1883-1899م، وحاول في البداية أن تكون حقول المستوطنات التابعة له على النموذج الزراعي في جنوب فرنسا، فحاول زراعة اللوزيات وكروم العنب لاستعمالها في التجارة والصناعة⁽³⁾.

كما دعم ادموند دي روتشيلد بعض الجمعيات اليهودية التي كانت تعمل على تشجيع الهجرة إلى فلسطين كجمعية (أحباء صهيون)⁽⁴⁾، فقد كان يدفع لها مبلغ (40) مليون فرنك فرنسي⁽⁵⁾، واستطاع روتشيلد إنشاء مستعمرة (روش بنا) في الجبل الأعلى على مساحة قدرها

(1) هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين، ج1، دار القلم، دمشق، 2002م، ص324؛ حسان علي الحلاق، المصدر السابق، ص35.

(2) عبدالعزیز محمد عوض، "نشأة الاستيطان الصهيوني في فلسطين (1831-1914م)"، المجلة التاريخية المصرية، م(21)، القاهرة، 1974م، ص257-258؛ ولتر لين وديفز أوري، الصندوق القومي لليهودي، ترجمة: محمود زايد ورضوان مولوي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990، ص.

(3) يغال عيلام، ألف يهودي في التاريخ الحديث، ترجمة: عدنان أبو عامر، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، 1990، ص74؛ زكريا السنوار، المصدر السابق، ص3؛ عادل مناع، المصدر السابق، ص230.

(4) جمعية احباء صهيون: هي مؤسسة يهودية تأسست في روسيا عام 1882م على يد مجموعة من الشبان اليهود الروس، وكانت تعمل على انشاء المستعمرات في فلسطين وتمهد الهجرة اليهودية لها. ينظر:

Neville Mandel, "Ottoman Policy and restrictions on Jewish settlement in Palestine (1881-1908)", Middle Eastern studies, vol.10, No.3, October, London, 1974, p.312.

(5) ميم كامل، المصدر السابق، ص29-31؛ صموئيل لينتجر، المصدر السابق، ص159.

6200 دوئم سنة 1878م، وكذلك مستعمرة (زوييد) بعد ذلك على مساحة قدرها 1880 دوئم⁽¹⁾.

وفي سنة 1900م تخلى روتشيلد عن إدارة مشروع نقل الأرض ووسائل الملكية الأخرى إلى جمعية الاستعمار اليهودي في لندن⁽²⁾.

لم تقف جهود الجماعات اليهودية بعد تخلي روتشيلد عن الدعم للمستوطنات، بل أنشأت مستعمرات يهودية مهمة خلال مدة قصيرة جداً، وكانت المساهمة في بنائها من قبل شخصيات واتحادات وجمعيات فرنسية⁽³⁾، إذ قام اليهودي الفرنسي ليفين (Leven) في سنة 1900م بشراء بعض الأراضي في منطقة طبريا فأنشأت على أثر ذلك جمعية التوطن اليهودية، وهي جمعية أسسها براون موريس (Baron Maurice)، حصلت على أراضي كافية في بعض المناطق المحيطة بفلسطين لتأمين المستعمرات في فلسطين⁽⁴⁾.

(1) Ben Halpern and Reinharz, Zionism and the creation of a new society, Oxford University press, Oxford, 1998, pp.

(2) يقال عيلام، المصدر السابق، ص ؛ عبدالعزيز عوض، المقدمة....، ص 71.

(3) أريه لأندبري، المصدر السابق، ص ؛ يقال عيلام، المصدر السابق، ص ؛ محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، عبدالحميد الثاني والجامعة الإسلامية (1780-1909م) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية للتربية، جامعة الموصل، 2000م، ص 87.

(4) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص 62 ؛ عادل مناع، المصدر السابق، ص 23.

المبحث الثالث

دور القناصل الفرنسيين في هجرة اليهود

إلى القدس الشريف

أبدى القناصل الفرنسيين اهتماماً ملحوظاً بهجرة اليهود إلى فلسطين وساعدتهم على إرساء قواعدهم⁽¹⁾، إذ تنافست القنصلية الفرنسية في القدس الشريف مع القنصليات الأخرى في تخطي القيود العثمانية المفروضة على الهجرة اليهودية لتوسيع دائرة الحماية الفرنسية على اليهود المهاجرين إلى فلسطين لموازنة مراكز النفوذ الأخرى، ونشط القناصل الفرنسيين في اتصالاتهم مع السلطات المحلية ولا سيما مع متصرف القدس رؤوف باشا (1876-1888م) فأعفيت جميع المؤسسات الفرنسية الدينية والخيرية من الضرائب والرسوم الكمركية⁽²⁾.

ودأب قناصل فرنسا كاستجابة لمتطلبات الإرساليات والبعثات الأوربية إلى شراء الأراضي في فلسطين لصالح تلك الإرساليات والبعثات بدعوى إقامة المؤسسات والجمعيات الخيرية الإنسانية، ومن ثم كان يتم تسريب بعضها إلى المؤسسات اليهودية⁽³⁾، وكان هذا سبباً في توسيع نظام الحماية، إذ أصبح الكثير من اليهود بمثابة مواطنين لفرنسا في داخل الدولة العثمانية، وكان قناصل هذه الدولة يتولون حمايتهم⁽⁴⁾.

(1) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 384، الصادرة بتاريخ 1216هـ / 1801 م، ص 20؛ محمد سليمان، "قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود في أرض فلسطين"، مجلة صامد الاقتصادية، العدد (33)، بيروت، 1981 م، ص 85.

(2) عبد العزيز محمد عوض، "عرب فلسطين والهجرة اليهودية"، مجلة المشرق الأوسط، العدد (1)، القاهرة، 1974، ص 124؛ صادق علي الربيعي، الاستيطان الصهيوني في فلسطين أبان حكم الدولة العثمانية (1882-1917م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1978 م، ص 128.

(3) محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982م، ص 32-37؛ رياض معسوس، "فرنسا وجذور الحركة الصهيونية غير اليهودية"، مجلة العربي، العدد (354)، الكويت، 1988 م، ص 60؛ محمد عيسى صالحية، المصدر السابق، ص 20.

(4) للمزيد عن دور القناصل الفرنسيين في مساعدة اليهود في شراء الأراضي في القدس الشريف، ينظر: سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 384، الصادرة بتاريخ 1309-1315 هـ / 1891-1898م، ص 2؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 388، الصادرة بتاريخ 1313-1314 هـ / 1895-1896م، ص 56؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 411، الصادرة بتاريخ 1330-1337 هـ / 1912 - 1918 م، ص 164.

استطاع قنصل فرنسا في مرحلة الاستيطان الأولى، والتي تسمى مرحلة الاستيطان غير المنظم (1830-1881م) من منافسة قنصل الدول الأوربية في بسط الحماية على اليهود من ذوي التبعية لدولتهم وغيرهم، وتسهيل الإقامة والاستيطان وانتقال الأراضي، من خلال اللجوء إلى سفرائهم في استانبول لممارسة الضغط على الحكومة العثمانية لإتمام الصفقات الخاصة بشراء الأراضي، والالتفاف على القوانين واللوائح والتعليمات⁽¹⁾، فاستطاعوا إسداء خدمات جليلة وقسيمة لليهود، إذ حاول قنصل فرنسا شراء أراضي تحت أسمائهم وذلك بسبب الحظر الذي فرضته الدولة العثمانية على بيع الأراضي في القدس الشريف لليهود، فكان القنصل يشترط الأراضي بحجة أن عدد من الرعايا الفرنسيين هم بحاجة لإقامة مصالح اقتصادية ودينية عليها ثم يحول ملكيتها إلى اليهود، وبذلك تملك اليهود أراضي أقاموا عليها عدداً من المستوطنات الزراعية⁽²⁾.

كما تدخلت في بعض الأمور التي تخص اليهود من أصول فرنسية، أو ادعى الحماية الفرنسية، ومن الشواهد على تدخلات القنصل الفرنسية بشأن اليهود⁽³⁾:

1- تدخل القنصل الفرنسي في القدس الشريف لصالح اليهودي اسحق كوهين الذي كان خياطاً عند احد خياطي المدينة الذي فصله من عمله لأسباب تتعلق بسوء التزام الخياط اليهودي لعمله.

2- تدخل القنصل الفرنسي من اجل مسكن خاص للعمال اليهود في مدينة نابلس القديمة.

(1) محمد سليمان، المصدر السابق، ص 85.

(2) سعيد بن سعد القامدي، "موقف السلطان عبدالحميد الثاني من اليهود في فلسطين"، مجلة جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ع2، الرياض، 1989 م، ص 302.

(3) للمزيد عن تدخلات القنصل لصالح رعاياهم من اليهود، ينظر، سجل محكمة يافا الشرعية، سجل رقم (111)، الصادرة بتاريخ 1326-1327هـ / 1908-1909م، ص 63؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 348، الصادرة في 1216هـ/1801م، ص 20؛ سجلات بلدية نابلس، سجل رقم 19، الصادرة في 1291هـ/1874م، ص 30؛ سجلات بلدية نابلس، سجل رقم 21، الصادرة في 1294هـ/1877م، ص 26؛ سجلات بلدية نابلس، سجل رقم 30، الصادرة في 1309-1311هـ / 1890-1893 م، ص 206؛ نقلاً عن، نقلة الوعري، المصدر السابق، ص 154.

ومن ذلك نرى أن القناصل الفرنسيين أدوا دوراً أساسياً من خلال النشاطات السياسية والاقتصادية والتبشيرية حضوراً يهودياً ساعد في بدء الهجرة وتمكين اليهود في الأرض الفلسطينية.

عمد القناصل الفرنسيون على تسجيل نشاطاتهم وحجج البيع والشراء بواسطة المحاكم الشرعية لضمان مصداقية عملهم وسعيهم لإنجاز مهامهم، إلى جانب تسهيل عمليات البيوع من خلال تقديم الثبوتات عن المشتري وتسريع البت في القضايا التي يتقدم بها المتحولون برعايتها وحمايتها، ولا سيما أن تعلقت بديون مسجلة أو مضمونة برهانات عقارية فتصدر أحكاماً بالسداد الفوري أو السجن أو الغرامة، وغالباً من دون ابلاغ المشتكى عليه⁽¹⁾.

وكان القناصل يقومون بإصدار جوازات سفر مزورة لبعض اليهود على اعتبار أنهم رعايا فرنسيين لدخول مدينة القدس الشريف، ولاسيما بعض الإجراءات التي فرضها السلطان عبدالحميد الثاني (1876-1909م) على اليهود في دخول المدينة، وفي الكثير من الأحيان كانت القنصلية تذيّل رسائلها الواجبة النفاذ إلى السلطات المحلية بعبارة "المذكور ليس داخل، أو داخل في عداد الموسويين المنوعة مهاجرهم" ⁽²⁾.

هذه الامور دفعت الحكومة العثمانية إلى اصدار قرار يلزم استحصال جوازات من المجلس البلدي في القدس الشريف⁽³⁾، كما سخرت القنصلية الفرنسية بعض موظفيها كسماسرة لشراء الأراضي الزراعية لبعض الجمعيات اليهودية الفرنسية⁽⁴⁾، إذ قام يهودي موسوي عيتابي والذي كان قاطن في القدس بشراء اراضي كثيرة من الفلاحين المسلمين باموال جمعية الاليانس⁽⁵⁾.

(1) عادل حامد الجادر، فلسطين والغزو الصهيوني، دنت، بغداد، 1984 م، ص 74-75.

(2) مؤسسة للدراسات للفلسطينية، القضية للفلسطينية وللخطر اليهودي، دار للنهار، بيروت، 1973 م، ص 64-67.

(3) عبد القادر القادري، "السلطان عبد الحميد للفترة عليه"، مجلة دعوة الحق، م 6-9، العدد (4)، الرباط، 1971م، ص 113-116؛ فهد عبدالله السماري، "موقف السلطان عبد الحميد من الحركة الصهيونية"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 30، بيروت، 1981م، ص 28-29؛ زكريا السنوار، المصدر السابق، ص 2.

(4) محمد صالحية، المصدر السابق، ص 30؛ نائلة لوعري، المصدر السابق، ص 150.

(5) عبدالملك خلف التميمي، الامتيطان الاجنبي في الوطن العربي والمغرب العربي (فلسطين - الخليج العربي)، دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، للكويت، 1983 م، ص 120.

ومن أمثال ذلك قيام قنصل فرنسا في يافا فليير (Vleer) والذي كان وكيل لشركة سفن فرنسية وهو من أصل يهودي، بشراء سدس أراضي قرية الحضرية من الفلاحين وبيعها لاشخاص يهود عام 1879م، وهي التي أصبحت جزءاً من مستوطنة الحضرية⁽¹⁾.

وباع ابن نائب القنصل الفرنسي في يافا سنة 1884م مساحة (300) دونم من أراضي قرية (مقراة) في قضاء الرملة، وأقيم عليها مستوطنة في نهاية العام عرفت باسم عزيرة⁽²⁾.

وعلى صعيد آخر نشط القناصل الفرنسيون في القدس الشريف في شراء الأراضي لمجموعة أثرياء يهود فرنسا الذين أسسوا العديد من الجمعيات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية لهم⁽³⁾.

هكذا أصبحت فلسطين مفتوحة أمام الهجرة اليهودية، فلم تكن هناك قوانين تمنع أو تحد من هذه الهجرة، وكان أول قرار عثمانى قد صدر للحد من الهجرة اليهودية في أواخر سنة 1881م، وكان ضد اليهود الروس معلناً بدء اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المهاجرين⁽⁴⁾.

وربما أنه قبل سنة 1881م لم يكن موقف الدولة العثمانية من حركة الهجرة والاستيطان موقفاً حازماً بل متساهلاً إلى حد كبير، لأن المسؤولين العثمانيين حتى ذلك التاريخ كانت عندهم القناعة بأن هذه الهجرة وما يعقبها من استيطان لا تشكل خطراً على الدولة العثمانية، لكن مع زيادة الهجرة إلى فلسطين واستنجد أهالي فلسطين بالسلطان عبدالحميد الثاني⁽⁵⁾، أحست الدولة العثمانية بالخطر الذي بدأ يشكله المستوطنين الجدد في ظل الوضع الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية.

لذلك واصلت الحكومة العثمانية تدابيرها في اتخاذ الإجراءات بحق ما تقوم به الدول الأجنبية لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، وابلغها بسخط واستياء السلطان عبدالحميد الثاني،

(1) محمد سليمان، المصدر السابق، ص 85؛ محمد صالحية، المصدر نفسه، ص 32-33.

(2) محمود الشناق، العلاقات بين العرب واليهود (1876-1914م)، مطبعة بابل، بغداد، ص 39-40.

(3) حسان علي الحلاق، المصدر السابق، ص 85؛ صبري جريس، المصدر السابق، ص 29.

(4) N.mandel, " Truk, Arab and Tewish Immigration into Palestine (1889-1914), Middle Eastern Affair, No, 4.p.80.

(5) انظر ملحق رقم (6).

على الرغم من ذلك استمرت لكل الدول والقنصليات التابعة لها بتشجيع الهجرة اليهودية وعرقلة تنفيذ القرارات العثمانية⁽¹⁾.

إذ قامت الحكومة العثمانية في سنة 1884م باتخاذ إجراءات مباشرة بتحديد زيارة اليهود لمتصرفية القدس الشريف بمدة ثلاثين يوماً، وإبلاغ الدول الأوروبية بقرارها لمساعدتها بتنفيذ هذا القرار، إلا أن مساعيها جوهت بمعارضة شديدة ولا سيما من بريطانيا وفرنسا اللتان أعلنتا استياءهما وسخطهما على هذا القرار، وأوعزت إلى سفيريهما في استانبول، بعد اجتماعها مع السفير الأمريكي للتباحث في هذا الشأن، الأمر الذي اضطر الحكومة العثمانية إلى تعديل موقفها من الهجرة، إذ غدا قرار السلطان يقتصر على اليهود الذين يأتون من روسيا وبولندا وغيرها من دول العالم من دون تطبيقه على اليهود البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين⁽²⁾.

يبدو مما تقدم ان الدولة العثمانية كانت من الضعف والوهن بحيث أها لم تسطع تمرير قرار على الرغم من أن هذا القرار يخص جزء من توابعها أو أراضيها، وهذا يوضح لنا مدى النفوذ الذي أضحت عليه الدول الأوروبية في القدس الشريف، إذ أها جعلت كلمتها فوق كلمة الدولة العثمانية فيما يخص الأماكن المقدسة.

لم تقف الدولة العثمانية عند هذا الحد بل أصدرت قوانين أخرى، ففي شباط 1887م، أصدرت الدولة العثمانية أوامرها إلى متصرفية القدس لمنع اليهود الأجانب من الإقامة مع السماح لهم بدخول فلسطين لمدة قصيرة حددت في وقت لاحق بثلاثة أشهر، ولتنفيذ منع الهجرة اليهودية أجرى متصرف القدس الشريف رؤوف باشا اتصالاته مع قناصل الدول الأجنبية في آب 1887م، الذين رفضوا بدورهم التعاون مع السلطات العثمانية⁽³⁾.

(1) للمزيد عن اجراءات الدولة العثمانية ضد الهجرة اليهودية دور القناصل الفرنسيين في عرقلة تطبيق الاجراءات . ينظر: وجيه كوثراني، "فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين، قراءة في وثائق الخارجية الفرنسية"، المؤتمر الدولي للتاريخ بلاد الشام، فلسطين، م 3، الجامعة الاردنية، عمان، 1983م، ص 539-577؛ حسان علي الحلاق، المصدر السابق، ص 95.

(2) نيفل مانسل، "موقف العرب والأتراك من الهجرة إلى فلسطين (1882-1914م)"، ترجمة: مكي المؤمن، مجلة دراسات فلسطينية، العدد (28)، بغداد، 1978، ص 75؛ عيد العزيز محمد عوض، سياسة الدولة العثمانية...، ص 108.

(3) أنظر ملحق رقم (7).

ومهما يكن من أمر فقد كان قرار الحكومة العثمانية لسنة 1887م أول قرار جدي لوضع حد لتيار الهجرة اليهودية الذي اخذ يتدفق على فلسطين بعد أن تأكدت من الخطر الذي يكمن وراء استيطان اليهود في فلسطين⁽¹⁾، وأردفت الدولة العثمانية القرار الأول بقرار ثاني في سنة 1888م يقضي بضرورة حصول اليهود على تأشيرات دخول من السفارات والقنصليات العثمانية الموجودة في الخارج، واقتصر منحها على الحجاج اليهود وجاء قرارها هذا كتأكيد لقراراتها السابقة لمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين⁽²⁾.

هكذا حالت معارضة الدول الأوربية، ومنها فرنسا دون تنفيذ القوانين العثمانية التي صدرت منذ سنة 1881م لتحديد هجرة اليهود وامتلاكهم للأرض، وكانت هذه المعارضة العامل الأول في أخفاق التدابير العثمانية فضلاً عن عاملان آخران هما⁽³⁾:

1- فساد الجهاز الإداري في متصرفية القدس واستعمال اليهود سلاح الرشوة في دخول المدينة.

2- محاولات اليهود المستمرة التخلص من القيود المفروضة عليهم بالتحايل على القوانين والاستعانة بالحماية الأجنبية ضدها أو التزول في موانئ أخرى في بلاد الشام ثم التسلل إلى فلسطين وبمساعدة قناصل الدول الأوربية، فلم يمض سوى مدة قصيرة حتى تم إنشاء عدة أحياء يهودية في القدس الشريف بمساعدة الأثرياء والمؤسسات والجمعيات اليهودية، فضلاً عن القناصل، ففي المدة (1883-1900م)، أنشأت عدة مستعمرات وأهم هذه المستعمرات:

1- مستوطنة (زخرون يعقوب) ومستوطنة شافية ومستوطنة بات شلومر اقامها الصهاينة في المدة من 1882 إلى 1889م على ارض مساحتها ستة الاف دونم اشتروها (احياء صهيونية) من مالكةا الفرنسي الذي كان يزرعها كروم لتصديره إلى مصنع

(1) أنيس عبدالحالوق محمود القيسي، السلطان عبدالحميد والاطماع الصهيونية في فلسطين (1876- 1909 م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998 م، ص 79 ؛ عبد العزيز محمد عوض، سياسة الدولة العثمانية...، ص 109 ؛ عبدالرحمن العبيدي، المصدر السابق، ص 86.

(2) محمد نمر الخطيب، حقيقة لليهود والاطماع الصهيونية، بيروت، 1996م، ص 45- 50 ؛ فهد عبدالله السامري، المصدر السابق، ص 29.

(3) عبد العزيز محمد عوض، " الاطماع الصهيونية في القدس عام 1967م "، بحوث ندوة القدس في الخطاب المعاصر، كلية الآداب، جامعة الزرقاء، الاردن، 1998م، ص 298 ؛ عادل حامد الجادر، المصدر السابق، ص 81.

الخمر الخاص به في فرنسا، وتم بيعها بوساطة قنصل المانيا والنمسا في الاسكندرية المدعو (اميل فرانك)، وتقع في زخرون يعقوب هذه على الطرف الجنوبي من جبال الكرمل جنوب حيفا قرب قرية زمارين اعربية، وقد سميت بـ(زخروف يعقوب) تخليداً لذكرى والد الثري اليهودي الفرنسي البارون روتشدر الممول الكبير لأقامة هذه المستوطنة⁽¹⁾.

2- مستوطنة (يسودها معلة) اقامها الصهاينة سنة 1883م على مسافة (2500) دونم في سهل الحولة، اشتراها من قنصل فرنسا في عكا ووكيل القنصلية في صنف ويدعى يعقوب عبو الذي سبق وان اشتراها من مالكةا البناني وأقام فيها مهاجرين يهود من بولونيا⁽²⁾.

3- مستوطنة (غدير) أقامها الصهاينة سنة 1884م على أراضي قرية قطرة القريبة من قضاء الرملة، اشتروها من مالكةا ابن قنصل فرنسا في يافا⁽³⁾.

وبلغت في سنة 1892م ثمانية أحياء، بعد ذلك اخذ البناء ينتشر من بوابة يافا إلى بوابة دمشق، ومع نهاية القرن التاسع عشر أقيمت أحياء أخرى على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات القدس الشريف الغربية والشمالية والجنوبية، إذ أقيمت هذه الأحياء على أراضي استطاعت المؤسسات اليهودية أولاً ثم الصهيونية فيما بعد شراءها بالتحويل على القانون الذي يمنع بيعها لليهود بمساعدة قناصل الدول الأوروبية⁽⁴⁾.

(1) عواد مجيد سعيد الاعظمي، "حقائق تاريخية حول تغلغل الوجود الصهيوني في فلسطين، مجلة كلية الاداب، العدد (23)، بغداد، 1987، ص59؛ عبد العزيز محمد عوض، سياسة الدولة العثمانية...، ص10.

(2) عبد العزيز محمد عوض، "الشخصية والاستيطان الصهيوني (1870 - 1914 م)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (36)، بغداد، 1974، ص78؛ نجيب الاحمد، المصدر السابق، ص73.

(3) وجيه كوثراني، فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين...، ص574؛ نجيب الاحمد، المصدر السابق، ص73.

(4) عثمان نوري، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي حيات خصوصية وسياسة سي، استانبول، 1327م، ص415؛ رفيع النشنة، المصدر السابق، ص47.

الفصل الرابع

**النشاط التنصيري والثقافي والعمراني
القنصلي الفرنسي في القدس الشريف**

الفصل الرابع

النشاط التنصيري والثقافي والعمراني

القنصلي الفرنسي في القدس الشريف

المبحث الأول

نشاط الإرساليات التنصيرية الفرنسية في القدس الشريف

يعد نشاط الإرساليات التنصيرية الفرنسية من الركائز المهمة التي بنت عليها فرنسا نفوذها في بلاد الشام، إذ كانت فرنسا ترنو إلى هذه المنطقة من الولايات العربية منذ أمد يعود إلى أيام الحروب الصليبية تقريباً، ومنذ ذلك التاريخ عملت فرنسا على ربط نفسها بهذه المنطقة لما تمثله من أهمية لها وعلى جميع الأصعدة، فلم تتخلى يوماً عن طموحاتها في السيطرة الكاملة عليها، كأن تكون هذه السيطرة عسكرية ممثلة بالحروب الصليبية، أو ثقافياً ممثلاً بالإرساليات التنصيرية التي كانت المهد الرئيس للاستعمار الفرنسي في بلاد الشام، لذلك لا يمكن لأي باحث الكلام عن الاحتلال الفرنسي بمعزل عن نشاط الإرساليات.

كان مبدأ الحرية الدينية (أي حرية الشعائر الدينية)، هو صلب الامتيازات التي نالها الفرنسيون في سنة 1535م، ولكنها بقيت مجرد نصوص ولم تطبق بشكل فعلي على أرض الواقع⁽¹⁾، وربما يعود سبب ذلك إلى أنه لم تظهر أي حوادث طائفية تقتضي تدخل الملك الفرنسي لحماية من منحه السلطان حق حمايتهم، أو أن الدولة العثمانية كانت في عنفوان قوتها فلم تسمح لا لملك فرنسا ولا لغيره بأن يمارس أية صلاحيات طائفية داخل حدود دولته أو التدخل في شؤون رعاياه، واقتصر الأمر في هذا الجانب من الامتيازات على حرية حماية الشعائر الدينية في القدس الشريف وسائر أماكن العبادة النصرانية.

(1) محمد أحمد يعقوب، التطور العمراني لمدينة القدس الشريف....، ص 157؛ زهراء حميد البحراني، المصدر السابق، ص 178.

كان مطلع القرن السابع عشر هو بداية وجود البعثات التنصيرية الفرنسية في بلاد الشام، إذ لم تكن هناك اتفاقية بين فرنسا والدولة العثمانية تحوي على بنود خاصة بالمرسلين الأجانب والعمل التنصيري، لكن حين وجدت فرنسا أنه من المتعذر إرسال جيش للعمل على تطبيق نصوص المعاهدة وإدارة شؤون رعاياها اضطرت إلى أن تعتمد على جهود المبشرين والقناصل والتجار في دعم نفوذها في بلاد الشام⁽¹⁾.

فاستطاعت في سنة 1604م من توقيع اتفاقية في عهد السلطان احمد الأول منحت بموجبها فرنسا امتيازات بحماية الأماكن المقدسة في القدس الشريف وغيرها، فضلاً عن زيادة امتيازاتهم في مسألة حماية الكاثوليك⁽²⁾، فكان ذلك فاتحة لإرسال موجات من المبشرين إلى الشرق⁽³⁾.

كان مجال جهود المبشرين الأول محدوداً مقتصراً على إنشاء عدد من المدارس والمعاهد في أماكن متفرقة ونشر كتب العبادات، وكانت أغلبية هذه البعثات كاثوليكية تنسب إلى بعض الطوائف الكاثوليكية⁽⁴⁾، وكان من العسر عليها، بحكم التعصب الديني الشديد الذي كان يسود ذلك العصر، أن تعمل خارج نطاقها، لذلك اضطرت إلى أن تحصر جهودها في رعاية الطوائف النصرانية الموالية لكنيسة روما⁽⁵⁾.

يعد نشاط المبشرين اليسوعيين من أنشط المبشرين الكاثوليك الذين أرسلتها فرنسا إلى بلاد الشام، إذ تعود صلتهم إلى سنة 1625م، ومع أنهم كانوا يعانون كثيراً بسبب الاضطهاد والفقير، إلا أنهم استطاعوا بثباتهم ومثابرتهم أن يحافظوا على كياناتهم، وان ينجحوا بعض الشيء

(1) أحمد عبد الوهاب، حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر، مكتبة وهبة، القاهرة، 1981 م، ص 154 ؛ محمد عبد الرحمن براج، المصدر السابق، ص 18.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (1517 - 1920 م)، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1974 م، ص ص 128-130 ؛ أحمد حامد أبراهيم للقضاء، المصدر السابق، ص 363.

(3) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 98 ؛ زهراء حميد خليل البحراني، المصدر السابق، ص 179.

(4) كلان من اهم رهبان الكاثوليك في الشرق من الرجال للفرنسيسكان، للدومنيكان، الكرمليون، اليسوعيون والاباء البسيس. لمزيد من التفاصيل ينظر: ميشيل يتيم واغناطيوس ديك، تاريخ الكنيسة للشرقية واهم احداث الكنيسة الغربية، مطبعة الاحسان، حلب، 1963م، ص ص 219-221.

(5) عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية، ص 321 ؛ جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص 98.

في أداء أعمالهم إلى أن عطلت أعمالهم في عهد السلطان عبد الحميد الأول (1774-1789م)، فأغلقوا أغلب مؤسساتهم⁽¹⁾.

استأنف اليسوعيون عملهم في سنة 1831م على عهد السلطان محمود الثاني، وكان من الأسباب التي أوجبت عودتهم هو وصول البعثات التبشيرية الأمريكية إلى بلاد الشام، والتي أخذت تحول أفراداً من الطوائف الكاثوليكية إلى المذهب البروتستانتي⁽²⁾.

ركز اليسوعيون نشاطهم على التعليم الديني لاعتقادهم أنهم إذا سيطروا على رجال الدين النصارى، من خلال إعدادهم في مدارسهم، فإنهم يستطيعوا السيطرة على القوى والطوائف النصرانية كافة، وعلى هذا الأساس قاموا بإنشاء مدارس لهم في بعض المدن الشامية، ولاسيما التي تكثرت فيها الطوائف النصرانية الكاثوليكية كالقدس الشريف ودمشق وحلب وبيروت وغيرها، إلا إنهم اصطدموا، أثناء تعليمهم الأهالي، بمشكلة اللغة فأكثر القادمين الأول كانوا لا يتقنون اللغة العربية، ولكن هذا لا يعني أن التعليم كان يتم باللغة العربية، وإنما يجري باللغتين الإيطالية والفرنسية، فضلاً عن إتقان اللغة اللاتينية لقراءة الكتاب المقدس، والقيام بالطقوس الدينية على النحو اللاتيني مع مبادئ اللغة العربية، ولم يكتف اليسوعيين بتعليم الأمور الدينية والأحوال، بل عملوا على تدريس علوم العصر تماشياً مع الواقع والتطور العلمي والفكري الذي كان يعيشه العالم الأوربي آنذاك⁽³⁾.

هكذا استطاع اليسوعيين غرس بذور العلوم الأوربية الحديثة في أذهان الناشئة من النصارى الكاثوليك إلى جانب العلوم الدينية وشاركوا مشاركة فعالة في نشر التعليم، وكان لهم دور كبير في النهوض باللغة العربية من كبوتها، وإيقاظها من سباتها خلال قرنين من الزمن قضوها في نشر التعليم في بلاد الشام بشكل عام، ألا أنهم لم يكن لهم أثر يذكر في التخفيف من حدة العداوة المذهبية الطائفية⁽⁴⁾.

(1) عبد الكريم رافق، المشرق العربي في العهد العثماني، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2003 م، ص 318.

(2) ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، ج2، ص 882.

(3) مصطفى الخالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986 م، ص 128.

(4) ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية...، ج2، ص 882.

لقد دعمت القنصليات الفرنسية نشاط الإرساليات التنصيرية ، فانعقد في سنة 1827، مؤتمر للإرساليات والطوائف المعارضة لهم كافة، واتخذت قرارات صارمة بحقهم، فقد رفض الأمير بشير الشهابي تقديم أية ضمانات لهؤلاء الإنجيليين(البروتستانت) في صراعهم مع الإرساليات التابعة للفرنسيين⁽¹⁾.

أما موقف الحكومة الفرنسية من نشاط اليسوعيين، فقد اتسمت سياستها بدعمهم، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لهم للتصدي. للمرسلين البروتستانت المدعومين من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أشار إلى ذلك الأب بلانشيه (Blanchet)، رئيس الآباء اليسوعيين في سوريا ولبنان وفلسطين في تقرير له مؤرخ بتاريخ 25 شباط 1844م، والذي يثبت ارتباط اليسوعيين الدائم بالقنصليات الفرنسية في عموم بلاد الشام، إذ طلب الأب اليسوعي دعم كامل لمشاريع الآباء اليسوعيين لأنه تتجسد فيه المصالح الفرنسية⁽²⁾.

عَد الكثير من المؤرخين أن سنوات الحكم المصري هي حقبة جديدة في تاريخ الإرساليات التبشيرية الفرنسية في القدس الشريف، وتَجَلَّى ذلك من خلال ازدياد توسع نشاط القناصل الفرنسيين، الذي رافقه انتشار النشاط التبشيري الفرنسي في القدس الشريف⁽³⁾، ودخول هذه الإرساليات في صراع مع الإرساليات الأمريكية التي كان لها نشاط واضح وملمس في المدينة، ولكن التفوق كان للفرنسيين الذين كان لهم نفوذ كبير في معظم مدن الشام وكانوا متقبلين من الدولة العثمانية والسكان المحليين فيها⁽⁴⁾.

ومما تقدم نلاحظ أن الأمر الذي لا خلاف بشأنه هو أن وجود الحكم المصري في بلاد الشام على الرغم من قصر عهده إلا أنه مهد السبيل لنهضة علمية أدبية، فقد فتحت سياسة

(1) المصدر نفسه ، ص882 ؛ جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص97.

(2) المصدر نفسه ، ص99 ؛ عادل مناع، المصدر السابق، ص161.

(3) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، ج4، منشورات الجامعة الأميركية، بيروت، 1940، ص 378-379 ؛ خليل إبراهيم قزاقيا، المصدر السابق، ص167.

(4) يوسف جميل نعيسة، وثائق تاريخية عن الشام في اثناء حملة محمد علي باشا (1247- 1256 هـ / 1831- 1840م)، منشورات جامعة دمشق، 2003 م، ص381.

التسامح الديني التي اتبعها إبراهيم باشا في حكمه لبلاد الشام الباب أمام بعثات التنصير الغربية لاسيما البعثات الكاثوليكية الفرنسية والبروتستانتية الأمريكية.

ويبدو أن الهدف الأسمى لأعضاء البعثات التنصيرية الفرنسية لم يكن السيطرة على السكان، بقدر ما كان لها أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية حرصوا على تحقيقها، ولكن لم يكن لهذه المصالح أن تحقق لو لم تسبقها من الظروف والمساعدة والعوامل المهمة التي تدعم وتسنده هذه الأهداف، فكان التنصير بالدين المسيحي وعلى المذهب الكاثوليكي ونشر الثقافة الفرنسية، هو أفضل عمل ممهّد لنشاطها وأهدافها، قبل أن تبسط نفوذها السياسي في المنطقة⁽¹⁾.

بعد فتح القنصلية الفرنسية في القدس الشريف سنة 1843 م تقاطرت الجمعيات التبشيرية الفرنسية إلى بيروت، ومنها انطلق المبشرون إلى القدس الشريف، ليدخلوا التنافس على النفوذ في المنطقة، التي وصلت أحياناً إلى درجة التناحر مع المبشرين البروتستانت المدعومين من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

جندت تلك الإرساليات مجموعة من النصارى الكاثوليك من أهل البلاد لتحقيق غايتهم، إذ كان المبشرون الفرنسيين يأخذون الناهمين (الأذكياء)، ممن يعلمونهم ويعثون بهم إلى باريس لإكمال دراستهم، وكان بعض هؤلاء يعودون ليتابعوا العملية التعليمية التي ابتدأها المنصرون، وبذلك فإن رجال الدين الكاثوليك أسهموا في إنشاء المدارس وتعليم أولاد طوائفهم، بل إن الكاثوليك الشرقيين عملوا بكل قوة لإقامة مدارس على نمط مدارس المبشرين الفرنسيين كوسيلة من وسائل المقاومة لهم، وحفاظاً على أولاد طوائفهم من التأثير بالطوائف الأخرى⁽³⁾.

وقد عملت وزارة الخارجية الفرنسية ممثلة بالقناصل بتسهيل عمل هؤلاء من خلال إيجاد مأوى لهم، فضلاً عن استحصال الفرمانات التي تقضي بتسهيل أمرهم لنشر آرائهم دون أي مضايقة كأن تكون من السلطات المحلية أو من أصحاب الطوائف الأخرى⁽⁴⁾.

(1) مجيد خنوري، المصدر السابق، ص7.

(2) المصدر نفسه، ص7.

(3) جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص97.

(4) ليلي الصباغ، الجاليات الأوربية...، ج2، ص882-883.

و مما لاشك فيه أن جهود هؤلاء المنصرين في فتح المدارس في القدس الشريف كانت أحد الأسباب الهامة التي جعلت القدس الشريف تشهد مع غيرها من الولايات الشامية حركة اليقظة العربية في العصر الحديث وكان للتنافس الأوربي على النفوذ في القدس الشريف عن طريق إنشاء المدارس الأجنبية أثره في انتشار هذه المدارس هناك وغيرها من الولايات التابعة للدولة العثمانية في حين أدت المنافسة بين الإرساليات، ولاسيما الكاثوليكية والبروتستانتية إلى تأثيرها على حركة النهضة العربية، فقد كان من نتائج ذلك قيام اللغة العربية من جديد، وبتنوعها قامت حركة فكرية انتقلت خلال فترة قصيرة من الأدب إلى السياسة⁽¹⁾.

دخلت الإرساليات التنصيرية الكاثوليكية في القدس الشريف مرحلة جديدة بتعيين البطريرك يوسف فاليرجا بطريركاً للكنيسة الكاثوليكية في القدس الشريف في سنة 1848م، إذ تعاون البطريرك وفريق من الكهنة مع الإرساليات التنصيرية الفرنسية لخدمة المصالح الفرنسية في القدس الشريف، فدأب الطرفان في خدمت رعاياهم من خلال بناء الكنائس والاديرة، إذ أنشاء دير في عين كسارم في حارة النصارى⁽²⁾، فضلاً عن تأسيس عدد من المدارس في القدس الشريف⁽³⁾.

لم يقتصر عمل جوزيف فاليرجا على ذلك، بل قام بتوسيع نطاق عمله من خلال تعيين وكيل له في مدينة الناصرة وهو الخوري لويز بن مونس اللاتيني ليرعى مصالح الكاثوليك⁽⁴⁾. كما عمل على تشجيع الجمعيات الرهبانية للعمل في المدارس والاديرة التي أنشأها الإرساليات التنصيرية لاحداث نمضة فكرية وروحية واجتماعية بين افراد الطائفة الكاثوليكية في القدس الشريف وغيرها من مناطق فلسطين⁽⁵⁾.

لم تنته الجهود التي بدأها البطريرك جوزيف فاليرجا، بل استمرت وتطورت بشكل كبير جداً ولاسيما بعد وصول مرسلو الجزائر الذين كان موكل اليهم دير القديسة حنة في القدس الشريف، إلى المدينة لتقريف طلاب الكهنوت، وقد دخلوا هؤلاء القدس الشريف في سنة

(1) يومف الدبس، المصدر السابق، ج4، ص717.

(2) مجلات محكمة للقدس للشرعية، سجل رقم 360، للصادر بتاريخ 1288هـ / 1871 م، ص8.

(3) مجلات محكمة للقدس للشرعية، سجل رقم 384، للصادر بتاريخ 1315هـ / 1897 م، ص231.

(4) مجلات محكمة للقدس للشرعية، سجل رقم 378، للصادر بتاريخ 1305هـ / 1887 م، ص2.

(5) ميشيل يتيم واغناطيوس ديك، المصدر السابق، ص219-221.

1878 م، بحفاوة كبير وقام باستقبالهم القنصل الفرنسي سلفتور باتري منيو (Salvator Patrimonio) (1873-1881م)⁽¹⁾.

وكان دور رهبانيات النساء التي كان لهن باع طويل في هذا مجال⁽²⁾، إذ عملن على تأسيس الاديرة والمدارس، ففي سنة 1847 م جاء منهن إلى القدس الشريف الاخوات المنتميات لدير للقديس يوسف⁽³⁾، وبنين لهن اديرة ومحلات في بيت لحم ويافا ورام الله والناصره خلال المدة (1872-1887م)⁽⁴⁾، وكان من نتائج هذه السياسة زيادة أتباع طائفة الكاثوليك، إذ أصبح عددهم خلال سنة 1887م على النحو الآتي:

(¹) تشير الوثائق العثمانية أن عدد هؤلاء المرملين أربعة هم عمر بن موسى مرسليليا، مظيان يوفستر، عبد بن سالم وفوضل بن عمر جمعة، وقد أوضحت الوثائق ان هؤلاء كانوا على درجة من الاهمية، إذ أصدرت للحكومة العثمانية عدة فرمانات تأمر ولاة بيروت ، سورية و متصرف القدس الشريف على الاسراع بتسهيل مهمتهم وتسرع البت في أمرهم وتخصيص حماية لهم لانهم كانوا تحت خدمة للفرنسيين في الجزائر وقد حصلوا على تزكية من السفارة الفرنسية في استانبول. للمزيد عن هذا الموضوع ينظر: أرشيف رئاسة الوزراء بأستانبول، نوع الوثيقة: سورية ولايتي، خارجية نظارت جليلة سي، رقم الوثيقة: 382، رقم الأوراق: 245 / 553، رقم الظرف: 8/7، رقم الكارتون: 1312، الصادر بتاريخ 1310 هـ / 1892 م ؛؛ أرشيف رئاسة الوزراء بأستانبول، نوع الوثيقة: سورية ولايتي جليلة سي، رقم الوثيقة: 3667، رقم الأوراق: 1 / 41456 / 553، رقم الظرف: 10، رقم الكارتون: 122، الصادر بتاريخ 1312 هـ / 1894 م؛ أرشيف رئاسة الوزراء بأستانبول، نوع الوثيقة: سورية ولايتي، رقم الوثيقة: 14، رقم الأوراق: 7 / 41456 / 553، رقم الظرف: 8/7، رقم الكارتون: 1312، الصادر بتاريخ 1303 هـ / 1884 م ؛ أرشيف رئاسة الوزراء بأستانبول، نوع الوثيقة: باب عالي، دائرة خارجية، رقم الوثيقة: 20، رقم الأوراق: 26 / 245 / 553، رقم الظرف: 8/7، رقم الكارتون: 1312، الصادر بتاريخ 1311.

(²) كان من أهم راهبات الكاثوليك العاملة في الشرق هن راهبات المحبة، راهبات الراعي الصالح، راهبات القديس يوسف، راهبات اللوردية وراهبات الناصرة. ينظر: ميشيل يتيم واغناطيوس ديك، المصدر السابق، ص ص 219-221.

(³) سجلات محكمة القس الشرعية، سجل رقم 391، الصادر بتاريخ 1310 هـ / 1893 م، ص 12.

(⁴) سجلات محكمة القس الشرعية، سجل رقم 390، الصادر بتاريخ 1314 هـ / 1897 م، ص 59.

جدول رقم (4-1)

عدد الرعايا الكاثوليك في المدن الفلسطينية خلال المدة (1872 1887م)⁽¹⁾

عدد الكاثوليك سنة 1878	عدد الكاثوليك سنة 1872	المدينة
8400	500	بيت جالا
350	350	حيفا
600	140	يافا
-	180	ببرزيت
-	130	بيت ساحور
-	210	الطيبة
-	130	نابلس
-	1050	السلط
2000	-	القدس الشريف
1150	-	الناصرة
70	-	الرملة
170	-	عين كارم
12740	2580	المجموع

في حدود 1880م ازداد الدعم الفرنسي للإرساليات التبشيرية، ولم تؤثر سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية ومحاربة الأفكار الغربية على التحركات التي كان يقوم بها هؤلاء المتصرين، إذ كانوا مدعومين من القنصل الفرنسي في القدس الشريف سلفاتور باتري منيو الذي كان على أهمية الاستعداد للتحرك إذ ما تعرض أحد إلى عملهم، أو تدخل في شؤونهم، بل بدأوا يشاركون فعلياً في العمل التبشيري، ولاسيما بعد توسع التنافس بين الدول الأوروبية بشأن حماية الأقليات النصرانية في ذلك العهد⁽²⁾.

(1) نقلًا عن: أحمد حامد إبراهيم القضاة، المصدر السابق، ص 112.

(2) حسين للشريف، المصدر السابق، ج 2، ص 755.

كان من نتائج الأعمال التي قام بها هؤلاء المنصرين ان ازداد عدد السياح والحجاج إلى الأماكن المقدسة سنوياً، والذي ساهم في تغلغل النفوذ الفرنسي، وهذا التغير الجديد دفع قنصل فرنسا في القدس الشريف للمطالبة في حق فرنسا في حماية الكاثوليك الموجودين في عموم بلاد الشام ولاسيما في لبنان والقدس الشريف الأمر الذي تكرر رسمياً في معاهد برلين 1878م⁽¹⁾.
و طالب القنصل تشارلز ليدولكس (M.Charles Ledoux) (1885-1893م)،
بمخاطبة السفارة الفرنسية في استانبول إلى ضرورة تقديم طلبات والتماسات عديدة للحصول على موافقة الحكومة العثمانية لإنشاء كنائس وأديرة لهم، فقدمت السفارة في سنة 1886م بناء على هذا الطلب وثيقة إلى السلطان عبد الحميد الثاني تطلب منه السماح لهم بإنشاء كنيسة في بيت لحم، وبعد ألحاح كبير وافقت الحكومة العثمانية على ذلك وأبلغت متصرف القدس رؤوف باشا بمنح الرخصة لبنائها بفرمان سلطاني صادر في 15 شباط سنة 1886م، إذ جاء فيه "...
صدرت إرادتنا السنوية الملكية التي خرج بمقتضاها المنيق هذا الأمر الجليل القدر من ديواننا الهمايوني متضمنة الرخصة ثم سلم إليهم وأنت أيها المتصرف المشار إليها عليك إعلامهم بالموافقة على منح الرخصة..."⁽²⁾.

في نهاية القرن التاسع عشر كانت بلغت نسبة المنصرين إلى السكان في القدس الشريف أكبر من نسبتهم من أية مدينة أخرى في العالم، وقد عملت هذه البعثات مع بعضها على إقامة مؤسسات تعليمية أو طبية أو خيرية، وكانت جميع الإرساليات الكاثوليكية من دون تمييز تحت الحماية الفرنسية في الدولة العثمانية وترفع العلم الفرنسي⁽³⁾.

هكذا كان السبب الذي جعل فرنسا تنفرد في رعاية الإرساليات التنصيرية الكاثوليكية في بلاد الشام بشكل عام، والقدس الشريف بشكل خاص، إلى جانب حماية للكاثوليك في معظم دول العالم كونها هي الدولة المقبولة للدولة العثمانية ولسكان بلاد الشام على حد سواء، وهذا

(1) جورج أنطونيوس، المصدر السابق، ص 97.

(2) عبد الرحيم أبو حسين وصالح سعداوي، الكنائس العربية في المسجل للكنسي العثماني (1869-1922م)، المعهد الملكي للدراسات الدينية، عمان، 1998 م، ص 75.

(3) حاور الكرمليين فسي تلك الأثناء رفع العلم الإيطالي على مدرستهم في القدس الشريف وبيروت وغيرها من مناطق بلاد الشام، لكن الموارنة سارعوا إلى إغلاق مدارسهم بالقوة ولم تتمكن السلطات المحلية من إيجاد حل لفتح المدارس إلا بعد رفع العلم الفرنسي. ينظر: ميشول بيتيم واغناطيوس ديك، المصدر السابق، ص.

السبب الذي أدى إلى نجاح إرسالياتها بشكل واضح وجلي في المجال الديني، إلى جانب نجاحها في حقل الخدمات الإنسانية من خلال ما قدمته من خدمات إنسانية وتعليمية، من بناء الكنائس، الأديرة، دور الأيتام، المستشفيات، والمدارس التي كانت على درجة كبيرة من التطور. كما كانت سبباً في تحفيز نشاطاً مماثلاً لدى العثمانيين والسكان المحليين فازداد عدد المؤسسات المثيلة في نهاية القرن التاسع عشر تبنها مثقفون ومفكرون ومصلحون عرب درسوا على أيدي هؤلاء المنصرين⁽¹⁾.

دور القناصل في دعم النشاط الثقافي للإرساليات التبشيرية الفرنسية في القدس الشريف:

كانت بلاد الشام في سياق النشاط الثقافي حقل تجارب مجزي للإرساليات التنصيرية الفرنسي، نتيجة للنفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به، والذي مكنها من مواجهة أي نفوذ آخر في المنطقة، ومما عزز فرص نجاح هذه الإرساليات هو إطباق حكومتها السيطرة عليها مستغلة عجز البابوية على حسم قضية هذه الإرساليات⁽²⁾.

عمل ملوك فرنسا على مر الحقب الزمنية على جعل التنصير في الدولة العثمانية وغيرها بيد الفرنسيين من ذوي الكفاءة، وكان هذا سبباً في أن تصبح اللغة الفرنسية لغة الأغنياء وكبار التجار في بلاد الشام⁽³⁾، إذ قدمت المؤسسات التعليمية (مدارس، أديرة وغيرها) التي أقامها هذه الشئلة من المبشرين دوراً مهماً في رفع المستوى الثقافي، فالتعليم في الواقع هو العنصر المهم الذي

(1) يوسف النبس، المصدر السابق، ج4، ص717.

(2) قبل سنة 1870م شغل الإيطاليون جميع المراكز الكهنوتية الهامة في الدولة العثمانية ولكن بعد وفاة البابا بيوس التاسع م، وبسبب المشاكل التي كانت بيت الفاتيكان والجمهورية الإيطالية اضطر البابا الجديد ليون الثالث عشر إلى طلب مساعدة الجمهورية الفرنسية الثانية التي منحت في الشرق عدة مراكز خيرية، وبذلك خسرت إيطاليا مركزها الديني، وكسبت فرنسا مركزاً جديداً إلى مركزها. ينظر، نجيب غازوري، بقطة الأمة للعربية، ترجمة احمد ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د، ت ص 151.

(3) عطي عبد المنعم شعيب، الصراع الإيطالي - الفرنسي على بلاد الشام (1860-1914م)، دار الفارابي، بيروت، 2002م ص13.

حرك المجتمع الراكد فكرياً، والمتفوق على ذاته، على الرغم من انه كان لهذا التعليم أهداف غير الأهداف التثقيمية⁽¹⁾، وقد ظهر تأثير الثقافة الفرنسية في بلاد الشام بفضل عاملين هما:

1- مدارس الإرساليات التبشيرية الفرنسية:

كانت القدس الشريف بسبب مركزها الديني والعلمي نقطة تجمع لعدد كبير من العلماء والمدرسين وطلاب العلم⁽²⁾، كما كانت موقعاً لكثير من المعاهد والمراكز التعليمية من مدارس ومساجد وكنائس وغيرها⁽³⁾، وهذا الشيء جعلها محط أنظار طلاب العلم، إذ وجدوا فيها ما كانت تصبوا له أنفسهم من أمور العلم والتعلم.

استغلت الإرساليات التبشيرية المركز الثقافي لمدينة القدس الشريف لتوسيع نشاطها لنشر الثقافة الفرنسية، وذلك من خلال إنشاء المدارس⁽⁴⁾، وكانت من أولى المدارس التي تأسست في القدس الشريف، وهي في الغالب فرنسية التبعية، لذلك سارت وفق برامج التعليم الفرنسي⁽⁵⁾، ومن هذه المدارس:

1- المعهد الاكليريكي: تأسس في سنة 1848 في مدينة القدس الشريف، غير أن

البطريك جوزيف فاليرجا نقله إلى بيت جالا سنة 1853 م، تخصص في تدريس علم اللاهوت وتخريج رجال الدين، ولقي الاهتمام من قبل متصرف القدس الشريف رؤوف باشا الذي زاره سنة 1878 م مع عدد من أعيان طائفة الكاثوليك⁽⁶⁾.

(1) كان لهذه المدارس غايات أخرى، تمثلت بزيادة الباعث الديني لدى الكاثوليك، فضلاً عن تخريج رجال دين محايين متقنين يخدمون أغراض الكنيسة في روما والكاثوليك في بقية دول العالم، وكانت الدراسات الدينية واللغوية هي المسند في تلك المدارس. ينظر: ليلي الصباغ، المصدر السابق، ج2، ص883-884.

(2) حسن عبد اللطيف الحسيني، تراجم أهل للقدس في القرن الثاني عشر للهجري، للجامعة الاردنية، 1985م، ص11.

(3) كامل جميل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، الجامعة الاردنية، 1981 م، ص50-51.

(4) صلاح حنا، "فلسطين وتجديد حياتها"، من كتاب جامع لمباحث تاريخية وعمرانية وأجتماعية وسياسية عن فلسطين، للجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية، نيويورك، 1919 م، ص102.

(5) عبد العزيز محمد عوض، "نصارى للقدس وتوابعها في اواخر العهد العثماني"، الحلقة الثالثة، مجلة للقدس الشريف، العدد (22)، بيروت، 1987م، ص68.

(6) عبد العزيز محمد عوض، نصارى للقدس وتوابعها في لواخر العهد العثماني، الحلقة الثالثة، ص69.

- 2- المدرسة الرعوية، وتقع في محله النصارى⁽¹⁾.
- 3- مدرسة الاب راتزيون⁽²⁾.
- 4- مدرسة القديسة حنة الاكليركية (أو الصلاحية): تقع شرق القدس الشريف داخل الاسوار وبالقرب من باب الاسباط إلى الجنوب من الحرم المقدسي في منطقة تعرف بالصلاحية⁽³⁾، وكان البطريرك جوزيف فاليرجا يسعى للحصول على الصلاحية لبناء مقر البطريركية، ولم تفلح مساعيه، فكانت من نصيب الحكومة الفرنسية بعد حرب القرم، وقد عملت فرنسا على تخصيص هذا المكان لاداء الطقوس الدينية، وعهدت بإداته إلى الكاردينال لافيجري، ولكنه لم يرض بتخصيصه للدين فقط، بل عزم على ان يجعله مورداً للعلوم، وان يفتح بجوار الكنيسة مدرسة للطوائف الشرقية⁽⁴⁾.
- 5- مدرسة دير القديس يوسف وتقع في جبل صهيون وقد تأسست سنة 1846م⁽⁵⁾.
- 6- مدرسة أخوة المدارس المسيحية (الفرير): وهي مدرسة للصبيان تأسست سنة 1878م⁽⁶⁾.
- 7- مدرسة راهبات الوردية في بيرزيت⁽⁷⁾.
- 8- مدرسة دير المخلص وتقع في جبل صهيون⁽⁸⁾.
- 9- مدرسة الايتام في بيت لحم⁽⁹⁾.

(1) مجلات محكمة للقدس الشرعية، سجل رقم 411، الصادر بتاريخ 1333هـ / 1914 م، ص 35.

(2) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 401، الصادر بتاريخ 1324هـ / 1907 م، ص 70.

(3) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 403، الصادر في 1327هـ / 1901 م، ص 189.

(4) نقولا دهان، "نبذة تاريخية في مدرسة القديسة حنة الاكليركية"، جريدة المشرق، السنة (10)، العدد (19)، 1907، م، ص 869.

(5) حنا كلداني، المصدر السابق، ص 265.

(6) المصدر نفسه، ص 265.

(7) حنا كلداني، المصدر السابق، ص 265.

(8) جريدة البشير، العدد (1292)، بيروت 1897 م، ص 5.

(9) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 383، الصادر بتاريخ 1310هـ / 1893 م، ص 69.

10- مدرسة الفرنسيسكان للإناث والذكور وتقع في عين كارم⁽¹⁾.

11- مدرسة دراسات الكتاب المقدس التي تأسست سنة 1891 م⁽²⁾.

وفي حدود 1860م ازداد أهتمام فرنسا في دعم الإرساليات التبشيرية لتأسيس مدارس لها في القدس الشريف ولاسيما مدارس البنات التي كانت تحت رعاية الراهبات، وكان لها الدور الكبير في نشر التعليم بين الاناث، لاسيما النصرانيات، وذلك لخدمة الاديرة والكنائس في القدس الشريف، إذ عملت راهبات دير المحبة⁽³⁾ التي كانت ترأسها الراهبة دي بيلي الفرنسية على انشاء المدارس ولاسيما مدارس تعليم الاناث، التي لقيت رواجاً كبير بين سكان القدس الشريف من النصارى، والجدول الآتي يوضح أهم المدارس التي أنشأت في القدس الشريف.

جدول رقم (4-2)

المدارس التي أنشأها الراهبات في القدس الشريف خلال المدة (1865-1880 م)⁽⁴⁾

عدد المعلمين	عدد الطلاب	تاريخ الإنشاء	المدرسة
8	90	م 1848	1- مدرسة راهبات مار يوسف للبنات
8	150	م 1865	2- مدرسة راهبات صهيون للبنات
8	150	م 1865	3- مدرسة راهبات صهيون داخلية للبنات
3	20	م 1700	4- مدرسة دير الفرنسيسكانيين داخلية للصبيان
3	50	م 1878	5- مدرسة دير الفرنسيسكانيين داخلية للبنات
1	20	م 1878	6- مدرسة الفرنساوية للبنات
-	-	م 1880	7- مدرسة راهبات أخوية الوردية للبنات
31	480		المجموع

(1) عبد العزيز محمد عوض، نصارى القدس وتوابعها في لواخر العهد العثماني، الحلقة الثالثة، ص69.

(2) عادل مناخ، للمصدر السابق، ص226.

(3) دير المحبة: هو دير يقع خارج سور القدس الشريف مقابل باب الخليل. ينظر: حنا كلداني، المسيحية المعاصرة

في فلسطين والأردن، مكتبة النوري، دمشق، 1983م، ص274.

(4) أحمد حامد إبراهيم للقضاء، للمصدر السابق، ص259.

2- إدخال الطباعة إلى القدس الشريف:

من الأمور الأخرى التي حفزت النشاط الثقافي الفرنسي في القدس الشريف، هو إدخال الطباعة في المدينة والتي تعد فاتحة عهد جديد في الجانب الثقافي للمدينة، وذلك لأنه تم إدخال تقنية جديدة إليها لم تكن متوفرة، فضلا عن دورها في إدخال العلوم والمعارف من خلال ما كتبه من مطبوعات ومنشورات ترفد الحياة العلمية والثقافية بالجديد وتحرك عملية تثقيف بين مختلف التيارات الفكرية⁽¹⁾.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالقدس الشريف فإن العامل الطائفي يعد من العوامل المهمة وراء ازدياد إعداد الصحف الصادرة عندما أخذت كل طائفة تنافس الأخرى في إصدار الصحف والمجلات التي تمثل رأيها وتنشر الدعاية لعقيدتها التي تؤمن بها كي تدافع عن مصالحها⁽²⁾.

لقد دخلت الطباعة إلى القدس في عام 1846م، وكانت مطبعة الإباء الفرنسيين سكان أول مطبعة في المدينة وكانت من بواكير أعمالها طباعة كتاب ((التعليم المسيحي)) الذي صدر باللغتين العربية والاطالية وكان المشرفون عليها يزورونها من حين لآخر لأضافة ماتوصلت إليه تقنية الطباعة، تطورت المطبعة بعد ذلك وأخذت تنشر كتابا بعدة لغات منها العربية والفرنسية وغيرها، وأصبحت في عام 1900م أكبر المطابع الشرقية التي تماثل المطابع الأوربية⁽³⁾، إذ بلغ إصدار المطبعة 103 كتاباً في سنة 1883 م بعض من مجلدات، وكان جل موضوعاتها دينية ثم مدرسية ثم لغوية ثم أدبية⁽⁴⁾.

ومن المطابع الأخرى التي خدمت النشاط الفرنسي في القدس الشريف هي مطبعة الأرمن (1848- وأغلقت نحو 1886م) وكانت هذه المطبعة تطبع الكثير من الكتب والكراريس وبعدها لغات منها العربية والارمنية والتركية والفرنسية وغيرها، وقد عمرت هذه المطبعة أكثر من أربعين عاما وطبعت أكثر من (115) كتابا بكميات وبلغات مختلفة⁽⁵⁾.

(1) أياد خالد الطباع، بواكير الطباعة والنشر في بلاد الشام في العهد العثماني، من بحوث ندوة بلاد الشام في العهد العثماني، دمشق، 2005م، ص183.

(2) المصدر نفسه، ص190.

(3) أياد خالد الطباع، المصدر السابق، ص190.

(4) نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص127.

(5) أياد خالد الطباع، المصدر السابق، ص190.

نتائج النشاط الثقافي الفرنسي في القدس الشريف:

أدت المدارس الفرنسية في أواخر العهد العثماني دوراً خطيراً في القدس الشريف، إذ أن تأثير هذه المدارس لم يكن ينحصر في التلاميذ والطلاب الذين ينتمون إليها ويدرسون فيها، بل أن كثيراً ما كان يتعدى ذلك إلى مدارس الطوائف نفسها، لأن هذه المدارس الفرنسية كانت تزود تلك المدارس بالكهنة والمعلمين والكتب المدرسية، وكانت تواصل التأثير إلى درجة توجيه المناهج والدروس وأساليب التدريس المتبعة فيها أيضاً، وهكذا أصبحت المدارس الفرنسية من الآلات السياسية الفاعلة التي تستخدمها فرنسا لنشر لغتها في البلاد وبسط نفوذها على الجماعات⁽¹⁾.

لكن في المقابل لا يمكن نكران الخدمة التي قدمتها هذه المراكز الثقافية للمجتمع المقدسي، إذ كان من نتائج افتتاح المدارس التبشيرية وغيرها أن اقبل ذوو القدرة المالية وعلى رأسهم أبناء الطبقات الميسورة وملاك الأراضي على نيل العلم وتعلم اللغات الأجنبية مما أفاد التجار الأوربيين بظهور ثلة من المترجمين، وقد احتكر غير المسلمين مهنة الترجمة، وكان لهم دورهم في الحياة العامة في المدينة، إذ عمل بعضهم كوسطاء بين التجار والمستهلكين المحليين وبين تجار الدول الأوربية، فضلاً عن قيامهم في نشاطات أخرى مثل المساعدة في التدريس باللغة الفرنسية لرعايا الدولة العثمانية الذين تدرّبوا في مكاتب الترجمة كما عملوا بصفتهم مترجمين في القنصليات الأجنبية المتواجدة في الدولة العثمانية⁽²⁾، فضلاً عن حصول بعض الأهالي في القدس الشريف ويافا وغيرها على الجنسية الفرنسية، ومعظمهم من النصارى، وكان المسلم الوحيد الذي أشارت السجلات إلى تمتعه بجنسية أجنبية هو ((مصطفى مناع الباقي)) الذي كان في حماية القنصلية الفرنسية في يافا⁽³⁾.

وفي السنوات الأخيرة من الحكم العثماني صار بعض الأعيان المسلمين يرسلون أولادهم إلى الدارسة في المدارس الفرنسية بسبب سمعتها العالية، وقد اشتغل في تلك المدارس بعض المدرسين الذين عملوا على إيقاظ الحركة الأدبية العربية كالمعلم ((نخلة رزيق)) في القدس

(1) مطاع الحصري، "التعليم في فلسطين"، حولية الثقافة العربية، السنة (1)، القاهرة، 1949م، ص12.

(2) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص13.

(3) نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 142.

الشريف، كما أن خريجي تلك المدارس كانوا من طلائع الأدباء والصحافيين في فلسطين⁽¹⁾، لأنهم كانوا في مقدمة أفراد المجتمع المقدسي في تقبل الأفكار الغربية، وأنماط الحياة ولو بشكل سطحي، والذي أدى إلى ظهور وعي جديد نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية، لاسيما وان تلك الحقبة كانت حقبة القوميات في أوروبا، إذ انعكست على النصارى في الدولة العثمانية فقد تأثروا بهذا الوعي⁽²⁾.

موقف الدولة العثمانية من النشاط الثقافي الفرنسي في القدس الشريف:

نال التعليم حظاً من الإصلاح، إذ قامت الدولة العثمانية عقب انتهاء الحكم المصري في بلاد الشام بسلسلة من الإصلاحات، إذ أصدرت أول قانون التعليم سنة 1846 م، وبموجب هذا القانون أصبح الإشراف على التعليم وتعيين معلمين من غير رجال الدين، والاستنارة بطرق التدريس الحديثة، وتقسيم التعليم إلى ثلاث مراحل هي الابتدائية والرشدية والعالية⁽³⁾.

وبعد ان زاد التدخل الأوربي في شؤون الدولة العثمانية الداخلية في القرن التاسع عشر، أصدرت الدولة العثمانية في سنة 1852م اللوائح التنظيمية لمنع التدخلات الأجنبية من التأثير في مدارس طوائف النصارى على الأرض العثمانية ، ويشير أحد المؤرخين الى ما جاء في اللائحة مانصه " أما الرهبان والرهبان الذين قدموا بلادنا وأنشأوا فيها مدارس الصبيان والبنات، وأخذوا يستدرون لها الاموال من بلادهم، ولا ينكر ما هولاء من الأيادي البيضاء في رفع شأن الإنسانية، إلا أننا مع كل هذا لانجهل أن تعليم هولاء المرسلين تعليماً رهبانياً يقصد به سوق المتعلم في طرق خصوصية لايتأتى عنها النفع الوطني المطلوب ولذلك ترى الممالك الكاثوليكية نفسها مثل فرنسا والنمسا أنكرت على الاكليروس أساليهم في التعليم، واختطت لهم

(1) علي حسن البواب، المصدر السابق، ص 205، نايف عبد نايف، المصدر السابق، ص 128.

(2) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص 20.

(3) مسراج الدين احمد، " الحركة التربوية وتطورها في سورية ولبنان خلال القرن التاسع عشر "، مجلة الابحاث،

السنة (4)، ج(3)، الجامعة الاميريكية، بيروت، 1951 م، ص335.

الحكومات اساليب جديدة، والذين رفضوها منهم أغلقت مدارسهم واستولت على أوقافهم⁽¹⁾.

كما سنت قانوناً سنة 1869م للحد من نشاط المدارس الأجنبية " يحق لكل طائفة إقامة مدارس خاصة في مجال التربية والحرف والصناعة، على ان تخضع المناهج الدراسية في مثل هذه المدارس، واختيار معلميهما واعضائها لمراقبة وتفتيش من قبل مجلس مشترك"⁽²⁾. وحرصت الدولة العثمانية على أضعاف التأثير الاجنبي من خلال الاشراف على المدارس الخاصة وفرض القيود على أنشائها مثل⁽³⁾:

- 1- الحصول على رخصة رسمية من إدارة معارف الولاية.
- 2- المصادقة على شهادات الهيئة التدريسية في المدارس الخاصة في إدارة المعارف المحلية.
- 3- عرض جداول الدروس وكتب التعليم على إدارة المعارف كي لا تدرس في هذه المدارس دروس مغايرة للآداب والسياسة العثمانية.

إزاء هذا التطور الثقافي الذي شهدته مدينة القدس الشريف، والذي كان الدور الأكبر فيه يعود للدول الأوروبية التي نقلت العلوم والمعرفة إلى المدينة، وانتشار المطابع والصحف والمجلات التي كان لها الدور الكبير في تثقيف المجتمع المقدسي بالثقافة الغربية، اضطرت الدولة العثمانية إلى إصدار أولى اللوائح الصحفية سنة 1875م وضعت بموجبها شروطاً لإصدار الصحف وإنشاء المطابع، وكانت دوافع إصدار هذه اللوائح القانونية هو الوقوف بوجه الإرساليات التبشيرية التي كانت ذات إمكانات عالية واستغلالها لتعدد الطوائف في المدينة لنشر مبادئها التي تؤمن بها ومن خلال هذه الصحف والمنشورات⁽⁴⁾.

(1) نقلاً عن: الخوري جرجس المقدسي، " التعليم قديماً وحديثاً في سورية"، مجلة المقتطف، السنة(31)، 1906م، ص749.

(2) فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق العثمانية، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2003 م، ص415؛ عليان عبدالله الحولي، " تاريخ التعليم في القدس"، من بحوث الندوة الرابعة ليوم القدس، جامعة النجاح الوطنية، القدس، 1998 م، ص71-72.

(3) نوفل أفندي نعمة الله نوفل، المصدر السابق، ص160-162.

(4) أياد خالد الطباع، المصدر السابق، ص190.

ثم أصدرت الدولة العثمانية اللائحة التنظيمية للمعارف سنة 1879 م وهي مكملة
لنظام المعارف الصادر سنة 1869م، وألزمت اللائحة غير المسلمين والاجانب المقيمين في
الدولة العثمانية باتباع شروط معينة عند إنشاء المدارس وأهمها⁽¹⁾:
1- لا تفتح مدرسة الا في حالة الضرورة والحاجة القصوى.
2- تقدم تقرير مفصل عن أرض المدرسة وبنائها والهيئة التدريسية.
3- التثبت من عدد غير المسلمين في الحي أو المنطقة التي ستقام عليها المدرسة.

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي، المصدر السابق، م2، ص59.

المبحث الثاني

دور الفناصل في دعم المشاريع الفرنسية

في القدس الشريف

رافق المشاريع التي قامت بها فرنسا في القدس الشريف على أساس اجتماعي واقتصادي وديني نمو عمراني مطرد قامت به المؤسسات الديرية الخيرية التابعة للحكومة الفرنسية التي كان لها دور في دعم النشاط هناك، إذ لم تكن فرنسا لتخرج عن نطاق النشاط العمراني في مدينة القدس الشريف، وذلك لان مصلحتها اقتضت القيام ببعض المنشآت العمرانية التي تخدم أعمالها⁽¹⁾، على الرغم من نذرعتها أو تقنعها بغطاء الخدمات الإنسانية، والعمل على رفع الضيم عن رعاياهم، ولكن يمكن القول أنها جاءت لتأمين مصالحها في القدس الشريف من بعض الدول الأوربية الكاثوليكية (إيطاليا، اسبانيا، والنمسا) التي كانت تتربص لفرنسا، في أن تنفرد بالمكانة الفريدة والرفيعة التي حصلت عليها في ظل نظام الامتيازات على اعتبار أنها الحامي الرسمي للكاثوليك في عموم الولايات التابعة للدولة العثمانية، لذلك كانت فرنسا سباقة لمثل هذا النشاط.

اختلفت المشاريع العمرانية الفرنسية في القدس الشريف، وتعددت أسبابه، ولكن كان في النهاية يصب في مسألة رعاية أتباع المذهب الكاثوليكي إذ يوجد عدد من البنايات والعمارات والمنشآت المهمة التي قامت فرنسا ببنائها في المدينة والتي كان من بين أهدافها هو إظهار قوة الدولة التي قامت ببنائها، فضلاً عن خدمة مصالحها في المدينة⁽²⁾.

يمكن أن نقسم المشاريع العمرانية التي قامت فيها في القدس إلى عدة أقسام، وسنحاول أن نذكر كل منها على حدة، لما في ذلك من اختلاف بين الأبنية في المبتغى والأهداف:

(1) للمزيد عن المنشآت العمرانية اليهودية والنصرانية في مدينة القدس وتطور هذه المنشآت خلال القرن التاسع

عشر حتى مطلع القرن العشرين ينظر ملاحق الخرائط من (14-20).

(2) خيرية قاسميه، بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، ص6.

1- المشاريع الاستعمارية الاستيطانية:

سبقت المنشآت الاستعمارية والاستيطانية الفرنسية في القدس الشريف المنشآت العمرانية الأخرى، إذ شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر عدة مشاريع استيطانية دعت لإنشائها بعض الشخصيات الفرنسية لأسباب سياسية واستعمارية، إلا إنها لم ترى النور، لأسباب نجعلها كأن يكون الوضع العام في القدس الشريف الذي لم يسمح بذلك، نظراً لكثرة المصالح الأجنبية في المدينة، وتضارب هذه المصالح مع الواقع التي كانت تعيشه المدينة، لذلك كان من المتعذر تحقيقها، فماتت في مهدها.

ومن هذه المشاريع دعوة هنري دونالدت (H.Donaldt)، مؤسس منظمة الصليب الأحمر في سنة 1866م، إلى تأسيس جمعية دولية لتحديد الشرق، ويكون هدفها الرئيس ملئ فلسطين بالمستعمرات، بشرط أن تكون تحت حماية نابليون الثالث إلا أن هذا المشروع كان سيحمل مع ذلك طابعاً دولياً من خلال الدول لكبرى في العالم على هذه المستعمرات، وبالتالي سيؤدي إلى تقسيم فلسطينيين هذه الدول، فاتجه التفكير إلى توطين اليهود في القدس الشريف، لان هذه المهمة سيأخذها عمالقة اليهود في أوروبا على عاتقهم⁽¹⁾.

وربما كان الإمبراطور الفرنسي يفكر فيما بعد بأن يصبح أول رئيس لدولة عبرية صغيرة في فلسطين، لتستند على الرغم من كونها تحت الحماية الدولية، إلى فرنسا، ويستطيع اليهود أن يسيروا قدماً في مهمة فرنسا التمدنية في القارة الآسيوية، وسيكون من النتائج المهمة للاستعمار الفرنسي للقدس الشريف تحرير الأرض المقدسة من نير الدولة العثمانية، وقد شغلت هذه الأفكار الدول الأوروبية بشكل عام حتى منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر من دون أن تؤدي إلى نتائج ملموسة⁽²⁾.

ظهر مشروع كاثوليكي خاص ببناء المستعمرات الكاثوليكية في الارض المقدسة أخرجته إلى حيز الوجود في فرنسا في سنة 1867م المهندس ومولف كتاب عن فلسطين بيروني (Baerony) ونال المشروع بركة البابا بيوس التاسع، غير أن فكرة هذا المشروع تلاشى بسبب

(1) روفوف أبو جابر، "أوقاف الأرثوذكس في القدس"، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، (الأوقاف)، م3، فلسطين، عمان، 2008 م، ص602.

(2) كامل الصلي، صراع الطوائف المسيحية، ص36، أحمد حامد إبراهيم القضاة، المصدر السابق، ص47.

المشاكل التي تعرضت لها فرنسا والحروب التي خاضتها في قلب القارة الأوربية مثل حرب السبعين سنة 1870م مع بروسيا والتي انتهت بسقوطها على يد بسمارك رائد الوحدة الألمانية⁽¹⁾.

2- المشاريع الاستثمارية:

كما قامت فرنسا ببعض المشاريع العمرانية في القدس الشريف خدمة لأغراضها الاستثمارية، والعمل على منافسة الدول الأوربية الأخرى في هذا المضمار، إذ حصلت فرنسا على تصاريح لإقامة خدمات بريدية في المدن الرئيسية في بلاد الشام، واستطاعت هذه الشركات في سنة 1865م من إقامة خدمات تلغرافية بين المدن الفلسطينية وستانبول وأوربا⁽²⁾، وفي سنة 1870م صدر فرمان من السلطان عبد العزيز بمنح اليهودي الفرنسي شارل ينتر قطعة ارض لإقامة مدرسة زراعية، وكانت هذه المدرسة تهدف إلى خدمة الوافدين الجدد من اليهود الأوربيين لتعليمهم أساليب الزراعة الحديثة كما هو موجود في جنوب فرنسا⁽³⁾.

فضلاً عن استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في تعبيد الطرق ومد الخطوط الحديدية بين القدس الشريف وبقية المدن السورية، فقد أدى ازدياد عدد الحجاج وزوار الأماكن المقدسة في القدس الشريف والخليل وغيرها إلى ضرورة إيجاد طريق غير الطريق البري (طرق القوافل) لخدمة الحجاج القادمين إليها، فكان ذلك سبباً في إنشاء شريان المواصلات الرئيسي وهو خط سكة حديد يافا_القدس الذي أنجز في سنة 1892م، وقد شكل هذا الخط وسيلة وصل الساحل بالداخل، إذ بدأت البواخر تأتي بالحجاج إلى يافا فيسافرون بالقطار إلى القدس الشريف⁽⁴⁾، كما أدى إلى ضعف الطرق البرية (طريق القوافل) إلى حد كبير، إذ بدأ السكان يفضلونها على هذه الطرق، لاسيما من قبل الحجاج الوافدين إلى مدينة القدس الشريف، إلا انه كانت تتعرض

(1) للكولندر شولش، المصدر السابق، ص 87.

(2) خيرية قاسميه، بيت المقدس ولكتاف بيت المقدس، ص 64.

(3) سجلات محكمة للقدس للشرعية، سجل رقم 217، للصادر بتاريخ 1134هـ / نيسان 1722م، ص 242-244.

(4) زياد المنفي، الأوقاف للمسيحية في القدس وجوارها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (1700-1918م)،

عمان، 2010م، ص 12.

أحيانا لبعض المتاعب ولاسيما في أيام الأعياد والزيارات بسبب الازدحامات التي يتعرضون لها⁽¹⁾.

3- المشاريع الإنسانية الخاصة برعايا فرنسا في القدس الشريف:

انشأ الفرنسيون عدد من المنشآت وقاموا بوقفها لبعض الاديرة ، والتي أقتصرت في خدمة أتباعهم والذين بطبيعة الحال يمثلون مصالح فرنسا في المدينة ، والقائمين عليها، منها أوقاف رهبان الطوائف النصرانية في القدس الشريف كأوقاف رهبان دير الأرمن في دير مار يعقوب⁽²⁾، وأوقاف فقراء رهبان دير الإفرنج في دير العامود⁽³⁾، فضلاً عن دير الاخوات ماري ريارتريس (Marie Reparatrice) الذي أنتهى العمل فيه سنة 1888م⁽⁴⁾، إلى جانب بناء دار للضيافة في كنيسة القيامة⁽⁵⁾ ودار المأوى⁽⁶⁾ وكنيسة فنسان دو بول (Vincent de Paul)⁽⁷⁾، وعندما وهب السلطان عبد العزيز أرضاً للإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث من خلال وقوفه إلى جانب السلطان ضد روسيا، قام الإمبراطور بوهب هذه الأرض ليقام عليها كنيسة والتي باتت تعرف بكنيسة هبة سانت حسنه⁽⁸⁾.

(1) جريدة السفير، العدد (8777)، 12 رمضان 1421هـ - 8 كانون الأول، 2000 م، ص 11.

(2) دير مار يعقوب: هو دير يقع في مدينة القدس الشريف بمحلة الارمن. ينظر سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 382 ، الصادر بتاريخ 1309هـ / 1891 م، ص 144 ؛ خيرية قاسميه، بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، ص 64.

(3) هو دير يقع في الجهة الشمالية الغربية من حارة النصارى . ينظر: سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 227، الصادر بتاريخ 1146هـ / 1734م، ص 28 ؛ محمد أحمد يعقوب، ناحية القدس...، ص 466.

(4) Oliviers Danino, " La France la question de Jerusalem, 3Avril 1947 -7Juin 1967 ", Relations Internationales, presses universitaires de France, n122, 2005, p.47.

(5) جريدة السفير، العدد (8777)، 12 رمضان 1421هـ - 8 كانون الأول، 2000 م، ص 11.

(6) للمصدر نفسه ، ص 11.

(7) Oliviers Danino, op.cit,p. 48.

(8) جمال الشلبي، السيادة الفرنسية المعاصرة تجاه القدس، من بحوث المؤتمر الدولي عن القدس، عمان، 2009، ص 455.

4- المشاريع الدينية:

أقامت فرنسا في القدس الشريف بعض الأوقاف لإغراض دينية، إذ أنشأت راهبات أخوات الوردية التي أسسها الخوري يوسف طنوس أفندي، الرئيس الروحي لطائفة اللاتين سنة 1880م، كنيسة وديراً في جهة باب الخليل خارج مدينة القدس الشريف من أجل تعليم الإناث وتربيتهن⁽¹⁾.

كما أقام الفرنسيون قرب المسكوبية منزلاً لحجاجهم عرف باسم نوتردام وأنشأوا ديراً بالقرب منه⁽²⁾، كما قام الفرنسيين ببناء كنيسة في بيت لحم بعد طلب سفير فرنسا في أستانبول لبنائها وجاء الفرمان إلى والي القدس رؤوف باشا⁽³⁾.

فضلاً عن إنشاء دير الآباء الفرنسيين في بيت لحم⁽⁴⁾، إلى جانب دير المحبة الذي ترأسته الراهبة دي ميلي الفرنسية⁽⁵⁾، ودير ماري يوسف، ويقع في محله النصرى، وهو مخصص للراهبات⁽⁶⁾، وقد أسسته جمعية راهبات القديس يوسف في سنة 1848م⁽⁷⁾، ودير الراهبات الفرنسيات في قرية أرتاس⁽⁸⁾، ودير المحبة في بيت جالا⁽⁹⁾ ودير المكرمين في بيت لحم⁽¹⁰⁾.

وقامت راهبات الاخوات المنتميات للقديس يوسف ببناء مجموعة من الاديرة والمخلات في بعض المدن الفلسطينية (كما ذكرنا سابقاً)⁽¹¹⁾.

(1) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 376، الصادر بتاريخ 1305هـ / 1897 م، ص 213.

(2) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 390، الصادر بتاريخ 1314هـ / 1896 م، ص 56.

(3) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 397، الصادر بتاريخ 1321هـ / 1903 م، ص 102.

(4) جريدة البشير، 17 شباط، بيروت، 1887، ص 857.

(5) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 390، الصادر بتاريخ 1314هـ / 1896 م، ص 59.

(6) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 397، الصادر بتاريخ 1321هـ / 1903 م، ص 108.

(7) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 411، الصادر بتاريخ 1333هـ / 1914 م، ص 199.

(8) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 397، الصادر بتاريخ 1321هـ / 1903 م، ص 108.

(9) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 372، الصادر بتاريخ 1301-1302هـ/1883-1884م، ص 103.

(10) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 372، الصادر بتاريخ 1301-1302هـ/1883-1884م، ص 42.

(11) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 391، الصادر بتاريخ 1310هـ / 1893 م، ص 12.

5- المشاريع الاجتماعية:

كان عدد المستشفيات والمراكز الطبية قليل جداً في مطلع القرن التاسع عشر، فمثلاً كانت دير الفرنسيسكان دير سانطة يعالج المرضى⁽¹⁾، وخلال مدة حكم ابراهيم باشا في بلاد الشام ازدادت عدد المستشفيات بسبب البعثات التبشيرية⁽²⁾، ومن اهم المستشفيات الفرنسية التي فتحت في القدس الشريف هو المستشفى الفرنسي والذي جرى افتتاحه في سنة 1851 م بمساعدة القنصل الفرنسي بول أميل بوتنا⁽³⁾، ويقع هذا المستشفى قرب باب الحديد خارج سور القدس الشريف، ومن الاطباء العاملين في هذا المستشفى الدكتور مارلوا الفرنسي⁽⁴⁾، وقد أشرف على أدارته راهبات القديس يوسف⁽⁵⁾.

كما أنشأ الفرنسيين عدد من المستشفيات في القرى التابعة للقدس الشريف ومنها المستشفى الفرنسي في بيت لحم⁽⁶⁾، ومستشفى راهبات المحبة في بيت لحم⁽⁷⁾، ومستشفى راهبات الشفقة بيت لحم⁽⁸⁾ مستشفى القديس لويس الذي بني في سنة 1880م⁽⁹⁾. فضلاً عن مستشفى نوتردام الذي بني في حقبة الثمانينيات من القرن التاسع عشر⁽¹⁰⁾، والذي كان عبارة عن مجمع كبير جداً فيه صالات وغرف كثيرة لاستقبال المرضى إلى جانب بناء سوق بقرب المجمع، وقد بدأ البناء به على موقع العمود شارع يافا سنة 1884م، ويعد من أضخم العمارات التي أقيمت في القدس الشريف إذ يضم مايزيد على 400 غرفة⁽¹¹⁾.

(1) Yehosh Ben-Arieh, op.cit., p96.

(2) زياد عبدالعزيز المدني، مدينة القدس وجوارها 1831-1918 م، ص 269.

(3) بشير عبد الغني بركات، مباحث في التاريخ المقدسي الحديث، ج1، دم، 2005 م، ص 88.

(4) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 385، الصادر بتاريخ 1314 هـ / 1897 م، ص 325.

(5) جريدة البشير، نموز، 1891، ص 711.

(6) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 407، الصادر بتاريخ 1330 هـ / 1912 م، ص 114.

(7) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 407، الصادر بتاريخ 1330 هـ / 1912 م، ص 305.

(8) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 379، الصادر بتاريخ 1308 هـ / 1891 م، ص 187.

(9) Oliviers Danino, op.cit, 49.

(10) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 385، الصادر بتاريخ 1314 هـ / 1897 م، ص 242.

(11) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 385، الصادر بتاريخ 1314 هـ / 1897 م، ص 244.

6- المشاريع العقارية:

كان لفرنسا ثلاثة املاك في مدينة القدس الشريف وبعض المناطق المجاورة لها ومنها أضرحة الملوك (Tombeau desrois) الذي يعود للاخوة بيرير (Pereire) وتم أهداؤه للدولة الفرنسية في سنة 1886م، والاليونا التي تم أهداؤها من قبل الأميرة تور دو فيرجين (Tour de Virgin) لفرنسا وتشمل المغارة المقدسة، وهناك أيضاً منطقة القديسة سانت- أن (Sainte- Ann)، التي أهداها السلطان عبدالعزيز للامبرطور نابليون الثالث تعبيراً عن امتنانه لوقوفه إلى جانبه في حرب القرم⁽¹⁾، فضلاً عن ممتلكات فرنسية أخرى حول القدس الشريف مثل منطقة أبو غوش التي تخلت عنها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لفرنسا⁽²⁾.

أما موقف القناصل من النشاط العمراني فقد قام القناصل بدعم أتباعهم من الكاثوليك للحصول على الكنائس ودخولهم في صراعات مع الطوائف النصرانية الأخرى في القدس الشريف، أو المشاركة في المحادثات التي كانت تحدث بين الحين والآخر للنظر في الأمور التي تخص الأماكن المقدسة⁽³⁾، ففي آذار 1862م جرت محادثات مطولة بشأن الأماكن المقدسة والاختلافات الجارية فيما بين الطوائف، وكان أعضاء هذا الاجتماع ممثلين من كل من الدولة العثمانية وروسيا وفرنسا⁽⁴⁾، وفي 5 أيلول 1862م وقعت اتفاقية من قبل سفيري الدولتين والصدر الأعظم العثماني علي باشا، اتفقوا بموجبها انه يجب إصلاح قبة كنيسة القيامة بشكل مشترك⁽⁵⁾.

وفعلاً بدأ العمل بها بتمويل من كلا الدولتين، وبأشراف الدولة العثمانية، وانتهى العمل فيها في سنة 1869م، بعد ذلك سلم القنصل الفرنسي في القدس الشريف مفاتيح الكنيسة إلى

(1) أحمد الثعلبي، المصدر السابق، ص 455.

(2) Oliviers Danino, op.cit, 49.

(3) حسين شريف، المصدر السابق، ج2، ص 759؛ طه أحمد مار ديني، المصدر السابق، ص 11.

(4) خيرية قاسميه، بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، ص69؛ مصطفى وليد، المصدر السابق، ص24.

(5) محمد عفيفي، الأوقاف والوجود القطبي في القدس في العصر الحديث، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام (الأوقاف)، م3 (فلسطين)، عمان، 2008م.

متصرف القدس رؤوف باشا، الذي بدوره سلمها بحضور القنصل الروسي إلى البطريرك كيرلس، وقد أحتفظ الأرثوذكس في ذلك الوقت بحق تنظيف هذه القبة لوحدهم⁽¹⁾.

ومما تقدم نستنتج أن النشاط العمراني ونشاط الأعمال الخيرية الذي تبنته فرنسا في القدس الشريف لم يكن جميعه لغايات اجتماعية وإنسانية، كما لم يكن غايته الذود عن أتباعهم والتخفيف عن معاناتهم، بل على العكس من ذلك، إذ سبقت مصالحهم السياسية والاقتصادية هذه النشاطات، وكانت هذه الأوقاف والنشاطات الخيرية مجرد غطاء لغايتهم الأساسية في المدينة، فمع ازدياد أهمية القدس الشريف واتصالها بالعالم الخارجي من خلال إنشاء دائرة خاصة بالأجناب وشؤونهم، كذلك ازدياد عدد الحجاج في الأماكن المقدسة الذي تزامن مع فتح القنصليات الأجنبية في المدينة، ومنها القنصلية الفرنسية تحرك القناصل لإيجاد موطن قدم لهم في المدينة.

وقد أدى القناصل الفرنسيين دور كبيراً في دعم المشاريع العمرانية التي قامت بها المؤسسات الفرنسية في القدس الشريف من خلال مخاطبة السفارة الفرنسية في أستانبول التي كانت تقدم طلبات القناصل إلى الباب العالي، وكان بعضها ينال الرضى المشروط، وبعضها ينال الرفض، وكان هذا النشاط قد ظهر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وربما يعزى سبب ذلك إلى الفوضى التي عمت معظم الولايات العثمانية، فضلاً عن تيقن الدول الأوروبية انه لم يعد هنالك منحنى من سقوط الدولة العثمانية والذي بات محتماً ولاشك فيه، فدفعت هذه الأمور مجتمعاً على تبني الحكومة الفرنسية سياسية وأستراتيجية جديدة تعمل من خلال على زيادة وتثبيت وجودها في المنطقة، لذلك نشط القناصل الفرنسيين لتحقيق ذلك، أذ قدمت القنصلية الفرنسية في القدس الشريف طلباً إلى الحكومة الفرنسية لاقامة كنسية في القدس الشريف في سنة 1890م "... كانت السفارة الفرنسية قدمت التماساً مع أقرار حول طلب الرخصة لاقامة معبد ومحل يخصص لاسكان الرهبان يضم 12 غرفة ويستوعب 150 فرداً من الزوار وذلك فوق قطعة أرض ملك للرهبان الفرنسيين المعروفين بإسم أوغستين دي لاسومبسيون (Augustins de L' Assomption) والمقيمين في القدس الشريف... على ان يتكفل بسنققات الانشاء رئيسهم المقيم في فرنسا... وعلى ذلك فقد عرض الامر على مجلس

(1) للكزاندر شولش، المصدر السابق، ص319.

الوكلاء المخصوص فرأى صواب الموافقة من خلال مضبطة جرى تنظيمها بشأن تصدير أمرى الشريف اللازم متضمناً الرخصة... " (1).

كما قدمت طلباً لإقامة مستشفى لعلاج المحتاجين في سنة 1892م "... كانت السفارة الفرنسية قدمت التماساً للحصول على الرخصة لإقامة مستشفى يقوم بعلاج المحتاجين من المرضى وذلك فوق قطعة أرض تبلغ مساحتها 14 دونم تصرف عليها الراهبات الفرنسيات المعرفات باسم أخوات شاريت (Soeurs de Charite) المقيمات في بيت لحم بالقدس الشريف... وأن نفقات الإنشاء سوف تتكفل بها الراهبات المذكورات... وان إقامة المستشفى هناك لاتنطوي على محذور، وان هذه الأرض الواقعة داخل أراضي الواقف... وقد جرى ربطهما بنظام المقاطعة، وعلى ذلك فقد عرض الموضوع على مجلس الوكلاء المخصص فقام بتوقيعه، ورأى الموافقة على إصدار أمره الشريف اللازم لمنح الرخصة... " (2).

فضلاً عن توسط القناصل الفرنسيين في القدس الشريف وبمساعدة السفارة الفرنسية في أستانبول لدى الباب العالي للحصول على رخصة للبطريريك يوسف طنوس رئيس دير الحجة لإقامة كنيسة في جهة باب الخليل في سنة 1889م "... كانت يوسف طنوس أفندي الرئيس الروحي لطائفة اللاتين قد قدم طلباً لإقامة كنيسة ودير في جهة باب الخليل خارج قسبة القدس الشريف من أجل إقامة الراهبات الوطنيات بأسم الوردية اللاتي سيقمن بتعليم وتربية الاناث من أطفال الكاثوليك الموجودين في عربستان، وذلك فوق قطعة أرض مملوكة 4 دونم عتيق أشرتها الافندي المذكور وأن النفقات المتوقعة لإقامة الدير والكنيسة وهي مبلغ 2500 ليره ذهبية... وسوف يتكفل الطالب بتسويتها...، وانه لا يوجد محذور من حيث الموقع والمصلحة يحول دون أقامتها، وعلى ذلك فقد عرض الموضوع على على جنابنا الإشراف الشاهاني، ولدى الاستئذان صدرت اردتنا السنوية المملوكة التي خرج بمقتضاها المنيف هذا الأمر الجليل القدر من ديواننا الهمايوني متضمناً الرخصة... " (3).

(1) عبدالرحيم أبو حسين وصالح سعداوي، الكنائس العربية في السجل الكنسي العثماني (1869-1922م)، المعهد الملكي للدراسات الدينية، عمان، 1998، ص277.

(2) عبدالرحيم أبو حسين وصالح سعداوي، المصدر السابق، ص273.

(3) المصدر نفسه، ص278.

وقدمت القنصلية الفرنسية في القدس الشريف باسم ليوني سيون (Leonie Sion) رئيسة راهبات شاريتها لفتح دار لأيواء العجزة والمسنين مجاناً دون النظر إلى أديانهم أو قومياتهم وذلك في سنة 1889م " ... كانت السيدة ليوني سيون من رعايا فرنسا ورئيسة راهبات شاريتها المقيمات في القدس الشريف، قد طلبت إقامة محل مخصص لاستقبال وأيواء العجزة والمسنين مجاناً دون النظر إلى أديانهم أو قومياتهم، وكذلك إقامة معبد مستقل يجري تخصيصه لإقامة طقوس قدر (22) راهبة سوف يتواجدن هناك وذلك فوق عرصة قامت بشرائها وتملكها في جهة باب الخليل خارج قسبة القدس الشريف... وأن مصاريف الانشاء المتوقع أن تصل إلى (500) الف قرش سوف يتكفل بتسويتها الرئيس العام لراهبات شاريتها المقيم في فرنسل... وتبين أن المحل المذكور لا يضم مساكن لاهل الاسلام ولا توجد بجواره خيرات... ولهذا فلا يوجد محذور ومضرة من أنشاء الانشاءات المذكورة، وقد احيل الموضوع إلى دائرة الداخلة في مجلس شورى الدولة لتصدير أمري الشريف اللازم بها الصدد" (1).

وتقدمت القنصلية الفرنسية في القدس الشريف بطلب رفعته إلى السفارة الفرنسية في أستانبول في سنة 1894م " ... كانت السفارة الفرنسية قدمت التماساً مع اقرار للحصول على الرخصة لإقامة كنيسة وبجوارها مكان لسكن الراهبات وذلك في موقع يضم كنيسة قديمة داخل ارض محاطة بسور من الحجر، وتوجد تحت تصرف الرهبان الفرنسيين المعروفين بأسم الدومينيكان... وقد تبين في الاجابة رداً على الاستعلام الذي وقع بناءً على ذلك ان لا محذور البتة من حيث المحل، وبناءً على ذلك أحيل الموضوع إلى دائرة الداخلة بمجلس سور الدولة فأفادت من خلال مضبطه بتقدير امري الشرف اللازم متضمناً الرخصة لإقامة الكنيسة المذكورة" (2).

كما ساعدت القنصلية الفرنسية في القدس الشريف مدرسة الفرير في الحصول على فرمان لإقامة مدرسة ومعبد خارج بيت لحم وذلك في سنة 1892 " ... كانت السفارة الفرنسية قدمت التماساً للحصول على الرخصة لإقامة مدرسة ومعبد خارج بيت لحم يتولى بنائها لونقوتيس يوسف بن خليل الفرنسي رئيس مدرسة الفرير في القدس الشريف... وقد تبين

(1) عبدالرحيم أبو حسين وصالح سعداوي، المصدر السابق، ص 273.

(2) المصدر نفسه، ص 275-276.

من المضبطة الواردة أن أرضها التي تبلغ (1419م) هي من أوقاف خاصكي سلطان... وأن نفقات الانشاء سوف يتكفل بها الرئيس العام للمدرسة المذكورة... وان لا يوجد محذور البتة من إقامة المدرسة والكنيسة على الوجه المشروع، شريطة عدم قبول الاطفال المسلمين في المدرسة والالتزام الستام بقوانين دولتنا العلية" (1)، "... كان قد وقع الطلب من سفارة فرنسا حول الحصول على الموافقة السنوية على أنشاء كنيسة جديدة فوق قطعة أرض ترجع إلى بطريرقية اللاتين في بيت لحم.... فقد عرض الامر على مجلس شورى الدولة فرأى هو ومجلس الوكلاء الخاص الموافقة على منح الرخصة المطلوبة..." (2).

ولاننس دور القنصلية في الحصول على فرمانات لاصلاح بعض الاديرة والكنائس التي تعرضت للهدم، إذ قدمت القنصلية طلباً لأقامة كنيسة جديدة في دير ترسانطة في يافا وذلك بعد أن خربت الكنيسة القديمة واصبحت غير كافية لاستيعاب السكان الكاثوليك الموجودين في المنطقة وذلك في سنة 1886م " قد جاء الالتماس الذي تقدمت بها السفارة الفرنسية أن الكنيسة الكائنة في دير ترسانطة في يافا قد خربت واصبحت غير كافية لاستيعاب السكان اللاتين الموجودين هناك، وطلبت موافقتنا السنوية لهدمها أو إقامة كنيسة جديدة... وان نفقات أقامتها سيتكفل بها الرهبان الفرنسيون من وارداتهم الخاصة، وانه لا يوجد محذور البتة من أقامتها، وعلى ذلك فقد وافق مجلس الوكلاء الخاص على الامر، ثم عرض على جنابنا الاشراف الشاهاني، ولدى الاستئذان صدرت اردتنا السنوية الملوكية التي خرج بمقتضاها المنيف هذا الامر الجليل القدر من ديواننا الهمايوي متضمناً الرخصة بأقامة الكنيسة في محلها المذكور..." (3).

فضلاً عن دور القنصلية الفرنسية للحصول على فرمانات لبناء المدارس، ومنها الطلب الذي قدمت إلى السفارة الفرنسية في استانبول في سنة 1887م، الذي التمسوا فيه إقامة مدرسة جديدة قضاء يافا "... كانت السفارة الفرنسية قد التمس الحصول على رخصة لإقامة مدرسة جديدة نظراً لعدم أتساع المدرسة المخصصة للطائفة اللاتينية المتوطنة في قضاء يافا والموجودة تحت إدارة الرهبان المعروفين بأسم أخوات العقيدة النصرانية (Freres de La Doctrine

(1) المصدر نفسه، ص280.

(2) المصدر نفسه، ص270.

(3) عبدالرحيم أبو حسين وصالح سعداوي، المصدر السابق، ص270.

Chretienne)، وان نفقات الانشاء سوف يتكفل بها الرهبان من المبالغ الموجودة في الصندوق الخاص بهم... وانه لا يوجد محذور البتة من أقامتها، وسمحت عواطفنا السنوية الملوكية ببناء وأنشاء المدرسة المشار اليه على الوجه المشروع..."⁽¹⁾.

(¹) المصدر نفسه، ص280.

المبحث الثالث

التنقيبات الأثرية الفرنسية في القدس الشريف

بدأت الاستكشافات الأثرية في فلسطين بوقت مبكر بالنسبة إلى غيرها من بلدان الشرق العربي وذلك لعدة أسباب منها⁽¹⁾:

1- أن فلسطين هي الأرض المقدسة لدى الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، النصرانية، اليهودية.

2- نقطة وصل هامة بين القارات القديمة الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا.

ومنذ العهد البيزنطي، وإثناء العصور الوسطى تملك الأوربيون رغبة في التعرف على تاريخ فلسطين وعلى المواقع القديمة التي ورد ذكرها في الكتاب المقدس، لكن تطور وسائل السفر والاستكشاف أدى بطبيعة الحال إلى تطور وسائل البحث والتحري، فالصورة التي بدأت تكون منذ العصور الوسطى أخذت تكتمل وتنمو تدريجياً، بعد أن تنوعت وتوزعت اهتمامات المستكشفين والرواد الأول ومن مختلف الجنسيات، فمنهم من كان عالماً بالتاريخ يصبو إلى معرفة الخلفية التاريخية التي سبقت نشوء الديانات السماوية، ومنهم من كان يحاول ربط التاريخ الأوربي بنظيره الشرقي بهدف المقارنة، في حين أن بعضهم كان يسعى إلى معرفة الآثار الفلسطينية والمكونات الحضارية للثقافات التي نمت وعاشت في فلسطين، وفريق رابع كان هدفه دينياً محضاً، وهو إثبات أن ما ورد في التوراة من حوادث وأسماء وأماكن وأشخاص كان صحيحاً، أما الفريق الخامس وهو الذي استغل الجهود السابقة وجاء متأخراً، ويعد أخطرها على الإطلاق وقوامه العلماء اليهود أو الذين يدورون في فلكرهم، فقد كان هدفهم خدمة الأفكار السياسية الصهيونية من خلال تقديم وثائق علمية مستخلصة من التنقيبات لإثبات (على حد تعبيرهم) أن فلسطين هي أرض الميعاد التي وعد بها الرب الشعب اليهودي للعيش فيها بسلام⁽²⁾.

(1) رؤوف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، دار الفرقان، عمان، 2009م، ص184.

(2) حسين عمر حمادة، آثار فلسطين بين حرب الهياكل العظيمة للثورة اليهودية وثائق الاستكشافات الأثرية والعلمية والميدانية الدولية، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، 1983م، ص57.

بدأ الاهتمام الفرنسي بالجانب الأثري في القدس الشريف منذ وقت مبكر يعود إلى سنة 1738م عندما زار المطران بوكوك (R. pocoke) فلسطين، وكتب وصفاً شاملاً لآثارها، وقام بنشر بعض الرسوم البيانية التي أثار اهتمام المؤرخين وعلماء الآثار⁽¹⁾.

بعد تلك المحاولة أهمل نشاط الاستكشافات الفرنسية في القدس الشريف ردىاً من الزمن إلى أن جاءت حملة نابليون على مصر، إذ كان لهذه الحملة اهتمامات كبيرة بالجانب الأثري. كان من بين النتائج التي أسفرت عنها الحملة هو إيقاظ الأبحاث التاريخية ذات الأهداف المحددة، المتمثلة بإعادة البحث عن الإرث الحضاري للتوراة، واستعادة المكانة التاريخية له ضمن تاريخ بلاد الشام القديم، ولاسيما أن اهتمام الفرنسيين كان قد انصب على إبراز الأرض المقدسة كما عرفوها في العصور الوسطى، وسعوا لاكتشاف جغرافيتها وجميع المعلومات المتعلقة بأهلها ومناخها وتاريخها⁽²⁾.

إذ نشر العلماء المصاحبيين لنابليون وصفاً لآثار الشرق الأدنى والأرض المقدسة، إلا أنه على الرغم من ذلك لم تصل أعمالهم الاستكشافية إلى العمل المنظم، وربما يعود سبب ذلك إلى قصر الحقبة التي بقيها نابليون وجيشه في مصر وبلاد الشام، لتنتهي مرحلة ثانية من مراحل الاستكشافات والتنقيبات الفرنسية من دون أن تحقق نتائج ملموسة⁽³⁾.

بدأ البحث الفرنسي عن الآثار في القدس الشريف بشكل منظم، نوعاً ما، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد انصب اهتمام الأثريين الفرنسيين الأول على إرث التوراة من أرض وعادات، وكان هدف الجميع المعلن في تلك المرحلة إثبات صحة ما ورد في التوراة من حوادث تاريخية وأسماء أماكن، من خلال القيام بالتنقيبات في أماكن يعتقد أن أسماءها مطابقة لتلك التي ورد ذكرها في التوراة، على ذلك نرى أنه ليس من باب الصدفة أن نجد عدداً كبيراً من علماء الآثار الناشطين في فلسطين خلال القرن التاسع عشر كانوا يهتمون إلى

(1) رؤوف نجم، المصدر السابق، ص 184.

(2) توماس طمسن، الماضي الخرافي، التوراة والتاريخ، ترجمة: عدنان حسن، دار قلم للنشر والتوزيع، دمشق، 2001م، ص 44؛ صبين عمر حمادة، المصدر السابق، ص 57.

(3) William Foxell Albright, The Archaeology of Palestine, penguin Book, London, 1945, p.5.

مؤسسات دينية⁽¹⁾، أو تلقوا جزءاً كبيراً من تعليمهم في العديد من كليات اللاهوت، فمنظمة الأمم لعلماء الآثار الفرنسيين في فلسطين (Organisation des Nations Unies des archéologues français en Palestine) مثلاً كان يتحكم بها الآباء الدومنيكان⁽²⁾.

ومن ذلك نستنتج أسباب عدم ذكر الأسماء والمناطق الحضارية للعرب والمسلمين، لأن أهداف هؤلاء الأثاريين، كأن يكون أشخاص أو مؤسسات، كانت واضحة وجليّة، فهي عندما كانت تكتشف أية طبقة من الآثار الإسلامية فأثارتهم تلقى الإهمال والضياع والتدمير أثناء البحث في طبقات أعمق وأقدم، ونادراً ما توثق المكتشفات الحضارية الإسلامية، وإذا ما وثقت فإنها تبقى بعيدة عن النشر والدراسة، في حين أن وجدوا آثار لها ارتباط بما جاء بالتوراة فإنها تلقى الاهتمام والحفاوة من قبل هؤلاء النقبين، وهذا الشيء يثبت نواياهم بأنهم كانوا مدسوسين لإغراض وأهداف تجاوزت العمل الاستكشافي، إذ أنهم حاولوا أن يحووا الصورة العربية والإسلامية للمدينة، ويقضوا على كل فكرة تقضي بأن فلسطين هي أرض العرب، وتدعم ادعاءهم بأنها أرض الميعاد التي وعدهم الله سبحانه وتعالى بها، وأن العرب مغتصبين لأرضهم، وهذا كله لا يتحقق إلا بالقضاء على الأدلة العربية الملموسة، والمخبئة في باطن الأرض.

وبذلك كان برنامج النقبين من عموم الدول الأوروبية يقوم على هذا الأساس، ألا القليل ممن كان له شغف كبير في حب الاستطلاع والمعرفة والاكتشاف، وثلة أخرى وجدوا في آثار الشرق مصدراً لغناهم بعد اكتشاف مجموعة من التحف الأثرية الذهبية والتي أضحت تملأ المتاحف الأوروبية ومنها متحف اللوفر في باريس⁽³⁾.

بلغ عدد الحفريات التي قامت بها البعثات التنقيبية في أنحاء فلسطين ما يقارب عشرين حفريّة.

(1) محمد محمد حسن شراب، موسوعة بيت المقدس والمسجد الأقصى، التاريخ، الآثار، اعلام الامكنة والرجال، ج1، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003 م، ص 386.

(2) سهيلا سليمان الشلبي وشادية حسن العدوان، الممسوحات والتنقيبات الأثرية في فلسطين والوعي لإبعادها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، عمان، م5، ع4، 2011 م، ص21.

(3) للموسوعة الفلسطينية، م1، ج6، ص6.

جدول رقم (4-4)

المواقع والمعالم الأثرية المعروفة في القدس الشريف⁽¹⁾

العدد الإجمالي	عدد المعالم الأثرية	عدد المواقع الأثرية الأساسية	عدد القرى	مساحة المنطقة (كم ²)	اسم المنطقة
1.567	1.386	181	51	332	القدس

وكانت لفرنسا حظوة كبيرة منها، لاسيما إذ ما علمنا النجاحات التي حققها علماء الآثار الفرنسيين في أماكن أخرى من العالم⁽²⁾.

فضلاً عن تعيين المستكشف الأثري السابق بول أميل بوتنا قنصلاً لفرنسا في القدس الشريف سنة 1848م، وجرى تحميله مسؤولية الدفاع عن المصالح الفرنسية والكنيسة الكاثوليكية في الأرض المقدسة، وكان هذا مؤشراً واضحاً على الاهتمام الفرنسي التنامي بعلم الآثار، وقبل أن يمضي وقت طويل حتى حظي بوتنا بشرف استقبال بعثة أثرية فرنسية رسمية إلى الأرض المقدسة بقيادة لويس فيليسيان كاينار دي سولسي (Pour Louis Felicien Kainar de Solci)⁽³⁾.

(1) عادل. هـ. يحيى، " آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ كيف يستبيح جدار الفصل، والتقيب غير المشروع، وتجارة الآثار، التراث الفلسطيني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، م(19)، ع(76)، 2008 م، ص 128. وللمزيد عن مواقع التقيبات الأثرية في القدس الشريف، ينظر: ملحق الخارطة رقم (14).

(2) باتت الاستكشافات الفرنسية في بعض أماكن الشرق الأوسط في طليعة الاستكشافات الأثرية، إذ جلبت الأمجاد للجمهورية الفرنسية التي تمت إعادة إحيائها وهي موشكة على أن تصبح إمبراطورية نابليون الثالث عما قريب، ففي أثينا كانت المدرسة الفرنسية التي تأسست في عام 1846م منهكة في العمل الجاد لكشف النقاب عن الآثار، وفي مصر كان أوغست مارييت بتكليف من اللوفر موشكا على الشروع بعمليات تققيب واسعة في موقع سيرابيوم فسي ممفيس، وفي أربعينات القرن التاسع عشر في بلاد ما بين النهرين، كان بول أميل بوتنا أول من كشف عن الآثار التاريخية الهامة للحضارة الآشورية، وملأت التحف الأثرية التي نقلها بوتنا بتمويل الحكومة الفرنسية ملأت صالات عرض اللوفر يلقي مدهشة. ينظر نيل سلبيرمن، بحثاً عن إله ووطن، صراع الغرب على فلسطين وآثارها (1799-1917م) ترجمة: فاضل جكتر، دار قديم للنشر والتوزيع، دمشق، 2001م، ص110.

(3) لويس فيليسيان كارينار دوسولسي (F. De.Saulcy): ولد لويس فيليسيان كارينار دوسولسي في أسرة فلامنكية نبيلة بمدينة لويل فسي سنة 1807م، ومثله أبيه وجدته من قبله، وقع اختياره على العمل في الجيش، غير أن دوسولسي المالبث وهو ما يزال طالب ضابط شاب في سلاح المدفعية أن انجذب إلى ميادين بعيدة نسبياً عن الحالات المتعجزة مثل علوم الآثار، والجيولوجيا والنباتات والحشرات، وبعد نشره العديد من الأبحاث في أوقات فراغه،

صحيح إن مستكشفين فرنسيين آخرين تنقلوا في فلسطين وبعض مناطق شرق الأردن قبل دوسولسي، لكن لم يحظ احد منهم مثل ما حظي به دوسولسي، فقد بدا دوسولسي وكأنه احد تجار الآثار المشهورين في ذلك الوقت، إذ حمل الأواني الفخارية ونيش التوايت في مقبرة الملوك أو ما تسمى بـ (قبور السلاطين) وحملها إلى باريس⁽¹⁾، وقد عبر أمناء اللوفر عن الامتنان حين استلموا ما جاء به بوصفها نواة جناح يهودي سيحري افتتحه في المتحف الفرنسي (اللوفر)، كما ألغى مسألة احتكار البروتستانت (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) لعلم الآثار والتنقيبات الأثرية، فادى بهذا العمل إلى انعطاف مفاجئ لجرى الأحداث في قلب الدولة العثمانية، كان من شأنه أن يفضي إلى المزيد من الإنهيار الأثري الفرنسي في القدس الشريف⁽²⁾.

تقسم عمليات التنقيب الأثرية التي قام بها دوسولسي إلى مرحلتين، وكان لكل مرحلة أسبابها الخاصة التي دفعت دوسولسي للقيام بهذه العمليات التنقيبية المهمة في فلسطين، ولكن كليهما كانت سبباً مباشراً في أمتلاء متحف اللوفر بالمتنقيات الأثرية المهمة، والتي كانت تعبر وتنمي عن الحضارة الفينيقية العريقة.

بدأت المرحلة الأولى في الخمسينيات من القرن التاسع عشر وذلك بعد أن وافق دوسولسي على إن يعمل وصيفاً لأبناء عدد من الأسر الفرنسية المرموقة الذين كان يتم إرسالهم إلى المشرق أملاً في أن يساعدهم ذلك على إصلاح سلوكهم الطائش القائم على التبذير⁽³⁾. وصل دوسولسي إلى القدس الشريف في 23 كانون الأول سنة 1850م، إذا استقبلهم القنصل بوتنا بجمارة، ثم استقروا في احد فنادق المدينة ذات الطراز الأوربي، ولكن بسبب سلوكهم السيء تلقى دوسولسي والشباب الذين معه أمراً صارماً من السلطات في المدينة

وتم أخيراً تعيينه أميناً لمتحف المدفعية في باريس، ثم مل دوسولسي بصورة مفاجئة في عام 1850م، وهو في الثالثة والأربعين من العمر وجعلته صدمة زوجته توافاً لأن يغيب عن باريس، وخلال ذلك العقد زار مختلف المواقع في كل من اليونان وإيطاليا وأسيا الصغرى، مما جعل رحلة أخرى إلى تلك البلدان أو غيرها تبدو احتمالاً مغرباً في سبيل متابعة أبحاثه الأثرية القديمة وتبديد حزنه، ينظر: نيل سلبيرمن، المصدر السابق، ص 111.

(1) Oliviers Danino, op.cit,p. 48.

(2) حسين عمر حمادة، المصدر السابق، ص ص 33-35.

(3) نيل سلبيرمن، المصدر السابق، ص 113.

بمفادرة مأواهم، والعمل على تدبر أمورهم بأنفسهم، ولكن دوسولسي بدلاً من البحث عن مأوى آخر في المدينة أعلن أمام أتباعه أنهم سوف ينطلقون فوراً إلى البحر الميت للشروع بالعمل العلمي المهم للبعثة الاستكشافية، وعلى امتداد 21 يوماً قاد دوسولسي مجموعته حول الطرف الجنوبي للبحر الميت، مفندا العديد من استنتاجات بعثة لنتش (Lynch) البريطانية، وخالصاً إلى جملة العلامات الكتابية المميزة للعديد من الآثار المبعثرة التي صادفها بالطريق، ونجح هو وأتباعه بعد مشاق كبيرة من سحب الغطاء المكسور لتابوت من الحجر الكلسي ليعلن على أنه وجد تابوت الملك أو النبي داود (عليه السلام) وبعد تحميل الآثار الثمينة والأصناف النباتية التي كانوا قد جمعوها على ظهور حيوانات النقل⁽¹⁾.

غادر دوسولسي وأتباعه الذين أضحوا علماء آثار مدينة القدس الشريف، وتوجهوا شمالاً عبر السامرة نحو بيروت، إذ استقلوا باخرة لتعيدهم إلى باريس في نيسان سنة 1851م لتنتهي بذلك المرحلة الأولى من رحلة دوسولسي التنقيبية⁽²⁾.

بلغ السنفوذ الفرنسي في القدس الشريف ذرى جديدة بعد حرب القرم، وأدى تنامي حجم الآثار في اللوفر إلى تحفيز موجة جديدة من عمليات الاستكشاف الفرنسي، فحين بادر الإمبراطور نابليون الثالث إلى إرسال قوات عسكرية إلى لبنان في سنة 1860م للتدخل في إخماد نيران الحرب الأهلية بين الموارنة الكاثوليك والدروز، وضع الخطط اللازمة لتمكين بعثة استكشاف أثرية رسمية لمرافقة هذه القوات⁽³⁾.

كانت هذه البعثة تحت إشراف لاهوتي مرموق يدعى ارنست رينان (A. Renan)، وساعد رينان في مهمته هذه وصول طبوغرافي فرنسي إلى فلسطين يدعى جورين (V. Guerin) في نفس السنة، والذي عكف على وضع خريطة لفلسطين نشرها في سنة 1861م مع دراسة اشتملت على سبعة مجلدات ضخمة تتضمن ملاحظاته وآرائه التي أدت إلى تفنيد بعض الآراء التي جاء بها دوسولسي⁽⁴⁾.

(¹) William Foxell Albright, op.cit, p26.

(²) خيرية قاسميه، نشاطات صندوق اكتشاف من فلسطين (1865 - 1915م) شؤون فلسطينية، العدد (104)، بيروت، 1980م، ص72.

(³) William Foxell Albright, op.cit, p26.

(⁴) خيرية قاسميه، نشاطات صندوق اكتشاف من فلسطين، ص73؛ نيل سلبيرمن، المصدر السابق، ص114.

لم ينته الأمر عند هذا الحد بل قام رينان بإرسال تقارير إلى الإمبراطور في باريس تضمنت سخرية لاذعة على بعض نظريات دوسولسي الأثرية، منها فكرة أن الحرم الشريف غطى أجزاء مهمة من بقايا هيكل سليمان، وان (قبور السلاطين) تضمنت بقايا عوالم عبرانية⁽¹⁾.

دفعت هاتين الحادثتين دوسولسي إلى أن يفكر بالقيام برحلة استكشافية جديدة إلى فلسطين، فقد عدّ دوسولسي أن مثل هذا النقد الصادر من رينان نوعاً من نكران الجميل، لذلك قرر أن يثبت أن نظرياته كانت صحيحة حقاً، فاستطاع دوسولسي من إقناع الإمبراطور نابليون الثالث في إرساله على رأس بعثة استكشافية إلى فلسطين⁽²⁾، وقد تم تأمين عشرين ألف فرنك لرحلة دوسولسي، مع مباركة حكومية كاملة من وزير التعليم العام، ووزير الحرب المارشال لوي راندون (Louis Randon)، الذي سارع إلى الالتزام بتوفير الخدمات اللازمة للبعثة، بل حتى وزارة الخارجية التي أعطت توجيهات للقنصلية الفرنسية في القدس الشريف، تقضي بأن تفعل كل ما تستطيع لتمكين دوسولسي من التمتع بحماية السلطان الشخصية في إسفاره⁽³⁾.

سارت البعثة في 9 تشرين الأول سنة 1863م بقيادة دوسولسي وضابط مختص بالمساحة (مساح) اسمه الكابتن جلي ورفيقه وصدیق أسفاره الأب جان- هيبوليت دوسان ميثون (Jean - Hippolyte Dusan Mithun)، الذي سبق له أن كان في البعثة الأولى، فضلاً عن شايبين من علماء الآثار الهواة، وجرى استقبال أعضاء البعثة من قبل موظفي القنصلية الفرنسية في القدس الشريف، الذين سارعت إلى ترتيب لقاء لهم مع باشا القدس الشريف، أما القنصل الفرنسي الجديد بول باربير، فقد عرض استعداده الشخصي لتقديم المساعدة⁽⁴⁾.

بدأ دوسولسي أعماله في بداية الأمر في مناطق خارج مدينة القدس الشريف، لاسيما حول البحر الميت، ويبدو أن السبب الذي دفعه للبدء في هذه المناطق بالخصوص هو ليثيت

(1) William Foxell Albright, op.cit, p26.

(2) في عام 1853م كان دوسولسي قد أنهى حداده على زوجته الأولى بعد زواجه من ابنة الوزير الفرنسي المفوض في كوبنهاغن وكانت الأخيرة صديقة الإمبراطورة يوجيني زوجة الإمبراطور نابليون الثالث، وقد وفرت له هذه الصداقة الأسباب للوصول إلى اعلي مستويات المجتمع الفرنسي، فقد منح رتبة رائد في المنفعية في سنة 1855م، وبعد أربعة أعوام عين عضواً في مجلس الشيوخ ومن خلال هذا المركز استطاع دوسولسي الحصول من نابليون الثالث على الدعم لتحقيق حلمه في والتفتيات الأثرية في فلسطين . ينظر: المصدر نفسه، ص116.

(3) حسين عمر حمادة، المصدر السابق، ص57.

(4) المصدر نفسه ، ص57.

صحة توأصيفه لموقع سدوم⁽¹⁾، التي عدھا رينان بأھا توقعات ساذجة، وتمثیل للخرافة أكثر من قسبوھا إلى الواقعية، ولكن يبدو أن أعماله لم تأتي بالنتائج التي كانت مرجوه منها، وربما يعود سبب ذلك إلى الاضطرابات القبلية التي تحدث بين فترة وأخرى في تلك المناطق، فضلاً عن أن دوسولسي لم يعد ذلك الشاب الذي كان في رحلته السابقة، فقد بلغ ستة وخمسون من العمر وابتلي بالقطان الحاد⁽²⁾.

لفتت المقابر الصغيرة من الصخر الموجودة في شمال مدينة القدس الشريف انتباه دوسولسي فحصل على تصريح من السلطان العثماني عبد العزيز في سنة 1863م لإجراء التنقيب في مدينة القدس الشريف⁽³⁾، لتكون أول من قام بالحفريات داخل المدينة، إذ لم يسبق أن حاول احد أن يحفر داخل المدينة المقدسة، ولكن دوسولسي كان مقتنعاً بأنه سيتمكن من أن يحدد عن طريق التنقيب العلمي الهوية المقدسة للموقع، وفي اليوم الأول كوفئت توقعات دوسولسي الطموحة باكتشاف سلم اثري عريض ملاصق للفناء المجاور للأضرحة، فضلاً عن اكتشافه لقرير أدعى انه قبر زوجة الملك صديقا، وبعد هذه الاكتشافات، تعرضت بعثة دوسولسي التنقيبية للمضايقات من السلطات المحلية والسكان في القدس الشريف، مما أجبره إلى العودة إلى باريس⁽⁴⁾.

لم تعمل الحكومة الفرنسية التنقيبات والدراسات التي قام بها دوسولسي عن مدينة القدس الشريف، بل عملت على تطوير هذه الدراسات بما يخدم نشاطاتها في المدينة، لاسيما إذ ما علمنا أن نشاط التنقيبات الأثرية في تلك الحقبة أصبح محل اهتمام الحكومات الأوربية، وأهمها البريطانية والألمانية، ودخل ضمن مسألة الصراع والتنافس على المنطقة في الشرق، فقد قامت

(1) موقع سدوم: هي المنطقة التي كان يقطنها قوم لوط بالقرب من البحر الميت، وقد خسف الله سبحانه وتعالى بهم الأرض عقاباً لأفعالهم. ينظر: الاب. أ. س. مرمجي الدومنيكي، بلدانية فلسطين العربية، مطبعة جان دارك، بيروت، 1948م، ص 104؛ سهيلا سليمان الشلبي وشادية حسن العدوان، المصدر السابق، ص 39.

(2) القطان، بضم القاف هو ألم أسفل الظهر بسبب الفقرات القطنية. ينظر: أين منظور: المصدر السابق، ج 7، ص 426.

(3) رؤوف نجم، المصدر السابق، ص 92.

(4) William Foxell Albright, op.cit, p26.

فرنسا بتأسيس جمعية الشرق اللاتيني في باريس سنة 1876 م التي كانت مهتمه دراسة ودعم العمليات التنقيبية التي كانت تقوم في الشرق⁽¹⁾.

كما ساهمت الكثير من المدارس والمعاهد والجمعيات الفرنسية في دراسة آثار وحضارة وجغرافية القدس الشريف، إذ أسس الفرنسيون المدرسة الفرنسية للبحث عن التوراة القديمة برعاية معهد الدراسات العليا اللاهوتية في باريس سنة 1892م، وقد قامت المدرسة بعدة تنقيبات أثرية في القدس الشريف أجرتها في عين ديوك وبيت جبرين وعمواس، إلى جانب عدة رحلات استكشافية في فلسطين، لاسيما في النقب، وفي شبه جزيرة سيناء، واقتنت كثيراً من الآثار الفلسطينية⁽²⁾.

نستنتج مما تقدم ان التنقيبات الفرنسية قامت على أسس عدة منها ما هو مرتبط بالبحث عن الآثار التوراتية وهذه كانت مدعومة من الجمعيات اليهودية، مما يدل على ذلك دور اليهود في جميع المشاريع التنقيبية التي حدثت في فلسطين بشكل عام، والقدس بشكل خاص، وأن أختلف الأشخاص والمسمايات التي جاءت بها. ومنها ما هو مرتبط بحج الاطلاع والكشف عن آثار الشرق وليس لها مدلولات سياسية كالأعمال الأولى التي قام بها دوسولسي في بداية عهده، وهناك بعض الأعمال التنقيبية التي قامت لأسباب شخصية كالأعمال التي قام بها دوسولسي في رحلته الثانية إلى القدس الشريف والتي كانت لرد الذات وإثبات صحة نظرياته بعد الحملة التي أرسلتها الحكومة الفرنسية بقيادة رينان والذي قام بإرسال تقارير إلى الإمبراطور في باريس تضمنت سخرية لاذعة على بعض نظريات دوسولسي الأثرية.

لكن رغم كل ذلك ساهمت هذه الأعمال التنقيبية الفرنسية بملء متحف اللوفر بالمقتنيات الأثرية الشرقية والتي بقيت خالدة إلى هذه اللحظة.

(¹) Henry.O.Thompson, "Archaeology andArchaeologists An Historical Review with a focus on the Ancient Near East ",The university of Jordan Monograph series, Amman, 1972, p.21.

(²) معاوية إبراهيم، فلسطين عبر التاريخ القديم، القسم الثاني، م2، بيروت، 1990م، ص7؛ محمد حسن شرّاف، المصدر السابق، ص45.

الخاتمة

تشير المعطيات الواردة في الرسالة المعنونة (النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف (1840-1900م) إلى بعض الحقائق والملاحظات التي تحاول إبراز الملامح المهمة لتلك الحقبة وهي كما يأتي:

1- كان نشوء النظام القنصلي مع نشوء نظام الامتيازات الأجنبية وتطوره، إذ كان من أبرز مهام القناصل الفرنسيين في الدولة العثمانية، والولايات التابعة لها، هي متابعة متطلبات ومقتضيات الامتيازات التي حصلت عليها هذه الدول والتي كانت بداية التدخل الأوربي في الدولة العثمانية.

2- كانت فرنسا الدولة الأوربية الأولى التي نجحت في تأسيس وجود لها في بلاد الشام وذلك بعد عقد أول معاهدة في عام 1535م بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول.

3- كانت مهمة القناصل الفرنسيين في بلاد الشام في بداية نشأتها تجارية، إذ اقتصر عملهم بالسهر على مصالح دولتهم الاقتصادية والتجارية.

4- حاول فرنسا منذ القرن السابع عشر فتح قنصلية فرنسية في القدس الشريف إلا أنها لم تنجح بسبب معارضة أهالي القدس الشريف لهذه العمل، لكنها استطاعت فتح قنصليات في معظم مدن الشام وكانت هذه القنصليات تهتم بشؤون رعاياهم الموجودين في القدس الشريف.

5- كان التجار والقناصل الفرنسيين المحرك الأساسي والداعم الرسمي للنشاط الفرنسي التجاري في القدس الشريف، وقد استخدم القناصل والتجار طرق عدة للحفاظ على مركزهم التجاري من المنافسة، منها سياسة التسليف واستخدام السفن الفرنسية لنقل الحجاج من وإلى العتبات المقدسة في مكة والمدينة.

6- كان من نتائج هذه التعاملات التجارية أن راجت الليرة الفرنسية في البيع والشراء بشكل كبير جداً، وأصبح التعامل بها أكثر من العملة العثمانية نظراً لثقة السكان بالليرة الفرنسية وثبات سعرها.

7- أما فيما يخص الجانب الديني فقد، اتخذت فرنسا من قضية حماية الأماكن المقدسة وملكيتهها وسيلة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وتمكنت فرنسا من استغلال الصعوبات التي كانت تتعرض لها الدولة العثمانية لتأكيد دورها كحامية للكاثوليك.

8- أدى القناصل دوراً في دعم الدولة اليهودية من خلال تخطي القيود العثمانية المفروضة على الهجرة اليهودية، ومنافسة قناصل الدول الأوربية في بسط الحماية على اليهود من ذي التبعية لدولتهم وغيرهم، وتسهيل الإقامة والاستيطان وانتقال الأراضي ومساعدة المستوطنين الجدد على شراء الأراضي بجمع واهية.

9- قامت القنصلية الفرنسية في القدس بخدمات جليلة في حقل الخدمات الإنسانية، إذ حققت هذه البعثات نجاحاً أكبر بكثير من نجاحها في المجال الديني والثقافي فهم أول من أدخل الطباعة إلى مدينة القدس الشريف في سنة 1846م والتي تعد فاتحة عهد جديد في الجانب الثقافي للمدينة، وكان لها دور كبير في إدخال العلوم والمعارف إلى المدينة من خلال ما كتبه من مطبوعات ومنشورات ترفد الحياة العلمية والثقافية بالجديد .

10- أما موقف القناصل من النشاط العمراني فقد قام القناصل بدعم أتباعهم من الكاثوليك للحصول على الكنائس ودخولهم في صراعات مع الطوائف النصرانية الأخرى في القدس الشريف، أو المشاركة في المحادثات التي كانت تحدث بين الحين والآخر للنظر في الأمور تخص الأماكن المقدسة.

11- كان للقناصل الفرنسيين دور واضح في نشاط التنقيبات الأثرية في القدس الشريف، لاسيما بعد تعيين المستكشف الأثري السابق بول أميل بوتنا قنصلاً لفرنسا في القدس الشريف سنة 1848م، من خلال دعمه للمنتقبين الذين ملأوا قاعات متحف دور اللوفر بالمقتنيات الأثرية الفلسطينية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

متصرفو القدس الشريف في العهد العثماني (1840-1901م)⁽¹⁾

اسم المتصرف	سنوات حكمه
أحمد آغا الدردار	1840-1840 م
القاضي محمد حمدي	1841-1840 م
محمد طيار باشا	1841-1842 م
أحمد عزت باشا	1842-1842 م
محمد رشيد باشا	1842-1845 م
علي باشا	1845-1845 م
محمد باشا	1845-1847 م
أحمد باشا	1847-1848 م
ظريف باشا	1848-1848 م
بحري باشا	1848-1850 م
أدهم باشا	1850-1851 م
حافظ باشا	1851-1854 م
يعقوب باشا	1854-1855 م
كامل باشا	1855-1858 م
ثريا باشا	1858-1862 م
خورشيد باشا	1862-1865 م
عزت باشا	1865-1869 م
نظيف باشا	1869-1874 م
كامل باشا	1874-1876 م
زؤوف باشا	1876-1888 م
رشاد باشا	1888-1890 م
أبراهيم حقي باشا	1890-1898 م
توفيق باي	1898-1901 م

(1) الجدول من عمل الباحث اعتماداً على مصادر البحث.

ملحق رقم (2)

بأسماء السفراء الفرنسيين في القدس

LISTE DES CONSULS DE FRANCE A JERUSALEM

- M. Jean LEMPEREUR, 1621 - 1625.
De 1694 à 1699, Jerusalem relève du "Consul pour la Palestine, Galilée, Samarie et Judée", au résidence à Seyde.
M. Sebastien de BREMOND, 1699-1700.
M. Jean de BLACAS, 1713-1714.
De 1776 à 1790, Jerusalem relève du "Consul General pour la Syrie et la Palestine", en résidence à Seyde.
Antoun AYOUB, agent consulaire, 1841-1843, relevant du Consul de France à Damas.
M. Gabriel de LANTIVY, 1843-1844.
Edmond de Barrere, gerant du 1er decembre 1844 au 15 decembre 1845.
M. Joseph HELOUIS-JORELLE, 1845-1848.
M. Paul-Emile BOTTA, 1848-1955.
M. Edmond de BARRERE, 1855-1871.
Joseph Sienkiewicz, gerant du 1 Octobre 1868 au 31 janvier 1872.
M. Ernest CRAMPON, 1871-1873.
M. Salvator PATRIMONIO, 1873-1881.
M. Adrien LANGLAIS, 1881-1883 (deces).
M. Charles DESTREES, 1883-1885.
M. Lucien MONGE, 1885.
M. Charles LEDOULX, 1885-1893.
En 1893, le Consulat est eleve au rang de Consulat General.
M. Charles LEDOULX, 1893-1898 (deces).
M. Ernest AUZEPY, 1898-1901.
M. Honore DAUMAS, 1902.
M. Auguste BOPPE, 1902-1904.
M. Georges OUTREY, 1905-1908.
M. Georges GUEYRAUD, 1908-1914

ملحق رقم (4)

سعر الليرة الفرنسية بالقرش العثماني⁽¹⁾

السنة	السعر	السجل
1279 هـ / 1862 م	86	13 ، 346 جمادى الآخرة 1279 هـ / 1862 م ، ص 105
1281 هـ / 1864 م	90	349 ، أواسط ذي القعدة 1281 هـ / 1864 م ، ص 119
1281 هـ / 1864 م	101	347 ، غرة محرم 1281 هـ / 1864 م ، ص 337
1282 هـ / 1865 م	94	13 ، 351 رمضان 1282 هـ / 1865 م ، ص 177
1282 هـ / 1865 م	95	27 ، 351 رمضان 1282 هـ / 1865 م ، ص 179
1282 هـ / 1865 م	96	351 ، غرة ذي القعدة 1282 هـ / 1865 م ، ص 245
1284 هـ / 1867 م	100	5 ، 354 ربيع الأول 1284 هـ / 1867 م ، ص 186
1284 هـ / 1867 م	90	27 ، 354 شوال 1284 هـ / 1867 م ، ص 202
1286 هـ / 1869 م	94	23 ، 357 ذي الحجة 1286 هـ / 1869 م ، ص 17
1287 هـ / 1870 م	94	13 ، 357 جمادى الأولى 1287 هـ / 1870 م ، ص 184
1289 هـ / 1872 م	95	16 ، 358 شوال 1289 هـ / 1872 م ، ص 150
1292 هـ / 1875 م	96	3 ، 363 جمادى الآخرة 1292 هـ / 1875 م ، ص 35
1299 هـ / 1881 م	94	17 ، 374 شوال 1303 هـ / 1881 م ، ص 8

(¹) محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي ، " النقد الاجنبي في مدينة القدس وقراها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر دراسة من خلال سجلات المحكمة القدس الشرعية " ، مجلة الجامعة الاسلامية ، مج(15) ، خ(2) ، بيروت ، 2007م ، ص ص 373-394.

ملحق رقم (5)

أسماء القناصل الفرنسيين في القدس الشريف⁽¹⁾

أسماء القناصل الفرنسيين في القدس⁽¹⁾

LISTE DES CONSULS DE FRANCE A JERUSALEM

1.	M. Gabriel de LANTIVY	1843-1844
2.	Edmond de Barre, garant du 1er decembre	1844 au 15 decembre 1845
3.	M. Joseph HELOUIS-JOELLE	1845-1848
4.	M. Paul-Emile BOTTA	1848-1855
5.	M. Edmond de BARRE	1855-1871
6.	M. Ernest CRAMFON	1871-1873
7.	M. Salvator PATRIMONIO	1873-1881
8.	M. Adrien LANGLAIS	1881-1883 (deces) ⁽²⁾
9.	M. Charles DESTREES	1883-1885
10.	M. Lucien MONGE	1885
11.	M. Charles LEDOLX	1885-1893
12.	En 1893, le Consulat est eleve au rang de Consulat General	
13.	M. Charles LEDOLX	1893-1898 (deces) ⁽²⁾
14.	M. Ernest AUZEPY	1898-1901
15.	M. Honore DAUMAS	1902
16.	M. Auguste BOPPE	1902-1904
17.	M. Georges OUTREY	1905-1908
18.	M. Georges GUEYRAUD	1908-1914

(1) نسخة مصورة ومحفوظة لدى الدكتورة نائلة الوعري-الجامعة الاردنية، وقد حصل عليها الباحث بطلب

شخصي منها.

(2) توفي في القدس الشريف سنة 1883م.

الملحق رقم (6)

وثيقة أرسلها وجهاء القدس الشريف إلى السلطان عبد الحميد الثاني

تبين التآمر على بيع أراضي فلسطين لليهود⁽¹⁾

إخبارية صادقة شفها إلى سلاط مولانا الخليفة

نحن اثنين عمرينا الدولة حقبة تحمائية أيا عن جد بالإتعام والإحسان الجزيل، وبدافع من الشجور والإحسان قوجداني، وبما جعلنا عليه من الطفرة والخدمة النبوية وقومية، نعتبر أنفسنا مسئولين ومسؤولين بالإخبار عن كل تصرف أو تحرك يخالف رضا مولانا السلطان في أي جهة من جهات المصالح العثمانية المعروفة. فمن في الأصل من أعالي اليلقاء وحيفا ويروسة، عنكما كما موظفين مستخدمين في لوائي عكا والبلقاء سمعنا وطعنا من مصادر موثقة ومؤكدة لرتكاب بعض المسئولين في قضاء حيفا التابعة لقواء عكا بعض الأفعال التي تنتهك والرضا العالي لمولانا ظل لنا في الأرض. وقد وجدنا في أنفسنا الجرأة لعرضها فيما يلي:

من المعلوم لدى الجميع بأن إتحاد اليهود الأجنبي من رومانيين وروس وإسكانيين في الممالك المعروفة بشكل عام وفي بلاد فلسطين بشكل خاص وتمليكهم لأراضي ممنوع متعديا بما بموجب الأمانة لخدمة مولانا السلطان، ولكن وبدافع من المصالح والمصالح الشخصية من البعض والأكثر الفاسدة والمؤذنة لبعض الأيدي حدث في العام الماضي ألف وثلاثمائة وستة (1890) بتوسط من موسى جاكس وسائر زيلون اليهوديين الرومانيين المقيمين في بلندي يفا وحيفا وعسا عن رجال البارون هيرشه تلقى متصرف عكا صادق باشا علما كان قدساعدا ومتصرفا خلف مع قدامكم حيفا السابق مصطفى القوتاني، والعالي أحمد شكري ومفتي عكا علي أفندي ورئيس بلدية حيفا مصطفى أفندي وعضو مجلس الإدارة ليهيب أفندي على إتحاد وقبول مائة وأربعين عائلة يهودية طردوا من الممالك الروسية في قضاء حيفا، وعلى بيع الأراضي التي يملكها والتي أرضها السابق وشقيق المتصرف المشار تشكر باشا وسليم لسرا الله خوري من أعالي جبل لبنان حيث كانوا قد اشترىها بألف ولعمامة قطعة ورأية من قبة المائة في الضميرة ومردانية والتفيمات لليهود المذكورين بنمائية عشر ألف ليرة، مع إعطاء السابورين المذكورين ألفي ليرة مائة، تعارفهم لتحقيق ذلك، وبعد ذلك وفي إحدى الليالي أتت اليهود المذكورين من السقينة إلى الساحل تمت إشراف مأمور اليونان في حيفا عزيز وسامور الضابط اليوناني على أفا، وتم توزيعهم في فواحي القضاء. ثم قام رئيس بلدية حيفا مصطفى أفندي دون أن تكون له أية صلاحية وفي سر يحتاج إلى إرادة سنية سلطانية بتنظيم بعض مزرعة بتاريخ قديم وإحداث مائة وأربعين منزلا على الأراضي المذكورة وشيبتها على قرية ويسكن اليهود فيها واتخذهم سجل ضريبي قبل أن يكون هناك أي شيء وإعطاء هؤلاء اليهود صفة رعايا الدولة العثمانية عن القتم ويقومون في تلك القرية.

(1) نسخة مصورة ومحفوظة لدى المترجم كمال أحمد خوجة. حصل عليها الباحث من المكتبة الالكترونية / جامعة الموصل .

ولم يبق الأمر عند هذا الحد بل كان الاندفاع بأن هؤلاء كانوا من أتباع القوة العبية وولوا في قضائي سفد وطبريا ويقومون في القرية المحروقة بمزرعة الخضيرة ، وأنهم لم يكونوا مسجونين في سجلات اللصوص. فاجريت بحكمهم معاملة المكثومين، وتحصيل غرامة قدرها مجيدي أيضا ولمد (أي تحت مجيديات) من كل من له القدرة على النفع، وإعفاء من لا يملك القدرة على النفع، ولكتملت المعاملة بأسرها في يوم واحد فأسجعت لهم صفة قماء الأهالي فيها، وقبض وكيل المشاي إليه شاكر باشا مفتي عكا على الفندي وسليم نصر الله خوري من جبل لبنان ثمانية عشر ألف ليرة قيمة بيع تلك الأراضي، دون أي اعتبار لمصالح الأمة والوطن، ولمجرد تأمين أسباب الراحة وتحقيق الأرباح الفاسدة لهؤلاء اليهود الذين طردوا وأبعدوا من المملكات الأجنبية. إن ما حدث لا يمكن كتمه أو إنكاره كما أن ذلك ثبت من خلال المعاملات الجارية في سجلات القوافل الروسية في عكا وحيفا. وأظن أننا نلناه سبق وأن قدم بعض النواتق للجنة معلومة حول الموضوع، ويمكن الاستعلام بالوضع من منسوبات نابلس والقنس المجازرتين لعكا وحيفا للتأكد من صحة ما أبلغنا به، ويمكن بهذه الطريقة التحقق من صحة ما نقول من قبول وإزالة اليهود كلما مرت سفينة في ميناء حيفا.

ولما عدا هذا فإن قرية زمارين التي يملكها ويحكمها اليوم البيلون وتتشكك ويبلغ عند بيوتها حوالي سبعمئة تعج باليهود، توفي ملكها في وقت سابق بلا وارث، وعندما صدر الإقليم الشرعي بموجب تسجيل القرية المذكورة في دفتر الشواجر بيعت بطريقة من الطرق لليهود، وبغية توسيعها وزيادة أهميتها تم تملك ثلاث قرى بالتتابع وهي: اشبيا وأم التوت وأم الجمل، وإحقاقها بزمارين. وتجهيز لإجراء ما يلزم لتحقيق هذا النوع من العمليات اللاحقة الثرى اليهود من صانق باشا المشاي إليه أرض خربة لا تعدى قيمتها للعين أو دفنة آلاف قرش بكني ليرة فاشكروا بعد ذلك الأراضي المهمة على الساحل بين حيفا ويافا وتعرف بخشم الزرقة وبعد الأراضي السنية وتزيد مساحتها عن ثلاثين ألف دونم، إذا فرضنا أن قيمة الدونم الواحد ليرة واحدة تكون قيمتها ثلاثين ألف ليرة، اضمروها خمسة آلاف دونم وباعوها بخمسة عشر ألف قرش أي للدونم الواحد بثلاثة قروش، بيعت لليهود زمارين التي سبق ذكرها، وهو أمر يستغربه كل إنسان.

إلى جانب ذلك فإن القسم الأعظم من المكان المعروف بجبل الكرمل ذات الأهمية لدى الدولة أي أكثر من خمسة عشر ألف دونم بيعت بالتجزئ والطرق الملتوية من قبل رئيس البلدية مصطفى الخليل وعضو الإدارة نجيب قبايسن إلى رهبان دير الكرمل باسم فرنسا، ونظرا للخبرة والمناقسة المتصلة من رعايا دولة ألمانيا تجاه فرجين، تمكن هؤلاء أيضا من الحصول على عشرة آلاف دونم من الأرض يسير مبدن جدا، ولم يمض وقت طويل حتى ظهر مداخل آخر، ثم تم تملك سفينة تعرف بالبحر الإنجليزي وبموسط من اقتصل الإنجليزي في حيفا الميناء سيبت خمسة آلاف دونم من الأرض لقاء ملكتها على بيع تلك الأراضي الآخرين، وقاموا ببناء ميناء وكشأن منظمة عليها على إثر ذلك وبقيادة من منصرف عكا زبور

باشا انتخب قائمقام الناصرة السابق وكيلاً للحكومة السنية، لعلام في عهد رئيس محكمة البداية في حيفا محي الدين سلب الطرابلسي دعوى ضد الأجانب المتكوريين بطلب استعادة تلك الأراضي، ووصل كسب القضية مرحلة شبه نهائية، ولكن ورتت برفقة سامية في الأمر بتعطيل كافة المعاملات المتعلقة بهذه الدعوى ونقل المرحوم زيور باشا إلى القلعة السلطانية¹ وبذلك أصبحت شواطئ البحر وجبل الكرمل وتلك الأراضي والمناطق المهمة التي تعتبر كل حفلة من ترابها بالروح بيد الغاصبين الأجانب بدعوى التقادم ويقوم الآن الإيراني صيل² المتني حاليًا في عكا الذي يحقق كل شيء يريد بفضل ثروته ونفوذه بالتقادم مع وليس بالنية حيفا مسطلى وعضو المحكمة الحالي ذهب بسلب أراضي العالويين وفقراء من الأهالي بأثمان بخسة ليقيموا بعد ذلك بتبنيها وبيعها بأثمان خالصة لليهود والأجانب الآخرين لتحقيق مصالحهم الشخصية.

بقي أن نقول بأن هؤلاء اليهود بفضل المال الذي يتكوه ساروا مرعى القواطر، ساروا يسومون الأهالي المسلمين في تقري المجاورة لليهود ليشع أنواع الظلم، كما تسلطوا على أراض النساء. وفي عهد المدير السابق لتاحية قيصاري علي بك الشركسي وصلت إخبارية بأن اليهود في زمارين يقومون بتقوير الصلوات، فتوجه المتصرف إلى قراهم للتقري في هذه المعاملة وغيرها من العسائل وبدافع الاستجداء والتحكم ضرب المدير المذكور وأهله ولجأ إلى بعض الوسائل النفسية لعزله من منصبه. وقد استغل يهود زمارين تراخي بعض المسطولين المحليين معهم فحسروا الرجال وقاموا بتطهيرهم، كما يقومون الآن بتخزين مختلف أنواع الأسلحة والذخائر، كما بنوا مدرسة ضخمة لتفريش مختلف العلوم، وقد لجأنا إلى الإخبار عن كل هذا لئلا ينخذ الوسائل الكفيلة لوضع حد لمثل هذه الأعمال والأمر لمحضرة من له الأمر.

3 أغسطس سنة 1309 (15 آب 1893)

مخبر	مخبر	مخبر
من أهالي عكا	من أهالي حيفا	من أهالي بيروت
معاون المدعي العام	المدير السابق لويجي	المدير السابق لتاحية الشعراوية
السابق بمكا	بلواء البلقاء	بداخل البلقاء ومدير لجد الحالي
محمد توفيق السيد	مسعود بحق محمد	صهبي

[الظر صورة الوثيقة]

أختار لمة
المراسل

ملحق رقم (7)

ثلاثة فرامانات سلطانية أصدرها السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1887 رفضاً للهجرة اليهودية إلى فلسطين

الفرمان الأول - ٢١ من ذي القعدة سنة ١٣٠٨هـ^(١).

لا يسمح بإجراء ينتج عنه قبول اللاجئين اليهود المطرودين من كل بلد يترتب عليه إنشاء حكومة موسوية في القلس مستقبلاً. وبما أن هؤلاء ليسوا من مواطني امبراطوريتنا فيتحتمل إرسالهم إلى أمريكا ، يرفض قبولهم وقبول غيرهم في البلاد بل يجب تهجيرهم إلى بلاد أمريكا بوضعهم في السفن دون أي تأخير وعرض الموضوع علينا بعد اتخاض قرار خطير بشأن تفاصيله. لماذا نقبل في بلادنا من طردهم الأوروبيون المتمدنون وأخرجوهم من ديارهم؟ لا محل لقبولهم ما دامت عندنا فتنة أرمنية. فنطلب إلى مقام الصدارة اتخاذ قرار عام في هذا الموضوع دون حاجة لعرض الموضوعات فيما بعد على أحد.

الفرمان الثاني: ٢٨ من ذي القعدة سنة ١٣٠٨ هـ.

إلى اللجنة العسكرية السلطانية

بما أن قبول هؤلاء الموسويين ومنحهم الجنسية العثمانية وإسكانهم أمر ضار، وبما أن هذا التسامح تنتج عنه مستقبلاً إقامة دولة موسوية، فيتعين عليه عدم قبولهم في البلاد، وعلى اللجنة العسكرية أن تقدم على ضوء هذا بعرض القرار سريعاً على مقام الصدارة.

الفرمان الثالث: ٢٩ من ذي القعدة سنة ١٣٠٨ هـ .

إلى اللجنة العسكرية السلطانية

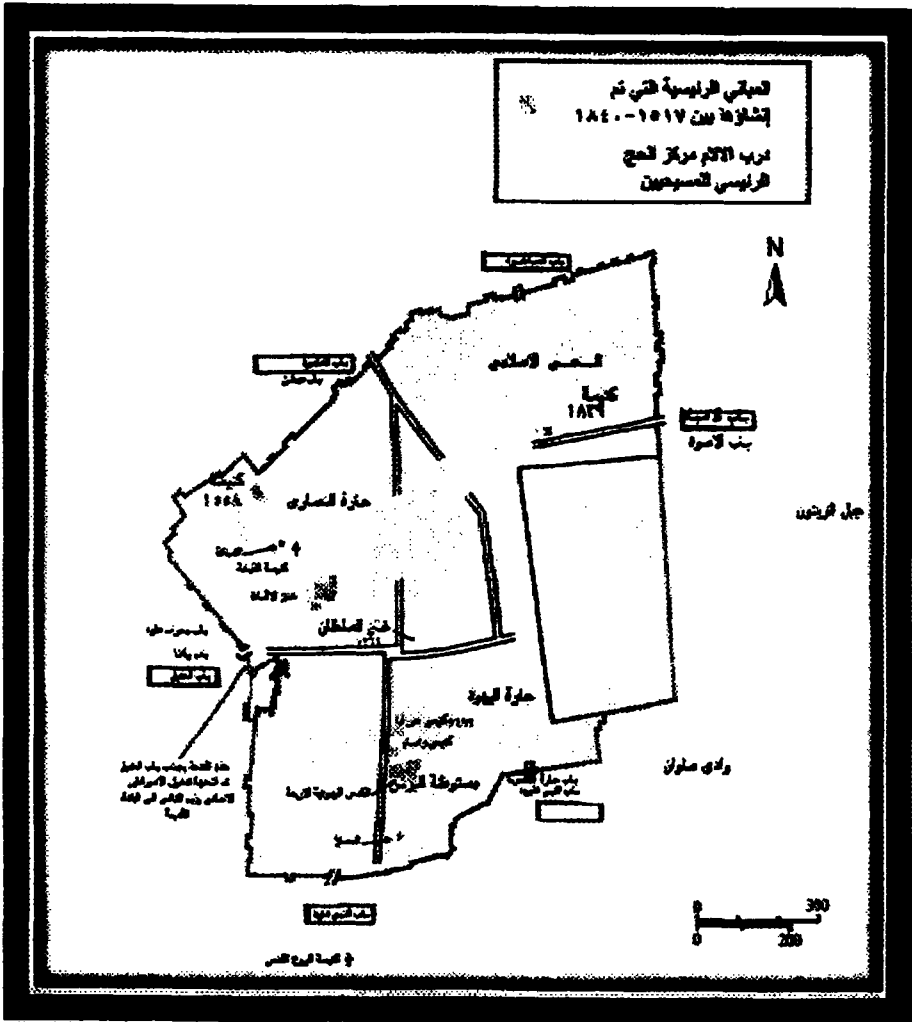
إن الدولة التي تقدم إلينا احتجاجات عتاب بحجة عدم قبول الموسويين الذي أخرجوا مطرودين من دول متمدنة ورفضت الدول الأخرى قبولهم، لو أنها ترى في نفسها حق الاحتجاج فلتتقدم به إلى الدول التي طردهم ورفضت قبولهم. هؤلاء الموسويون أينما سكنوا

(١) (أبوب، سمير ، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، الجزء الأول، مرحلة الإرهاصات ، دار الحدائق ، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٦٧ .

ومهما اتخذ ضدهم من التدابير فإن الذي يلاحظ عليهم هو التروح التدريجي إلى فلسطين مقصودهم الأصلي ليقموا فيها حكومة موسوية فيما بعد بتشجيع الأوروبيين وحمايتهم لها. وبما أنهم قوم لا يشتغلون بالزراعة والفلاحة وثابت عليهم أنهم سوف يضرون الأهالي مثلما أضروهم في البلاد التي طردوا منها. وكانوا يهاجرون قبلاً إلى أمريكا فإن الأنسب لهم أن يتوجهوا إليها أيضاً. ونطلب مذاكرة هذه النقطة في اللجنة العسكرية مذاكرة مستوفاة.

ملحق رقم (8)

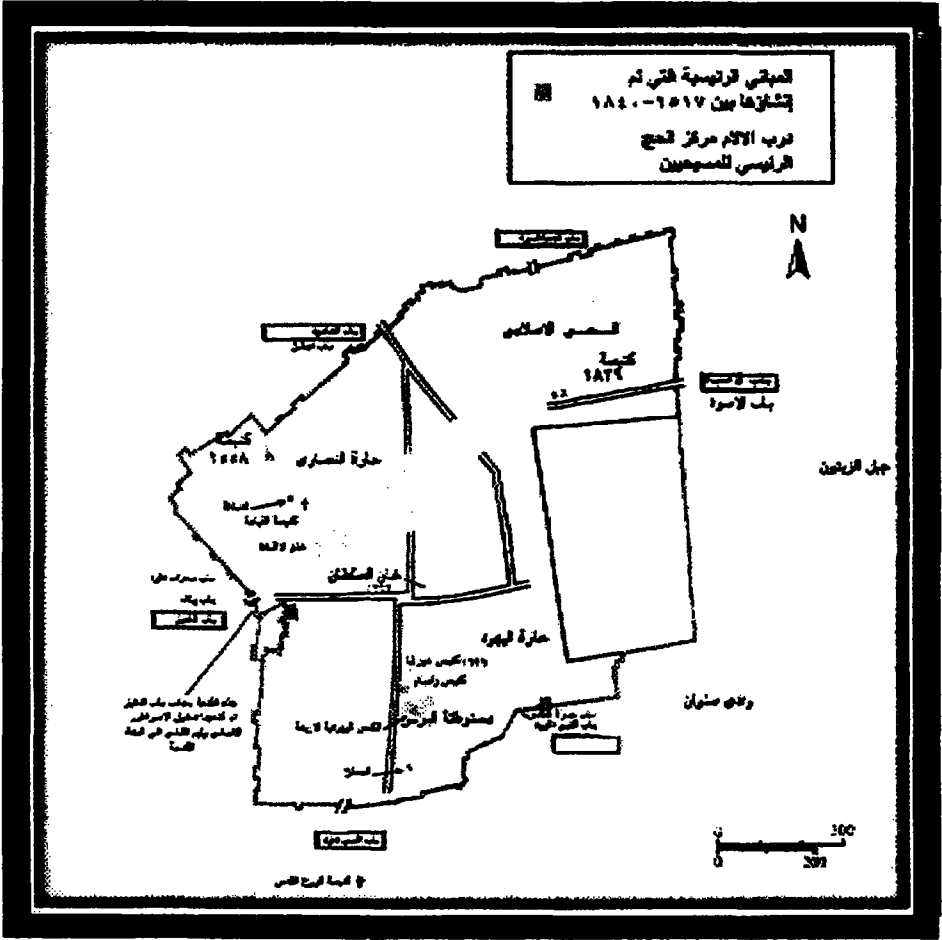
خارطة تبين أحياء القدس الشريف 1517 - 1840م⁽¹⁾



⁽¹⁾ 'خرائط القدس عبر العصور المختلفة'، من أعداد لجنة يوم القدس، أبحاث للندوة السادسة هوية القدس العربية والإسلامية، عمان، 1995 م، ص 180.

ملحق رقم (8)

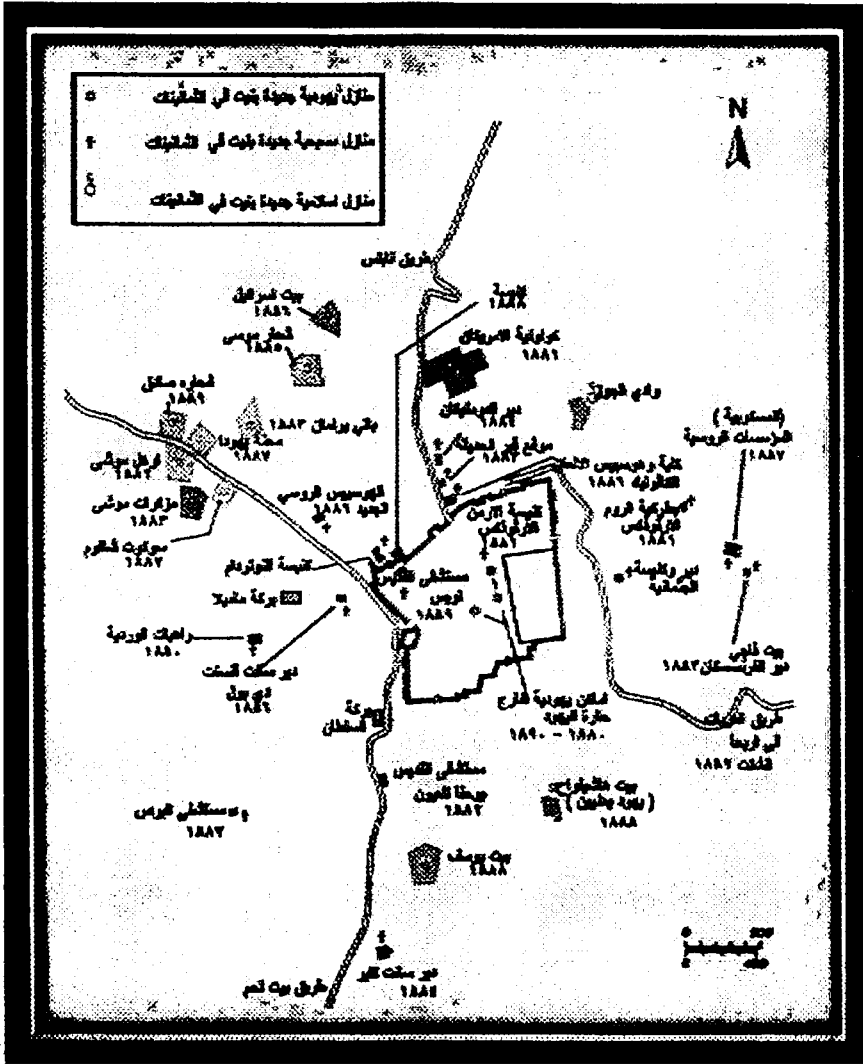
خارطة تبين أحياء القدس الشريف 1517 - 1840م⁽¹⁾



(1) 'خرائط القدس عبر العصور المختلفة'، من إعداد لجنة يوم القدس، أبحاث الندوة الساحمة هوية القدس العربية والاسلامية، عمان، 1995 م، ص 180.

ملحق رقم (12)

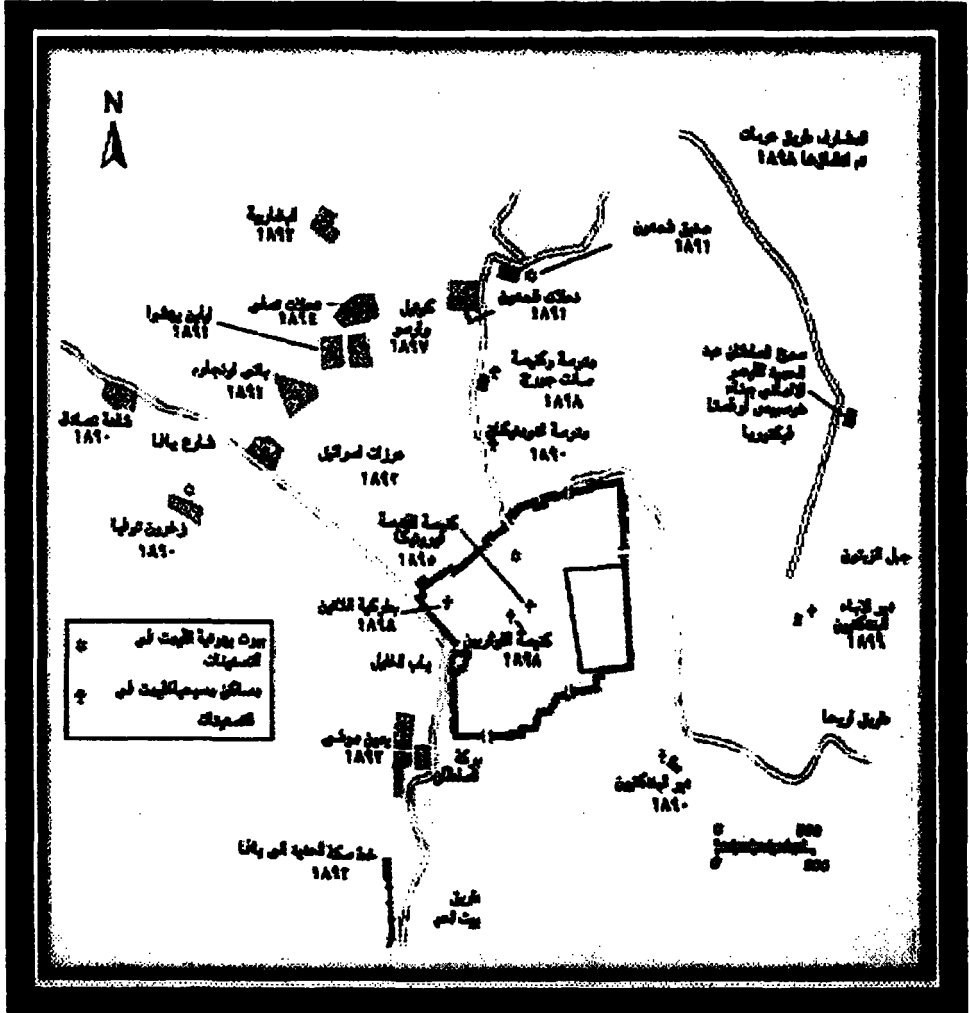
خارطة تبين تطور المنشآت العمرانية النصرانية واليهودية في القدس الشريف في ثمانينيات القرن التاسع عشر⁽¹⁾



(1) 'خرائط للقدس عبر العصور المختلفة'، من إعداد لجنة يوم القدس، أبحاث الندوة للسلامة هوية القدس العربية والإسلامية، عمان، 1995 م، ص 185.

ملحق رقم (13)

خارطة تبين تطور المنشآت العمرانية النصرانية واليهودية في القدس الشريف في تسعينيات القرن التاسع عشر⁽¹⁾



(¹) خرائط للقدس عبر العصور المختلفة، من أعداد لجنة يوم القدس، أبحاث الندوة السادسة هوية القدس العربية والاسلامية، عمان، 1995 م، ص 186.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

1. الأرشيف العثماني بإستانبول، نوع الوثيقة: سورية ولايتي حليمة سي، رقم الوثيقة: 3667، رقم الأوراق: 553/41456/1، رقم الظرف: 10، رقم الكارتون: 122، الصادر بتاريخ 1312هـ/1894م.
2. سجلات محكمة القدس الشرعية: نسخة مصورة ومحفوظة في قاعة المصغرات الفلمية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان:
3. سجلات محكمة يافا الشرعية: نسخة مصورة ومحفوظة في قاعة المصغرات الفلمية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان:
4. شمس الدين محمد بن محمد شرف الدين الخليلي، تاريخ القدس والخليل، نسخة محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الاردنية، شريط مايكروفلوم رقم (506).
5. مؤلف مجهول، أصل الروم الكاثوليك، مخطوطة محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الاردنية، شريط مايكروفلوم، رقم (709).
6. أحمد حامد إبراهيم القضاة، نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م.
7. أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، منشورات الجامعة الأميركية، بيروت، 1940م.
8. امين ابو بكر مسعود، ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858-1918، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، 1996م.
9. زياد عبدالعزيز المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215-1245م/1800-1830م، بنك الاعمال، عمان، 1996م.
10. _____ الأوقاف المسيحية في القدس وجوارها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (1700-1918م)، عمان، 2010م.
11. _____ مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني (1831-1918م)، عمان، 2004م

12. سلوى علي ميلاد، وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983 م.
13. عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني (1700-1918)، قراءة جديدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999 م.
14. عبد الرحيم أبو حسين وصالح سعداوي، الكنائس العربية في السجل الكنسي العثماني (1869-1922م)، المعهد الملكي للدراسات الدينية، عمان، 1998 م.
15. عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (1517 - 1920 م)، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1974 م.
16. عبدالقادر أديب جودة آل غضية، سلالة آل غضية، مكتبة عبد الحميد شومان، عمان، 1991 م.
17. فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003 م.
18. _____، الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007 م.
19. كامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1983 م.
20. كامل العسلي القدس في التاريخ، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1991 م.
21. محمد احمد سليم يعقوب، ناحية القدس في القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، البنك الأهلي، عمان، 1999 م.
22. محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1299-1923م)، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989 م.
23. نادر العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، ج2، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1962 م.
24. نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين (1840-1914م)، دار الشروق، عمان، 2007 م.
25. نوفل أفندي نعمة الله نوفل (الترجم)، الدستور، مراجعة: خليل أفندي، بيروت.
26. ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا (1860-1861م)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992 م.

27. يوسف جميل نعيمة ، وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا (1247-
1256هـ/1831-1840م)، منشورات جامعة دمشق، 2003م.
28. احمد محمد نوري احمد العالم، أمانة ظاهر العمر في فلسطين (1750-1775م) دراسة
تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2007م.
29. أنيس عبد الخالق محمود القيسي، السلطان عبد الحميد والأطماع الصهيونية في فلسطين
(1876-1909م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998م.
30. بمجت حسين عبدالله صيري، لواء القدس تحت الحكم العثماني (1840-1873م)، رسالة
ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1973م.
31. حسين عبدالواحد بدر، المسألة اليونانية (1812-1832م)، دراسة تاريخية في ثورة اليونان
واستقلالها عن الدولة العثمانية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة بغداد،
2003م.
32. زهراء حميد خليل البحراني، الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط
القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى (1750-1914م)، رسالة ماجستير (غير
منشورة) ، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006م.
33. صادق علي الربيعي، الاستيطان الصهيوني في فلسطين أبان حكم الدولة العثمانية (1882 -
1917م)، رسالة ماجستير
34. (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1978 م.
35. عباس عبد الوهاب علي آل صالح، السلطان العثماني سليم الثالث وتجربته الإصلاحية (1789-
1807م)، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002م.
36. عبدالرحمن يونس العبيدي، عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية (1780-1909م) رسالة
ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2000م.
37. هدى علي بلال الحميد، متصرفية القدس في العهد العثماني 1874-1917م، دراسة في
أوضاعها السياسية والإدارية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل،
2005م.
38. توفيق سلطان اليوزبكي، تاريخ أهل الذمة في العراق (12-247هـ)، أطروحة دكتوراه
(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1972م.

39. محسن حمزة حسن حسين العبيدي، الأزمة البلقانية (1875-1878م)، دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الأوربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001م.
40. محمد عصفور سليمان، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي (1839-1908م)، أطروحة دكتوراه (غير منشور)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م.
41. الامير رودلف، رحلة الامير ردولف الى الشرق (مصر وفلسطين)، ترجمة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1996م.
42. ب. م. دانستيج، الرحالة الروس في الشرق الأوسط، ترجمة معروف الخزنه دار، دار التقدم، موسكو، 1965م.
43. الحاج بورشاد: وصف الارض المقدسة، ترجمة: سعيد عبدالله البشاوي، مراجعة: مصطفى الحيارى، دار الشروق، عمان، 1995م.
44. ريجسكوف، و.أ. سميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مذكرات رحالة، تقارير علمية واقتصادية ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية، ترجمة: يوسف عطا الله، دار النهار، بيروت، 1993م.
45. كنفليك، رحلة كنفليك إلى الشرق (1834-1835 م)، ترجمة: محمود العابدي، عمان، 1971م.
46. لسيونهارت راوولف، رحلة المشرق إلى العراق وسوريا وفلسطين سنة 1573م، ترجمة: سليم طه التكريتي، دار الحرية ، بغداد، 1978م.
47. أ.ج جسرانت وهارولد تمبرلي، أوروبا والقرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة، محمد علي أبو درة ولويس أسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1967م.
48. الأب بطرس حنو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري من مار مارون إلى مار يوحنا مارون (325-700 م)، دار النهار للنشر، بيروت، 1988م.
49. الاب يوسف الشماس، خلاصة تاريخ الكنسية الملكية ، من انفصال الكاثوليك والارثوذكس في البطريركية الانطاكية إلى جلوس غبطة البطريرك مكسيموس الرابع صائغ (1724 - 1947م)، المطبعة المخلصية ، صيدا، 1947م.
50. أبراهام ليون، المفهوم المادي للمسألة اليهودية، ترجمة: عماد نويهض، دار الطليعة، بيروت، 1969م.

51. إحسان النمر، أمتياز ولاية الشام في عهد آل عثمان، د.م، د.ت.
52. ———، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، 1م، د.م، دمشق، 1938م.
53. أحمد حسين عبد الجبوري، القدس في العهد العثماني (1516-1640م)، دراسة سياسية، عسكرية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دار الحامد، عمان، 2010م.
54. احمد طريين، فلسطين في الخطط الصهيونية والاستعمارية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م.
55. احمد عبد الحميد، أعضاء على الدبلوماسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1979م.
56. أحمد عبد الوهاب، حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر، مكتبة وهبة، القاهرة، 1981م.
57. احمد نوري النعيمي، أثر الاقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1982م.
58. إدريس الناصر رائي، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، دار الهادي، لبنان، 2007م.
59. ارنولد توينبي، دراسة في التاريخ، مطبعة أكسفورد، لندن، 1963م.
60. أريه أفديري، دعوى نزع الملكية (1878-1948م)، ترجمة، بشير البرغوثي، دار الجليل، عمان، د.ت.
61. أسد رستم وآخرون، إبراهيم باشا، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م.
62. أسعد السحمراني، من اليهودية إلى الصهيونية، الفكر الديني اليهودي في خدمة المشروع السياسي اليهودي، دار النفائس، القاهرة، 1989م.
63. أسد رستم، بشير بين السلطان والعزير، ج1، ط2، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1966م.
64. إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996م.
65. إسماعيل ناصر الصمادي، التاريخ التاريخي ما بين السبي البابلي وإسرائيل الصهيونية، التاريخ الستوراتي المزيف بين إسرائيل الكنعانية وإسرائيل العبرية وإسرائيل الصهيونية، حفرة نصية تاريخية أركولوجية في المتخيل الافتراضي لليهود، دار علاء الدين، دمشق، 2008م.

66. أكمل الدين أحسان أوغلي (أشراف وتقديم)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، م1، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون، استانبول، 1999م.
67. آمال السبكي، أوروبا في القرن التاسع عشر، فرنسا في مئة عام، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، 1985م.
68. أميل توما، فلسطين في العهد العثماني، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، 1978م.
69. أميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة (1789-1958م)، دار السياسة للنشر، بيروت، 1959م.
70. أمين عبدالله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة، 1984م.
71. اندريه كلو: سليمان القانوني، ترجمة: البشير بن سلامة، دار الجليل، بيروت، 1991م.
72. أنكه هسارد: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة: محمود عامر، دار الزمان، 2008م.
73. أنيس الصايغ، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ، ط2، بيروت، 1973م.
74. بدرالدين السباعي، اضواء على الرأس مال الاجنبي في سوريا 1850-1958، دار الجماهير، دمشق، د.ت.
75. بديدة أمين، المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية، دار الطليعة، بيروت، 1997م.
76. بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة: منصور القاضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت.
77. بشارة دوماني، إعادة اكتشاف فلسطين أهالي جبل نابلس (1700-1900م)، ترجمة: حسني زينة، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002م.
78. بشير عبد الغني بركات، مباحث في التاريخ المقدسي الحديث، د.م، 2005م.
79. بولص قرالي، فخر الدين المعني الثاني امير لبنان، سياسته وأدارته (1590-1635م)، بيروت، 1937م.
80. بيان الحوت، فلسطين القضية الشعب الحضارة، دار الاستقلال، بيروت، 1991م.
81. توماس طمس، الماضي الخرافي، التوراة والتاريخ، ترجمة: عدنان حسن، دار قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2001م.

82. ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008م.
83. جاد اسحق ونائل سليمان، القدس وتحديات طمس الهوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القدس، 2004م.
84. جاسر علي العناني، القدس، دراسات قانونية وتاريخية، منشورات أمانة عمان الكبرى، عمان، 2000م.
85. جاك فريمو، فرنسا والسلام، من نابليون إلى ميتران، ترجمة: هاشم صالح، دار الوطن للنشر، 1991م.
86. جفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة: علي المرزوقي، الدار الاهلية، عمان، د.ت.
87. جميل عبدالله، قصة أحتلال اليونان (1824-1827م)، مطابع الحياة المصرية، القاهرة، 1990م.
88. جواد رفعت أتلخان، أسرار الماسونية، ترجمة: نور الدين رضا وسليمان محمد أمين القابلي، دار المختار الاسلامي، القاهرة، د.ت.
89. جورج سلامة، تاريخ الشرق الاوسط الحديث، مكتبة الغفارين، حيفا، 1980م.
90. جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م.
91. جوزيف ماري مواريه، مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية على مصر. ترجمة: كاميليا صبحي، دار بيايقلون، باريس، 1984م.
92. حبيب السيوني، سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر، كما وصفها مشاهير الغربيين، ج2، المطبعة المخلصية، صيدا، 1949م.
93. حسان علي الحلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، (1879-1909م)، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.
94. حسين شريف، فلسطين من عصر ما قبل التاريخ حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002م، د.م، د.ت.
95. حسين عمر حمادة، آثار فلسطين بين حرب الهياكل العظيمة الثورانية اليهودية وثنائ الاستكشافات الأثرية والعلمية والميدانية الدولية، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، 1983م.

96. حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مطبعة الهلال، القاهرة، 1921م.
97. حضرة عزتلو يوسف بك أصف، تاريخ سلاطين بني عثمان، من أول نشأتها حتى الآن، ترجمة: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.
98. حنا سعيد كلداني، المسيحية المعاصرة في الاردن وفلسطين، تطور بنية المؤسسات المسيحية في الاردن وفلسطين، مطبعة الصفدي، عمان، 1992م.
99. حيدر احمد الشهابي، لبنان في عهد الامراء الشهابيين، وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار الزمان، تحقيق: أسد رستم وفؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، 1969م.
100. ——— تاريخ احمد باشا الجزائر، تحقيق: انطونيوس شلي و أغناطيوس عبده خليفة، مكتبة أنطوان، بيروت، د.ت.
101. خالد فهمسي، كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، 2001م.
102. خالد محمد صافي، الحكم المصري في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2010م.
103. خليل ابراهيم قزاقيا، تاريخ الكنيسة الرسولية الاورشليمية، القاهرة، 1924م.
104. خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، 1972م.
105. رجاء عبد الحميد عرابي، الكافي في تاريخ القدس، دراسة حول تاريخ القدس منذ عصور ما قبل التاريخ حتى العصر الحاضر، دار الأوتل، دمشق، 2009م.
106. ردينة جميل صدقي عبد الحميد، القدس تاريخ وحضارة، مكتبة الفلاح، بيروت، 2004م.
107. رزوق أسعد، أسرائيل الكبرى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، 1968م.
108. رفيق الحسيني، على خطى يهوشع، أفكار قيادات الحركة الصهيونية ومخططاتها تجاه الفلسطينيين (1850-1948 م)، دار الشروق، عمان، 2011م.
109. رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد وفلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م.

110. روجيه كارودي، قضية إسرائيل والصهيونية السياسية، ترجمة: أبراهيم الكيلاني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984م.
111. روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، ترجمة: يوسف وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، 1966م.
112. رؤوف نجم، الحفريات الأثرية في القدس، دار الفرقان، عمان، 2009م.
113. رياض أحمد، الصهيونية العالمية، نشأتها وطبيعتها، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.
114. زي. هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني، بيروت، 1973م.
115. زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 1977م.
116. س. دافيد لانديس، الصيرافة والباشوات، الشؤون المالية الدولية والاستعمار في مصر، هاينمان، لندن، 1958م.
117. سعيد أحمد برجايوي، الامبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري، بيروت، 1993م.
118. سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، 1929م.
119. سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار القاسم للنشر، الرياض، 1989م.
120. سمير جريس، القدس والمخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، د.ت.
121. سهيل الفتلاوي، جذور الحركة الصهيونية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2002م.
122. سيار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث (1516-1916م)، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999م.
123. شارل تاير، الدبلوماسية، ترجمة: بخيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1960م.
124. شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصب 1800-1914، ترجمة: رؤوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990م.

125. شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، بيروت، 2001م.
126. شمس الدين الكيلاني ومحمد جمال باروت، الطريق إلى القدس، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، د.ت.
127. صابر طعيمة، الماسونية ذلك العالم المجهول، دار الجيل، بيروت، 1975م.
128. صبحي الحمصاني، الأوضاع التشريعية في البلاد العربية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1965م.
129. صبري جريس، تاريخ الصهيونية، ج1، القدس، 1987م.
130. صموئيل آتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950م)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978م.
131. طه احمد مارديني، حوادث من تاريخ القدس، دار المشرق، دمشق، 2003م.
132. عادل حامد الجادر، فلسطين والغزو الصهيوني، د.م، بغداد، 1984م.
133. عائشة راتب، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، دار النهضة، بيروت، 1963م.
134. عبد الرحمن الجبرتي، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، تحقيق: حسن محمد جوهر وعمر الدوسوقي، القاهرة، 1969م.
135. عبد الرحمن الرافيعي، عصر محمد علي، المعارف، القاهرة، 1951م.
136. عبد العزيز سليمان نوار ومحمود جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م.
137. عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971م.
138. _____ الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980م.
139. عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914)، تقديم: أحمد عزت عبدالكريم، دار المعارف، القاهرة، 1969م.
140. _____ مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م.

141. عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في بلاد الشام، د.م، دمشق، 1985م.
142. _____ المشرق العربي في العهد العثماني، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2003 م .
143. عبد الكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر، مصر، 1961م.
144. عبدالفتاح حسن أبو غلية واسماعيل احمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط3، دار المريخ، الرياض، 1993م.
145. عبدالملك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي والمغرب العربي (فلسطين - الخليج العربي)، دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983م.
146. عبلة المهندي الزبدة، القدس تاريخ وحضارة (3000 ق، م-1917م)، بيروت، 1987م.
147. عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969م.
148. عزت حسن أفندي الدارندلي، الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانى (مخطوطة ضيانامة) للدارندلي، ترجمة: جمال سعيد عبد الغني، القاهرة، 1998م.
149. عصام سخيني، فلسطين والفلسطينيون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003م.
150. عصام موسى قتيبي، المدينة المسحورة، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2004م.
151. عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، القاهرة، 1975م.
152. علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق، عمان، 2001م.
153. علي حسون، الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ط3، بيروت، 1994م.
154. _____ العرب والدولة العثمانية، دار الرؤية، دمشق، 2006م.
155. علي سلطان، تاريخ العرب الحديث (1516-1918م)، طرابلس، د.ت.
156. علي عبدالمنعم شعيب، بطرس الأكبر قيصر روسيا، دار الفكر، بيروت، 1992م.
157. _____ الصراع الايطالي - الفرنسي على بلاد الشام (1860-1914م)، دار الفارابي، بيروت، 2002م.
158. علي محافظطة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م.

159. عمر صالح البرغوثي وخلييل طوطح، تاريخ فلسطين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006م.
160. غازي ربايعه، تاريخ القدس السياسي، مطبعة السفير، عمان، 2010م.
161. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، 1992م.
162. فايز صالح أبو جابر، التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، دار البشير، عمان، 1989م.
163. فدوى احمد محمود نصيرات، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
164. فراس السواح، تاريخ اورشليم والبحث عن مملكة اليهود، ط3، دمشق، 2003 .
165. فرانتس تشنر وآخرون، تاريخ العالم العربي، دار صادر، بيروت، 1975م.
166. الفريد ليلينستال، ثمن إسرائيل، ترجمة: حبيب نحولي وياسر هوارى، دار الكتب للملايين، بيروت، 1954م.
167. فيليب حني، تاريخ العرب مطول، ترجمة: أدورد جرجي وجبرائيل جبور، ط2، دار الكشاف للنشر، بيروت، 1953م.
168. ——— تاريخ لبنان، منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة: أنيس فريجة، دار الثقافة، بيروت، 1972م.
169. قسطنطين بازيلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة: طارق معصراني، دار التقدم، موسكو، 1989م.
170. قسطنطين حمار، ظاهر العمر الزيداني الثائر الفلسطيني، بيروت، 1992م.
171. قيس حواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003م.
172. كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب العربية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1973م.
173. كارلتون هيز، التاريخ الاوربي الحديث، ترجمة: فاضل حسين، دار الكتب، الموصل، 1987م.
174. كارين أرمسترونج، القدس، مدينة واحدة وعقائد ثلاث، ترجمة: فاطمة نصر ومحمد زكريا عناني، دار سطور للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

175. كامل جميل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، الجامعة الاردنية، 1981م.
176. كريم ثابت، محمد علي، القاهرة، 1943م.
177. الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين (1856-1882)، دراسات حول التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ترجمة: كامل جميل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، 1993.
178. لئن تشريتشني، الملكة فيكتوريا، ترجمة: وديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، 1951م.
179. لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام، مكتبة مدبولي، 1990م.
180. ليف ن. كوتلوف، تكوّن حركة التحرر الوطني في المشرق العربي، ترجمة: سعيد أحمد، وزارة الثقافة، دمشق، 1981م.
181. ليلي الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989م.
182. ماري سركو السكيف، الامتيازات الأجنبية وانعكاسها على سورية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010م.
183. ماري ملزباترك، سلاطين بني عثمان، مؤسسة عزالدين للنشر، بيروت، 1986م.
184. مجيد خدوري، المسألة السورية، ام الربيعين، الموصل، 1934م.
185. محمد أديب العامري، دور فلسطين في التاريخ، بيروت، 1970م.
186. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1516-1914 م)، القاهرة، 1960م.
187. محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، تحقيق: ليلي الصباغ، دار البشائر، دمشق، 1995م.
188. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994م.
189. محمد حسين محاسنة وأخرون، تاريخ مدينة القدس، مكتبة الفلاح، بيروت، 2003م.
190. محمد سالم الطراونة: قضاء يافا في العهد العثماني - دراسة ادارية اقتصادية اجتماعية - (1864-1914م)، منشورات وزارة الثقافة عمان، 2000م.
191. محمد سعيد العشماوي، مصر والحملة الفرنسية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1969م.

192. محمد سعيد كتانة، الترك والعرب، دراسة مختصرة لعلاقات الترك والعرب من العصور القديمة إلى أواخر القرن العشرين، أنقرة، 2001م.
193. محمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، دار كاظمة، الكويت، 1984م.
194. محمد سلامة النحال، فلسطين ارض وتاريخ، دار الجليل، عمان، 1984م.
195. محمد سهيل طقوش، العثمانيون، من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (698-1343هـ / 1299-1924م)، دار بيروت المحروسة، بيروت، 1995م.
196. محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982م.
197. محمد عوض الهزيمة، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي، دار الحامد، عمان، 2011م.
198. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس السكان والأرض (العرب واليهود) 1858-1948م، مركز الزيتونة، بيروت، 2009م.
199. محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط2، مطبعة محمد أفندي مصطفى، مصر، 1896م.
200. محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة، د.ت.
201. محمد مخزوم، أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، معهد الإنماء العربي، بيروت 1986م.
202. محمد نمر الخطيب، حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية، بيروت، 1996م.
203. محمود الشناق، العلاقات بين العرب واليهود (1876-1914م)، مطبعة بابل، بغداد.
204. محمود صالح سعيد، المسألة اللبنانية (1840-1860م)، جبل لبنان في السياسة الأوروبية، مكتبة الميثاق، الموصل، 2009م.
205. محمود علي عامر، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات جامعة دمشق، 2003م.
206. محيي الدين قاسم، التعاملات والمراسيم الدبلوماسية في الدولة العثمانية، دار الاجتهاد، بيروت، 1999.
207. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1697-1861م)، بيروت، 1981م.

208. مصطفى الخالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986م.
209. مصطفى كامل، المسألة الشرقية، القاهرة، 1898م.
210. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج8، ق2، دار الهدى، حيفا، 2003م.
211. مصطفى وليد، القدس سكان وعمران، مركز القدس للأعلام والاتصال، القدس، 1997م.
212. معاوية إبراهيم، فلسطين عبر التاريخ القديم، القسم الثاني، بيروت، 1990م.
213. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر اليهودي، دار النهار، بيروت، 1973م.
214. موسى حبيب، الوطن اليهودي وعلاقته بالأرض المقدسة، دار دجلة، بغداد، 1947م.
215. مؤلف مجهول، حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والاناضول، تحقيق: اسد رستم ، المطبعة السورية، القاهرة، 1927م.
216. ميخائيل الصّبّاغ: تاريخ ظاهر العمر الزيداني حاكم عكا وبلاد صنفد، تحقيق: قسطنطين الباشا المخلصي ، بيروت، 1935م.
217. ميشيل يتيم واغناطيوس ديك، تاريخ الكنيسة الشرقية واهم احداث الكنيسة الغربية، مطبعة الاحسان، حلب، 1963م.
218. ميشيل دوفيزز، أوريسا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر، ترجمة: اليأس مرقص، بيروت، 1980م.
219. ميم كامل أوكي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة: أسماعيل صادق، الزهراء لاعلام العربي، القاهرة، 1992م.
220. السن تايلر، مدخل إلى أسرائيل، ترجمة: شكري محمود ندم، وزارة الثقافة والارشاد، بغداد، 1965م.
221. نادية محمود مصطفى وآخرون، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م.
222. نايف عبد نايف نجم الجبوري، موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية (1839-1914م)، دار الحامد، عمان، 2011م.
223. نجيب عازوري، يقظة الامة العربية، ترجمة احمد ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د، ت.

224. نزار قازان، سلاطين بني عثمان، بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992 م.
225. نقولا الترك، حملة بونايرت إلى الشرق، تحقيق: أمل بشور، طرابلس، 1993 م.
226. نيل سليمن، بحثا عن إله ووطن، صراع الغرب على فلسطين وآثارها (1799-1917م) ترجمة: فاضل حكتر، دار قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2001م.
227. نينبل الكسنندر وفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999م.
228. هـ. أ. ل. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950م)، ترجمة: احمد نجيب ووديع الضبع، ط7، دار المعارف، مصر، 1958م.
229. هارولد لامب، سليمان القانوني، ترجمة: شكري محمود ندم، شركة النبراس، بغداد، 1961م.
230. هاشم صالح التكريتي. المسألة الشرقية، المرحلة الأولى 1774-1856، دار الحكمة، بغداد، 1990م.
231. هاملتون جب وهارولدبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: احمد عبد الرحيم مصطفى، ج2، القاهرة، 1971م.
232. هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدوغة 1648م الى نهاية القرن العشرين، ج1، دار القلم، دمشق، 2002م.
233. هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت، 1988م.
234. هنري لسورنس، المملكة المستحيلة، فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث، ترجمة: بشير السباعي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1997م.
235. وجية كوثراني، بلاد الشام السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، معهد الانماء العربي، ليبيا، 1980م.
236. وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، الدار الاهلية للنشر، عمان، 2011م.
237. ولتر لين وديفز أوري، الصندوق القومي اليهودي ، ترجمة: محمود زايد ورضوان مولوي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990م.
238. الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، بيروت، 1969م.

239. اليااس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1914م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990م.
240. اليااس طنوس الحويك اللبناني، تاريخ نابليون الأول، مكتبة الهلال، بيروت، 1981م.
241. ياسين غادي، مكانة القدس والمسجد الأقصى الدينية، جامعة مؤتة، 1996م.
242. يغال عيلام، الف يهودي في التاريخ الحديث، ترجمة: عدنان أبو عامر، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، 1990م.
243. يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، أستانبول، 1988.
244. يوسف البستاني، نابليون الأول أو النسر الأعظم، ط2، مطبعة الهلال، مصر، 1924م.
245. يوسف الدبس، تاريخ سورية الدينني والدينيوي، تحقيق: مارون رعد ونظير عبود، دار نظير عبود، دمشق، 1994.
246. يوسف سامي اليوسف، تاريخ فلسطين عبر العصور، دار الأهلي، دمشق، 1989م.
247. أحمد راسم، عثمانلي تاريخي رسمي وخریطلي، أيكنجي طبع، أستانبول، 1908م.
248. أركان حرب قائمقاي ومحمد توفيق، تاريخ عثمانلي، مكاتب عسكرية شاهان هيه مخصوص، أيكنجي طبع، أستانبول، 1890م.
249. دريو فرانسز، سليم الثالث ونابولون سه باستياني وغاردان، ترجمة: محمد فؤاد كوبرلي زاده، استانبول، 1329هـ.
250. ديران كلكيان محمري، آون طقوزنجي عصرده أجتماي وسياسي أوروبا، اسانبول، د.ت.
251. عبدالرحمن شرف ، تاريخ دولت عثمانية، م2، قره يت مطبعة سي - باب عالي جاده سنده، أستانبول، 1318هـ.
252. عثمان نوري، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي حيات خصوصية وسياسة سي، استانبول، 1327م.
253. إبراهيم أبو رميس، "الزراعة في بيت لحم وقرها في القرن التاسع عشر"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م.
254. إبراهيم رضوان الجندي، "التجارة والرسوم الكمركية في فلسطين أبان عهد الإنتداب البريطاني"، مجلة آفاق عربية، السنة السادسة، ع (1)، 1980.

255. امين ابو بكر، "تحولات جذرية في بين القدس الإدارية والاقتصادية والاجتماعية"، من بحوث المؤتمر الدولي عن القدس، عمان، 2009م.
256. إحسان عباس، "الحياة العمرانية والثقافية في فلسطين في القرن السابع عشر (1010 - 1112هـ)"، مجلة المستقبل العربي، السنة (3)، ع(6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979م.
257. احمد الربابعة، "الصناعة في فلسطين في العصور الحديثة"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين، م2، مطابع الجمعية العلمية الملكية، الجامعة الاردنية، 1983.
258. أحمد جدي، "نظام ملكية الارض في فلسطين في العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع(65)، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسيكية والتوثيق والمعلومات، زاغون، 1993م.
259. أحمد سراج الدين، "سوريا وفلسطين بين فرنسا وروسيا والدولة العلية"، مجلة الجامعة، يوجد منها نسخة ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الأردنية/قاعة المصغرات الفلمية، السنة (22)، ع (22-24)، الاسكندرية، 1901م.
260. إسماعيل احمد ياغسي، "جهساد شعب فلسطين ضد الهجرة اليهودية والصهيونية"، مجلة الدارة، السنة (14)، ع(2)، الرياض، 1988م.
261. أفرام البستاني، "وجوه لبنانية، مار مارون"، الندوة اللبنانية، بيروت، 1948م.
262. أنطوان حكيم، "الحماية الفرنسية للأقليات غير المسلمة في السلطنة العثمانية"، من كتاب: الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد سنة 1516م، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية، لبنان، 2001م.
263. أياد خالد الطباع، "بواكير الطباعة والنشر في بلاد الشام في العهد العثماني"، من بحوث ندوة بلاد الشام في العهد العثماني، دمشق، 2005م.
264. محبت حسين صبري، "لواء القدس (1840 - 1873 م)"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين، م1، القدس، مطابع الجمعية العلمية الملكية، جامعة اليرموك، 1983م.
265. جمال الشلبي، "السياسة الفرنسية المعاصرة تجاه القدس"، من بحوث المؤتمر الدولي عن القدس، عمان، 2009م.
266. جميل عبيد ومكي المؤمن، "موقف محمد علي من مشكلة المورة"، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ع(16)، 1976م.

267. جوستورك، " الابعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية "، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 1977 م.
268. حسن عزوزي، "ملاحظات حول التسامح الديني في العهد العثماني"، من بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999 م.
269. حلليم نجيم، " الاوقاف الفرنسييسكانية "، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2006 م.
270. الحوري جرجس المقدسي، " التعليم قديماً وحديثاً في سورية "، مجلة المقتطف، السنة(31)، 1906 م.
271. خيرية قاسمية، " صندوق استكشاف فلسطين نشاطاته (1865-1915 م) "، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، 1974 م.
272. _____ " نشاطات صندوق اكتشاف من فلسطين (1865-1915 م) "، شؤون فلسطينية، ع104، بيروت، 1980 م.
273. _____ "بيت المقدس وأكناف بيت المقدس"، من بحوث الندوة العاشرة ليوم القدس، بيت المقدس وأكناف بيت المقدس صراع الهوية والارض، عمان، 2000 م.
274. دونالد كواترت، "عصر الاصلاحات (1812-1914 م)"، من كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 2، ترجمة: قاسم عبده قاسم، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2007 م.
275. رؤوف ابو جابر، "المسيحية العربية في القدس حتى بداية الحكم المصري في عام 1831 م"، من أبحاث ودراسات التاريخ العربي، عمان، 2001 م.
276. _____ " أوقاف الأرثوذكس في القدس "، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، (الأوقاف)، 3م، فلسطين، عمان، 2008 م.
277. رياض معسوس، "فرنسا وجذور الحركة الصهيونية غير اليهودية"، مجلة العربي، ع (354)، الكويت، 1988 م.
278. زياد المدني، "الزراعة في مدينة القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي (1800 - 1900 م)"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012 م.
279. ساطع الحصري، "التعليم في فلسطين"، حولية الثقافة العربية، السنة (1)، القاهرة، 1949 م.

280. سراج الدين احمد، " الحركة التربوية وتطورها في سورية ولبنان خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الابحاث، السنة (4)، ج(3)، الجامعة الاميركية، بيروت، 1951 م.
281. سعاد أبو الروس سليم، " الروم الارثودوكس والحماية الدينية الروسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، من كتاب: الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516م، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية، لبنان، 2001م.
282. سعيد بن سعد الغامدي، " موقف السلطان عبدالحميد الثاني من اليهود في فلسطين"، مجلة جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ع2، الرياض، 1989م.
283. سهيلا سليمان الشلي وشادية حسن العدوان، " المسوحات والتنقيبات الأثرية في فلسطين والوعسي لإبعاها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى"، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، عمان، م(5)، ع(4)، 2011م.
284. سيار كوكب الجميل، " تبانيات مجتمع مدينة القدس في المركز والمحيط أبان العهد العثماني"، من بحوث ندوات القدس 5000 عام من الحقوق العربية، جامعة اليرموك، 1997.
285. شامخ علاونة، " نظام الالتزام في فلسطين في اواخر العهد العثماني"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م.
286. شفيق جاسر احمد محمود، "التغيرات الديموغرافية في القدس عبر تاريخها حتى عام 1995م"، مؤتمر القدس في الخطاب المعاصر، جامعة الزرقاء، الأردن، 1998م.
287. شوكت باموك، " النقود في الإمبراطورية العثمانية (1326-1914م)"، من كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، م2، ترجمة: قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م.
288. صلاح حنا، " فلسطين وتجديد حياتها"، من كتاب جامع لمباحث تاريخية وعمرانية واجتماعية وسياسية عن فلسطين، الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية، نيويورك، 1919م.
289. عادل. هـ. يحيى، " آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ كيف يستبيح جدار الفصل، والتنقيب غير المشروع، وتجارة الآثار، التراث الفلسطيني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، م(19)، ع(76)، 2008م.
290. عبد العزيز محمد عوض، "متصرفية القدس أواخر العهد العثماني"، مجلة شؤون فلسطينية، ع(4)، بيروت، 1971م.

291. _____ " عرب فلسطين والمجرة اليهودية"، مجلة المشرق الاوسط، ع(1)، القاهرة، 1974م.
292. _____ " نشأة الاستيطان الصهيوني في فلسطين (1831-1914م) "، المجلة التاريخية المصرية، م(21)، القاهرة، 1974م.
293. _____ " فلسطين في أواخر العهد العثماني، ملامح اجتماعية واقتصادية "، مجلة الرياض، م (4)، السنة (4)، 1975-1976م.
294. _____ " نصارى القدس وتوابعها في أواخر العهد العثماني"، الحلقة الأولى، مجلة القدس الشريف، ع (20)، 1986م.
295. _____ " نصارى القدس وتوابعها في اواخر العهد العثماني "، الحلقة الثالثة، مجلة القدس الشريف، ع(22)، بيروت، 1987م.
296. _____ "الاطماع الصهيونية في القدس"، الموسوعة الفلسطينية، ق2، م2، مؤسسة أعمال الموسوعة، بيروت، 1990 م.
297. _____ " الاطماع الصهيونية في القدس عام 1967م "، بحوث ندوة القدس في الخطاب المعاصر، كلية الآداب، جامعة الزرقاء، الاردن، 1998م.
298. _____ "القدس وسياسة الدولة العثمانية (1874-1918م)"، من بحوث ندوة القدس بين الماضي والحاضر، جامعة البتراء، الاردن، 2001م.
299. _____ " السلطان عبد الحميد المقترى عليه "، مجلة دعوة الحق، م6-9، ع9، الرباط، 1971م.
300. _____ "38- عبد الكريم رافق، " مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني "، مجلة دراسات تاريخية، ع(4)، دمشق، 1980م.
301. _____ " العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام، معطيات وثائق المحاكم الشرعية في مدن حلب "، من بحوث مؤتمر آذار، بيروت، 2004م.
302. _____ " الاقتصاد الدمشقي والرأسمالية الأوربية في القرن التاسع عشر، بلاد الشام في العهد العثماني "، من بحوث الندوة المتعددة في دمشق، استانبول، 2005م.
303. _____ "عبد اللطيف الطيباوي، " القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام "، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الحلقة الاولى، م(54)، ج4، 1979م.

304. _____ "القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام"، الحلقة الثانية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م(54)، ج4، دمشق، 1979م.
305. عبد الوهاب الكيالي، "الجدور التاريخية للتحالف الصهيوني الامبريالي"، مجلة آفاق عربية، ع(5)، بغداد، 1966م.
306. عبدالرؤوف سنو، "العلاقات الروسية العثمانية"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع(77-78)، بيروت، 1985م.
307. عبدالفتاح أبو عليه، "الأسس الاجتماعية والحضارية للإضافات والترميمات العمرانية العثمانية في القدس الشريف"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع(65)، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات، زاغون، 1992م.
308. عليان عبدالله الحولي، "تاريخ التعليم في القدس"، من بحوث الندوة الرابعة ليوم القدس، جامعة النجاح الوطنية، القدس، 1998م.
309. عواد مجيد سعيد الاعظمي، "حقائق تاريخية حول تغلغل الوجود الصهيوني في فلسطين"، مجلة كلية الاداب، ع(23)، بغداد، 1987م.
310. فهد عبدالله السماري، "موقف السلطان عبد الحميد من الحركة الصهيونية"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع30، بيروت، 1981م.
311. كامل العسلي، "صراع الطوائف المسيحية في القدس على الأماكن المقدسة"، مجلة القدس ع(6)، 1985م.
312. _____ "القدس تحت حكم العثمانيين"، الحلقة الأولى، مجلة القدس الشريف، السنة (4)، ع(56)، 1989م.
313. _____ "صدى الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين كما تعكسه سجلات المحكمة الشرعية في القدس"، مجلة القدس، القسم الأول، ع65، عمان، 1990م.
314. ليلى الصباغ، "مذكرات الفارس درافيو(1635-1702م)، البنية الطبيعية والبشرية"، من بحوث المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين م2، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1981م.

315. محمد أحمد سليم يعقوب، " التطور العمراني لمدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي"، من بحوث الندوة العلمية " الدولة العثمانية بدايات ونهايات"، جامعة آل البيت، منشورات آل البيت، عمان، 1999م.
316. محمد حافظ يعقوب، "الأوضاع الفلسطينية قبل الاحتلال البريطاني"، مجلة صوت فلسطين، المجلة العسكرية الفلسطينية، السنة الأولى، ع11، 1973م.
317. محمد حسن الزيات، " المؤامرة على فلسطين"، مجلة العربي، ع220، الكويت، 1977م.
318. محمد رجائي ريان، "الاستيطان اليهودي في فلسطين حتى 1880م"، مجلة الباحث الصغير، ع(11)، مركز الدراسات العربية، لندن، 1987م.
319. _____ "مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية (1535-1920م)"، مجلة دراسات تاريخية، السنة(8)، ع(27-28)، دمشق، 1987م.
320. _____ "القدس في العهد العثماني (1516-1917م)"، من كتاب: القدس عبر العصور، أريد، 2001م.
321. محمد سليمان، " قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود في ارض فلسطين"، مجلة صامد الاقتصادية، ع33، بيروت، 1981م.
322. محمد صابر عرب، " التسامح الديني في ظل الادارة الاسلامية للقدس"، من بحوث الندوة العلمية حول القدس وتراثها الثقافي في أطار الحوار الإسلامي - المسيحي، الرباط، 1995م.
323. محمد عفيفي، "الأوقاف والوجود القطبي في القدس في العصر الحديث"، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام (الأوقاف)، م3، (فلسطين)، عمان، 2008م.
324. محمد نور الدين، " الجزائر والفرنسيون عام 1789م"، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع42، بيروت، 1982م.
325. محمد والي، " نظام الملل"، من بحوث المؤتمر الثامن عشر للجمعية المصرية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2006م.
326. محمود عامر، " الأوضاع العامة للقدس في ظل الإدارة العثمانية"، مجلة دراسات تاريخية، ع(59-60)، دمشق، 1997م.
327. محمود يزيك، " برتقال يافا وأثره في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مدينة يافا ومحيطها في القرن التاسع عشر"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م.

328. مروان جرار، " جهود البارون اليهودي مورس دي هيرش في تخفيف معاناة اليهود في شرق أوروبا وروسيا"، مجلة الجامعة الإسلامية، م 17، ع 1، 2009م.
329. مسعود ضاهر، " الزراعة في بلاد الشام في القرن التاسع عشر من خلال تقارير امريكية"، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 2012م.
330. ميساء سخيطه، " الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة والاستزراع الاقتصادي"، مجلة شؤون عربية، ع (33-34)، تونس، 1983م.
331. نايف عبد نايف، "اليهود والأميازات الأحنبية في بلاد الشام"، مجلة آداب الفراهيدي، ع(9) جامعة تكريت، 2011م.
332. نقولا زيادة، " فيلكس فابري الفرنسي في فلسطين"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين، م 2، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1983م.
333. نيفل ماندل، " موقف العرب والأتراك من الهجرة إلى فلسطين (1882-1914م)"، ترجمة: مكّي المؤمن، مجلة دراسات فلسطينية، ع(28)، بغداد، 1978م.
334. وجيه كوثراني، " فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين، قراءة في وثائق الخارجية الفرنسية"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين، م 3، الجامعة الأردنية، عمان، 1983م.
335. وليد العريض " تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وأثارها"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، م(24)، ع (1)، عمان، 1997م.
336. _____ "المؤسسات العثمانية في القدس في الوثائق العثمانية"، من بحوث ندوات القدس (5000) عام من الحقوق العربية، الندوة الثانية، جامعة ال البيت، الأردن، 1997م.
337. جريدة البشير: بيروت، نسخة مصورة ومحفوظة في قاعة المصغرات الفلمية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان.
338. جريدة السفير: بيروت، نسخة مصورة ومحفوظة في قاعة المصغرات الفلمية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان.
339. جريدة السفير، ع 8777، 12 رمضان 1421هـ- 8 كانون الأول، 2000م.
340. جريدة الكرمل:، حيفا، يوجد منها نسخة ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الأردنية/قاعة المصغرات الفلمية.

341. جريدة المشرق: بيروت، نسخة مصورة ومحفوظة في قاعة المصغرات الفلمية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان:
342. الاب أ. س. مرمجي الدومينيكي، بلدانية فلسطين العربية، مطبعة جان دارك، بيروت، 1948م.
343. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، لسان العرب، ج 5، دار صادر، بيروت، د.ت.
344. جان بيرنجيه واخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، ترجمة: وجيه البعيني، منشورات عويدات، بيروت ، 1995م.
345. حسن النجفي ، القاموس الاقتصادي، مديرية مطبعة الإدارة المحلية، بغداد، 1977م.
346. حسن عبد اللطيف الحسيني، تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري، تحقيق: سلامة النعيمات، الجامعة الاردنية، 1985م.
347. حسن عبدالقادر واخرون، اسماء المواقع الجغرافية في الاردن وفلسطين، اللجنة الاردنية للتعريب والترجمة والنشر، عمان، 1973م.
348. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.
349. عبدالوهاب الميسري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج6، دار الشروق، القاهرة، 1998م.
350. علي حسن البواب، موسوعة يافا الجميلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
351. مجموعة باحثين، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، مؤسسة أعمال الموسوعة، بيروت، 1990م.
352. محمد بن أبي الفتح البعلبي الخنبلي أبو عبد الله ، المطلع على أبواب الفقه، تحقيق: محمد بشير الأدلي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1981م.
353. محمد محمد حسن شراب، موسوعة بيت المقدس والمسجد الاقصى، التاريخ، الآثار، اعلام الامكنة والرجال، ج1، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.
354. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة، بيروت، 1990م.

355. اليسوعيون في الشرق الاوسط، الموسوعة العربية الميسرة، بأشرف: محمد شفيق غربال، دار الجليل، القاهرة ، 2001م.
356. شمس الدين سامي، قاموس الأعلام، استانبول، 1888م.
357. فاطمة الطراونة، الاهمية الاجتماعية والاقتصادية للقدس العثمانية والتدخل الأوربي فيها في العصر الحديث والمعاصر، د.م، د.ت، ص38 ، نقلاً عن موقع مركز الدراسات الفلسطينية،
www.palestine.studies.org

ثانياً- الكتب الأجنبية:

1. France, ministere re des affaires e'trangeres, correspondance, commerciale, trade report, beirut, 1845, beyrouth, vol,4.
2. France, Ministere des af faires e'trangeres, correpondance commerciale, Report of 24 february 1853, Beyrouth, vol 5.
3. France, ministere re des affaires e'trangeres, correspondance, commerciale, bertand to moustier 22 february 1868, vol,34.
4. France, ministere des affaires etrangerespondance commerciale, Rousseau to moustier, 10 July 1868, beyrouth, vol, 9.
5. France, minister re des affaires etrangeres, correspondance commercial, Trade report, beirut, 1873, Beyourth, vol,2.
6. France, Minister des af faires et rangers, corres pondance commerciale, Trade Report, 1895 (Alepo), vol.38.
7. Acar TanLak, Kudüs Tarihi Belge, Organization, Islamic conferenre, Jeddah, 1988.
8. Amnon Cohen Palestine in the 18th centure, patterns of Government and Administration,The Hebrew university, Jerusalem, 1973.
9. _____, Economic Life in Ottoman " Jerusalem",London,1989.
10. Oded pri, Christianity Under Islamic in Jerusalem the Question of the holy sites in early, London, 2001.
11. Resat Ekrm, Osmanli Muahedeleri Ve Kapitulasıyonlar (1300 -1920) ve Lozan Muahedesi 24 Temmuz1923Turkiye Matbaasi
12. Yehosh Ben – Arie, Jerusalem in the 19 th century, The old city, Martin's press, New York, 1984.
13. A.L. Tibawi, Jerusalem, It's place in Islam and arab history, Istanbul, 1996.
14. _____, British interest in Palestine, 1800-1901, Astude of Religious and Educational Enterprise, London, 1961

15. A.B. Cunningham, The Early correspondence of Richard wood (1831-1840), London, 1966.
16. Aaron Friedwald, Lovers of zion, The zion Association of Baltimore, 1894.
17. Albert Habi Hourani: Minorities in the Arab World, Oxford university press, London, 1947.
18. Ben Halpern and Reinhartz, Zionism and the creation of a new society, Oxford University press, Oxford, 1998.
19. Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Oxford, London, 1961.
20. Derek Hopwood, The Russian in Syria and Palestine (1843 -1914), Oxford, London, 1969
21. Elie Kedourie, England and the Middle East, Destruction of Ottoman Empire (1914-1921), Bowes and Bowes, London, 1956 .
22. FE. Peter, Jerusalem holy city in Eeyes of Chroniders, Visitors, Pilgrims and Prophets from the dayes of Abraham to the Begginning of Modern time, London, 1975.
23. Felix Markham, Napoleon, London, 1964.
24. General Sir James Marshall Cornwall, Napoleon as military, First Published, London, 1967.
25. H.A. Fisher, Napoleon, second edition, London, 1967. 13.
26. H. Temperley, England Land and Near East, The crimea, London, 1959. 14.
27. Henry.w. Little field, History of Europe 1500-1848, New York, 1967
28. Jams Parks, Apelcan originl, whose land? A history of the peoples of palestine, Now york, 1970.
29. Jay.y. Gonen, A psycho, History of Zionism, Mansen charter, New York, 1975. 17.
30. Jean Tulard, Napoleon the myth of savior, London, 1980.
31. John Bowring, Report on the commercial statistic of Syria, London, 1986.
32. Karl Baedeker, Jerusalem and its surrounding, cauta, 1976.
33. M.C.F. Volney, Travels through Syria and Egypt in the years (1783-1785), London, 1988.
34. Moshe Mazo, Ottoman reform in Syria and Palestine 1800-1861, oxford, the calrendou press, London, 1968.
35. Philip.k. Hittia, Syria Ashort History, Being Acondensation of Author's History of Syria in chiding Lebanon and Palestine, Macmillan and Coltd, London, 1959

36. Rev. T. Milner, Turkish Empire, The Sultans, The Territory, and The people, The Religious Tract Society, London, 1964.
37. Roderic.H. Davison, Reform in the Ottoman Empire (1856 -1876), Princeton university, New Jersey, 1963
38. S.Landman,History of Zionism,The Zionist 4 kings, London, 1915.
39. Shawqi Sha'th, Al-Qods Al-Shareef publication's of the Islamic educational, scientific and culture organization, Trapoli, 1995.
40. Stanford.J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Empire of the Gazis, The Rise and Decline of Ottoman Empire (1280 - 1808), Cambridge university press, London,1987.
41. Sydney Nettleton Fisher, The Middle East a History, Routledge and Kegan paul Ltp, London.1978.
42. W.Miller, The ottoman Empir and Its Successors (1801 -1924), London, 1966.
43. William Foxell Albright, The Archaeology of Palestine, penguin Book, London, 1945.
44. Par.L. Favaer,La Russie Et La Turquie,Anciennes Et Modernes, History, Legendes, Moeurs, Arts, Litterature, Allouard Et Kaepelin, paris, 1976.
45. Pelissiedu Rausas, Le regime des capitulations, vol.2. Paris, 1910.
46. Türkkaya Ataör, kodus ve Devletler hukuku, yonca Matbaasi, Ankara, 1981.
47. Yilmaz Oztuna, Buyuk Turkiye Tarihi, Turkiye'nin Siyasi, Medeni, Kultur, teskilat ve san'at tarihi, otuken Yayinevi, Istanbul,1983.
48. Yusuf Acura, Osmanli Devletinin Degilma Devri,Turk Tarih Kurmu Basimevi, Ankara, 1988.
49. A. L. Tibawi, " Russian cultural penetration of Syria and Palestine in the 19 th century ", The Royal central Asian Journal, vol 53, 1966.
50. Alex camel, "The activities of the European power in Palestine 1799.1914", Asian and African, vol 19, London, 1985 .
51. B. D. Dooch, " Acentury of historigrayh on the origins of the crimen war", American historical review, Jul,1952,vol 27,No13.
52. Bernard Lewis " The Jews in Palestine in The 16 th Century" Oriental Notes and studies, Jerusalem, 1952.
53. Henry O. Thompsom, "Archaeology andArchaeologists An Historical Review with a focus on the Ancient Near East ",The university of Jordan Monograph series, Amman, 1972 .

54. Miriam Hoexter, " The role of the qays and yaman faction in local political divisions: Jabal Nablus compared with the Judean Hills in the first half of the nineteenth century ", *Asian and African Studies*, Vol. 9, 1973.
55. N. Mandel, " Truk, Arab and Jewish Immigration into Palestine (1889-1914)", *Middle Eastern Affairs*, No, 4, London, 1971.
56. Oliviers Danino, " La France la question de Jerusalem, 3Avril 1947 - 7Juin 1967 ", *Relations Internationales*, presses universitaires de France, n122, 2005.
57. shimon shamir, " Egyptian rule, (1832-1840) and the modern period in the history of Palestine", in *Egypt and Palestine: A millennium of association, 868-1948*, edited by Amnon cohen and Gabriel baer, Jerusalem, 1984.p.224.
58. Neville Mandel, *Ottoman Policy and restrictions on Jewish settlement in Palestine (1881-1908)*, *Middle Eastern studies*, vol.10, No.3, October, London, 1974 .
59. *The New Encyclopedia Britannica*, William, Benton, London, 1943.
60. *Every Manse Encyclopedia Fourth Edition*, London, 1958.
61. *The New Caxton Encyclopedia*, The Caxton Publishing Company limited, London, 1977.